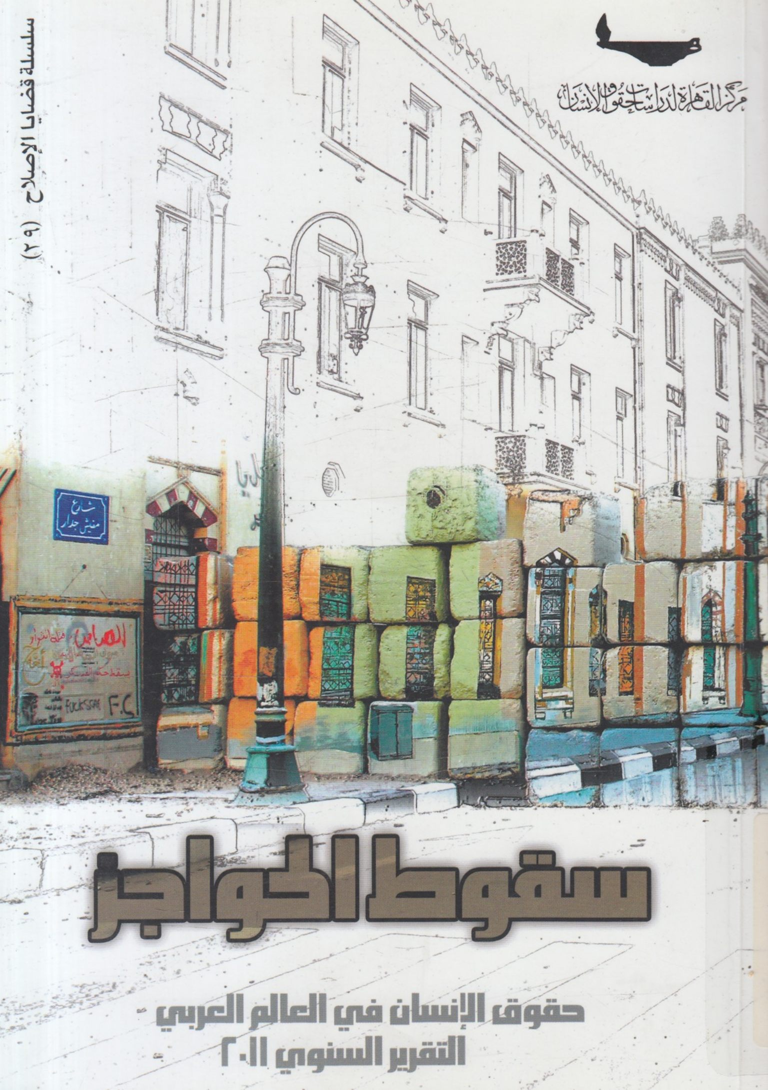

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
سلسلة قضايا الإصلاح (٢٩)
شارع
مفيش جدار
سقوط الحواجز
حقوق الإنسان في العالم العربي
التقرير السنوي ٢٠١١

صورة الغلاف

مهداة من الفنان: بيشوي فايز Beshoy

*** قررت مجموعة "مفيش جدران" -وهى مبادرة شبابية لمجموعة من الفنانين المصريين ومبدعي الجرافيتي- التمرد على حواجز النظام، على تقييد حرياتهم. قرروا التعبير عن رأيهم وحلمهم ومستقبلهم عن طريق رسم جرافيتي لشوارع مفتوحة على سبعة حواجز أسمنتية اعتراضًا على وجودها كانت سلطات الأمن قد بنتها بشوارع وسط القاهرة..**

الفنانون رسموا مشهد طبيعي لما يحدث خلف الجدار.. عبروا بفرشاتهم عما يجب أن يكون. "لم نقم بثورة كي نعيش وسط جدران تتحامى فيها السلطة وتشل حركتنا وتشعرنا أننا في سجن" هكذا قال أعضاء الحملة.

*** قالوا علي تويتر:**

"@EngyG: You Kill us, we draw, spray and color your walls. #Grafiti"

أنتم تقتلوننا، و نحن نرسم و نضع ألواننا علي حوائطكم

"@TheBigPharaoh: Graffiti artists managed to open Youssef Guindy st that was blocked by army's concrete wall!!"

فنانوا الجرافيتي أعادوا فتح شارع يوسف الجندي بعد أن أغلقه الجيش بحوائط أسمنتية

"@Kiroz_: No wall can break the ideas, no wall can block a free spirit, and no wall can stop us. #Freedom #Graffiti"

ليس هناك جدارًا يستطيع تحطيم فكرة، أو أن يحجز الحرية، كما لا يوجد جدار بإمكانه ردعنا

سقوط الحواجز

حقوق الإنسان فى العالم العربي
التقرير السنوي
٢٠١١

سقوط الحواجز
حقوق الإنسان في العالم العربي
التقرير السنوي ٢٠١١

سلسلة: قضايا الإصلاح (٢٩)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
العنوان: ٢١شارع عبد المجيد الرمالي- الدور السابع- شقة رقم ٧١- باب اللوق- القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه
د. محمد السيد سعيد

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
غلاف : كيرلوس ناجي
إخراج فني: هشام السيد

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠١٢/١٠٢٧٨

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية
إدارة الشئون الفنية

العنوان: سقوط الحواجز
حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١١
ط١- القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،
٣٠٠ ص ؛ ٢٤سم- سلسلة قضايا الإصلاح (٢٩)
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مؤلف)

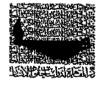
سقوط الحواجز

حقوق الإنسان فى العالم العربي
التقرير السنوي ٢٠١١

بدعم من

المفوضية الأوروبية

مؤسسة المجتمع المفتوح



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه

د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس). المركز مسجل في القاهرة وباريس وجنيف. وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

المدير العام

بهي الدين حسن

المحتويات

المساهمون فى إعداد التقرير

الباحث الرئيسي
عصام الدين محمد حسن

الباحثون ومعدو أوراق الخلفية:

إسماعيل عبد الحميد
خليل عبد المؤمن
شريهان عثمان
جيرمي سميث
سيف نصراوي
عفاف حنا
غسان عبد الله

محرر التقرير
بهي الدين حسن

كما قدم عدد من الزملاء الحقوقيين والأكاديميين مساهمات قيمة في المراجعة أو التدقيق أو التنقيح أو تقديم معلومات إضافية، ومنهم:

- **إبراهيم المقيطيب**– رئيس جمعية حقوق الإنسان أولا (السعودية)
- **الغالية أدجيمي**– نائب رئيس الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية
- د. **رضوان زيادة**– رئيس مركز دمشق لدراسات لحقوق الإنسان (سوريا)
- د. **عبد العزيز النويضي**– أستاذ جامعي ومحام بهيئة محامي الرباط، ورئيس جمعية «عدالة» (المغرب)
- **علي حسين محمد الديلمي**– رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية
- **مجدي النعيم**– خبير حقوقي (السودان)
- **مسعود الرمضاني**– نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- **نصيرة ديتور**– رئيسة جمعية عائلات المفقودين (الجزائر)

إهـــداء

إلى الملايين من كسروا حواجز الخوف، وتحدوا بجسارة آلة القمع الوحشية في العالم العربي، وقدموا نماذج مهمة للكفاح السلمي من أجل الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

إلى الآلاف ممن قدموا أرواحهم من أجل أن تطوى صفحة سوداء للتسلط والطغيان والاحتكار الأبدي للسلطة في بلادهم، وإلى آلاف آخرين كانوا أو مازالوا ضحايا للاعتقال التعسفي أو الاختطاف أو الاختفاء القسري، أو لمحاكمات جائرة تفتقر لأدنى معايير العدالة.

إلى أجيال جديدة من الشباب تجاسروا على تحدي نخب الحكم المتغطرسة، ويقاومون محاولات سرقة أحلامهم في ربيع ديمقراطي في بلادهم؛

نهدي هذا التقرير.

تقديم

«الربيع العربي»
يكافح على ثلاث جبهات

قد يؤرخ لعام ٢٠١١ بأنه الذي شهد انطلاقة ما بات يسمى «الربيع العربي»، أو بوصفه العام الذي صعد بالإسلاميين إلى الحكم في عدة دول عربية، أو بمعنى آخر عام «ربيع الإسلام السياسي». ولكن قد يؤرخ له أيضا بأنه أحد أكثر الأعوام دموية على الصعيد الإقليمي، ولكنها «دموية» من طراز مختلف.

اعتاد العالم العربي سقوط الشهداء نتيجة الغزو الخارجي أو الاحتلال الأجنبي، أو حروب إقليمية أو أهلية، أو كضحايا للعمليات الإرهابية، أو جرائم العنف الطائفي والعرقي. ولكن شهداء ٢٠١١ سقطوا في سياق مختلف تماما، فقد سقطوا كنتيجة مباشرة لاحتدام حدة الصراع من أجل الحق في الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، ورفض تسلط الحاكم الفرد، أي في سياق الكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو الكفاح من أجل إنجاز «الاستقلال

الثاني»[1]، وفقا للتعبير الذي ابتكره الأفارقة يوما، لوصف كفاحهم من أجل الديمقراطية، باعتباره المرحلة الثانية من الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، الذي سقطت ثماره في أيدي نظم تسلطية، وصفت نفسها بـ«الوطنية»! لتسهيل وصم من يقاومها باللا وطنية، وبخدمة مصالح «الأجنبي»/المحتل السابق. في هذا السياق تتجلى عبقرية الشعار الأفريقي.

هذا التطور النوعي في العالم العربي، هو في حد ذاته تطور تاريخي جدير بالاحتفاء، خاصة في منطقة اعتادت شعوبها لزمن طويل ألا تجد قيمة لكفاح، إلا في الصراع مع «العدو الخارجي»، واعتادت ألا تلقي بالا كبيرا لمعاناتها الداخلية على أيدي حكامها «الوطنيين»، مهما تستطل قسوة هذه المعاناة، حتى ولو صار «الوطن» في وضع أسوأ مما كان عليه وقت الاحتلال.

بالطبع كان الإيمان بقيم الحرية والكرامة موجودا دائما في العالم العربي، ولكنه كان قناعة راسخة لمجموعات محدودة من السياسيين والمفكرين والحقوقيين، ولكن مع بداية الانتفاضة التونسية في ديسمبر ٢٠١٠، تأكد أن هذا الإيمان سوف يصير قناعة جماعية لدى قطاعات واسعة من المواطنين في العالم العربي. . هذا تطور تاريخي جدير بالتسجيل.

خلال عام ٢٠١١ قدمت الشعوب في عدة دول عربية -وما زالت- آلاف الشهداء، فيما يدل على مدى تجذر الإيمان بقيم الحرية والكرامة. قبل ذلك التاريخ كان ضحايا الكفاح من أجل الحرية والكرامة، أفرادا هنا وهناك، في هذه المظاهرة الاحتجاجية أو تلك، أو كضحايا للتعذيب أو الاختفاء، أو غيره من انتهاكات حقوق الإنسان.

ما يؤكد أن هذه الانتفاضات ليست حدثا عارضا، أنها شملت عدة دول في الوقت نفسه: تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، فضلا عن أن تأثيراتها امتدت بدرجات متفاوتة لدول المغرب والجزائر والسعودية والأردن والسودان.

سبق أن قدمت هذه الشعوب مئات الألوف من الشهداء في كفاحها ضد الاحتلال الأجنبي، وانتفضت في عدة مناسبات للاحتجاج على الغزو الأمريكي للعراق، أو جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، كان هذا أحد مصادر التاريخ المشترك بين شعوب هذه المنطقة، الذي شكل -إلى جانب عوامل أخرى- مشتركات تاريخية أخرى ولغوية وثقافية.

لكن المشترك الجديد والأهم الآن، هو بدء تجذر الإيمان الجماعي المشترك بقيمة الحرية والكرامة بين الشعوب العربية، والاستعداد الجماعي للتضحية بالحياة ذاتها من أجل إعمال هذه القيم. هذا في ذاته مناسبة تاريخية جديرة بالاحتفاء كل يوم. . مع كل انتصار جديد. . مع كل شهيد جديد. . بل مع كل انتكاسة هى في النهاية ستكون مؤقتة، طالما أن الشعوب لا تفقد

١- انظر إعلان «الاستقلال الثاني»، نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤.

إيمانها بأنه إما الحياة بكرامة وحرية، وإما الموت دونها.

لعب الشباب الدور الحاسم في حدوث هذا التطور التاريخي الجديد، وخاصة الشباب ذوي التوجه الليبرالي واليساري. كما لعبت وسائط الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي دورا حيويا في وضع قوى الثورة في موقع متقدم في الصراع، وإمساكها بزمام المبادرة على الصعيد التكتيكي، وتعزيز قدراتها على التعبئة والتوجيه، وكسر حصار المعلومات، ومواجهة حملات التشويه والتخوين.

على صعيد الدول التي شهدت الانتفاضات الشعبية، كانت النتائج متفاوتة، بين الانتكاس في البحرين، والنجاح في بدء مرحلة انتقالية جادة نحو «الاستقلال الثاني» في تونس، أو إصلاح جزئي محدود في اليمن، وإطاحة دموية برءوس النظام في ليبيا، ولكن مع العجز عن نبذ الاحتكام للسلاح بين الثوار. في مصر، نجحت الانتفاضة في الإطاحة برأس النظام، ولكن مع استمرار الثورة المضادة في الحكم. في سوريا، تواصل الكفاح الدامي في مواجهة ديكتاتور دموي، يرفض تعلم الدرس من ليبيا.

ولكن من ناحية أخرى عجزت الجماعات السياسية والقوى الاجتماعية التي أطلقت شرارة الانتفاضات في العالم العربي عن الإمساك بزمام المبادرة على الصعيد الاستراتيجي، وبالتالي بمسار التطور اللاحق، وعن احتلال مواقع مناسبة في هياكل الحكم خلال الفترة الانتقالية. وتفاوت وضعها بين التهميش الكامل (مصر)، والجزئي (تونس)، وحصولها على مواقع ذات طبيعة رمزية (اليمن). وبين التراجع الدفاعي (البحرين)، والاستيلاء الكامل على مواقع الحكم (ليبيا). بينما مازال مستقبل الصراع في سوريا مفتوحا أمام احتمالات شديدة التفاوت.

هذه النتائج هى محصلة تفاعل ثلاثة عوامل رئيسية: الأوزان النسبية للقوى السياسية المحلية قبل اندلاع الانتفاضة في كل بلد، ومدى توافر قيادة تملك رؤية استراتيجية، وموقف القوى الإقليمية والدولية (بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي).

أدى نجاح الانتفاضتين في تونس ومصر في الإطاحة برئيسي البلدين خلال وقت قصير، في تجنب التأثيرات السلبية المحتملة للتحالفات الدولية والإقليمية على مصير الثورتين على المدى القصير. ولكن الثورات والانتفاضات الأخرى في المنطقة تأثرت سلبا وإيجابا بدرجة كبيرة، وأحيانا بطريقة حاسمة بهذا العامل.

لعب التوافق بين مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على أهمية احتواء إيران، دورا حيويا في بلورة سياسة مشتركة إزاء الانتفاضات المطالبة بالديمقراطية في المنطقة، وانعكس ذلك بشكل واضح في المواقف المشتركة

أو المنسقة بين الأطراف الثلاثة إزاء الانتفاضات في اليمن والبحرين وسوريا (وليبيا لأسباب مختلفة). كما لعبت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي دورا قياديا في بلورة مواقف جامعة الدول العربية، سواء في إطار الجامعة، أو في إطار هيئات الأمم المتحدة المعنية (مجلس الأمن، الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان[2]).

غير أن مجموعة مجلس التعاون الخليجي أسهمت انطلاقا من هذا التوجه، في تعزيز الصراع الطائفي الإقليمي (سني/شيعي) في العالم العربي، الأمر الذي ستكون له نتائج مدمرة على مستقبل حقوق الإنسان في هذه المنطقة، فضلا عن أنه سيعود بأوخم العواقب على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المنطقة.

حدود تأثير الفضاء الافتراضي على موازين القوى:

في مواجهة عواصف التغيير في العالم العربي، برهن تطور الأحداث على أن الأطراف التي امتلكت أو طورت رؤية استراتيجية، **هى المؤسسة الملكية في المغرب، ومجلس التعاون الخليجي بقيادة محور السعودية وقطر، وقوى الإسلام السياسي في المنطقة، وقوى الثورة المضادة في مصر**. في المقابل عانت قوى الثورة من عدم التقدير الواقعي لقوة الخصوم، أو المبالغة في القدرات الذاتية، أو المبالغة بالزيادة أو التقليل من تأثير العامل الإقليمي والدولي، أو التشوش حول تحديد من هم الحلفاء المحتملون والخصوم. حيثما توافرت هذه العوامل كلها، كانت الخسارة فادحة.

في **المغرب**، هناك ثلاثة عوامل رئيسية لعبت الدور الحاسم في الإفلات من عواصف «الربيع العربي».

العامل الأول –وهو الأكثر أهمية– هو امتلاك المؤسسة الملكية بصيرة استراتيجية، وحرصها الدؤوب على عدم إفلات زمام المبادرة السياسية حتى في أصعب الظروف. فعلها الملك الحسن الثاني في نهاية التسعينيات، حين بادر بدعوة عبد الرحمن اليوسفي –القائد التاريخي لأكبر وأهم حزب معارض في البلاد حينذاك– من المنفى، والمحكوم عليه غيابيا بالإعدام، ليشكل الحكومة في إطار صيغة سياسية جديدة، عرفت «بالتناوب»، انطوت على بعض التنازلات المهمة حينذاك من جانب المؤسسة الملكية، فتحت آفاقا كبرى للتعددية السياسية في البلاد، ولكنها ساعدت أيضا على تجديد الثقة السياسية في المؤسسة الملكية، وتجديد دماء النخبة السياسية الحاكمة، وتوسيع قاعدتها، وخلق بيئة سياسية أفضل لتولي الملك محمد السادس زمام الحكم، بعد وفاة الحسن الثاني بفترة محدودة من مبادرته التاريخية.

٢– انظر: «الربيع العربي» في الأمم المتحدة بين الأمل واليأس، الفصل الثاني من الباب الأول لهذا التقرير.

لم يكن محمد السادس أقل حنكة من أبيه؛ ففي خلال أسابيع محدودة من اندلاع الانتفاضة في تونس، ثم مصر، وتشكيل حركة «٢٠ فبراير» الشبابية في المغرب، التي بدأت بتنظيم مظاهراتها الاحتجاجية في ذلك اليوم، كان قد استطاع قراءة جوهر الرسالة دون رتوش، وأدرك أن سلاحه الأكثر فعالية من كل قمع أمني -لن يتورع عن اللجوء إليه- هو إعادة امتلاك زمام المبادرة السياسية. بادر محمد السادس في خطابه التاريخي في ٩ مارس ٢٠١١ -أي بعد نحو أسبوعين فقط من اندلاع مظاهرات ٢٠ فبراير- بطرح مشروع لإصلاح دستوري جاد، تتخلى من خلاله المؤسسة الملكية عن بعض سلطاتها لصالح الحكومة، ويسمح لأول مرة بتشكيلها لحزب الأكثرية أيا كان. ثم دعا الملك لانتخابات برلمانية مبكرة، ولم يتردد في تكليف زعيم الحزب الإسلامي الفائز فيها لأول مرة بتشكيل الحكومة. رغم أن الإصلاحات الدستورية التي جرى الاستفتاء عليها في أول يوليو، لم تلب كل طموحات حركة «٢٠ فبراير» وغالبية المنظمات الحقوقية وفعاليات سياسية أخرى، فإنها انطوت على أحكام دستورية متقدمة نسبيا، ولكنها ساعدت على تعزيز الدعم السياسي للمؤسسة الملكية، وسحبت تدريجيا البساط السياسي من حركة «٢٠ فبراير».

لم يكن ممكنا تحقيق هذا الهدف لولا وجود عاملين آخرين؛ أولهما عجز حركة «٢٠ فبراير» عن القراءة الواقعية لعلاقات القوى، ومدى رسوخ المؤسسة الملكية وشعبيتها النسبية، وقدراتها المتراكمة عبر الزمان على المناورة السياسية. إن تقليل الحركة من شأن هذه الاعتبارات، والتركيز فقط على الشعارات السياسية والمطلبية رغم مشروعيتها، كان عاملا مساعدا على تسهيل تهميشها.

العامل الثاني، هو أن المغرب -خلافا لكل الدول العربية التي لم تفلت من عواصف التغيير- كان قد تمكن -بفضل البصيرة الاستراتيجية للمؤسسة الملكية أيضا- من وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والقيام بعملية واسعة لتقصي حقيقة جرائم حقوق الإنسان في الماضي؛ الأمر الذي ساعد على عقد مصالحة بين المؤسسة الملكية وقطاعات واسعة من الشعب المغربي، وبالتالي تجديد مشروعيتها السياسية.

في إطار هذه العوامل الداخلية الرئيسية الثلاثة، كان تأثير العامل الخارجي في المغرب هامشيا، خاصة في ظل سرعة التحرك السياسي للمؤسسة الملكية بالمبادرة بالإصلاح السياسي الدستوري، ثم بالدعوة المبكرة للاستفتاء عليه، ثم بالدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة، دون انتظار لموعدها القانوني. تواكب ذلك التحرك السريع مع بطء استيعاب حركة «٢٠ فبراير» للمتغيرات الديناميكية المتلاحقة، ولتأثيرها المباشر على خلخلة الأرضية السياسية التي تقف عليها.

في **البحرين**، كانت انتكاسة الانتفاضة نتيجة مباشرة للموقف العدائي المتوقع للقوى الإقليمية (دول مجلس التعاون الخليجي)، والتي لم تكتف بموقف سياسي معلن، بل حركت القوات المسلحة السعودية والإماراتية إلى داخل البحرين، لدعم قمع نظام الحكم للانتفاضة. علاوة على التواطؤ الدولي المتوقع أيضا، خاصة في حقبة تشهد تصاعدا في التوتر بين المجتمع الدولي وإيران، بسبب مشروعها النووي. إن عجز قيادة الانتفاضة عن إدراك أهمية هذين العاملين، وإغفال حدود تأثير الغالبية العددية للطائفة الشيعية في ظل هذه المعطيات، قد ساعد على انزلاق تلك القيادة نحو استراتيجية سياسية «انتحارية»، بلغت ذورتها بتبني بعض الأطراف السياسية لشعار «الجمهورية الإسلامية»[3] كبديل للنظام الملكي.

في **سوريا** قد يؤدي الانزلاق المفاجئ لقيادة الانتفاضة في الخارج، أي «المجلس الوطني»، لتبني منهج المقاومة المسلحة -تحت ضغوط بعض أطراف المعارضة في الداخل، والعجز عن وضع حد لوحشية النظام السوري، والمعدلات المتزايدة لعدد الشهداء كل يوم- إلى طريق انتحاري من نوع مختلف. يسهم في الانزلاق إلى هذا المنحدر، المبالغة في تقييم تأثير الدعم الإقليمي والدولي، بل إن بعض عناصر المعارضة تعتقد واهمة أنه يمكن تحقيق ذات الإنجاز «الليبي» في سوريا، فور تذليل الفيتو الروسي والصيني!

يقلل هذا الوهم من المصادر الداخلية لقوة النظام السوري الراهن، وخاصة المعادلات الطائفية والعرقية التي يرتكز عليها، والتي عجزت المعارضة حتى الآن عن بلورة استراتيجية وبرامج وسياسات وممارسات تخاطب هواجس الأقليات الدينية والعرقية، وتطمئنها على مستقبلها في ظل نظام سياسي مختلف، قد يكون لأعداء هذه الأقليات من الإخوان المسلمين فيه موقع مؤثر.

من المفارقات المدهشة في هذا السياق، أن أحد عوامل انتكاسة انتفاضة البحرين، أي موقف مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منها، هو أحد أهم مصادر الدعم السياسي والمادي للانتفاضة السورية! المفارقة الثانية، أن من بين كل انتفاضات العالم العربي، تمتعت هاتان الانتفاضتان بقيادة معترف بها.

في **ليبيا**، لعب العامل الدولي والإقليمي -بقيادة محور قطر والسعودية- الدور الحاسم في هزيمة نظام القذافي، ولكن ذلك لم يستطع تعويض غياب رؤية استراتيجية للجماعات المسلحة التي أدارت المعركة على الأرض، وأسقطت نظام القذافي، لكنها لم تستطع تطوير نظام آخر يحل مكانه بعد، حيث تواجه البلاد صراعات أمراء الحرب، برغم أن أيديولوجية واحدة -هى الإسلام السياسي- تجمع بينهم.

٣- ذلك قد يعني تبني ذات نظام «الجمهورية الإسلامية» في إيران، بل يبيح لحكومة البحرين أن تنظر إليه باعتباره دعوة للقبول بوجهة نظر إيرانية، بأن البحرين جزء لا يتجزأ من دولة إيران.

في **اليمن**، اضطر الرئيس السابق علي عبد الله صالح للتخلي عن الحكم، مقابل انتخاب المرشح الوحيد -نائبه السابق- رئيسا للجمهورية، التزاما بمبادرة مجلس التعاون الخليجي، المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. فرضت المبادرة تخلي صالح عن الحكم -مقابل عدم محاسبته عن أي جرائم ارتكبها أثناء حكمه- وتشكيل حكومة توافق بين حزب صالح وأحزاب المعارضة التقليدية والقوى القبلية، يمثل فيها شباب الثورة بصورة رمزية. لم تسقط المعادلة الجديدة من السماء، بل نبعت كتعبير واقعي عن علاقات القوى على الأرض، التي لا تكفي انتفاضة متواصلة لنحو عام في تطوير علاقات قوى جديدة، أو تأسيس طبقة سياسية جديدة.

إن عدم إدراك شباب الثورة مدى رسوخ القوى التقليدية السياسية والاجتماعية، ومدى تأثير العامل الإقليمي والدولي في بلد يعتبر مركزا إقليميا لتنظيم «القاعدة» الإرهابي، يمكن أن يهدد بانتكاسة لا تقل فداحة عن الانتكاسة المصرية. والعكس صحيح أيضا، فمبادرة شباب الثورة بتطوير استراتيجية، تنطلق من واقع موازين القوى المحلية والاعتبارات الإقليمية والدولية، وتأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لليمنيين في الجنوب وأقصى الشمال (الحوثيين)، يمكن أن تحسن تدريجيا من موقع وتأثير شباب الثورة، وتحاصر تحدي الثورة المضادة المسلحة، وتفتح الطريق أمام مرحلة انتقال متدرجة نحو «الاستقلال الثاني».

تونس قدمت النموذج الأفضل نسبيا حتى الآن. ففي أعقاب هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي، ومغادرته البلاد في ١٤ يناير ٢٠١١، تمكنت القوى السياسية والمجتمع المدني من العمل معا، وتشكيل هيكل مؤسسي مشترك، هو «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة»، الذي اعترفت به السلطة الانتقالية. من خلال هذه الهيئة وضعت المعارضة السياسية والمجتمع المدني خريطة طريق جيدة مشتركة لمرحلة الانتقال، وقدمت مقترحات بتعديلات تشريعية جوهرية، وبإنشاء مؤسسات جديدة، اعتمدتها السلطة الانتقالية على الفور، مما ساعد على تحرك تونس إلى الأمام، بقدر أقل كثيرا من المشاكل التي واجهت مصر وليبيا. ساعد على ذلك ثلاثة عوامل أساسية[٤] لم تتوافر في البلدين الآخرين؛ وهي أن الجيش التونسي لم يكن لديه طموح للعب دور سياسي مباشر، مكتفيا بمراقبة عملية الانتقال بمسافة معقولة، وإن المنطلقات الفكرية لقيادة حركة «النهضة» الإسلامية كانت مستنيرة نسبيا، بالمقارنة مع جماعات الإخوان المسلمين والسلفيين في مصر وليبيا، وأقل طموحا فيما يتعلق بأسلمة المجال التشريعي والمجتمع، مما جنب تونس حتى الآن مخاطر الاستقطاب السياسي الحاد. كما أن المجتمع المدني كان أكثر ديناميكية وارتباطا بالمجال السياسي، ولم يتركه للسياسيين وحدهم

٤- انظر بهي الدين حسن: لماذا تفشل مصر وتنجح تونس، جريدة «الشروق» المصرية.
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=30102011&id=79b5d8de-c822-4f05-86b1-4bafc1c2fa22

ليضعوا خريطة الطريق لتونس المستقبل. هذا الاستقرار النسبي لم يتأثر كثيرا، بحصول حركة «النهضة» الإسلامية -التي لم تلعب الدور القيادي في الثورة- على الأكثرية في انتخابات الجمعية التأسيسية، لتتمكن بذلك من أن تلعب الدور الحاسم في كتابة القواعد الدستورية المؤقتة، التي منحت السلطات الأساسية للحكومة -التي تشكلت برئاستها- على حساب رئاسة الجمهورية، التي تتمتع بصلاحيات هامشية. بفضل هذه الأكثرية، سيكون «للنهضة» التأثير الأكبر في عملية كتابة الدستور الدائم للبلاد، ولكن مضمون هذا التأثير، ومستقبل تونس أيضا سيتوقف إلى حد كبير على مستقبل التفاعلات بين القيادة المستنيرة «للنهضة» وضغوط التيار السلفي، الذي يمارس تأثيرا متزايدا على قواعد «النهضة»، خاصة خارج المدن الكبرى.

بين الوضوح الاستراتيجي والانتهازية السياسية!

في مصر، لم تهزم الانتفاضة بعد، ولكنها تعرضت لانتكاسة كبيرة قد تقودها إلى مصير البحرين. كان نجاح الانتفاضة الشعبية في إجبار الرئيس حسني مبارك على التخلي عن الحكم بعد ١٨ يوما فقط إنجازا خارقا، يتجاوز حقيقة علاقات القوى بين نظام تسلطي، ترسخ على مدار ٦ عقود، ويستند إلى تعددية سياسية شكلية، لعبت دورا حيويا في إطالة عمره، وفي التصدي لقوى المعارضة الجديدة الصاعدة، وخاصة في أوساط الشباب. على مسافة، كانت جماعة الإخوان المسلمين -المنظمة الأقوى للإسلام السياسي- تعقد الاتفاقيات الجزئية المؤقتة مع جماعات المعارضة، ولكن حريصة في الوقت ذاته على عدم تحدي النظام الحاكم، بل منفتحة على عقد الصفقات معه على حساب الآخرين، وقتما تحين الفرصة المناسبة لذلك[٥].

خلال ١٨ يوما هزت الانتفاضة -أو «ثورة» ٢٥ يناير- ركائز النظام بقوة، ولكن سرعان ما استطاعت الأجهزة الأمنية العتيدة للدولة «العميقة» استعادة توازنها، واستيعاب المتغير الجديد، والتخطيط للمرحلة التالية. راهنت الأجهزة الأمنية على ما تدركه جيدا، من

٥- مثال ذلك ما اعترف به مهدي عاكف المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين من إبرام صفقة سرية مع الأجهزة الأمنية، بخصوص ترتيبات الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، انظر جريدة المصري اليوم في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩.

8651=DIeussI&695032=DIelcitrA?xpsa.2elcitra/moc.muoyla-yrsamla.www//:ptth

أقر بذلك لاحقا عدد من قيادات الجماعة، على رأسهم د. عبد الحميد الغزالي المستشار السياسي لعاكف، ود. محمد حبيب نائبه الأول حينذاك. وقد لعب خيرت الشاطر النائب الأول الحالي للمرشد العام الدور الأساسي في إبرام هذه الصفقة، انظر:

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=231189&IssueID=1573
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=274986

الانتهازية السياسية المتأصلة في جماعة الإخوان المسلمين[٦]، ولكن ساعدها أيضا عجز الركائز السياسية للانتفاضة -التي لم تكن تخطط أبدا لثورة- عن الاستيعاب السريع للتحول الزلزالي الذي أحدثته بسالتها، وقراءة الخريطة الجديدة كما هي دون أوهام عن أهداف قوى النظام الجديد/القديم، أو أهداف جماعة الإخوان المسلمين، أو عن القدرات الذاتية للنويات التي أطلقت الانتفاضة.

تولى حكم البلاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري)، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، وهي مؤسسات لا تنتمي «للثورة»، ولم تتعرض لإصلاح جاد بعدها، بل فعلت كل ما بوسعها لقمع قوى «الثورة» بطريقة مباشرة وغير مباشرة. بينما البرلمان بغرفتيه، تسيطر عليه أغلبية من أحزاب تنتمي إلى الإسلام السياسي (جماعات الإخوان المسلمين والجهاد والجماعة الإسلامية)، والإسلام الدعوي (مجموعة أحزاب سلفية). توافقت الفصائل الإسلامية خلال عام ٢٠١١، على تقديم الدعم السياسي المباشر وغير المباشر للمجلس العسكري في مواجهة نقاده. من ناحية أخرى، شكل ممثلو التيار الليبرالي واليساري أقلية محدودة داخل البرلمان، بينهم عدد أقل من أصابع اليد الواحدة من «شباب الثورة».

على مدار عام «الثورة»، كان شباب الثورة في مصر مستهدفين بوسائل قمع متنوعة؛ بالإحالة للمحاكمات العسكرية، وقمع المتظاهرين بالذخيرة الحية والرصاص المطاطي وطلقات الخرطوش، والدهس بالعربات المدرعة، والمطاردة بالبلطجية حاملي الأسلحة البيضاء، وأعمال الاختطاف إلى أماكن مجهولة، والحملات الإعلامية الموجهة التي تستهدف التشويه عبر الاتهام بالخيانة الوطنية والعمالة للأجنبي، وتعبئة المواطنين ضدهم، بدعاوى أن الثورة أتت بالفوضى والفراغ الأمني وتعطيل المنشآت العامة.

في المقابل اتسم موقف فصائل الإسلام السياسي والدعوي بحث المواطنين على دعم المجلس العسكري، وإدانة المظاهرات الاحتجاجية ضد سياساته، ومن ناحية أخرى بالصمت على جرائم حقوق الإنسان -التي لم تعد تستهدف الإسلاميين- بما في ذلك الصمت عن جرائم يفترض أن تكون صادمة ومستفزة للعواطف والأخلاقيات الدينية، مثل سحل النساء في الشوارع وتعريتهن، وممارسة اختبارات عذرية على المقبوض عليهن من النساء؛ بل في بعض الأحيان كان لوم الإسلاميين يوجه للضحايا! ربما كان هذا المسلك من جانب الإسلاميين

٦- من المفيد مراجعة سلوك جماعة الإخوان المسلمين مع الرئيسين السابقين جمال عبد الناصر وأنور السادات، وكيف كانت على استعداد لعقد الصفقات معهما، على حساب مبادئ الديمقراطية، والقوى السياسية الأخرى. انظر -على سبيل المثال- عماد أبو غازي، مارس ١٩٥٤: صراع الديمقراطية والاستبداد، جريدة «الشروق» المصرية، ٢٢ أبريل ٢٠١٢.

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=21042012&id=830c9b3a-f65b-4186-b1ab-3e5961999776

هو أحد أسباب عدم تعرض المظاهرات التي نظموها على مدار أكثر من عام بعد الثورة لأي قمع، بينما تعرض غيرهم لقمع دموي، أدى إلى سقوط نحو ١٠٠ شهيد جديد.

في **مصر** يقول كثيرون لقد سرق الإسلاميون الثورة، ورغم أن هذه المقولة تبدو صحيحة بدرجة ما، لأن الإسلاميين لم يبادروا بالثورة، بل التحقوا بها بعد عدة أيام، بعد أن كانوا قد أعلنوا رفضهم المشاركة في يوم الغضب في ٢٥ يناير ٢٠١١ الذي دشن للثورة. فإن الاكتفاء باجترار تلك الحقيقة، يتغافل عن ثلاث حقائق أساسية، لعبت دورا حيويا في صعود الإسلاميين.

تميز الإسلاميون بثلاث خصائص –لا يمتلكها خصومهم– منحتهم التفوق، ولم يكن سقوط الثورة ثمرة ناضجة في أيديهم مصادفة ميتافيزيقية. الخصائص الثلاث هي:

أولا: علاقتهم الوثيقة بمجتمعهم، ليس فقط من خلال توظيف العاطفة الدينية لأغلبية مواطنيهم، الذين يدينون بالدين نفسه، وتوظيف المسجد كركيزة للتوعية والتثقيف والتنظيم وشن الحملات السياسية، بل أيضا من خلال إنشاء مؤسسات ذات كفاءة متطورة للتكافل الاجتماعي. بفضل ذلك تمكنوا من القيام بعملية تجنيد اجتماعي واسع النطاق، ووضع لبنات طبقة سياسية جديدة. في المقابل عجزت القوى اليسارية والليبرالية عن أن تغرس لنفسها جذورا اجتماعية عميقة.

ثانيا: سلاح التنظيم. لا شك أن اليساريين في العالم العربي هم أشهر من كتبوا عنه، ولكن الإخوان المسلمين هم أفضل من مارسوه. يستند تنظيم الإخوان المسلمين لخبرات تراكمت عبر عدة عقود، مكنتهم من الصمود بدرجات متفاوتة من الصلابة في مواجهة قمع حكام، تفاوتوا بين ذروة التسلطية والدموية.

خلال ذلك كان الإخوان المسلمون قادرين على توفير الموارد المالية الكافية، والمزج بمهارة بين بناء تقاليد راسخة للعمل الجماعي، وبين إبراز شخصيات قيادية كاريزمية في مجالات متنوعة، صارت تدريجيا رموزا سياسية معروفة على النطاق الوطني، وبعضها على الصعيدين الإقليمي والدولي أيضا. في المقابل كانت التنظيمات السياسية الأخرى تعاني دائما من الهشاشة والتشرذم، وتفشي النزعة الفردية لقياداتها، والافتقار لتقاليد العمل الجماعي؛ وبالتالي عدم القدرة على الصمود كتنظيمات أمام عسف الأنظمة التسلطية والشمولية في العالم العربي، وعدم القدرة على توفير عامل الإجماع حول رموز كاريزمية، حتى لفترة معقولة من الزمن. على هذه الأرضية ولدت الجماعات السياسية الشابة الجديدة، التي نجحت في التخلص من بعض هذه الأمراض وليس كلها.

من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن الليبرالية قد تعرضت في العالم العربي لقمع منهجي طوال النصف الثاني من القرن العشرين، حتى أنها افتقرت تقريبا لأي تنظيم حزبي، ولكنها بدأت تولد من جديد في العالم العربي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

ثالثا: الوضوح الاستراتيجي لدى القيادة. رغم أن الانتصارات التي حققتها انتفاضات ما يسمى «الربيع العربي»، كانت مفاجأة لكل الأطراف، بما في ذلك المبادرون بإشعالها، إلا أن الإسلاميين الذين كانوا آخر من التحق بقطار الثورة، كانوا أول من استوعب ما حدث، وأول من بادر –بين صفوف المعارضين– بوضع استراتيجية واقعية –ولكن غير معلنة– للتعامل مع النمط الجديد لعلاقات القوى، ومراكز القوة الجديدة، المحلية والدولية.

في **مصر** حيث توجد أعرق تنظيمات الإخوان المسلمين وقيادة تنظيمهم الدولي، قامت جماعة الإخوان المسلمين بتطوير استراتيجيتها العتيدة التي تعرف بـ«التمكين»، لتستوعب الحقائق الجديدة، وتدمجها في زحفها المتواصل عبر عشرات السنين، للسيطرة على المجتمع من أسفل إلى أعلى، بهدف تحقيق السيطرة الكاملة للجماعة على أجهزة الدولة يوما. وبفضل سلاح الطاعة العمياء الذي يلتزم به أعضاء الجماعة تجاه القيادة، أمكن للأخيرة أن تنتقل دون إعلان سياسي سابق أو لاحق –بحسابات باردة، وبمرونة فائقة، بعد شهر واحد من الثورة وقبل أن تجف دماء الشهداء، وبأقل قدر من الخسائر– من التحالف المؤقت مع ثوار ميدان التحرير إلى التحالف المؤقت مع المجلس العسكري الحاكم ضدهم، دون التفات لأي اعتبارات أخلاقية.

من يقم بمراجعة المحطات السياسية المهمة في مصر بدءا من إعلان الاستفتاء على التعديلات الدستورية –بعد نحو شهر من تنحي الرئيس حسني مبارك– مرورا بعدة مظاهرات مليونية نظمها شباب الثورة، ثم المذابح الثلاث الكبرى التي ارتكبتها قوات الجيش والشرطة في نهاية ٢٠١١، وصولا إلى تشكيل الهيئة التأسيسية لوضع الدستور الجديد في مارس ٢٠١٢، فإنه يستطيع بسهولة التعرف على ملامح من يصنفهم الإخوان المسلمون كخصم أو حليف. في جبهة الخصوم، صنف الإسلاميون رموز الحزب الحاكم السابق وفصائل اليسار والليبراليين، بما في ذلك شباب الثورة والشخصيات العامة التي تنتمي إلى هذه القاعدة السياسية، ولكنهم استخدموا بمهارة أساليب وأسلحة متنوعة في التعامل مع هؤلاء الخصوم المتنوعين. في المقابل صنفوا المجلس العسكري في جبهة الحلفاء المؤقتين، الذين يمكن عقد الصفقات معهم سرا وعلنا، حتى المحطة التالية من استراتيجية «التمكين». إن توافق الطرفين على اعتبار كل منهما حليفا للآخر، هو الوجه الآخر لاتفاق الطرفين على التعامل –بوسائل مختلفة– مع قوى الثورة باعتبارها خصما مشتركا لهما، يشكل عائقا في مرحلة تحالفهما المؤقت أمام المصالح الخاصة بكل من الإسلاميين والمجلس العسكري على حدة.

اختلفت الأسلحة التي استخدمها الإسلاميون في التعامل مع خصومهم، بين الوصم بالعلاقة مع النظام السابق، أو الوصم بالعلمانية، ومعاداة شريعة الله، ومحاباة الكنيسة. وخلال ذلك قدم الإسلاميون الدعم الصريح للاتهامات التي يطلقها المجلس العسكري ضد خصومه من شباب الثورة والليبراليين واليساريين، بأنهم يسعون للفوضى وهدم الدولة.

في هذا السياق يمكن أيضا تفسير الموقف العدائي لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها من منظمات حقوق الإنسان، حين شنت الأجهزة الأمنية المسلحة بالآليات القضائية هجومها الضاري عليها خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠١١، خاصة أن الجماعة لم تعد ضحية تحتاج إلى دفاع منظمات حقوق الإنسان عنها، بل صارت تهيئ نفسها لتولي الحكم، وبالتالي ستصير موضع نقد هذه المنظمات[٧]. ولكن الخطاب السياسي للإخوان المسلمين الموجه إلى المجتمع الدولي كان مختلفا، حتى أن المحللين لاحظوا أن بعض المواقف المعلنة باللغة الإنجليزية مختلفة تماما عما يصدر عنها محليا باللغة العربية[٨].

في المقابل عجزت جماعات شباب الثورة والليبراليين واليساريين عن تطوير استراتيجية، وتحديد واضح للخصوم والحلفاء الحقيقيين! بل كانوا لوقت طويل ضحية التشوش وأوهام رومانسية حول موقف كل من الإسلاميين والمجلس العسكري تجاه الثورة وقواها.

استهلكت قوى الثورة نحو ٩ أشهر حتى تبدأ بعد مذبحة «ماسبيرو» في التخلص من الأوهام عن توجهات المجلس العسكري. واحتاجت لنحو عام حتى تبدأ آمالها الرومانسية في الإسلاميين في التداعي، وذلك بعد سيطرتهم على البرلمان، واستخدامهم منصته في وصم شباب الثورة بـ «البلطجية»، وفي تبرير قمع الشرطة لهم، ولاقتراح مشروع قانون جديد لقمع الحق في حرية التجمع والتظاهر والاجتماع، أكثر قسوة من قوانين النظام السابق!

غير أن تشوش وتخبط قوى الثورة بلغ ذروته، حينما تباطأت عن اتخاذ موقف واضح تجاه الحملة الأمنية/الإعلامية المتسلحة بآليات قضائية، التي شنتها قوى الثورة المضادة على مدار النصف الثاني من عام «الثورة» ضد منظمات حقوق الإنسان، ومحاكمتها إعلاميا وقضائيا بتهمة مساندة الثورة!

خلال هذا الوقت الثمين المهدر، كانت الأوضاع قد أعيد ترتيبها بما يعزز مرتكزات النظام القديم، ليس على حساب الثوار فقط، ولكن بما قد يتضمن أيضا الإطاحة بأكبر إنجاز سياسي

٧- يبدو أن ذلك يعكس توجها مشتركا لعدد من الأحزاب الإسلامية في العالم العربي. انظر: التصريحات العدوانية غير المسبوقة ضد منظمات المجتمع المدني، الصادرة عن الحبيب الشوباني، الوزير المغربي المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والقيادي بحزب «العدالة والتنمية» الإسلامي، صحيفة «المساء» المغربية، ٥ أبريل ٢٠١٢.

٨- انظر إريك تراجر «حملة التجميل الكاذبة للإخوان المسلمين في واشنطن».

http://www.tnr.com/article/world/102413/muslim-brotherhood-egypt-arab-spring-election

يشار أيضا إلى البيان الإيجابي الذي أصدرته الجماعة بالإنجليزية بخصوص موقفها من المنظمات غير الحكومية، وخاصة منظمات حقوق الإنسان في مصر، بمناسبة اجتماع سناتور جون ماكين مع خيرت الشاطر، وهو ما هللت له الأوساط الأمريكية حينذاك، إلى أن اكتشفت أن البيان لم يصدر بالعربية، بل ما صدر من تصريحات وبيانات بالعربية كان سلبيا للغاية! انظر في ذلك:

http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=29091

انظر أيضا البيان الذي صدر بالإنجليزية فقط! للتضامن مع الناشط السياسي المعروف علاء عبد الفتاح:

http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=29692

للإسلاميين على مدار نحو قرن من الزمان.

لا يعني هذا بالضرورة العودة إلى النظام السابق كما كان، ولكن ربما إلى سيناريو الإصلاح من داخل النظام، الذي قاومه الرئيس السابق ونجله، ثم اضطر الأول للقبول به بعد الأسبوع الأول من اندلاع الانتفاضة في ٢٥ يناير ٢٠١١، ولكن الوقت كان قد تأخر لإقناع المصريين بالقبول به.

هناك عدة عوامل قد تدفع المصريين نحو القبول بما رفضوه قبل أكثر من عام. منها عجز قوى الثورة عن إقناع المواطنين بكفاءتها، وتهاوي المصداقية السياسية والأخلاقية لجماعة الإخوان المسلمين، مقابل إدراك متزايد بأن لديها مخططا خفيا للسيطرة على الدولة ككل، وتزايد هلع المواطنين من الفراغ الأمني المصطنع، الذي يجري أيضا تغذيته من حين لآخر بالتلويح بالمؤامرات الخارجية المصطنعة، بالتوازي مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية اليومية، والتلويح بقرب الدولة من الإفلاس.

على صعيد آخر، تنعكس علاقات القوى الجديدة في مصر على طبيعة الصراع حول مستقبل البلاد، ويتجلى ذلك في الصراع حول المسألة الدستورية بصورة أكثر وضوحا، فالصراع على مشروع دولة المستقبل، لا يجري بين دستور النظام القديم (الدستور الصادر عام ١٩٧١)، وبين مشروع لدستور «الثورة»، فليس هناك طرف واحد يدعو إليه، بعد أن دفنه الإسلاميون والمجلس العسكري بمشروعهما المشترك للتعديلات الدستورية بعد شهر واحد من تنحي مبارك. بل يجري الصراع بين مشروع دستور دولة دينية[٩]، أو على الطريق

٩- من المعروف أن الليبراليين والعلمانيين أكدوا في عدة مناسبات عن عدم اعتزامهم تعديل مادة الدستور المتعلقة بإسلام الدولة، وأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسي للتشريع. لذا ليس هناك تفسير آخر، لقرار جماعة الإخوان المسلمين بالتحالف مع السلفيين -دون أي طرف آخر- للهيمنة على المسئوليات الرئيسية في البرلمان، ثم للهيمنة على الهيئة التأسيسية التي ستكتب الدستور. وحتى بعدما حكم القضاء الإداري بحل هذه الهيئة وإعادة تشكيلها، فإن الإسلاميين أصروا على أن يحوزوا ٥١٪ على الأقل من مقاعدها. من ناحية أخرى، وفور إعلان ترشحه لرئاسة الجمهورية، أعلن خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين -ومرشدها الفعلي- أن تطبيق الشريعة الإسلامية كانت وستظل هدفه الأول والأخير، وأنه سيعمل في حالة نجاحه على تكوين مجموعة من أهل «الحل والعقد»، لمعاونة البرلمان في تحقيق هذا الهدف. انظر «جريدة المصري اليوم» في ٤ أبريل ٢٠١٢.

http://www.almasryalyoum.com/node/751541

يعتبر هذا الإعلان أول تأكيد رسمي من جماعة الإخوان المسلمين، بأنها لم تتخل عن برنامجها السياسي الذي أعلنته عام ٢٠٠٧، والذي يعتبر برنامجا مفصلا لتحويل مصر لدولة دينية. انظر بهي الدين حسن، برنامج حزب الإخوان المسلمين في مصر من منظور حقوق الإنسان، مجلة «رواق عربي»، صادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٥٥، ص ٦٣-٧٩، ٢٠١٠. جدير بالذكر أن محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة، الذي خلف الشاطر كمرشح عن الجماعة لرئاسة الجمهورية، بعد استبعاد اللجنة المسئولة لترشح الشاطر، قد أكد أيضا على الهدف نفسه فور إعلان ترشحه. بل قال في أول مؤتمر انتخابي له إن «القرآن هو دستورنا، والشريعة هى مرشدنا». انظر:

http://www.nytimes.com/2012/04/24/world/middleeast/in-egypt-morsi-escalates-battle-over-islams-role.html

إليها، وبين مشروع دستور ٧١ معدلا، أي سيناريو الإصلاح من داخل نظام مبارك، ولكن في سياق مختلف. جدير بالذكر أن انتفاضة «ثورة» ٢٥ يناير لم تدرج مسألة «الشريعة الإسلامية» ضمن مطالبها، بل كان مطلب «الدولة المدنية» أحد أبرز شعاراتها.

في هذا السياق، يبدو أنه ما لم تبادر قوى الثورة بتطوير استراتيجية تنطلق من الحقائق، وتعيد تقييم مسار عام بعد الانتفاضة/الثورة، وتعيد النظر فيمن تصنفهم كخصوم وحلفاء دائمين أو مؤقتين، فإن الانتكاسة الحالية قد تتطور إلى هزيمة كاملة وربما دموية .

ضد مشروع الدولة الدينية.. وليس الأحزاب الإسلامية:

على الصعيد الإقليمي في العالم العربي، يجري الصراع أيضا بين مشروع «دولة دينية»، ربما تكون ليبيا الدولة الأكثر تجسيدا لهذا المشروع، وبين مشروع للتسلطية المعدلة، الذي يجسده المغرب. بينما تظل مجموعة أخرى من الدول تتراوح بين هذين المشروعين، اقترابا وابتعادا. ربما قد تنجح تونس وحدها في شق طريقها الخاص نحو نظام ديمقراطي حقيقي. أما مشروع «الاستقلال الثاني»، فما زال الكفاح من أجله في العالم العربي في مراحله الأولى، وما زال يفتقر لاستراتيجية محددة المعالم، وبيئة دولية مواتية، ومن ثم فإن رافعي رايات «الاستقلال الثاني» هم في واقع الأمر يحاربون على ثلاث جبهات: في مواجهة الثورة المضادة، ومشروع الدولة الدينية، وبيئة دولية وإقليمية غير مواتية أو معادية. بعد أن كان كفاحهم قبل ٢٠١١ مقصورا على جبهتين اثنتين، الأولى والثالثة فقط.

يؤرخ عام ٢٠١١ لانطلاق الكفاح من أجل «الاستقلال الثاني»، على الصعيد الإقليمي وبشكل خاص في عدد من أهم دول المنطقة. غير أن المسار وهوية الحلفاء والخصوم في الداخل والخارج، يختلفان من دولة لأخرى. مثال ذلك، أنه بينما تصنف حركة «النهضة» الإسلامية في تونس كشريك في الكفاح من أجل «الاستقلال الثاني»، فإن الإسلاميين في مصر اتخذوا مسارا مختلفا، بالسير على طريق دولة دينية، وإخضاع كل الترتيبات السياسية التكتيكية بعد الثورة لهذا الهدف الاستراتيجي؛ مما يعني أن مسار الكفاح من أجل «الاستقلال الثاني» في مصر، سيكون أكثر مشقة، ما لم تجر مراجعة جذرية داخل معسكر الإسلاميين لهذه الاستراتيجية. وهو ما لا توجد أي مؤشرات عليه بعد. يترتب على ذلك أن الكفاح من أجل «الاستقلال الثاني» في بعض الدول العربية، سيتضمن بالضرورة كفاحا ضد مشروع الدولة الدينية، وليس ضد الأحزاب الإسلامية، طالما أنها لا تتبنى مشروعا لدولة دينية. لم يعرف التاريخ حلا وسطا أو توفيقيا بين مشروع الدولة المدنية والدينية، فالأخيرة لا يمكن أن تنشأ إلا على أنقاض دولة الحق والقانون، واعتبارات احترام حقوق الإنسان.

خلال حقبة الكفاح من أجل «الاستقلال الثاني»، ضد مشروعي «التسلطية المعدلة» و«الدولة الدينية» في العالم العربي، ستشهد السنوات المقبلة تغييرا في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت سائدة من قبل، فمن المتوقع أن تنخفض حدة وحجم الانتهاكات الأكثر جسامة لحقوق الإنسان -باستثناء الدول التي تشهد نزاعات مسلحة- مقابل صعود ظاهرة انتهاكات حقوق الإنسان التي يجري تبريرها بأسباب دينية، خاصة في مجالات حقوق المرأة والأقليات والحرية الدينية، وحرية المعتقد والفكر والإبداع الأدبي والفني. كما من المتوقع أن يجري استهداف منابر الشباب وخاصة جماعاتهم السياسية، وكذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك ازدياد المخاطر على سلامتهم البدنية، والحق في الحياة.

في هذا السياق، تشكل مهمة إصلاح الأجهزة الأمنية أولوية خاصة، إلا أنها تواجه ليس فقط مقاومة النظم القديمة لأي إصلاح جاد، بل أيضا الموقف الانتهازي لبعض فصائل الإسلام السياسي في بعض دول المنطقة من هذه المسألة، والتي تختزلها من قضية إصلاح، إلى وضع هذه الأجهزة تحت سيطرة الإسلاميين كما هى دون إصلاح، والاكتفاء بالتخلص من أبرز قياداتها المعادية للإسلام السياسي.

أخيرا، وعلى الرغم من أن الكفاح من أجل «الاستقلال الثاني» مازال يفتقر لاستراتيجية واقعية وبعيدة المدى، وأيضا لبيئة دولية مواتية، فإنه يملك قوة دفع هائلة ناجمة عن سقوط حاجز الخوف لدى عشرات الملايين من المواطنين، وزيادة ثقتهم في أنفسهم وقدراتهم على التغيير، وزيادة اهتمامهم بالشأن العام، وإيمانهم بأولوية التمتع بالمساواة والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، والقناعة العميقة لدى الشباب أنهم أصحاب الحق في تحديد مستقبل بلادهم، واستعدادهم اللا محدود للكفاح والتضحية من أجل هذا الهدف.

بهي الدين حسن

الباب الأول

حدود "الربيع العربي"

موجز التقرير

حقوق الإنسان
فى ظل «الربيع العربي»

عاشت الشعوب في العالم العربي وضعا فريدا خلال عام ٢٠١١، الذي شهد انتعاشا هائلا للتطلعات نحو الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان في هذه المنطقة التي بدت عصية لعقود طويلة أمام دعاوى الإصلاح الديمقراطي.

وقدمت الشعوب في عدة بلدان آلاف الشهداء والمصابين في مواجهة آلة القمع الوحشية، التي جرى شحذها على أوسع نطاق. كان عام ٢٠١١ تجسيدا لصراع الإرادات، بين الشعوب المتطلعة للحرية والكرامة والإنسانية من جانب، ونظم الحكم الاستبدادي وشبكات الفساد والنهب المرتبطة بها من جانب آخر.

وقد شهد العام نجاحات كبرى للنضال السلمي للشعوب، حيث جرى توجيه ضربات موجعة إلى نظم الحكم الأبدي والعائلي وسيناريوهات التوريث، وجرت إزاحة رموز الطغيان في تونس ومصر وليبيا واليمن، وبات من الصعوبة بمكان أن يجد النظام الدموي في سوريا مخرجا سياسيا، يمنحه مشروعية البقاء، في ظل حمامات الدم التي باتت تفصله تماما عن شعبه.

وتحت تأثير رياح الثورات العربية التي امتدت بدرجات متفاوتة إلى عدد من البلدان الأخرى، فرضت قضايا الإصلاح من أعلى على أجندة عدد من الحكومات، سارعت إلى تبني خطابٍ إصلاحي، وإن جرت ترجمته عمليا في إصلاحات جزئية في المغرب، بينما سارت وعود الإصلاح في الجزائر في الاتجاه المعاكس على الصعيد التشريعي، برغم الإنهاء الرسمي لحالة الطوارئ الاستثنائية السارية في هذا البلد منذ العام ١٩٩٢.

وحتى الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأثرت بربيع الثورات العربية، إذ تمكنت الضغوط الشعبية من إنهاء الانقسام بين طرفي السلطة الوطنية الفلسطينية، والدفع نحو توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وإن لم يرتب هذا التطور تغييرا جوهريا على صعيد احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، ووقف الانتهاكات المتبادلة، مثلما لم يقترن بعد ببروز إرادة سياسية، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإنهاء ثنائية السلطة، ودمج وإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية.

غير أن حصاد الثورات العربية، لم يرق إلى مستوى التضحيات التي قدمتها الشعوب، حتى في البلدان التي أطيح فيها برؤوس السلطة. فقد قمعت الانتفاضة الثورية في البحرين، وسط تواطؤ أو صمت الأطراف الدولية والإقليمية عن الجرائم المرتكبة في قمع الانتفاضة، علاوة على الدعم الدبلوماسي والعسكري من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. وجاءت المبادرة الخليجية لإنهاء الوضع المتأزم في اليمن. والتي حظيت بدعم الإدارة الأمريكية والأطراف الأوروبية، لضمان خروج آمن للجلاد علي عبد الله صالح وكبار معاونيه وأبنائه، ولتفرض رئيسا مؤقتا من أركان نظامه، ويجري بموجبها تقاسم مقاعد الحكومة الانتقالية بين أعضاء الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة التقليدية.

ورغم نجاحات الثورة في مصر في الإطاحة برؤوس النظام البوليسي، فقد شهدت مصر إخفاقات كبرى في إدارة المرحلة الانتقالية من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي انتهج سياسات شديدة المحافظة تتعارض مع أهداف الثورة في الخلاص الكامل من نظام مبارك، وإحداث قطيعة نهائية مع نهجه الاستبدادي؛ وهو ما أدى إلى تواصل النهج ذاته في قمع الخصوم الناقدين للمجلس العسكري، وفي عودة القمع الوحشي للاحتجاجات السلمية، التي تدعو إلى تصحيح مسار الثورة وعودة الجيش إلى ثكناته، والتوسع غير المسبوق في الهجوم على مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وتزايد الضغوط مجددا على وسائط الإعلام المستقلة.

وعلى العكس من ذلك فقد بدت تونس البلد الأكثر حظوظا للدخول في عملية جادة للتحول الديمقراطي، وهو ما يعزي في جانب منه إلى أن المؤسسة العسكرية في تونس لم تكن لديها مشروع سياسي للحكم، كما أن تحالفات قوى الثورة والحركة النقابية والحقوقية والسياسية

نجحت في وقت قصير في ملء فراغ السلطة، وإزاحة رموز نظام بن علي وأعضاء حزبه الحاكم بصورة نهائية من إدارة المرحلة الانتقالية. وقد أتاح ذلك فرصا أفضل لبناء توافق وطني حول المسار الانتقالي في تونس، على العكس من الحال في مصر، حيث اقترنت سياسات وتوجهات المجلس العسكري بتعميق حدة الانقسامات، فيما بين القوى والتيارات السياسية صاحبة المصلحة في الخلاص من نظام مبارك.

ورغم الضربات الموجعة التي تلقتها نظم الحكم في تونس ومصر واليمن، فإن المحاسبة على جرائم تلك الأنظمة –سواء في مواجهة المتظاهرين، أو خلال عقود من استئثارها المطلق بالسلطة– تظل ضئيلة. فقد كرست المبادرة الخليجية في اليمن الإفلات من المحاسبة والعقاب. وفي مصر، يصطدم القصاص لأرواح الشهداء بصعوبات كبرى، تبدأ من التباطؤ الشديد في تقديم المتهمين للمحاكمة، وعدم اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع العبث بالأدلة أو إتلافها أو إخفائها، فضلا عن امتناع الأجهزة الأمنية عن التعاون مع جهات التحقيق في الكشف عن الحقيقة. علاوة على محدودية التدابير المتخذة للتطهير المؤسسي، سواء على صعيد المؤسسات الأمنية، أو المؤسسات القضائية التي ما زالت تفتقر لضمانات الاستقلال عن تدخلات السلطة التنفيذية. وفي تونس أيضا لم يحدث تقدم في المحاسبة على جرائم الماضي، وإن كان هناك وعود رسمية لانتهاج طريق العدالة الانتقالية الذي تقتضيه عملية الانتقال الديمقراطي.

الملامح العامة للتطور فى وضعية حقوق الإنسان

أولا- اتجاهات التطور على الصعيد التشريعي والمؤسسي:

شهدت البلدان –محل الدراسة– عددا من التطورات على الصعيد التشريعي والمؤسسي، بدا أكثرها إيجابية واتساقا في تونس، التي شهدت التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ورفع التحفظات التي كانت قد أبدتها على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة. كما أدخلت تعديلات على بعض نصوص قانون العقوبات لمواءمتها مع الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب. واعتمد قانون جديد للجمعيات، وفقا للمعايير الدولية، يقر بحقها في الحصول على المعلومات، وفي تقييم أداء مؤسسات الدولة، ويحظر على السلطات عرقلة أو تعطيل أنشطتها، وكفل القانون للجمعية الحق في تلقي الأموال من الداخل والخارج، شريطة إعلام الحكومة بالتحويلات التي ترد إليها.

كما امتدت الإصلاحات التشريعية إلى قوانين الصحافة والطباعة والنشر، وبموجبها حصرت العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر المتصلة بالحض على الكراهية أو التمييز أو العنف، واستحدثت هيئة عليا مستقلة لتنظيم الإعلام والاتصال السمعي والبصري، وفقا للمعاهدات الدولية التي صادقت عليها تونس. كما اعتمدت الحكومة الانتقالية قانونا انتخابيا

جديدا لتكوين الجمعية الوطنية التأسيسية المكلفة بوضع دستور جديد للبلاد، يتضمن إنشاء لجنة عليا مستقلة لإدارة الانتخابات، ويضمن المساواة بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية، وفي تشكيل مقاعد الهيئة التأسيسية بالمناصفة بينهم، وفرض نوع من العزل السياسي على رموز نظام بن علي وحزبه، حرموا بموجبه من المشاركة في هذه الانتخابات.

في **مصر**، جاءت التطورات على الصعيد التشريعي والمؤسسي مخيبة للآمال في مجملها، وعكست نزوع القائمين على إدارة شئون البلاد إلى التشبث بنهج النظام السابق، الذي توهم البعض سقوطه بعد إزاحة رأسه. فقد استهلت المرحلة الانتقالية بتعديلات دستورية مبتسرة، كان الرئيس المخلوع نفسه قد اقترح إجراءها قبيل سقوطه. وقد دمجت هذه التعديلات في إعلان دستوري، يمنح المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجمل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، التي كان يكفلها الدستور لرئيس الجمهورية والبرلمان.

وظلت حالة الطوارئ الاستثنائية سارية، بل وتقرر لاحقا توسيع نطاق استخدام قانون الطوارئ بصورة تتجاوز الحدود المعلنة لاستخدامه من قبل الرئيس المخلوع. وأدخلت تعديلات محدودة على قانون الأحزاب السياسية، كما صدر تشريع جديد لقمع الإضرابات والاعتصامات ووقفات الاحتجاج، ولوحت الحكومة بسن قانون جديد، يفرض مزيدا من القيود على منظمات المجتمع المدني. كما أدخلت تعديلات على النظام الانتخابي لم ترق إلى التطلعات، حيث تم المزج بين النظام الفردي ونظام القوائم النسبية معا، وهو ما أفضى إلى صعوبات كبيرة في حفز شباب الثورة على الترشح، وخاصة في ظل اتساع نطاق الدوائر الانتخابية، الذي جعل الغلبة للقوى والتيارات الدينية، والعصبيات القادرة على توظيف المال والدين والنفوذ العائلي في حصد الأصوات.

وفي **المغرب**، حاولت السلطات نزع فتيل الحراك السلمي من أجل الديمقراطية، عبر مبادرة ملكية لصياغة دستور جديد للبلاد بنصوص تبدو أكثر عصرية، لكنها من الناحية الفعلية لم تشكل استجابة للتحول إلى نمط الملكية الدستورية البرلمانية، حيث ظل الدستور الجديد محافظا على أوجه الخلل في التوازن بين السلطات، وظل الملك يحتفظ بسلطات واسعة في الحكم، ومحصنا في الوقت ذاته من النقد، ناهيك عن المساءلة. كما ارتبطت المبادرة الملكية بالدعوة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، قادت إلى فوز حزب «العدالة والتنمية» ذي التوجه الإسلامي، وكلف أمينه العام بمقتضى الدستور الجديد بتشكيل الحكومة.

وفي **الجزائر**، استبقت السلطات بوادر الحراك الشعبي بالإعلان رسميا عن رفع حالة الطوارئ السارية منذ عام ١٩٩٢، لكنها استعاضت عن صلاحيات الطوارئ الاستثنائية بمنح صلاحيات استثنائية إضافية لقوات الجيش تحت دعاوى مكافحة الإرهاب والتخريب. كما أدخلت تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية؛ بدعوى مكافحة الإرهاب، يجوز بموجبها

الإبقاء على الأشخاص رهن الاحتجاز التحفظي لمدد تصل إلى تسعة أشهر. وسنت قانونا جديدا للجمعيات بالغ التعسف، يفرض وصاية حكومية كاملة على تأسيس الجمعيات وعلى ممارستها لأنشطتها. فضلا عن اعتماد قانون جديد للأحزاب، استهدف بالدرجة الأولى منع المنخرطين سابقا في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المنحلة من الانخراط مجددا في العمل السياسي أو الحزبي. كما اعتمدت السلطات قانونا جديدا للإعلام، تجنب العقوبات السالبة للحرية في جرائم الصحافة، وسمح نظريا للمؤسسات الخاصة بدخول مجال البث السمعي والبصري، لكنه تضمن عددا كبيرا من الضوابط الفضفاضة، التي تسمح بقمع حرية التعبير والإعلام، وفقا لهوى السلطات.

وواجهت السلطات في **البحرين** الانتفاضة الشعبية من أجل ملكية دستورية ديمقراطية بفرض حالة الطوارئ الاستثنائية، التي منحت في ظلها صلاحيات واسعة للقائد العام لقوة دفاع البحرين في إصدار أوامر القبض والتفتيش للأشخاص، وإخلاء أو عزل بعض المناطق، وفرض قيود على حرية الاجتماع والتنقل، وإبعاد الأجانب ومراقبة وسائط الإعلام، ووقف أنشطة الجمعيات وإسقاط الجنسية عن المواطنين، وإبعادهم عن البلاد، كما استحدثت محكمة عسكرية خاصة أحيل للمحاكمة أمامها مئات من النشطاء السياسيين والحقوقيين.

وفي محاولة لسحق الثورة الشعبية في **اليمن** لجأ نظام علي عبد الله صالح إلى إعلان حالة الطوارئ، ومنح سلطات الأمن صلاحيات استثنائية أوسع في اعتقال واحتجاز الأشخاص، والرقابة على وسائل الإعلام. وأفضت التدخلات الدولية والإقليمية إلى اعتماد ما عرف بالمبادرة الخليجية، التي تحصنه ومعاونيه وأقرباءه من الملاحقة القضائية، في مقابل تخليه عن السلطة. كما تفرض المبادرة مرحلة انتقالية تتأسس على الشراكة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة التقليدية، وتدفع المبادرة باتجاه انتخابات رئاسية صورية، تفضي إلى فوز نائب الرئيس بالرئاسة بالتزكية، عبر النص على التزام أطراف الاتفاق بالامتناع عن تقديم مرشحين منافسين!

وفي **سوريا**، لم تفلح محاولات ترويض الثورة الشعبية عبر إصلاحات شائهة ومتأخرة جرت وسط بحر من الدماء. وكان من المحتمل أن يشكل إعلان إنهاء حالة الطوارئ الاستثنائية السارية منذ عام ١٩٦٣ خطوة ايجابية كبرى، خاصة أنه يستتبع إلغاء محاكم أمن الدولة الاستثنائية، لكن السلطات -التي استباحت بالقمع الدموي والتنكيل مقومات دولة القانون- عمدت في الوقت ذاته إلى ملء فراغ الطوارئ باستصدار تشريع استثنائي بديل، يمنح أجهزة الأمن صلاحيات واسعة في التحقيق والاعتقال التحفظي لمدة أسبوع، دون تصريح قضائي، ويجوز للنائب العام تمديد الاعتقال إلى شهرين.

ورغم محاولة النظام السوري الإيحاء بتوجهه نحو الإقرار بالتعددية الحزبية عبر قانون

جديد للأحزاب، فإنه لم يتقدم خطوة واحدة باتجاه إنهاء هيمنة حزب البعث الحاكم على الحياة السياسية واحتكاره للسلطة، باعتباره الحزب القائد بمقتضى الدستور، بل كفل القانون الجديد له الكلمة العليا في إجازة أو رفض الأحزاب السياسية الجديدة، التي يتعين عليها الحصول على ترخيص مسبق. كما أدخل نظام الأسد تعديلات على القانون الانتخابي، أسند بموجبها إدارة الانتخابات التشريعية إلى لجنة قضائية، لكنه لم يقرن ذلك بإنهاء هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، ووضع القواعد الضرورية لتأمين الحد الأدنى من ضمانات استقلال القضاء، وقد منح القانون للاتحادات العمالية والفلاحية التي يسيطر عليها حزب البعث، صلاحية إجازة قوائم مرشحي العمال والفلاحين في المجلس التشريعي.

شهد **العراق** تطورا إيجابيا محدودا باعتماد قانون حماية الصحفيين، الذي تضمن نصوصا إنشائية عديدة، تسبغ نوعا من الحماية النظرية لحقوق الصحفي، لكنه جاء خلوا من أي نصوص تعاقب المؤسسات أو الأشخاص، الذين ينتهكون حقوق الصحفيين، كما فرضت السلطات قيودا إضافية خلال العام على حق العراقيين في التظاهر، بدعاوى حماية المصلحة العامة أو النظام العام أو الآداب العامة.

واتجهت التطورات التشريعية في **المملكة السعودية** للمزيد من التعسف، سواء عبر الدفع بمشروع قانون جديد بدعاوى مكافحة الإرهاب يسمح -حال إقراره- بالاعتقال طويل الأمد للأشخاص، ويقضي بعقوبة السجن لعشر سنوات على أي تشكيك في نزاهة الملك أو ولي العهد. كما أدخلت تعديلات على قانون العقوبات استهدفت إسباغ مزيد من الحماية للرموز الدينية من النقد، وفرضت قيودا إضافية على النشر، سواء بدعاوى مخالفة الشريعة، أو إثارة النعرات الطائفية، أو الحض على الجريمة. كما فرضت قيود على أنشطة النشر الإلكتروني.

وأفضى التأزم السياسي المزمن في **لبنان** إلى ضآلة التدابير الحكومية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وبدت أهم التطورات التشريعية مقصورة على تعديلات محدودة لمكافحة أعمال العنف ضد النساء باسم جرائم الشرف في قانون العقوبات.

في حين جاءت أبرز التطورات في **السودان** وثيقة الصلة بالالتزام بنتائج الاستفتاء على حق تقرير المصير لأبناء الجنوب، التي قادت إلى الانفصال عن الشمال، والإعلان عن تأسيس دولة الجنوب واعتماد دستور مستقل لها.

ثانيا- القمع المفرط للحراك السياسي والاجتماعي والتجمع السلمي:

شهد العام انتهاكات مروعة للحق في التجمع والاحتجاج والتظاهر، وأهدر الحق في الحياة على نطاق واسع من جراء الاستخدام المفرط للقوة في التصدي للثورات الشعبية،

التي حافظت في المجمل على طابعها السلمي، رغم وحشية القمع الموجه ضدها، والتي ترقى لأن تشكل جرائم حرب في ليبيا وسوريا واليمن، وجرائم محتملة ضد الإنسانية في مصر والبحرين وتونس، وفي ليبيا وسوريا واليمن.

في **سوريا**، يسجل التقرير حتى أوائل ديسمبر مصرع ما يقرب من خمسة آلاف، بينهم ٣٠٠ طفل، منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية في منتصف مارس ٢٠١١، وتعرضت كتل سكانية بأكملها للقمع، واستخدمت الدبابات والمروحيات والمدفعية الثقيلة في قمع المظاهرات، وفي قصف البنية التحتية المدنية، وشارك في القمع، إلى جانب أجهزة الأمن وقوات الجيش، العصابات المسلحة المعروفة باسم الشبيحة، التي ترعاها الأجهزة الأمنية.

وطالت أعمال القتل والإعدام دون محاكمة عددا من الضباط، وجرت اعتقالات جماعية عشوائية، شملت أكثر من ١٠ آلاف شخص، فضلا عن الاختفاء القسري لأكثر من ٥ آلاف قبل نهاية العام. وجرى استهداف الطواقم الطبية، وأحكمت الأجهزة الاستخباراتية سيطرتها على المستشفيات لمنع تقديم الرعاية الطبية للمصابين.

في **مصر**، واجه نظام مبارك الاحتجاجات السلمية بفتح النيران على المتظاهرين، مما أفضى إلى مصرع ما لا يقل عن ٨٤٦ شخصا. وجرت مطاردة المتظاهرين، ودهسهم بعربات ومصفحات الشرطة، كما اعتلى القناصة أسطح المباني لقنص المتظاهرين. وشهد ميدان التحرير –وهو ساحة الثورة الرئيسية بالعاصمة– هجمات مشتركة على المعتصيمن فيه من فرق البلطجية والشرطة. وفي مساء ٢٨ يناير اختفت الشرطة تماما بشكل مفاجئ، لتبدأ عملية هروب وتهريب جماعي لعدد كبير من السجناء ومعتادي الإجرام. وسجلت حالات عدة لاختطاف نشطاء سياسيين وتعذيبهم على يد الشرطة العسكرية قبل إزاحة الرئيس السابق حسني مبارك عن الحكم.

وعلى الرغم من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة –الذي يدير المرحلة الانتقالية– حرص في الأسابيع الأولى من توليه السلطة على تجنب الصدام مع قوى الثورة، فإنه سرعان ما عاود انتهاج قمع المتظاهرين سلميا، سواء باستخدام الذخيرة الحية أو الخرطوش أو الغازات الخانقة، ودهس المتظاهرين وإطلاق الرصاص على الرأس وخاصة الأعين، ليسقط قرابة مائة قتيل، على يد قوات الشرطة أو الجيش، بمشاركة فرق البلطجية.

في **اليمن**، اقترن استخدام القوة المفرطة والمميتة في قمع الانتفاضة الثورية بمصرع أكثر من ٢٥٠ شخصا، وجرح نحو ١٥ ألف خلال أعمال القمع التي شاركت فيها قوات الأمن والجيش والميليشيات المسلحة والبلاطجة. وارتكبت عددا من المذابح الوحشية، وخاصة في ساحات الثورة في تعز وصنعاء. وفرض النظام أنماطا من العقاب الجماعي على الشعب اليمني، شملت القصف العشوائي للمباني السكنية والمستشفيات، وإخضاع السكان لظروف

معيشية بالغة السوء. وشملت عمليات الاختطاف والاختفاء القسري مئات من النشطاء السياسيين وعددا من الحقوقيين.

في **تونس،** أفضى الاستخدام المفرط للقوة من جانب نظام بن علي في قمع الثورة الشعبية السلمية إلى مصرع ما لا يقل عن ١٤٧ شخصا، وطالت الاعتقالات نحو ١٢٠٠ شخص، أطلق سراح معظمهم بعد سقوط النظام. لكن سقوطه لم يترتب عليه قطيعة فورية مع أعمال القمع، حيث سجلت بعض الاعتداءات على الحق في التظاهر والاعتصام، رافقها احتجاز مئات الأشخاص.

في **البحرين،** أدى استخدام القوة المفرطة في قمع الانتفاضة الشعبية السلمية إلى سقوط أكثر من ٣٠ قتيلا. وجرت أعمال انتقامية، شملت الفصل التعسفي أو الإيقاف عن العمل أو الحرمان من المنح الدراسية لآلاف من المواطنين المناصرين للانتفاضة. واستهدفت إجراءات القمع كذلك العاملين في المؤسسات الصحية، وتحول بعض من هذه المؤسسات إلى مراكز للاعتقال، وأحيل عشرات من العاملين في الحقل الطبي للمحاكمة العسكرية، وصدرت بحق بعضهم أحكام مغلظة بالسجن.

في **الجزائر،** تصدت السلطات بالقوة وباستخدام الذخيرة الحية لاحتجاجات اجتماعية في مطلع العام، سقط خلالها ثلاثة قتلى وثمانمائة جريح، فضلا عن توقيف ما يزيد على ألف شخص، وعمدت السلطات إلى تطويق المظاهرات التظاهرات السلمية المتأثرة بالثورة في تونس ومصر، واستخدمت البلطجية للترهيب وشق صفوف المتظاهرين.

في **المغرب،** لجأت السلطات إلى القمع العنيف للمظاهرات التي دعت إليها حركة «٢٠ فبراير» من أجل الإصلاح والتصدي للفساد، وقد بدأت المظاهرات سلمية، لكنها اتسمت بالعنف في بعض المدن. وأدى قمعها إلى مصرع ٦ أشخاص، واعتقال أكثر من مائتي متظاهر. وظل النشطون في حركة ٢٠ فبراير هدفا للملاحقة ولاعتداءات من مجهولين.

في **المملكة السعودية،** طال القمع أيضا المظاهرات السلمية -على محدوديتها- حيث استخدمت قنابل الغاز والرصاص في مواجهة بعض المظاهرات، واعتقل المئات، بما في ذلك بعض أفراد الجالية السورية، الذين تظاهروا احتجاجا على المذابح الجارية في سوريا.

في **الأراضي الفلسطينية المحتلة،** ظلت التجمعات والاحتجاجات السلمية محلا لضغوط متزايدة من جانبي طرفي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وواجهت أجهزة أمن «حماس» نداءات ائتلاف «شباب ١٥ آذار»، للتظاهر من أجل إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني باعتقال النشطين في الائتلاف، وبالدفع بأنصار حركة حماس للاشتباك مع المتظاهرين، تمهيدا لتدخل الشرطة لتفريق المتظاهرين بالقوة. ورغم توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، فقد ظلت فعاليات «شباب ١٥ آذار» هدفا للقمع.

في **العراق**، تعرضت للقمع عدة مظاهرات سلمية متأثرة برياح الثورات العربية. وأفضت أعمال القمع من جانب قوات الأمن، المدعومة أيضا بمجموعات من البلطجية! إلى سقوط ما لا يقل عن ١٢ قتيلا.

في **السودان**، استخدمت أجهزة الأمن القوة المفرطة لقمع احتجاجات سلمية، تدعو لرحيل الرئيس السوداني، والاعتداءات البدنية على المتظاهرين واعتقالهم، والتحرش والاعتداء الجنسي على ناشطات سياسيات وحقوقيات.

ثالثا- انتهاكات واسعة النطاق لحريات التعبير والإعلام وتداول المعلومات:

اقترنت مواجهة الانتفاضة الشعبية في عدد من البلدان باعتداءات واسعة على الصحفيين وعلى المراسلين الأجانب والطواقم الإعلامية المختلفة. وقطعت السلطات في مصر وتونس اليمن وسوريا شبكات الاتصال وبخاصة عبر شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة.

في **سوريا**، منعت السلطات عددا من الصحفيين والمراسلين الأجانب من دخول البلاد، وفرضت الرقابة على القنوات الفضائية التي لا تتبنى رؤية الحكومة، كما تعرض مصورون للاعتقال. وشملت أعمال الاعتقال والاختطاف عددا كبيرا من الكتاب والصحفيين والنشطاء السياسيين والمدونين، وظل مصير بعضهم مجهولا. كما طالت أعمال القمع الوحشي فنانين ومبدعين داعمين للثورة. وقد قتل صاحب أغنية «ياللا ارحل يا بشار»، وألقيت جثته في النهر بعد وقت قليل من اختطافه.

في **مصر**، لم تقترن إزاحة مبارك بتوقف الضغوط على حرية التعبير والإعلام، وعلى الناقدين للسياسات التي ينتهجها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والانتهاكات التي صاحبت إدارته لشئون البلادن حيث أحيل عدد من شباب الثورة والمدونين والنشطاء السياسيين إلى محاكمات عسكرية، أو إلى التحقيق من قبل النيابة العسكرية، كما تكرر استدعاء النيابة العسكرية لصحفيين وإعلاميين، بسبب انتقاداتهم للمجلس الأعلى، أو الزعم بالإساءة للقوات المسلحة، وطالت الضغوط بعض البرامج الحوارية ومقدميها في الفضائيات المصرية، أفضت إلى إيقاف بث بعضها، أو إبعاد مقدميها. كما جرت مداهمة مكاتب ١٦ فضائية على رأسها قناة «الجزيرة الدولية» و«الجزيرة مباشر/مصر». وصودرت بعض الصحف، واضطر عدد من كتاب الأعمدة إلى ترك أعمدتهم بيضاء، احتجاجا على تزايد تدخلات الرقابة العسكرية في الصحف.

في **اليمن**، اقترن قمع الانتفاضة بتوسيع نطاق الحرب على حرية الصحافة، وجميع وسائط الإعلام. ولقى ما لا يقل عن ٤ من المصورين والصحفيين مصرعهم خلال أدائهم لواجبهم في

تغطية الانتفاضة وأعمال قمعها. واتسعت دائرة الاعتداءات البدنية على الصحفيين وطواقم القنوات الفضائية، وطالت أعمال الاختطاف والاعتقال التعسفي عددا كبيرا منهم، وجرى ترحيل بعض مراسلي الصحفي والدوريات الأجنبية، وتعرض للمداهمة مقر نقابة الصحفيين وبعض مقار الصحف والمواقع الإلكترونية، كما تزايدت مصادرة الصحف أو إعاقة توزيعها، وحجبت السلطات عددا من المواقع الإلكترونية الإخبارية التي تغطي الانتفاضة.

في **البحرين**، لقى ناشط إلكتروني مصرعه خلال احتجازه، كما قتل صحفي بعد اعتقاله وسط دلائل تشير لتعرضه للتعذيب. وطالت إجراءات الاعتقال عددا آخر من المدنيين والصحفيين، وأجبر صحفيون على تقديم استقالاتهم، وتلقت صحفية تهديدا بالقتل في الوقت نفسه الذي تقرر فيه إحالتها للمحاكمة. وطالت اعتداءات جسدية عددا من الصحفيين الأجانب، وأبعد عدد آخر منهم، وجرى توقيف بعضهم، وحُجِب عدد من المواقع الإلكترونية ومورست ضغوط على قناة «الجزيرة» بالإنجليزية لمنع بث فيلم وثائقي.

تشكل **تونس** «الثورة» استثناء، بالنظر لما شهدته بعد رحيل بن علي من انفراج ملموس في ممارسة حريات التعبير. لكن ذلك لم يمنع من ظهور وقائع محدودة، جرى فيها توظيف تشريعات بن علي في معاقبة أشخاص، بتهمة التشهير العلني بالجيش أو زعزعة الأمن العام. وتزايدت المخاوف بالنسبة للمستقبل، نظرا لتصاعد ضغوط بعض الجماعات السلفية المتطرفة على حريات التعبير والإبداع والحريات الأكاديمية والشخصية، دون أن تجد رد فعل مناسبا لحماية هذه الحريات من جانب الحكومة، التي تقودها حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي.

لم تشهد البلدان الأخرى تبدلا ملحوظا في الوضعية المتردية لحريات التعبير، بل شهدت السودان ولبنان والأراضي الفلسطينية، مزيدا من التدهور لهذه الحريات.

فقد شهد **السودان**، هجوما واسع النطاق على حريات التعبير، حيث تعرضت مقار عدد من الصحف للمداهمة أو التطويق من قبل أجهزة الأمن، وجرى توقيف واعتقال عدد من الصحفيين والمراسلين، على خلفية تغطية المظاهرات الشعبية التي شهدتها البلاد، وطالت إجراءات المصادرة عددا من الصحف، وتلقت صحفيتان أحكاما بالحبس؛ بسبب نشر تقرير عن الاعتداء الجنسي على إحدى الناشطات من قبل عناصر أمنية. وأوقفت السلطات صدور ٦ صحف استنادا إلى أن بعض مالكيها أو ناشريها من أبناء الجنوب، وهو ما يعني فقدهم للجنسية السودانية بعد إنشاء دولة الجنوب، كما أغلقت صحيفة أخرى في سياق هجمة واسعة النطاق على أحزاب المعارضة والصحف المشتبه في دعمها لـ«الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال»، شملت اعتقال المئات ممن يشتبه في مناصرتهم لهذه الحركة. كما جرى اعتقال مدونين ورموز للمعارضة السياسية في عدة مناسبات.

في **لبنان**، تزايدت الضغوط على حريات التعبير والإبداع، في سياق الاستقطاب السياسي حول قضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وحول الموقف من التضامن مع الشعب السوري، أو الاحتجاجات الشعبية في إيران. وأدى ذلك إلى منع عرض أعمال إبداعية، وملاحقات قضائية واعتداءات بدنية وتهديدات مباشرة للصحفيين والإعلاميين، بينما عجزت مؤسسات الدولة عن تأمين الحماية للصحفيين والإعلاميين من تلك الاعتداءات والتهديدات.

وفي **الأراضي الفلسطينية المحتلة**، ظلت تداعيات الصراع بين طرفي السلطة الفلسطينية تمارس تأثيرها -بالرغم من إبرام المصالحة بين حركتي فتح وحماس- على المحسوبين على الحركتين من مؤسسات إعلامية وصحفية وقنوات تليفزيونية، وصحفيين ومدونين ومراسلي وكالات الأنباء والكتاب، حيث تعرضوا في الضفة الغربية وغزة للملاحقة أو الاعتداءات البدنية أو الاعتقال أو مداهمة مكاتب لوكالات الأنباء أو للتلفزة أو الإذاعة محلية وأجنبية. وانفردت حركة حماس بمصادرة بعض الأعمال الروائية من المكتبات في قطاع غزة.

في **العراق**، قتل خلال العام سبعة صحفيين وإعلاميين، وتعرض آخرون لاعتداءات بدنية أو تهديدات أو ملاحقات قضائية بدوافع سياسية.

في **المغرب**، ظل صحفيون ومدونون هدفا لملاحقات أمنية وقضائية، فضلا عن تعرض بعضهم لاعتداءات جسدية، وتلقى صحفي بارز حكما بالسجن لمدة عام، بسبب مقالات تنتقد المؤسسات الأمنية، وتلقى مدون وناشط في مكافحة الفساد حكما بالسجن لمدة ١٩ شهرا. وعلقت السلطات بث أحد البرامج التليفزيونية على خلفية تناوله للحراك السياسي في المغرب، ودور حركة «٢٠ فبراير».

وواصلت السلطات في **المملكة العربية السعودية**، مراقبة وحجب المواقع الإلكترونية، وألقت القبض على عدد من الكتاب والصحفيين والمدونين، بسبب مقالات أو تغطيات صحفية، وصدرت تعليمات بالمنع من الكتابة لثلاثة صحفيين.

رابعا- وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان:

باستثناء تونس، لم يترك عام الثورات العربية بصمات إيجابية على وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني، بل على العكس حدث تردٍ كبير، وبخاصة في سوريا والبحرين واليمن. فيما وجد مدافعو حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في مصر أنفسهم في مواجهة هجوم اسع النطاق، فاق في ضراوته أي أشكال أخرى للتحرش بمدافعي حقوق الإنسان ومنظماتهم في عهد الرئيس المخلوع.

في **تونس،** أطلق سراح عدد من النشطاء الحقوقيين والنقابيين في إطار عفو شمل ١٨٠٠ سجين، وتمكن عدد من النشطاء البارزين من العودة لبلادهم بعد سنوات طويلة من النفي القسري. ورفع الحصار المضروب عن مقار «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان» و«المجلس الوطني للحريات»، وتمكن عدد من المنظمات الحقوقية التي لم يعترف بها قانونا في ظل نظام بن علي من إنهاء إجراءات تسجيلها. كما أتيح أيضا للمنظمات غير الحكومية الدولية التسجيل بصفة قانونية، وتنظيم المؤتمرات وبعثات تقصي الحقائق وزيارة السجون. وأتيح لعشرات من مناضلي حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني المشاركة في صياغة التوجهات السياسية والتشريعية، التي تحكم مسارات عملية الانتقال الديمقراطي، عبر تمثيلهم في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة. وانتخب كمال جندوبي الحقوقي البارز لرئاسة «الهيئة العليا المستقلة لإدارة الانتخابات»، كما انتخب الحقوقي البارز منصف المرزوقي رئيسا مؤقتا للبلاد.

على النقيض من ذلك في **مصر،** وجدت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني نفسها هدفا لهجوم كاسح على مستويات عدة، بدءا من حملات حكومية للتشهير الإعلامي الذي يستهدف تلويث السمعة، أو عبر التلويح بتحقيقات تجري بصورة سرية، وتتضمن اتهامات تصل إلى حد الخيانة العظمى، واتخاذ إجراءات للكشف عن سرية الحسابات المصرفية لعدد كبير من المنظمات والمسئولين عنها، والتدخل التعسفي من قبل البنك المركزي في مراقبة عمل الجمعيات الخاضعة أصلا لوصاية كاملة من جانب وزارة التضامن الاجتماعي، وتغذية الحملات الإعلامية بتسريبات متعمدة لمعلومات أو أرقام مغلوطة منسوبة لجهاز التحقيق القضائي غير المستقل، والتلويح بإدخال مزيد من القيود التعسفية على قانون الجمعيات القمعي.

وفي ديسمبر قام موظفون بالنيابة بمصاحبة قوات مسلحة بمداهمة وتفتيش ١٧ مكتبا لست منظمات أمريكية وألمانية ومصرية، وإحالة ٤٣ من المسئولين والموظفين الأجانب والمصريين فيها إلى المحاكمة، على خلفية اتهامات بالعمل دون ترخيص، وتلقي منح وأموال بالمخالفة للنظام القانوني المصري.

في **سوريا،** صعدت السلطات إجراءاتها القمعية تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان، في ظل السعي المحموم للتعتيم على جرائمها الوحشية بحق شعبها، وتعرض عدد كبير من المدافعين للتوقيف المؤقت أو الاعتقال لفترات طويلة، أو للمنع من السفر أو لاعتداءات جسدية أو لتهديدات بالاغتيال. واضطر بعض المدافعين لمغادرة البلاد والعمل من المنفي، ولقى حقوقي بارز مصرعه برصاص أجهزة الأمن.

في **البحرين،** تصاعدت أعمال الترهيب والترويع للحقوقيين، وقدمت رموز بارزة منهم لمحاكمات عسكرية جائرة، قادت إلى أحكام وصلت لحد السجن المؤبد لبعضهم. كما تعرض عدد منهم للتعذيب، وتلقت رموز للعمل الحقوقي تهديدات بالقتل، وقصف منزل رئيس

مركز البحرين لحقوق الإنسان بقنابل الغاز أكثر من مرة، كما دوهمت منازل لعدد من النشطاء الحقوقيين وجرى تفتيشها، وألقى القبض على عدد من النشطاء. وامتدت الضغوط إلى ممثلي المنظمات الدولية، حيث أجبر بعضهم على مغادرة البلاد، ولم يسمح لآخرين بالدخول ومراقبة المحاكمات العسكرية.

في **اليمن**، تزايدت الاعتداءات على منظمات حقوق الإنسان والمنخرطين في عملها، بسبب الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في كشف جرائم حقوق الإنسان، والتعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، والدعم غير المباشر للثورة. وقد تعرض ناشطون للاختطاف أو للتوقيف، بعضهم قيادات حقوقية بارزة في منظمة «صحفيات بلا قيود»، و«المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان»، كما طالت تهديدات مدير «مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية»، وحقوقية ترأس «منتدى الشقائق لحقوق الإنسان»، وأفلت ناشط حقوقي من محاولة لاغتياله. وجرى اقتحام مقر «المرصد اليمني لحقوق الإنسان»، ونهبت محتوياته، في حين التهم حريق مدبر أرشيف لملفات حقوق الإنسان في مقر منظمة «هود» –في أعقاب قصف مقرها في وقت سابق– في ملابسات بدت تستهدف الخلاص من المعلومات التي توثق جرائم نظام علي عبد الله صالح.

في **المملكة السعودية**، تواصلت إجراءات الاحتجاز والملاحقات القضائية لعدد من النشطاء الحقوقيين الداعين إلى إصلاحات سياسة ودستورية، وقدم للمحاكمة ناشط حقوقي بتهم المطالبة بملكية دستورية، وتشويه سمعة البلاد، والتواصل مع جهات أجنبية، وأحيل آخر للمحاكمة بعد اتهامه بدعم الثورة في البحرين.

وفي **المغرب**، ظلت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في إقليم الصحراء الغربية، محرومة من مزاولة النشاط بصورة قانونية. وتعرض عدد من مدافعي حقوق الإنسان في مناسبات عدة لاعتداءات بالضرب خلال مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، التي دعت إليها حركة «٢٠ فبراير»، والتي كان كوادرها هدفا أيضا لأشكال من الترهيب والاعتداءات التي أدت إلى مصرع أحدهم.

في **السودان**، تواصلت إجراءات الاحتجاز التحفظي لفترات طويلة والملاحقات القضائية، بحق عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، وأحيل عدد من الصحفيين والنشطاء الحقوقيين لتحقيقات، بعد تضامنهم مع إحدى الناشطات التي كانت هدفا لاعتداء جنسي من قبل عناصر أمنية.

في **لبنان**، فتحت تحقيقات مع بعض ناشطي حقوق الإنسان، وكذا مع «المركز اللبناني لحقوق الإنسان»، على خلفية تناول بعض وقائع التعذيب. واضطرت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان «حقوق» إلى إغلاق مكتبها في مخيم نهر البارد، نتيجة للقيود المفروضة على

دخول ممثليها للمخيم، علاوة على المعاملة المهينة والاحتجاز لبضعة أيام لمنسق برنامجها بالمخيم.

وفي **الأراضي الفلسطينية المحتلة**، فرضت حكومة حماس بغزة مزيدا من القيود التحكمية التي ترتقي إلى فرض الرقابة المسبقة على عمل الجمعيات بالمخالفة لأحكام القانون، وبخاصة فيما يتعلق بالأنشطة الممولة من جهات مانحة، وفرض قيودا على السفر للمشاركين في برامج عمل الجمعيات، حتى ولو كان إلى الضفة الغربية. كما أغلقت حكومة حماس وحلت عددا من الجمعيات بصورة تعسفية، ومنعت ندوات متصلة بقضايا حقوق الإنسان. وفي المقابل ورغما عن المصالحة الرسمية بين فتح وحماس، ظلت حكومة رام الله بالضفة الغربية، تمانع في تسجيل جمعيات محسوبة على حماس، وظلت قرارات حل أكثر من مائة جمعية محسوبة على حماس سارية.

وفي **الجزائر**، ظل عدد من النشطاء الحقوقيين والنقابيين هدفا للتوقيف والاحتجاز والتهديد والملاحقات القضائية، وتواصلت ضغوط إدارية تعسفية، استهدفت محاصرة أنشطة النقابة المستقلة لموظفي الإدارة العمومية، وإخلاءها من مقارها. وتلقى مدافعون عن حقوق العاطلين أحكاما بالسجن لمدد تصل لثلاث سنوات.

خامسا- جرائم التعذيب والأوضاع المتردية داخل السجون:

اقترن عام ٢٠١١ بتدهور كبير في وضعية السجناء والمحتجزين في عدد غير قليل من البلدان، وربما جاز القول إن هذا العام شهد طفرة كبرى في انتهاك حق الحياة داخل السجون ومقار الاحتجاز.

في **سوريا**، يرجح التقرير إقدام السلطات على التصفية الجسدية للمئات من المحتجزين، ودفنهم في مقابر جماعية. وسجل التقرير ما يزيد على ٥٠ حالة وفاة داخل مقار الاحتجاز، يرجح وقوعها كنتيجة مباشرة للتعذيب. وحتى نهاية العام، فإن مصير ما يزيد على ٥ آلاف محتجز خلال قمع الانتفاضة الشعبية ما زال مجهولا.

وفي **مصر**، لقى ما لا يقل عن ١٨٩ سجينا مصرعهم في أعقاب الانفلات الأمني والغياب الشرطي الكامل بعد ٢٨ يناير ٢٠١١، وما استتبعه من فتح أبواب عدد من السجون بصورة متعمدة، لتمكين آلاف السجناء من الفرار. ورجحت تقارير ميدانية أن عناصر أمنية قد دفعت السجناء في بعض السجون للتمرد والعصيان الجماعي، لإشاعة حالة من الاضطراب التي تقود إلى فرار السجناء.

ومنذ نزول الجيش في يناير ٢٠١١، لم تنقطع الشكاوى من ممارسات التعذيب على أيدي الشرطة العسكرية، عبر الضرب والسحل والصعق الكهربي وتوجيه الإهانات، وإجبار ناشطات سياسيات -ممن تعرضن للاحتجاز- على الخضوع لفحوص طبية إجبارية لإثبات عذريتهن.

وفي **البحرين**، مارست السلطات حملة قمع وتعذيب ممنهج ضد المعتقلين السياسيين ومدافعي حقوق الإنسان داخل مراكز الاحتجاز. وسجلت أربع حالات على الأقل للوفاة في مقار الاحتجاز، نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة أو الإهمال الطبي.

في **اليمن**، تصاعدت الانتهاكات بحق المحتجزين في ظل شيوع حالات الاختطاف والاختفاء القسري، والإيداع داخل مراكز اعتقال لا تخضع للرقابة القضائية. وسجلت ممارسات غير مألوفة لترويع المعتقلين، شملت وضعهم في غرف مغلقة ومظلمة وإطلاق الثعابين عليهم. كما سجلت حالتين للوفاة يرجح وقوعهما نتيجة للتعذيب.

وفي **الأراضي الفلسطينية المحتلة**، ظل التعذيب ممارسة معتمدة، من جانب أجهزة أمن حكومة حماس بغزة، وحكومة رام الله بالضفة الغربية، غير أن حالات الوفاة التي يرجح وقوعها نتيجة للتعذيب تركزت في ثلاث حالات، جميعها كانت رهن الاحتجاز لدى أجهزة أمن حماس.

وفي **لبنان**، أفضت التدخلات العنيفة من جانب قوات الأمن والجيش لإنهاء احتجاجات داخل سجن الرومية إلى مصرع اثنين من السجناء.

وفي السودان، سجلت أشكال قاسية من التعذيب البدني والنفسي بحق عدد من المحتجزين، وتزايدت الشكاوى من تعرض نساء محتجزات لأشكال مختلفة من التحرشات والاعتداءات الجنسية.

في **المملكة السعودية**، تعرض المعتقلون لأشكال مختلفة من التعذيب، فضلا عن سوء وضعية السجون ومراكز الاحتجاز.

وفي **المغرب** تعرض المحتجزون -وبخاصة من إقليم الصحراء الغربية، أو من المتهمين في قضايا متصلة بالإرهاب- إلى أشكال من التعذيب والمعاملة القاسية.

وفي **العراق**، ظلت الشكوى قائمة من وجود ممارسات تعذيب ممنهج بعدد من مراكز الاحتجاز وبعض السجون السرية، التي لا تخضع للتفتيش القضائي.

وتبقى **تونس** استثناء، فقد شهدت تراجعا ملموسا في التجاوزات الأمنية تجاه المعتقلين والسجناء، ولكن لم تحدث بعد قطيعة نهائية مع تلك الممارسات.

سادسا- الحريات الدينية وحقوق الأقليات:

في **مصر**، أخفق القائمون على إدارة شئون البلاد في وضع حد للقيود التعسفية على حق بناء دور العبادة لغير المسلمين، أو توفير الحماية للكنائس وللأقباط، حيث تزايدت اعتداءات المتعصبين عليهم، لتشهد مصر لأول مرة في عصرها الحديث، إحراق أو هدم كنائس بأكملها، وتزايدا ملحوظا في حدة الاحتقان والتوترات والاشتباكات ذات الطابع الطائفي، التي ترتب عليها سقوط عشرات الضحايا. وزاد الأمر خطورة ارتكاب قوات الجيش مجزرة، راح ضحيتها ٢٨ قتيلا، بينهم ١٢ دهستهم مدرعات الجيش، عندما تجمع آلاف المتظاهرين سلميا من الأقباط والمسلمين، احتجاجا على هدم كنيسة.

في **البحرين**، ظلت ممارسات التمييز المنهجي قائمة ضد الطائفة الشيعية بالتوازي مع إجراءات قمع الانتفاضة الديمقراطية، التي شارك فيها الشيعة بدور كبير. وقد تواصلت الاعتداءات على المناطق الشيعية، وعلى دور عبادتهم بل ومدافنهم، وجرى هدم وتخريب عشرات من المنشآت الدينية للشيعة. كما ازدادت ممارسات التحريض الطائفي داخل المدارس، وطالت إجراءات الفصل والحرمان من البعثات الدراسية في الخارج مئات من الطلاب الشيعة.

في **سوريا**، لم تتبدل سياسة التمييز المنهجي ضد الأكراد، وطالت إجراءات الاعتقال التعسفي نشطاء سياسيين وحقوقيين وفنانين وكتابا أكرادا. واغتيل الناطق باسم «تيار المستقبل» الكردي بعد شهور قليلة من إطلاق سراحه، بموجب عفو رئاسي. وتلقى عدد من النشطاء الأكراد أحكاما بالسجن بتهمة إثارة النعرات العنصرية.

لم تشهد **المملكة العربية السعودية**، انحسارا في ممارسات التمييز المنهجي ضد أبناء الطائفة الشيعية، واستمرت القيود على حقهم في بناء المساجد والحسينيات، وفي إقامة احتفالاتهم الدينية. وتعرض نحو ١٥٠ من أبناء الشيعة للاحتجاز، خلال الاحتجاجات السلمية التي شهدتها المملكة في بداية العام. كما تواصلت إجراءات الملاحقة بحق بعض قياداتهم الدينية بتهم التحريض. ووقعت اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن قرب نهاية العام، على خلفية الاحتجاج، واللجوء إلى سياسة احتجاز الرهائن من أقارب الأشخاص المطلوب القبض عليهم.

في **المغرب**، رسخت صياغات الدستور الجديد الطابع التعددي للمجتمع على مستوى الدين واللغة والثقافة، واعتمدت الأمازيغية لغة رسمية، إلى جانب اللغة العربية، كما أقر بحرية الممارسات الدينية لكل الأديان. ووردت إشارات إلى ثقافة الشعب الصحراوي في إطار التأكيد على التعددية الثقافية، لكن ذلك لم ينعكس في إنهاء القيود التعسفية على تسجيل بعض الجمعيات الأمازيغية، أو المنظمات التي تنشط في إقليم الصحراء الغربية، الذي ظل نشطاؤه السياسيون والحقوقيون هدفا للمطاردات والاعتقال والمحاكمات الجائرة، فضلا

عن الممارسات الشرطية العنيفة تجاه أشكال الاحتجاج على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالإقليم.

في **العراق**، حدث تراجع محدود في أعمال العنف التي تستهدف الأقليات الدينية والعراقية، إلا أن الأقلية المسيحية واليزيدية، ظل أفرادها مستهدفين، وتعرضت منازلهم لهجمات مسلحة لدفعهم للنزوح إلى مناطق أخرى. وظلت أوضاع بضعة آلاف من اللاجئين من أعضاء وأنصار منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المقيمين في مخيم «أشرف» بالغة السوء، في ظل الحصار المفروض من قبل الحكومة العراقية على دخول الأغذية والوقود، في إطار مخطط يستهدف إغلاق المخيم وإبعادهم. وقد قتل نحو ٣٦ من سكان المخيم عند اقتحامه هذا العام من قبل قوات عراقية.

سابعا- انتهاك واسع النطاق لمعايير العدالة:

تواصل انتهاك الحق في الانتصاف وخرق معايير المحاكمة العادلة، حتى في البلدان التي أطيح فيها ببعض رموز الحكم الاستبدادي، وقد وقعت أسوأ هذه الانتهاكات في **مصر**، التي شهدت توسعا هائلا في إحالة المدنيين للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية الاستثنائية، حيث قدر أعداد الماثلين أمامها بنحو اثنى عشر ألفا خلال نحو تسعة أشهر، فيما لم تتوقف أيضا إحالة المتهمين في بعض القضايا إلى محاكم أمن الدولة «طوارئ» ذات الطبيعة الاستثنائية. كما رصدت حالات محدودة في تونس للإحالة إلى المحاكم العسكرية.

في **البحرين**، اقترن إعلان حالة الطوارئ بإنشاء محكمة السلامة الوطنية، وهى محكمة عسكرية استثنائية، مثل أمامها مئات من النشطاء السياسيين والحقوقيين البارزين، وصدرت عنها أحكام جائرة تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد.

وظلت المحاكم العسكرية في قطاع غزة تمارس دورها في محاكمة من تتعقبهم أجهزة أمن حماس بتهم الخيانة أو الإرهاب، والتي تؤول إلى صدور وتنفيذ أحكام بالإعدام بحق المدانين بمثل هذه الاتهامات.

في **لبنان**، جرى إخضاع عدد من الأشخاص إلى محاكمات عسكرية، تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير العدالة، ولا يعتد فيها بادعاءات الماثلين أمامها بانتزاع الاعترافات منهم عنوة.

ثامنا- الانتهاكات الجسيمة في ظل الاحتلال والصراعات المسلحة:

تواصلت انتهاكات فادحة بحق الحياة للشعب الفلسطيني، عبر مواصلة الجيش الإسرائيلي أعمال القصف على مناطق مختلفة في قطاع غزة، وعبر عدد من جرائم الاغتيال والتصفية

الجسدية لمن تصنفهم إسرائيل، باعتبارهم منخرطين في أعمال عسكرية عدائية ضدها أو ضد مستوطنيها. وتواصلت للعام الخامس إجراءات الحصار والعقاب الجماعي المفروض على سكان غزة، بما يرتبه من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية لقطاع غزة، بفعل الحظر المفروض على دخول مواد البناء.

واصلت إسرائيل توسيع نطاق المناطق العازلة داخل القطاع، وفرض قيود صارمة على دخولها، وهو ما اقترن بسقوط عشرات القتلى الفلسطينيين، نتيجة عمليات التوغل في المناطق العازلة واستهداف سكانها. كما تواصلت اعتداءات قوات الاحتلال على صحفيين ومراسلين أثناء تغطيتهم لبعض الاشتباكات التي وقعت بالقدس والخليل، وطال الاعتقال الإداري عددا من الكتاب والصحفيين، والنشطاء الحقوقيين. وشهد ملف الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال انفراجا جزئيا، عبر اتفاق بمبادلة الأسير الإسرائيلي شاليط بنحو ألف أسير فلسطيني.

لم ترتب المصالحة التي أبرمت برعاية مصر بين فتح وحماس تغييرا جوهريا، ولم تضع نهاية للانتهاكات المتبادلة بينهما بحق الإنسان الفلسطيني، مثلما لم تظهر أيضا إرادة سياسية من الطرفين لإنهاء حالة ازدواج السلطة، وتوحيد وإصلاح الأجهزة الأمنية ومؤسسات القضاء، أو بلورة آليات مناسبة للمحاسبة، ومنع الإفلات من العقاب على الجرائم المتبادلة والانتهاكات الجسيمة، التي وقعت منذ تفجر النزاع المسلح. جدير بالذكر أن وتائر الانتهاكات ظلت أكثر كثافة من قبل حكومة حماس في قطاع غزة، مقارنة بمثيلتها في رام الله بالضفة الغربية. وقد ظل قضاء حكومة حماس يتفرد بإصدار أحكام تعسفية بالإعدام على عدد من الأشخاص.

في **السودان**، رغم تسليم حكومة الخرطوم بنتائج الاستفتاء على حق تقرير المصير لأبناء الجنوب، الذي قاد إلى إعلان دولتهم المستقلة، فإن تعثر المفاوضات بين حكومة الخرطوم وحكومة جنوب السودان، وعلى الأخص بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها، قد زاد من التوترات، وأفضى إلى هجمات مسلحة في منطقة أبيي، واندلاع صراعات مسلحة جديدة في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، فيما لم تتوقف بعد الهجمات المسلحة من جانب حكومة الخرطوم على إقليم دارفور. وقد أدى ذلك إلى نزوح ما يزيد على ٣٥٠ ألفا من ساكني المناطق المتضررة.

ارتكبت القوات المسلحة التابعة لحكومة الخرطوم والميليشيات الموالية إليها انتهاكات ترقى لأن تشكل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسان وبخاصة في جنوب كردفان التي شهدت قصفا للمناطق المأهولة بالسكان ولمعسكرات النازحين، فضلا عن جرائم قتل خارج نطاق القانون. وجرى إحراق وتدمير ونهب عدد من الكنائس، كما سجلت حالات لاغتصاب النساء،

ومنعت حكومة الخرطوم دخول مواد الإغاثة والمؤسسات الدولية لبعض المناطق في جنوب كردفان. وقد أفضى تزايد الهجمات التي تشنها حكومة الخرطوم على مناطق مأهولة بالسكان في دارفور، إلى مقتل العشرات، ونزوح ما يقرب من ٧٠ ألفا. وظلت الحكومة السودانية تفرض قيودا على الدخول لمناطق عدة بالإقليم، بما في ذلك منظمات الإغاثة الإنسانية وقوات حفظ السلام.

في **العراق**، ظل العنف الدموي يحصد أرواح الآلاف من المدنيين، الأمر الذي يظهر إخفاق السلطات في وضع حد لتردي الأوضاع الأمنية، مثلما يظهر أن الأطراف السياسية -بمشاربها المذهبية المختلفة- لم تتهيأ بعد للقبول بالعملية السلمية السياسية. وتظهر الإحصاءات تراجعا طفيفا في حصاد العنف الدموي، حيث سجلت الإحصاءات حتى نهاية أكتوبر ٢٠١١ عدد الضحايا المدنيين بنحو ٣٤٣٠ شخصا، مقارنة بنحو ٤٠٤٥ في عام ٢٠١٠.

ظلت الهجمات الانتحارية والتفجيرات بالعبوات والسيارات المفخخة تمثل الأسلوب الأكثر فتكا بحياة العراقيين. وتتزايد في هذا السياق الشكوك بشأن مدى مهنية وحياد قوات الأمن العراقية، وسط اتهامات بانقسام صفوفها وولاءاتها على مختلف خطوط التماس السياسي والطائفي والعرقي. وقد طالت أعمال العنف جميع محافظات العراق السنية والشيعية والكردية، وإن ظل الجانب الأكبر منها يقع في المناطق ذات الأغلبية السنية. كما استمر استهداف أفراد من الشرطة والجيش العراقيين، فضلا عن أعضاء مجالس الصحوة السنية التي أسسها الجيش الأمريكي قبل سنوات، بدعوى محاربة خلايا تنظيم القاعدة. كما سجلت عمليات محدودة لاستهداف مدنيين عراقيين من قبل القوات الأمريكية.

في **لبنان**، ظل التأزم السياسي المزمن الذي تعيشه البلاد منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري يلقي بظلاله على مؤسسات الحكم ومقومات دولة القانون، وبخاصة في ظل استمرار الاستقطاب السياسي الحاد بين كتلتي ١٤ آذار، و٨ آذار.

وقد أدى التعثر لشهور طويلة في تشكيل الحكومة إلى ضآلة حصيلة التدابير المتخذة من جانب الحكومة لتعزيز حقوق الإنسان، وعلى الأخص فيما يتعلق بتفعيل الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أطلقتها حكومة الحريري في أخريات عام ٢٠١٠. وقد واصل حزب الله تحديه للمحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الحريري، بإعلان رفضه لتسليم ٤ متهمين ينتمون إلى الحزب، طلبت المحكمة توقيفهم. كما لا تتقدم البلاد بخطى جادة لكشف الحقيقة، وإجلاء مصير آلاف المختفين والمفقودين منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥. كما ظل مصير بعض المختفين في السنوات الأخيرة مجهولا، وثارت مخاوف من تسليم لاجئين ونازحين سوريين إلى السلطات السورية.

لم يحدث تبدل حقيقي في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في **لبنان** يؤدي إلى تحسين ظروف عملهم. اضطرت وكالة غوث اللاجئين «الأونروا» إلى تقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات اللبنانية. ولقى ستة أشخاص مصرعهم برصاص الجنود الإسرائيليين بمنطقة مارون الراس على الحدود الجنوبية، أثناء مسيرة نظمتها هيئات أهلية وفلسطينية وأحزاب لبنانية في ذكرى النكبة، ووقعت اشتباكات محدودة في مخيم «عين الحلوة» بين عناصر من حركة فتح، ومسلحون من تنظيمي جند الشام وفتح الإسلام، وسجلت حالات للاغتيال خطط لها مجموعات من التنظيميين.

في **اليمن**، تراجعت حدة الصراعات الجهوية والنزعات الانفصالية لدى أبناء الجنوب، بفعل الانتفاضة الشعبية التي وحدت عمليا أقساما واسعة من السكان، ومنحت الأولوية للخلاص من نظام علي عبد الله صالح، الذي كان يخوض معركته الأخيرة في مواجهة الشعب بأسره. لكن ذلك لم يمنع وقوع بعض المجابهات العسكرية، على خلفية الصراع بين بعض مراكز القوى، التي كانت تتنافس على ملء فراغ السلطة حال الإزاحة المتوقعة للرئيس اليمني. وقد حاولت قوات حكومية والقوات المتمردة عليها، توظيف الصراعات والتنافسات القبلية لصالح إدارة هذه المجابهات.

«الربيع العربي» فى الأمم المتحدة.. بين الأمل واليأس

أولا- من الضمان المتبادل للإفلات من العقاب إلى المساءلة الانتقائية

لم تشهد أي من سنوات التاريخ الحديث، في أي وقت مضى، هذه الدرجة المرتفعة من الاهتمام والعمل من قبل الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي. المفارقة أيضاً أنه لم تشهد أي من سنوات التاريخ الحديث هذا التغلغل العميق للاعتبارات السياسية وازدواجية المعايير العالمية بهذه القوة والوضوح مع جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي!

غيرت حركات الاحتجاجات والثورات التي تجتاح العالم العربي بعمق النموذج السياسي الإقليمي والدولي والذي يضع جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة داخل سياق محدد. ولكن تلك الحركات لم تستطع أن تحدث تغييراً جوهرياً فيما يخص الاعتبارات السياسية الراسخة للدول الأكثر نفوذاً. غير أن الأمر الذي لا يثير الدهشة هو أنه في كثير من الأحيان، برهنت دول وكتل إقليمية، مثل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، والدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، إلى جانب حكومات أخرى- على عدم الرغبة أو القدرة على تبني

سياسات متسقة ومبدئية لدعم الحركات الديمقراطية الحالية ولحماية حقوق الإنسان في العالم العربي.

كانت الموافقة الضمنية أو الصريحة لمجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، هي نقطة الارتكاز التي ارتكز عليها عمل الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي) وبشكل أوسع المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان، ولتقديم الدعم للحركات الديمقراطية في المنطقة. وكان أيضاً "دعم" جامعة الدول العربية –كهيئة سياسية– حاسماً لضمان عمل الأمم المتحدة. ومع ذلك، في حالة كل من سوريا وليبيا، وهي الدول التي كان للأمم المتحدة رد فعل قوي عليها في العالم العربي، لعب مجلس التعاون الخليجي دوراً محورياً لضمان دعم جامعة الدول العربية للتحرك الدولي – والذي وصل في بعض الأحيان إلى استخدام أساليب مشكوك في سلامتها من الناحية الإجرائية، ولا تتمتع دائماً بتأييد الأغلبية داخل الجامعة، للوصول إلى الموقف "المؤسسي" المنشود.

في هذا السياق، لم يتخذ المجتمع الدولي، سوى إجراءات محدودة جدا دون موافقة مجلس التعاون لدول الخليج أو جامعة الدول العربية، حيث منح حق الفيتو تقريباً للسعودية ومجلس التعاون لدول الخليج في مواجهة أي استجابة حقيقية دولية محتملة، تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحركات الديمقراطية في العالم العربي، وخصوصاً فيما يتعلق بمنطقة شبه الجزيرة العربية. وفي المقابل، استخدمت حكومة السعودية ومجلس التعاون لدول الخليج هذا الدور الحاسم في تشكيل السياسة الدولية لحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية، لتحقيق طموحاتهم الإقليمية لإضعاف تأثير إيران –والتي غالباً ما ينظر إليها من قبل السعودية وقادة دول الخليج من منظور الطائفية الدينية– ولوقاية شبه الجزيرة العربية من رياح التحول الديمقراطي[1].

وفي هذا الصدد، فإن دعم وقبول السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العمل الدولي بشأن الأوضاع في ليبيا بقيادة القذافي –وهي غريم إقليمي تقليدي سابق– وفي سوريا بقيادة بشار الأسد، –وهي حليف مقرب من إيران– قد أسفر عن اتخاذ الدول الأوروبية إجراءات حاسمة لبلورة مبادرات للأمم المتحدة، تهدف إلى حماية المدنيين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، و/أو محاسبة تلك الحكومات المسئولة عن تلك الانتهاكات. وفي المقابل، فإن إصرار السعودية ومجلس التعاون الخليجي على إفلات قادة وحكومات اليمن والبحرين من العقاب على المستوى الدولي، بالرغم من القمع العنيف المماثل الواسع النطاق للحركات الاحتجاجية التي تمارسه تلك الحكومات، قد أسهم إلى حد كبير في

١– ظهرت الأهمية التي تعلقها دول الخليج على ضمان التأثير على عمليات حقوق الإنسان على المستوى الدولي بدرجة ما بالعضوية الحالية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. هناك خمسة أعضاء حالياً بداخل مجلس حقوق الإنسان من دول عربية، منهم ثلاث دول من الخليج (السعودية، وقطر، والكويت، وليبيا، والأردن)

انعدام الإرادة السياسية لدى الدول الغربية لقيادة أو المساعدة في تشكيل أي مبادرات مماثلة خاصة فيما يتعلق بتلك البلدان. بدلاً من ذلك، فقد لاقت الأوضاع في اليمن، وبشكل أكبر في البحرين، قدرا كبيرا من الصمت الدولي، وانعداما كاملا لحماية حقيقية من جانب الأمم المتحدة للمتظاهرين المؤيدين للديمقراطية ونشطاء حقوق الإنسان.

إن العلاقات والتحالفات السياسية طويلة الأمد التي تشكلت خلال سنوات الحرب الباردة، قد أثبتت أهميتها، إلى درجة، ما تسليم دول الغرب تقريبا للسعودية وقادة دول الخليج، فيا يتعلق بقضايا تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان إقليمياً. وهو ما يفسر إلى حد كبير لماذا رفضت روسيا والصين، وترددت حتى البلدان التي لها تاريخ في النضال من أجل التغيير الديمقراطي، مثل البرازيل، والهند، وجنوب أفريقيا في دعم عمل مجلس الأمن لضمان المساءلة الدولية عن الهجمات ضد المدنيين من قبل الحكومة السورية. كما عارضت أيضاً روسيا، والصين، والجزائر، ومصر جهود مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك احتمالية وقوع جرائم ضد الإنسانية، ارتكبتها الحكومة السورية في سياق الاحتجاجات الجارية في البلاد.

خلال عام ٢٠١١، تغير نموذج التضامن السائد داخل مجموعة أعضاء جامعة الدول العربية لحماية أنفسهم بشكل جماعي من الانتقادات الدولية لحقوق الإنسان والإجراءات العقابية لانتهاكات حقوق الإنسان.[٢] لتحل محله رغبة انتقائية ذات طابع سياسي بين بعض الدول العربية للسماح، بل ودعم الجهود الدولية التي تهدف إلى حماية المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث تبدو وكأنها تعزز الحركات الديمقراطية عندما يكون ذلك ملائماً من الناحية السياسية. فضلاً عن ذلك، فإن رغبة الحكومات العربية في السماح والتشجيع على المساءلة الانتقائية لحدود معينة، كان بدافع الخوف من إثارة انتفاضة واسعة النطاق داخل بلدانهم، أو تزايد تآكل شرعيتهم الإقليمية بين المواطنين العرب إذا ما بدوا بشكل واضح معادين لأي تطلعات للديمقراطية في المنطقة.

نجح المواطنون الذين نزلوا إلى الشوارع في جميع أنحاء العالم العربي في تحدي وزعزعة الوضع الراهن، الذي ظل لفترة طويلة يجسد التعاون غير المشروط –الإقليمي والدولي– مع الديكتاتوريات العربية، التي تكتفي باتخاذ بعض الخطوات الرمزية هنا وهناك، بما يسهل على دول الغرب مهمة عدم إخضاعها للمحاسبة عن سجلها الحقوقي. مثال ذلك، القرار الذي اتخذه ملك السعودية في نهاية شهر سبتمبر الماضي بالسماح للنساء بالمشاركة والتصويت

٢– من أجل تحليل أكثر تفصيلاً عن كيفية تصرف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية كمجموعة لحماية كل منهم وحماية أنفسهم من المساءلة الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، انظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "الدول العربية في الأمم المتحدة: الضمان المتبادل للإفلات من العقاب".

في الانتخابات، حتى وإن كانت تلك الانتخابات رمزية بشكل كبير. ولكن الآثار طويلة الأمد لتلك التغيرات في ديناميكيات السياسة الإقليمية والدولية لا تزال غير واضحة، وسوف تعتمد في المقام الأول على قدرة الحركات الاحتجاجية الداخلية على تحقيق مطالبها، وقبول حكوماتهم لآليات ومعايير المساءلة المنصوص عليها في منظومة حقوق الإنسان، وترجمة هذه الاحتياجات إلى نهج سياسي جديد يطبق من قبل الحكومات.

يرتبط النضال الوطني ارتباطا وثيقا ويتأثر بمدى رد فعل المجتمع الدولي لقمع الحكومات لتلك الحركات، التي تعمل من أجل الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان في العالم العربي، وظهر ذلك بشدة على مدار العام الماضي. فطالما اعتمدت معظم الحكومات -بما فيها البحرين ومصر وسوريا واليمن- على مزيج من القمع الداخلي، والدعم الدولي -دبلوماسي، مالي، أو عسكري- لإحكام قبضتهم على السلطة أكثر في مواجهة الإرادة السياسية لغالبية مواطنيهم، لذلك يمكن القول إن هيكل الحكم في تلك البلدان قادر على المزج بشكل فريد بين القمع الداخلي والاعتماد على الدعم الدولي له.

فيما يتعلق بالبحرين، ومصر، وسوريا، واليمن، فقد فشلت المؤسسات السياسية للأمم المتحدة، إلى حد كبير، في تقديم حماية ملموسة للكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعرقلت عدد من الدول داخل تلك المؤسسات بشكل فعال اتخاذ إجراءات عقابية للقمع الذي تمارسه تلك الحكومات. هذا بدوره أسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة هذه الحكومات على رفض التطلعات الديمقراطية لقطاعات كبيرة من شعوبهم والاستجابة لها، بدلا من التعامل بوحشية وعنف تجاههم. ونتيجة لذلك، بدأت النضالات السلمية من أجل الإصلاح الديمقراطي في تلك البلدان الأربعة، تتصاعد بقوة أكبر.

وفي هذا السياق، تزداد أهمية العمل على خلق إرادة سياسية دولية لإنهاء دعم الإفلات من العقاب للانتهاكات التي ترتكبها الحكومات في العالم العربي، فالاعتماد على القمع الداخلي والدعم الدولي له، كوصفة لضمان الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم لم يعد صالحاً كاستراتيجية طويلة الأمد للحكومات العربية أو للحكومات التي لها مصالح قوية في المنطقة. وقد لاحظ ذلك سفير باكستان عندما قال، متحدثاً نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي خلال الجلسة الخاصة بشأن ليبيا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فبراير ٢٠١١، "لقد أتى فجر جديد، وتغيرت قواعد اللعبة، وسيتم اكتساح كل من لا يتقبل ذلك." وبالرغم من هذا الإدراك المتزايد، فإن في معظم الحالات لا يزال المجتمع الدولي غير قادر أو غير راغب في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي بشكل فعال، بل من الواضح أن الإرادة السياسية الدولية لوقف قمع الحركات المطالبة بالديمقراطية ووقف انتهاكات حقوق الإنسان قد تراجعت أكثر مع نهاية عام ٢٠١١، مما يهدد بالعودة إلى القاعدة السابقة، أي غطاء دولي للإفلات من العقاب للديكتاتوريين العرب، كما كان الحال في الأعوام السابقة.

مع بدء تراجع التضامن الإقليمي العربي للديكتاتوريات، انكشف بشكل أكبر مدى ازدواجية معايير عدد من الدول الكبرى تجاه قضايا حماية حقوق الإنسان في المنطقة بشكل مبدئي ومتسق. الأمر الذي جعل بعض المراقبين يؤكدون أن حركات الاحتجاج في العالم العربي تواجه، ليس فقط أجهزة الدولة القمعية والحكم الاستبدادي، ولكن عليها أيضا أن تكافح ضد الأطراف الدولية الداعمة لحلفائها من الحكام المستبدين ضد الإرادة السياسية للشعوب التي يحكمونها. كان أحد انتصارات حركات الاحتجاج في العالم العربي هو الكشف عن هذا التحدي الأساسي والعميق الذي يواجه تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي بهذا الوضوح. لذا فمن الضروري الآن أن تغتنم المنظمات الفعالة في المجتمع المدني الدولي لحقوق الإنسان الوضوح غير المسبوق لتلك المعايير المزدوجة، وتحديد أولويات الجهود المبذولة لمحاربتها.

يعطي الفصل التالي لمحة عامة عن استجابة وعلاقة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها والآليات المختلفة لحقوق الإنسان بحركات الاحتجاج المطالبة بالديمقراطية المستمرة والتي برزت في العالم العربي خلال العام الماضي، وسيسرد التطورات الرئيسية التي بنى على أساسها التحليل الوارد آنفا (القسم الثاني). وسيتم أيضاً تناول العديد من التهديدات المستمرة لنظام الأمم المتحدة الدولي لحقوق الإنسان والتي دعمتها أو بادرت بها الدول العربية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو الموضوع الذي نوقش من قبل في الفصول المتعلقة بالأمم المتحدة في طبعات سابقة من هذا التقرير السنوي (القسم الثالث). بالإضافة إلى ذلك، سينظر الفصل الأخير في التطورات الجارية بشأن القضية الفلسطينية، بما في ذلك المحاولة الفلسطينية لتقديم طلب لعضوية الأمم المتحدة والاعتراف الكامل بدولة فلسطين (القسم الرابع). وأخيراً، يختتم هذا الفصل بلمحة عامة عن التحديات والفرص التي تواجه تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي في الأمم المتحدة.

ثانيا- الأمم المتحدة والربيع العربي: لمحة عامة

١ - سلوك وتطورات خاصة بالدول

أ) تونس

بدأت الاحتجاجات واسعة النطاق المطالبة بالديمقراطية في تونس في ديسمبر ٢٠١٠، وفشلت وقتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إلى حد كبير، في الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة جماعية للاحتجاجات واسعة النطاق والهجمات اللاحقة على المتظاهرين في تونس. أسهمت مجموعة متنوعة من الأسباب في هذا الفشل بما في ذلك الطبيعة المفاجئة والعفوية للموقف/ للوضع، إلا أن هناك عاملا آخر مهما، وهو غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات، وجهود

الجامعة العربية المتواصلة في السنوات السابقة لضمان إفلات الحكومات الاستبدادية في المنطقة من العقاب على المستوى الدولي.

في إطار الأمم المتحدة، أظهر فقط خبراء حقوق الإنسان المستقلون –المقررون الخواص في فرع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومسئولين من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان– استجابة بشكل نشط وإدانة سريعة نسبياً للهجمات العنيفة ضد المتظاهرين التونسيين. في يوم ١٢ يناير ٢٠١١، بعد مقتل ٢١ متظاهرا خلال الأسبوع السابق، قامت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي بإصدار بيان صحفي يتناول الهجمات ضد المتظاهرين في العالم العربي، وهو الأول من ضمن العديد من البيانات التي أصدرتها في عام ٢٠١١. قالت المفوضة السامية:

"حثت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، يوم الأربعاء الحكومة التونسية على ضمان أن تكف قوات الأمن التابعة لها عن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، ودعتها إلى بدء تحقيقات تتسم بالشفافية والمصداقية في الوفيات التي وقعت خلال الاحتجاجات الأخيرة... وأعربت بيلاي أيضا عن قلقها إزاء تقارير تفيد بحدوث اعتقالات واسعة النطاق، بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين الداعين إلى احترام مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التعبير، فضلا عن تقارير حول التعذيب والمعاملة السيئة التي يتلقاها المعتقلون في تونس."[٣]

بعد يومين، أصدر مجموعة من المقررين الخواص بيانا مشتركا بعنوان "يجب أن تصبح الكلمات حقيقية واقعية، يجب أن ينتهي الاستخدام المفرط للقوة" يتضمن طلبا مماثلا للحكومة التونسية[٤]. وقد لعب العديد من البيانات الصحفية، والتصريحات، والمشاركة القوية من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة دوراً حاسماً في تركيز الاهتمام، وإضفاء شرعية على مطالب المتظاهرين في العالم العربي خلال عام ٢٠١١. ساعدت هذه التعليقات من قبل خبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة بخصوص هجمات الحكومات والقمع الذي لاقته الحركات المطالبة بالديمقراطية في تونس ومصر وأماكن أخرى، إلى حد كبير، في ضمان تناول الأمم المتحدة والدول الأعضاء التطورات ضمن الإطار القانوني لمنظومة حقوق الإنسان في المستقبل. وليس فقط باعتبارها ظواهر سياسية. وبهذا المعنى فإنهم يظهرون مدى أهمية الدور الذي يلعبه خبراء حقوق الإنسان المستقلون في الأمم المتحدة –بعيداً عن تدخل الحكومات– مما يمكن أن يضمن مركزية مسألة حقوق الإنسان في الشئون الدولية.

3-http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=14274

4-http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10635&LangID=E

لقد أخذت الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان خطوة إيجابية لضمان الانتباه إلى تونس خلال جلسته السادسة عشر (مارس ٢٠١١)، ولكن كان ذلك بعد أن كانت العملية الانتقالية في تونس قد بدأت، وبعد التأكد من موافقة الحكومة التونسية الانتقالية. في يوم ٢٤ مارس قام مجلس حقوق الإنسان باعتماد قرار كان قد طرحه الاتحاد الأوروبي بشأن "التعاون بين تونس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان." وكان القرار مهنئاً من ناحية الشكل، ولكن سطحياً من ناحية المضمون، إلا أنه يمثل سابقة لخضوع حكومة عربية بشكل طوعي لقرار لمجلس حقوق الإنسان موجه لدولة بعينها، والمرة الأولى التي يتم فيها اعتماد قرار في مجلس حقوق الإنسان يخاطب فيه دولة من شمال أفريقيا. وبذلك يكون القرار قد وضع سابقة مهمة ليشهد على النهج التعاوني التي تتبناه الحكومة التونسية الجديدة تجاه منظومة حقوق الإنسان الدولية.[٥]

في ١٩ يناير، بعد خمسة أيام من رحيل الرئيس السابق بن علي، قامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأخذ خطوة جريئة بإعلان اتفاق ثنائي مع الحكومة التونسية لإرسال فريق لتقييم حالة حقوق الإنسان في تونس للمساعدة في صياغة توصيات متعلقة بحقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية لتونس، وجاءت تلك البعثة بعد أسبوع من الإعلان عنها في الفترة من ٢٦ يناير إلى ٢ فبراير ٢٠١١. وأكد تقييمها[٦] أن «حقوق الإنسان كانت من الأسباب الجذرية لمطالبة الشعب التونسي بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ولحقبة تتميز باحترام حقوق الإنسان، والتحرر من الخوف والحاجة." وكانت إحدى توصيات بعثة التقييم، أن تقوم الحكومة الانتقالية التونسية بـ"تعزيز. . . التعاون مع منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وإصدار دعوة مفتوحة للمقررين الخواص؛ والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان، ومراجعة التحفظات عليها."

وفي بادرة إيجابية قامت الحكومة التونسية بزيادة تعاونها، إلى حد كبير، مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والتزامها القانوني بمعايير حقوق الإنسان خلال العام الماضي، وبطريقة تتجاوز التوصيات الأصلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي ١٠ فبراير كتبت وزارة الشئون الخارجية للمفوضة السامية تطلب فتح مكتب للمفوضية في تونس، ونقلت الوزارة في هذا الخطاب "عزم الحكومة الانتقالية، على وضع حقوق الإنسان في صلب عملها اليومي وبرامجها المستقبلية". وقد تم افتتاح مكتب المفوضية في يوليو ٢٠١١

5-http://daccess-dds-y.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/127/88/PDF/G1112788.pdf?OpenElement

6-http://www.ohchr.org/Documents/Countries/TN/OHCHR__Assessment__Mission__to__Tunisia__ar.pdf

ليصبح بذلك أول مكتب لها في شمال أفريقيا، وعلى مدار العام قامت المفوضية بتقديم المساعدة والمشورة من خلال خبرائها في تونس بشأن العديد من الإصلاحات، منها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وإصلاح القطاع الأمني.[٧] فضلاً عن ذلك، قامت الأمم المتحدة في الأول من مارس، بناء على طلب من الحكومة التونسية المؤقتة، بإرسال بعثة رفيعة المستوى لتقييم الاحتياجات الانتخابية، ووضع برنامج للمساعدة في إيجاد تدابير لدعم هيئة الإدارة الانتخابية، وللمساهمة في تعزيز المشاركة الشاملة في العملية الانتخابية من جانب النساء ومجموعات المجتمع المدني على نحو خاص في تونس.[٨]

تعهدت الحكومة التونسية أيضاً بالتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (والذى يسمح للجنة الفرعية لمنع التعذيب بزيارة أماكن الاحتجاز، والنظر في معاملة الأشخاص المحتجزين هناك)؛ والبروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (والذي يسمح بالنظر في الشكاوى الفردية)؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقعت جميع تلك التصديقات في يونيو ٢٠١١.

قامت الحكومة التونسية مؤخراً بإصدار دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وبالرغم من صدور تلك الدعوة المفتوحة فلم يزر أي من المقررين الخواص تونس في عام ٢٠١١، ولربما كان ذلك بسبب الانتخابات الأخيرة والعبء الثقيل الواقع على الدولة بسبب عملية الإصلاح الداخلي. ويؤمل أن تقوم في عام ٢٠١٢ الحكومة الجديدة بالبدء في تيسير زيارة المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين جمعيات (عدد منهم كانوا قد طلبوا زيارة تونس منذ وقت طويل).

بالمقارنة مع التزام الحكومة المؤقتة التونسية بتعزيز تعاونها مع والالتزام بالنظام الدولي لحقوق الإنسان، فإن سلوك وسياسات تونس في الأمم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في الدول العربية الأخرى كانا ضعيفين نسبياً .كانت الوفود التونسية للأمم المتحدة في نيويورك وجنيف سلبية في معظم ما يتعلق بالأوضاع في البحرين ومصر وليبيا وسوريا واليمن، ويبدو أن الدبلوماسيين التونسيين قد تبنوا موقف "الانتظار والترقب"، وهو نهج غير معرقل ولكنه غير نشط أيضاً. من الملاحظ

7-http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11239&LangID=E

8-http://www.un.org/ga/search/v' w__doc.asp?symbol=A/66/314&referer=/english/&Lang=A

أن تونس لم تشارك في تقديم مشروع قرار أو توقيع على دعم أي من جلسات مجلس حقوق الإنسان الخاصة الثلاثة بشأن الأوضاع في سوريا التي انعقدت في أبريل وأغسطس وديسمبر ٢٠١١. في حين أن تونس ليست دولة عضوا في مجلس حقوق الإنسان، إلا أن الدول المراقبة لديها القدرة على المشاركة في تقديم قرارا،ت والتوقيع على طلبات لجلسات خاصة من أجل بناء توافق في الآراء وتقديم الدعم السياسي. على العكس من ذلك قامت ليبيا والأردن والسعودية وقطر والكويت بالمشاركة في اقتراح دعم وتقديم جلسة أو أكثر من الجلسات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الأوضاع في سوريا، لذلك من الضروري أن تأخذ السياسات التونسية خطوة للأمام داخل الأمم المتحدة بأن تبدأ تعكس بشكل أقوى التطلعات والمبادئ التي ألهمت الثورة التونسية، وخاصة فيما يتعلق بالنضال من أجل الديمقراطية داخل البلدان العربية الأخرى.

ب) مصـــر

جرت العادة يتميز أن سلوك مصر في إطار منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بعرقلة المبادرات الإيجابية لحقوق الإنسان عملاً بسياسات من شأنها إضعاف هذه المنظومة.[٩] على النقيض من تونس لا يبدو أن السلوك السلبي للحكومة المصرية مع منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قد تغير بشكل ملحوظ خلال العام الماضي، مما يعكس وجود انعدام واضح للإرادة السياسية على المستوى الوطني لإجراء إصلاحات جوهرية لحقوق الإنسان.

بعد وقت قصير من الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١، بسبب الاحتجاجات الواسعة المطالبة بالديمقراطية بدا لفترة وجيزة أن مصر قد تتبع مسار تونس، وتبدأ علاقة بناءة وتعاونية مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. في حالات متعددة تعهدت مصر بالتصديق على عدة صكوك دولية (منها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والنظر في إصدار دعوة مفتوحة للإجراءات الخاصة (المقررين الخواص)، والسماح بفتح مكتب إقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في القاهرة، لكن إلى وقتنا هذا لم يتم تنفيذ أي من تلك الإجراءات. بالإضافة إلى عدم إصدار دعوة مفتوحة إلى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة (خبراء حقوق الإنسان المستقلين) التابعة لمجلس حقوق الإنسان،

٩- انظر الفصول المتعلقة بالأمم المتحدة في التقارير السنوية لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠، www.cihrs.org

توقفت الزيارات والموافقة عليها لهم لزيارة مصر بعد أن شهد نشاطاً ملحوظاً خلال الفترة بين ٢٠٠٩-٢٠١٠، وسمح فقط بزيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١١. وفضلاً عن ذلك تم تسريب معلومات في سبتمبر عن أن الحكومة المؤقتة المصرية قد أخذت قرارا بعدم السماح للمفوضية السامية بفتح مكتبها الإقليمي في القاهرة، وبعدما تعرضت الحكومة المصرية لضغط كبير بشأن هذه المسألة قام موظفون في وزارة الخارجية بالتأكيد لعدد من الأشخاص بأنه سيتم بالفعل السماح بافتتاح المكتب في القاهرة. ولكن لا يبدو عمليا أن هناك أي جهد جاد من قبل الحكومة لمساعدة المفوضية السامية على فتح هذا المكتب، مما يضع مزيدا من التساؤلات حول نوايا الحكومة في هذا الشأن.

على المستوى الوطني، يعكس سلوك مصر في الأمم المتحدة رغبة في استعمال لغة حركات الاحتجاج التي أطاحت بمبارك، ولكن دون اتخاذ خطوات ملموسة كافية لتغيير سلوك الحكومة المصرية، بما يتسق مع أهداف الثورة الإصلاحية. وعلى سبيل المثال، المندوب الدائم لمصر لدى منظمات الأمم المتحدة بجنيف، بشكل متكرر محافل حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للإدلاء ببيانات إنشائية عظيمة للتعبير عن النوايا والأهداف الرسمية، وأثناء استعراض ملف مصر أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في يونيو ٢٠١١. حيث قال إن "الثورة المصرية قد طالبت بالكرامة وحقوق الإنسان والحرية والعدالة الاجتماعية وتمكين الشباب، ومن الآن فصاعداً سوف تستمد الحكومة الجديدة سياساتها من تلك المثل العليا." ومع ذلك، عندما استجوبت لجنة حقوق الطفل مرارا الوفد المصري بشأن استخدام العنف ضد الأطفال[١٠] على يد قوات الأمن مما أدى إلى مقتل الأطفال أثناء الاحتجاجات، وسياسة اعتقال واستجواب الأطفال في السجون العسكرية تحت الأحكام العرفية! وحرمانهم من ضمانات المحاكمة العادلة، بسبب مشاركتهم في أنشطة مطالبة بالديمقراطية، لم يرد الوفد المصري على جوهر الأسئلة، أو يتعهد بتقديم التزامات للإصلاح، واكتفى الوفد بالقول ببساطة إنه "... اعتباراً من يناير ٢٠١١ لم يتم احتجاز أي أطفال في السجون العسكرية. وإنه لا يوجد لديهم بيانات عن عدد الأطفال المحتجزين بموجب الأحكام العرفية."[١١]

مع الأسف نجحت الوعود بالتعاون مع الأمم المتحدة والتصريحات المبهمة حول النوايا الإيجابية بشأن الإصلاح الوطني لوضعية حقوق الإنسان، جنباً إلى جنب، مع التلويح بتهديدات بالعواقب الدبلوماسية الانتقامية من الحكومة المصرية، في ضمان أن تتجاهل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخبراء الإجراءات الخاصة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تسليط الضوء على التصعيد غير المسبوق للانتهاكات التي ارتكبها المجلس

١٠- بشكل عام في القانون الدولي «يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة»

http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

11-http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11120&LangID=E

العسكري طوال عام ٢٠١١، نظراً لمشاركة مصر الدبلوماسية المؤثرة منذ زمن طويل داخل الأمم المتحدة، كانت محاولات المنظمات غير الحكومية لضمان أن ينظر مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء بشكل حقيقي في انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الحكومة المصرية -بما في ذلك خلال ذروة الاحتجاجات الوطنية في يناير وفبراير- غير قادرة على حشد الإرادة السياسية اللازمة لضمان إدانتها. وأظهرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول في مناطق أخرى باستمرار تفضيلا قويا لعدم مواجهة مصر بشأن تلك الانتهاكات في أي من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. على الرغم من ذلك، ففي جلسة مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر، أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر في بيان بعد صمت طويل على هذه الاعتداءات، ولكن لم يحاول الاتحاد الأوروبي أن يقود أي إجراء بشأن هذه الانتهاكات في مجلس حقوق الإنسان. ونتيجة لانعدام الإرادة السياسية، لم يتم التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق ضد المتظاهرين والحركات المطالبة بالديمقراطية في مصر من قبل أي هيئة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان؛ هذا الفشل الصارخ قد أسهم على الأرجح في تصاعد مثل هذه الانتهاكات في مصر خلال العام الماضي.

خلال عام ٢٠١١، كان من الواضح أن كلا من المفوضية السامية والإجراءات الخاصة قد همشوا وضع حقوق الإنسان المتردي في مصر. بعد اتخاذ إجراءات قوية للفت الانتباه إلى خطورة الهجمات ضد المتظاهرين المصريين في يناير وفبراير، التزمت تلك الآليات في الأمم المتحدة الصمت بشكل كبير إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة في البلاد. في بداية فبراير وافقت الحكومة المصرية على أن ترسل المفوضية السامية بعثة تقييم لأوضاع حقوق الإنسان في مصر، وذلك بعد طلبات متزايدة لعقد جلسة خاصة بشأن الأوضاع في مصر في مجلس حقوق الإنسان، وبالفعل جاءت هذه البعثة إلى مصر في الفترة ما بين ٢٧ مارس و٤ أبريل، وأعلنت المفوضية السامية النتائج العامة لتلك البعثة في ٥ أبريل. ولأكثر من ستة أشهر بعد هذا التاريخ، لم تتناول أي من المفوضية السامية أو الإجراءات الخاصة الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في مصر. في ١٠ أكتوبر تضمنت «مذكرة إحاطة» قامت المفوضية السامية بإصدارها حول عدد من البلدان في جزء منها رداً على ما أصبح يعرف باسم "مذبحة ماسبيرو". لم تحصل المذبحة إلا على سبعة سطور فقط في نهاية المذكرة، وذلك بالرغم من مقتل ٢٧ شخصاً وجرح المئات، معظمهم من المسيحيين الأقباط، في حادث يبدو أنه تم فيه تنسيق استخدام القوة المميتة من قبل قوات الأمن المصرية، بما في ذلك التحريض على العنف ضد المتظاهرين في محطات التليفزيون الحكومية، ولم تُدن المذكرة ولم تحدد الدور التي لعبته الحكومة في ارتكاب تلك الجرائم[١٢]. وتناولت المفوضية السامية متأخراً في منتصف نوفمبر القمع غير

12-http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11481&LangID=E

المسبوق لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والمحاكمات العسكرية للمدنيين، وعادت المفوضية السامية والإجراءات الخاصة للتعامل بجدية مرة أخرى بشأن الوضع في مصر، فقط بعدما عادت الاحتجاجات الواسعة والاستخدام المفرط للقوة في الظهور في آخر نوفمبر.

لذلك من الضروري أن يظهر كلٌّ من المفوضية السامية والإجراءات الخاصة التزاما ثابتا لرصد ولفت النظر بالقوة إلى التطورات السلبية في حالة حقوق الإنسان في البلاد، وذلك نظراً لخطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي تهدد عملية انتقال حقيقية إلى الديمقراطية، في ظل غياب الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتركيز على الأوضاع في مصر.

وقد أظهر سلوك ممثلي الحكومة المصرية لدى نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة طوال عام ٢٠١١ عداء مستمرا نحو المبادرات التي تهدف إلى تعزيز آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة و/أو تتناول حالات معينة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. أثناء استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان والذي انتهى في بداية عام ٢٠١١، لعبت مصر دوراً قياديا في إفشال المقترحات الهادفة إلى تعزيز قدرة مجلس حقوق الإنسان في تنفيذ ولايته بشكل أكثر فعالية في الاستجابة إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، مما دفع المنظمات غير الحكومية إلى إصدار بيان مشترك[١٣] في ٧ فبراير، خلال الجلسة الثانية للفريق العامل المعني باستعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان، لذكر الدور التخريبي الذي يلعبه الوفد المصري تحديداً. وفي مارس، خلال الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، كانت مصر الدولة العضو الوحيدة في منظمة التعاون الإسلامي التي تحاول بنشاط تقويض التسوية التاريخية والمهمة بشأن القرار السنوي الذي تقدمت به منظمة التعاون الإسلامي بشأن «ازدراء الأديان» – والتي كانت بمثابة حل وسط يكفل حماية الأقليات الدينية من التمييز مع المحافظة على المعايير الدولية لحرية التعبير.[١٤] وخلال العام الماضي، دعمت مصر المبادرات التي تؤدي إلى إضعاف معايير حقوق الإنسان الدولية،[١٥] وحافظت على معارضتها لأي جهد موجه لدول بعينها، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ودعمت الهجمات ضد استقلال المفوضية السامية، وعارضت الجهود في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

١٣–"كانت الصورة الوحيدة التي تتبادر إلى الذهن عندما تحدث السفير المصري اليوم هذا الصباح لرفض جميع المقترحات التي تم تقديمها لتحسين كيفية تعامل المجلس إزاء أوضاع انتهاكات حقوق الإنسان، هي صورة الشعب المصري وهو ينتفض ضد خطاب الدولة المنفصلة عن شعبها... نحن ندعو جميع الدول لرفض رؤية لاستعراض عمل وأداء المجلس التي تقوض أي محاولات لتحسين استجابة المجلس للمواقف الحقيقية لانتهاكات حقوق الإنسان." www.cihrs.org

١٤–انظر القسم الثالث للحصول على معلومات أكثر بشأن مسألة ازدراء الأديان وأهمية هذه التسوية في الأمم المتحدة.

١٥– انظر القسم الثالث بشأن "القيم التقليدية وازدراء الأديان".

في يوليو لإلغاء القرارات التي اتخذت في لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة بشكل غير عادل برفض طلب منظمات غير حكومية مستقلة في الحصول على صفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تقويض تفاعلهم مع الأمم المتحدة. وبشكل أكثر تحديداً، حاولت مصر، إلى جانب الجزائر، عرقلة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان من تناول الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد المتظاهرين في سوريا. وفي أكتوبر، وزعت مصر خطاباً في الجمعية العامة نيابة عن حركة عدم الانحياز مذكراً بمعارضتهم للقرارات الخاصة بدول معينة، ويدعو جميع أعضاء حركة عدم الانحياز للتصويت ضد مشروع قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. غير أنه في نوفمبر بدأت مصر في مساندة قرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان لإدانة الهجمات ضد المدنيين من قبل الحكومة السورية. وعرقلت مصر أيضاً مبادرات للأمم المتحدة تهدف إلى ضمان حماية حقوق «المتظاهرين السلميين». إن السلوك المبين آنفا ما هو إلا استمرار للعداء الموجود منذ زمن طويل من الحكومة المصرية تجاه غالبية مبادرات حقوق الإنسان القوية، وتجاه الجهات الفعالة المستقلة في الأمم المتحدة، وهو ما يؤكد التحليل السابق، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا ينوي في الوقت الراهن أن يسعى لإقامة إصلاحات حقيقية لحقوق الإنسان سواء كان ذلك في إطار السياسات الداخلية أو الخارجية لمصر.

ج) ليبيـا

لم يسبق أن اتخذت الأمم المتحدة إجراءات لمحاسبة معمر القذافي وحكومته على العنف الذي مارسوه بحق المدنيين، ولحماية الليبين من هجمات القوات الحكومية، بتلك السرعة والحسم على حد سواء. بينما تستمر المخاوف الشرعية فيما يتعلق بنوايا بعض الدول بشأن التدخل العسكري، وقانونية أساليب معينة، تم استخدامها خلال العمليات العسكرية بقيادة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ليس هناك شك أن هذا التدخل أدي إلى إنقاذ عشرات الآلاف من المواطنين الليبيين من التعرض للقتل والتعذيب والسجن أو المعاملة الوحشية من حكومة القذافي بعقابهم على مشاركتهم في أو دعمهم للاحتجاجات في البلاد.

بدأت الأمم المتحدة في الاستجابة للأحداث في ليبيا من خلال مجلس حقوق الإنسان. ففي ٢٥ فبراير ٢٠١١ عقد المجلس جلسة خاصة لبحث الأوضاع في ليبيا، وهي أول مرة تكون فيها دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان محل سؤال في جلسة خاصة للمجلس. خلال تلك الجلسة أعلن الوفد الليبي انضمامه للشعب الليبي. وقد أدان القرار الصادر من تلك الجلسة انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والواسعة النطاق الواقعة في ليبيا، بما في ذلك احتمالية حدوث جرائم ضد الإنسانية. كما أنشأ المجلس أيضاً لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في جميع

الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولتحديد المسئولين عن تلك الجرائم، وللتوصية بالتدابير التي يجب أن تتخذ للمساءلة. وقدمت لجنة تقصي الحقائق تقريرها لمجلس حقوق الإنسان في جلسته السابعة عشرة (يونيو ٢٠١١) حيث توصل إلى أن هناك دلائل تشير إلى أن حكومة القذافي قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، وفي الجلسة نفسها تم تجديد ولاية لجنة تقصي الحقائق لمدة ستة أشهر أخرى. كما قدمت اللجنة تقريرها الثاني في الجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠١١). وقد صدر قرار من الجلسة الخاصة بالطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة النظر في تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان، بالرغم من ظن الكثيرين أن هذا البند لن يتم استخدامه.

في اليوم التالي لجلسة مجلس حقوق الإنسان الخاصة بشأن الأوضاع في ليبيا قام مجلس الأمن، في مشهد نادر للوحدة، بتمرير قرار بالإجماع بإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبإصدار عقوبات ضد حكومة القذافي، بما في ذلك فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى الحكومة الليبية. وفي يوم الأول من مارس، في خطوة غير مسبوقة، قامت الجمعية العامة بتمرير قرار بالإجماع بتعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان، وكانت لبنان هي من قدمت القرار. وقد دفع هذا القرار الدعم الصادر من جامعة الدول العربية، لفرض حظر جوي على ليبيا، وتقدمت لبنان بنص القرار نيابة عن جامعة الدول العربية لمجلس الأمم المتحدة، مما أدى في يوم ١٧ مارس لتمرير قرار بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، يسمح «لدول أعضاء [الأمم المتحدة] بالتصرف على الصعيد الوطني أو من خلال منظمات أو ترتيبات إقليمية، وذلك بالعمل بشكل تعاوني مع الأمين العام، على اتخاذ جميع التدابير الضرورية... لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين الواقعين تحت تهديد الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية، بما في ذلك بنغازي، مع استبعاد إيجاد قوة احتلال أجنبية بأي صورة على أي جزء من الأراضي الليبية».[١٦] وقد تم تمرير القرار بعشرة أصوات مؤيدة له وبدون أي معارضة –ولكن كان الخلاف مؤشرا على عدد من المواقف التي عرقلت لاحقا اتخاذ إجراءات دولية لضمان المساءلة عن جرائم مماثلة ضد المتظاهرين السوريين البرازيل، والصين، والهند، وروسيا وامتنعت ألمانيا عن التصويت– وقد استخدم القرار لغة محددة، تستند إلى "مسئولية الحماية"، وهو الاستخدام الأكثر وضوحاً لمجلس الأمن حتى الآن لهذا المبدأ الناشئ حديثا في القانون الدولي لتبرير التدخل الإنساني.

بعد دعوة جامعة الدول العربية لمجلس الأمن بفرض الحظر الجوي على ليبيا تم الإعلان عن الحظر في ١٢ مارس، والذي أثبت أنه كان حاسماً لضمان اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الأوضاع في ليبيا، وقُدم القرار على أنه قرار مؤسسي إلا أن الضغط الأساسي وعملية الوصول لهذا القرار تمت بقيادة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء في مجلس التعاون

16-http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/1973__ar.pdf

الخليجي، بما في ذلك سلطنة عمان وقطر.[١٧] وكان مجلس التعاون الخليجي قد دعا مجلس الأمن منذ وقت مبكر، في ٧ مارس، إلى "اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين الليبيين."[١٨] علاوة على ذلك، فقد كانت قطر والإمارات العربية المتحدة هما الحكومات العربية الوحيدة التي أسهمت في المعدات العسكرية والموارد البشرية في العملية العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي. وفي هذا الإطار، يبدو أن العامل الحاسم لضمان الإجماع الدولي المطلوب للأمم المتحدة، لتبني قرار بخصوص الوضع في ليبيا كان دعم مجلس التعاون الخليجي لاتخاذ إجراءات قوية داخل مجلس الأمن التابع الأمم المتحدة وداخل هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. فبدون دعم مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي جامعة الدول العربية، لم يكن من المرجح أبدا الوصول إلى هذا الإجماع فيما بين أصوات الدول الأعضاء الرئيسيين في الأمم المتحدة.

من أحد العوامل المهمة أيضاً، والتي أسهمت في ضمان الدعم الدولي لمساءلة حكومة القذافي، هو تخلي عدد كبير من ممثلي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الليبيين عن مناصبهم، ومطالبتهم بشكل قوي بأن تتولى المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الوضع في ليبيا بأن يوافق مجلس الأمن على التدخل الإنساني. ونظراً لواقع الحال، فإن ليبيا خرجت مؤخراً من مرحلة صراع مسلح داخلي، وبدأت في مرحلة انتقالية، يتم فيها تشكيل حكومة جديدة، فإن عضويتها في مجلس حقوق الإنسان عادت مرة أخرى في نوفمبر، ولذلك فمن السابق لأوانه الحكم على ما إذا كان النضال من أجل الديمقراطية والكرامة على المستوى المحلي سوف ينعكس أم لا في عمل أكثر تعاونية وإيجابية مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويؤمل أن الحكومة الانتقالية في ليبيا ستتعهد بالتزامات واضحة للتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع الآليات الأخرى لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وبالتصديق على معاهدات حقوق إنسان، والبروتوكولات الاختيارية التي ليست عضوا فيها، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبإصدار دعوة دائمة للإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والسماح بزيارة المقررين الخواص الذين طلبوا مرارا زيارة ليبيا، ولم يتم الرد عليهم أثناء حكم القذافي.

ومع ذلك هناك مؤشرات إيجابية بأن ليبيا سوف تتبنى نهجا أكثر مبدئية واستباقية لتعزيز حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. وكانت ليبيا من أوليات الدول التي وافقت على عقد

١٧- انظر: العرب يدعون لحظر جوي على ليبيا.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/918F9898-C1C1-4971-A284-FA60528A96A2.htm

١٨- انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤيد فرض منطقة حظر جوي لحماية المدنيين في ليبيا.
http://gulfnews.com/news/gulf/uae/government/gcc-backs-no-fly-zone-to-protect-civilians-in-libya-1.773448

جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الأوضاع في سوريا في بداية ديسمبر. كما قام مندوب ليبيا بإلقاء خطبة مؤثرة وعاطفية أمام مجلس حقوق الإنسان في أثناء الجلسة قال فيها:

"بصفتي ممثلاً للبلد الذي مر مؤخراً بأحداث رهيبة...نرى اليوم أمامنا نفس المشاهد تحدث في سوريا...يطلب من المجلس أن يأخذ موقفا شجاعا وفقاً لولايته...والشعب السوري يستحق الاحترام والكرامة...ندعوكم جميعاً للاستماع إلى ضمائركم وتنحية المصالح السياسية وأية مصالح أخرى جانباً..إن الشعب السوري ينظر إلينا، والعالم كله ينظر إلينا اليوم – في انتظار قرار بمستوى الأحداث، يساعد بوقف المجازر التي ترتكب بحق الشعب السوري."

وفي الشهور والسنوات المقبلة، ستتعرض الحكومة الليبية الجديدة للاختبار، بشأن مدى تمسكها بالمبادئ التي أطلقت الثورة الليبية، واستعدادها لتطبيقها، حتى على أوضاع حقوق الإنسان في دول حليفة لها، قد تعترض على التدخل في شئونها.

د) سوريا

اتخذت الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية، إجراءات قوية لمواجهة الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تقوم بها الحكومة السورية ضد الحركة المؤيدة للديمقراطية، وضد المتظاهرين في البلاد. إلا أنه بسبب المعارضة القوية من جانب روسيا والصين، لم يتمكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل سوريا مسئولة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

بالرغم من بدء العنف في سوريا منذ شهر مارس ٢٠١١ فإن الحكومة السورية واصلت حتى شهر محاولاتها في الجمعية العامة ليتم انتخابها كدولة عضو في مجلس حقوق الإنسان. وكان قد تم ترشيح سوريا على لائحة مغلقة لعضوية مجلس حقوق الإنسان من قبل المجموعة الآسيوية في يناير ٢٠١١، ولم تنسحب سوريا من الانتخابات حتى ١٠ مايو، وذلك بعد التصاعد العنيف والحاد في عمليات قتل المتظاهرين، وبعد حملة دولية قوية من الدول والمجتمع المدني ضد ترشيح سوريا لعضوية المجلس. وكان الدافع وراء انسحاب سوريا من الانتخابات هو قرار الكويت الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان، والمنافسة مع سوريا على العضوية، وذلك بعد أن كانت الكويت قد قررت عدم الترشح إلا إذا قررت سوريا الانسحاب طوعياً. وكان قرار الكويت، والضغط من قبل الدول العربية مثل مصر وغيرها على سوريا للانسحاب من الانتخابات لعضوية مجلس حقوق الإنسان، من البوادر الأولى، على أن تضامن المجموعة العربية قد بدأ في التفكك داخل الأمم المتحدة. وقد تم انتخاب الكويت لعضوية مجلس حقوق الإنسان في ٢٠ مايو.

عقد مجلس حقوق الإنسان ثلاث جلسات خاصة (دورة استثنائية) خلال عام ٢٠١١ لبحث الأوضاع في سوريا، وهو رقم غير مسبوق لتناول بلد واحد خلال عام واحد. أول جلسة خاصة كانت في ٢٩ أبريل، وكانت الولايات المتحدة المبادر الرئيسي بها، وتبنت قراراً يطلب من المفوضة السامية إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى سوريا للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعداد تقرير بشأن حالة حقوق الإنسان في سوريا، ليتم عرضه على مجلس حقوق الإنسان خلال دورته (جلسته) الثامنة عشرة (سبتمبر ٢٠١١). وصدرت نسخة أولية من تقرير بعثة تقصي الحقائق في ١٨ أغسطس توصلت البعثة فيه إلى وجود نمط واسع النطاق أو منهجي لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن السورية وقوات الجيش السوري، بما في ذلك القتل والاختفاء القسري والتعذيب والحرمان من الحرية والاضطهاد، وقررت البعثة أن نطاق وطبيعة تلك الانتهاكات قد تصل إلى حد اعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

في اليوم نفسه الذي صدر فيه التقرير أطلعت المفوضة السامية أعضاء مجلس الأمن على النتائج الرئيسية للتقرير، وحثتهم على النظر في إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولكن لم يحل مجلس الأمن الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية ولم يتخذ أية إجراءات لكي تتحمل الحكومة السورية المسئولية عن انتهاكات حقوق الإنسان بسبب معارضة روسيا والصين (كلاهما عضو دائم في مجلس الأمن) وعدم وجود دعم من البرازيل والهند (أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن). كان مجلس الأمن قد أصدر بياناً في وقت سابق في ٣أغسطس يدين فيه العنف في سوريا، ودعا فيه الحكومة السورية لضمان وضع حد لهذا العنف، إلا أنه بسبب طبيعته -كبيان وليس كقرار- فهو غير ملزم، ولم يشر إلى إمكانية إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو فرض عقوبات ضد سوريا.

في يوم ٢٢ أغسطس، بعد أربعة أيام من صدور تقرير بعثة تقصي الحقائق، عقد مجلس حقوق الإنسان جلسته الخاصة الثانية بشأن الأوضاع في سوريا، وكانت ألمانيا هى المبادرة بها هذه المرة. صدر قرار من الجلسة بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان (لجنة التحقيق)، بما في ذلك جرائم محتملة ضد الإنسانية في سوريا، وطلب القرار من اللجنة أن تقدم تقريرا بالنتائج التي توصلت إليها لمجلس حقوق الإنسان في نهاية نوفمبر، وفي ١٩ سبتمبر قامت لجنة التحقيق بتقديم تقريرها رسمياً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة.

في يوم ٤ أكتوبر، فشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع قرار (S/2011/612) كان يطلب من السلطات السورية، من ضمن أمور أخرى، وقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان ووقف استخدام القوة ضد المدنيين، ولم يتمكن المجلس من اعتماد القرار، بسبب استخدام روسيا والصين لحق الفيتو. كما امتنعت البرازيل والهند ولبنان وجنوب أفريقيا عن التصويت على

القرار. وفي يوم ٢٢ نوفمبر، أصدرت اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدين انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. صدر القرار بأغلبية ساحقة بموافقة ١٢٢ مقابل ١٢ وامتناع ٤١ عضواً عن التصويت. قام بصياغة القرار كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وصوتت غالبية الدول العربية لصالح القرار، باستثناء سوريا التي صوتت ضد القرار.

أصدرت لجنة التحقيق بشأن الأوضاع في سوريا تقريرها في ٢٣ نوفمبر، وأكدت نتائج البعثة السابقة لتقصي الحقائق، وخلصت إلى أن جرائم ضد الإنسانية فيما يبدو قد نفذت من قبل عناصر الأمن وقوات الجيش السوري. وعقد مجلس حقوق الإنسان جلسة خاصة لبحث الأوضاع في سوريا في ٢ ديسمبر بمبادرة من دول الاتحاد الأوروبي. أنشأ القرار الصادر عن الجلسة ولاية لمقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في سوريا، وذلك ضمن الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان، على أن تنشأ فور انتهاء ولاية لجنة التحقيق. و"يطلب من المقرر الخاص أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة في غضون اثني عشر شهراً تقريراً عن إنشاء الولاية، وأن يقوم في الفترة الانتقالية بعرض المستجدات شفوياً على المجلس في إطار البند ٤ من جدول الأعمال."[١٩] ولكن على الرغم من نتائج بعثة تقصي الحقائق ولجنة التحقيق التي تظهر جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في سوريا، والبيان الصادر من لجنة مناهضة التعذيب في ٢٥ نوفمبر والذي عبرت فيه اللجنة عن قلقها من "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تجرى في سياق من الإفلات من العقاب التام والمطلق" في سوريا[٢٠]، فإن الجلسة الخاصة الثالثة فشلت في حث مجلس الأمن على إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأكدت بدلاً من ذلك على "أهمية ضمان المساءلة، وضرورة وضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي قد تصل إلى حد جرائم ضد الإنسانية." ولذا كان من المستحيل هذه المرة إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية ليس فقط بسبب مقاومة روسيا والصين لهذه الإحالة، لكن لأن الولايات المتحدة قد اعتمدت سياسة رفض أي إحالة للمحكمة الجنائية الدولية من خلال قرار لمجلس حقوق الإنسان، ويرجع ذلك غالباً إلى مخاوف داخل الإدارة الأمريكية من احتمالية التقدم بطلبات مماثلة في المستقبل لمجلس الأمن بشأن جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ترتكبها إسرائيل أو الولايات المتحدة.

رفضت سوريا التعاون أو السماح لأي من بعثة تقصي الحقائق أو لجنة التحقيق بالدخول إلى سوريا، وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ أغسطس سمحت سوريا لبعثة مساعدة إنسانية للأمم المتحدة بالدخول لأراضيها. قاد الوفد مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية

19-http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/specialsession/18/A-HRC-RES-S-18-1__ar.pdf

20-http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?NewsID=15827

بجنيف، رشيد خاليكوف، وتكون الوفد من ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة الرئيسية في سوريا وكان الهدف من البعثة تقييم الحالة الإنسانية العامة بشكل مستقل. وخلصت البعثة إلى عدم وجود أزمة إنسانية على نطاق واسع، أو أي حاجة فورية لتوفير الإغاثة في الفترة الحالية، لكنها لاحظت أن الاحتياجات الإنسانية تتزايد تدريجياً، وهناك حاجة ملحة لحماية المدنيين.

بينما كان تحرك الأمم المتحدة بشأن سوريا قوياً في مجلس حقوق الإنسان، إلا أن مجلس الأمن ومنظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فشلوا بشكل كبير في مسئولياتهم لضمان مسئولية الحكومة السورية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في سوريا. ففي تطور مفاجئ، قام المجلس التنفيذي لليونسكو في ١١ نوفمبر ٢٠١١ بانتخاب سوريا في لجنتين معنيتين بحقوق الإنسان، وهما اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات التي تبحث البلاغات المتعلقة بممارسة حقوق الإنسان، واللجنة المختصة بالمنظمات غير الحكومية الدولية المكلفة بالإشراف على عمل المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان.

كما ذكر آنفا، فإن مجلس الأمن غير قادر على تمرير أي قرار بشأن الأوضاع في سوريا؛ بسبب معارضة روسيا والصين، هاتان الدولتان عارضتا أيضاً الجلسات الثلاث الخاصة بشأن الأوضاع في سوريا في مجلس حقوق الإنسان. ونظراً لاستمرار معارضة روسيا والصين لأي إجراء عقابي أو إجراء يدين الحكومة السورية لاقترافها انتهاكات حقوق الإنسان، فإنه من غير المحتمل أن تتمكن الأمم المتحدة/مجلس الأمن من إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو أن تسن عقوبات ضد الحكومة السورية في وقت قريب. ومع ذلك، هناك إجماع ينمو بشكل سريع بين الدول في الأمم المتحدة على أن هناك حاجة لشكل من أشكال التحرك من جانب مجلس الأمن لضمان وقف العنف، كما اتضح من خلال التصويت على سوريا في الجمعية العامة للأمم المتحدة والعدد المتزايد من الدول المستعدة لدعم للأمم المتحدة بشأن الأوضاع في سوريا.

لقد تغير موقف جامعة الدول العربية بشكل جذري تجاه سوريا طوال عام ٢٠١١. في بداية هذا العام، ساندت المجموعة العربية سوريا في سعيها لتصبح دولة عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وبحلول شهر نوفمبر من العام نفسه كانت جامعة الدول العربية تقود الجهود الدولية لضمان اتخاذ إجراءات قوية لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. كما قامت جامعة الدول العربية بإقرار عقوبات على سوريا؛ بسبب حملة القمع المستمرة في البلاد، وهي أول هيئة دولية تأخذ هذا الموقف، مما يجعلها إلى الآن الهيئة الوحيدة أيضاً .كما حدث بشأن ليبيا كان أعضاء مجلس التعاون الخليجي (قطر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين هم الفاعلين الرئيسيين داخل جامعة الدول العربية لضمان اتخاذ إجراءات قوية من الجامعة بشأن سوريا، وأحياناً من خلال وسائل مشكوك فيها من

الناحية الإجرائية. ومثلما جرى بشأن ليبيا، كان دعم جامعة الدول العربية للمبادرات المختلفة في الأمم المتحدة محورياً لضمان أن يتم اتخاذ تلك الإجراءات، بما في ذلك جميع الجلسات الخاصة والقرارات الصادرة من مجلس حقوق الإنسان. في كل الحالات لم يكن بمستطاع الدول التي نظمت تلك الجلسات أو لمحتوى تلك القرارات الصادرة عنها المضي، أو أن ترى النور إلا بعد الحصول على موافقة جامعة الدول العربية عليها، وخاصة مجموعة مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك فمن الواضح أن دعم جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والفاعلين ذوي الثقل، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ليس كافيا في حد ذاته لضمان اتخاذ أي إجراءات من مجلس الأمن، ويؤمل أن تقوم الدول أعضاء مجلس الأمن مثل روسيا والصين، فضلا عن الأعضاء غير الدائمين، مثل البرازيل والهند ولبنان وجنوب أفريقيا بالاستجابة لتحذير المفوضة السامية الصادر في ١٤ أكتوبر:

"إن المسئولية تقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات وقائية بطريقة جماعية وحاسمة، وذلك قبل أن يدفع القمع الوحشي والقتل المستمر البلاد إلى حرب أهلية شاملة...الحقوق العالمية على المحك كالحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي، وهي حقوق لا نستطيع تنحيتها جانباً لمصلحة الواقعية السياسية. على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد، وأن يعمل على حماية الشعب السوري.»[٢١]

هـ) اليمن والبحرين

طوال العام الماضي فشل مجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن في معالجة الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومات في اليمن والبحرين كرد فعل للاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية بشكل كاف. وكان أهم أسباب الفشل معارضة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج –المدعومة دبلوماسيا من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي بدرجة أقل– لأي مبادرة من الأمم المتحدة تهدف إلى معالجة الأوضاع في البحرين واليمن، إلا إذا وافقت حكومات تلك الدول عليها طوعياً.

لم تتلق الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في البحرين خلال وبعد الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في البلد أي استجابة رسمية أو جماعية للدول أعضاء الأمم المتحدة. الاستجابة الوحيدة بشأن الوضع في البحرين كانت عن طريق تصريحات من قبل بعض الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تعبر عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد أثناء جلساته العادية. من تناولوا انتهاكات حقوق الإنسان بشدة في البحرين طوال

21-http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=15691

العام كانوا فقط المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ومع ذلك لم تكن حكومة البحرين مستعدة للتفاوض مع المفوضية السامية أو نظام الإجراءات الخاصة. وقد وافقت حكومة البحرين على طلب المفوضية السامية زيارة البلاد، وتقييم وضع حقوق الإنسان، إلا أنه لم يُسمح لهذه الزيارة أن تحدث بالفعل. وبالمثل، تجاهلت الحكومة البحرينية طلبات لزيارة البحرين من قبل أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة المختلفة. يحاول حالياً المقرر الخاص بمناهضة التعذيب أن يضمن قيامه بزيارة البحرين في بداية عام ٢٠١٢، وحصل بالفعل على الموافقة "المبدئية" من البحرين على زيارته، ولكن يتبقى أن نرى ما إذا كان سيتم السماح له بالدخول بالفعل أم لا. ولقد كان الدافع من وراء قرار ملك البحرين بإنشاء لجنة تحقيق وطنية (اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق) هو الدعوات المتزايدة من جانب المجتمع المدني من أجل إجراء تحقيق دولي من قبل الأمم المتحدة في انتهاكات حقوق الإنسان، ووضع حد للإفلات من العقاب الممنوحة للبحرين في الأمم المتحدة بشأن تلك الانتهاكات. ورغم أن التحقيقات الوطنية هي تطور مرحب به، فإن لجنة التحقيق الوطنية تلك، المنشأة بموجب أمر ملكي، صارعت من أجل شرعيتها بسبب طريقة إنشائها، ونقاط الضعف الكامنة في هذا الأسلوب من الإنشاء[٢٢].

في أبريل ٢٠١١، حاولت الحكومة السويسرية حشد الدعم لجلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات في جميع أنحاء المنطقة العربية، والذي كان من شأنه أن يسمح للمجلس بالتعامل مع الأحداث في العالم العربي بشكل غير انتقائي، والتي كان يمكن أن تشمل مناقشة الأوضاع في البحرين واليمن أيضاً. –لم تظهر [سويسرا] العزم اللازم لاختبار إرادة حلفائها من الغرب وأفريقيا والعالم العربي علنا عن طريق المضي قدماً في تلك المبادرة–[٢٣]. ومع ذلك، قوضت الولايات المتحدة المبادرة بشكل كبير حيث تحركت بقوة لضمان عقد جلسة خاصة بشأن الأوضاع في سوريا فقط (الجلسة الخاصة الأولى بشأن سوريا في عام ٢٠١١) بدلاً من أن تكون جلسة إقليمية. في حين أن الدوافع المحددة للولايات المتحدة غير واضحة، إلا أن الجهود القوية التي تبذلها من أجل ضمان نهج انتقائي في التعامل مع قمع الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية جعلها في موقف يسهل اتهامها بشكل قوي من منظمات المجتمع المدني وبعض الوفود الحكومية في الأمم المتحدة بأنها تحاول بنشاط تقويض أي إجراء من جانب مجلس حقوق الإنسان لتناول أوضاع الدول "الحليفة" لها في شبه الجزيرة العربية. وفي المقابل أدت هذه الازدواجية في المعايير إلى إضعاف قدرة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ضمان اتخاذ إجراءات قوية من جانب مجلس الأمن بشأن الأوضاع في سوريا.

٢٢– انظر مركز البحرين لحقوق الإنسان (لجنة التحقيق لم تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة).

23–http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/hrc0911ForWeb.pdf

أصبحت الاتهامات الموجهة ضد الولايات المتحدة أكثر حدة بشأن اتخاذ خطوات استباقية لحماية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من أي فحص غير طوعي لانتهاكات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وذلك بسبب الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة في مجلس حقوق الإنسان بشأن الأوضاع في اليمن. وقد وافقت اليمن، بعد التشاور الوثيق مع الولايات المتحدة، على السماح بأن يتم اتخاذ "قرار إجرائي" في الجلسة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (يونيو ٢٠١١)، الأمر الذي سمح للمفوضية السامية بأن تقدم تقريرا وتقوم بإجراء حوار تفاعلي في الجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر) لمناقشة النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم من قبل المفوضية السامية، التي وافقت عليها اليمن. وقامت بعثة التقييم التابعة للمفوضية السامية بمهمتها في الفترة من ٢٨ يونيو إلى ٦ يوليو، وتم تقديم التقرير بالفعل للجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، والذي تم التوصل فيه إلى أنه "نظراً لانعدام الثقة في القضاء بأن يقوم بإجراء تحقيقات محايدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بحركة الاحتجاج السلمي [في اليمن]، فإن هناك حاجة لإجراء تحقيقات دولية مستقلة ونزيهة." وعلى هذا النحو، أوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن "يضمن [المجتمع الدولي] إجراء تحقيقات دولية مستقلة ونزيهة في الحوادث التي أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح والإصابات."[٢٤]

وبالرغم من تلك التوصيات الواضحة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتدهور الخطير لحالة حقوق الإنسان في اليمن، فإن مشروع القرار الذي قدمته اليمن أثناء الجلسة الثامنة عشر لمجلس حقوق الإنسان رداً على التقرير، لا يؤسس بأي حال من الأحوال لتحقيق دولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك نص القرار على الآتي: "يحيط علماً بإعلان الحكومة اليمنية أنها ستجري تحقيقات شفافة ومستقلة"، و"يطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة تقريرًا مرحليًا عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، وعن متابعة تنفيذ هذا القرار."[٢٥]

قامت اليمن بصياغة نص القرار الذي تقدمت به بالتعاون الوثيق وموافقة كل من الولايات المتجدة والمجموعة العربية، وتم تجاهل جميع نداءات المجتمع المدني للولايات المتحدة بالانسحاب من عملية صياغة هذا القرار أو الموافقة عليه، والعمل مع الوفود لضمان تحقيق دولي على النحو الموصي به من قبل المفوضية السامية.

24-http://www.ohchr.org/Documents/Countries/YE/YemenAssessmentMissionReport.pdf
25-http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/167/01/PDF/G1116701.pdf?OpenElement

٢- التطورات الأخرى ذات الصلة على صعيد القضايا والدول

أ) فلسطين وإسرائيل فى الأمم المتحدة: المساءلة ومحاولة إقامة دولة

بدأت السلطة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠١١ جهودها للحصول على صفة العضوية في الأمم المتحدة، واتخذ الفلسطينيون لهذا الهدف نهجا متعدد الأبعاد، سواء عن طريق السعي لعضوية الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن التابع لها أو من خلال الهيئات والوكالات الأخرى للأمم المتحدة. كما عززت أيضاً السلطة الفلسطينية جهودها الثنائية للحصول على الاعتراف بها كدولة بشكل فردي من الدول الأخرى. في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، ألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطاباً تاريخياً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقدم طلباً رسمياً للحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة لبان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة. أحال الأمين العام الطلب لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولايزال إلى الآن هذا الطلب متوقفا عند مجلس الأمن، مع عدم قدرة توصل أعضائه إلى قرار بشأنه، مع حتمية عرقلة أي تصويت على تلك المسألة بسبب حق الفيتو للولايات المتحدة. في غضون ذلك، سعت السلطة الفلسطينية، وحصلت بالفعل على عضوية هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١١، والتي تُعد أول عضوية كاملة لفلسطين كدولة في كيان تابع للأمم المتحدة.

من منظور حقوق الإنسان، تستمد محاولة السلطة الفلسطينية المشروعية القانونية لإقامة دولة فلسطين من "الحق في تقرير المصير". الذي هو حق مكفول لجميع المواطنين في الصكوك القانونية الأساسية الدولية، وقد قام مجلس حقوق الإنسان باعتماد العديد من القرارات المؤيدة لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. لم تسفر الأعوام الثلاثة عشر الأخيرة من المفاوضات لتحسين أوضاع الفلسطينيين سوى عن القليل، وأصبح من الواضح أن الاعتراف بفلسطين كدولة أمر ضروري من أجل تحقيق تسوية شاملة للصراع الفلسطيني/الإسرائيلي. بالإضافة إلى التعبير عن هذا الحق الأساسي، وتحسين فرص التوصل إلى تسوية للنزاع، فإن الاعتراف بإقامة دولة فلسطينية من جانب الأمم المتحدة سوف يسمح لفلسطين بالتوقيع والتصديق على عدة معاهدات لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن شأن التصديق على تلك المعاهدات أن يتم تقوية المراقبة والتدقيق في الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الفلسطينية الحاكمة، وزيادة فرص الوصول إلى آليات العدالة الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، مما يجعل من الممكن السعي إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبت خلال الهجوم الإسرائيلي العسكري على غزة عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والذي استمر لمدة ٢٣ يوما، والذي عرف باسم "عملية الرصاص المسكوب".

من الناحية السياسية، ساعدت محاولة السلطة الفلسطينية الحصول على الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة على توضيح مدى تفشي سياسة ازدواجية المعايير عندما يتعلق الأمر بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل أكبر. حيث ضغطت الولايات المتحدة بنشاط على الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع التصويت على عضوية فلسطين، ورداً على قبول اليونسكو عضوية فلسطين الكاملة[٢٦]، قامت الولايات المتحدة بسحب تمويلها لتلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة، واصفة مسألة قبول عضوية فلسطين بأنها ضد السلام الدولي. علاوة على ذلك، بالرغم من الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي لتعزيز المحكمة الجنائية الدولية، وأفادت الاتحاد الأوروبي عرض أن يدعم تعزيز مكانة فلسطين في الأمم المتحدة مقابل عدم لجوء السلطة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية بخصوص الجرائم السابقة التي وقعت على أرضها.[٢٧]

عملية جولدستون:

في حين أن محاولة الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطينية ذات أهمية رمزية كبيرة، ويمكن أن تساعد على تحقيق مزايا متعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن هذا التحرك كان لديه تأثير سلبي مؤسف، حيث أدى إلى تهميش عملية المساءلة والتي بدأت بـ"تقرير جولدستون".[٢٨] هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تهميش تقرير جولدستون لأسباب نفعية سياسية. بدأت عملية جولدستون مع إصدار تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة في سبتمبر ٢٠٠٩، والتي تعرضت لمدة عامين للإعاقة بسبب الاعتبارات السياسية. في سبتمبر ٢٠١٠، تجاهلت السلطة الفلسطينية بنفسها في الجلسة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان دعوات من منظمات غير حكومية وطنية وإقليمية ودولية تحث مجلس حقوق الإنسان أن يوصي للجمعية العامة بإحالة تقرير جولدستون لمجلس الأمن لتتم إحالته للمحكمة الجنائية الدولية. وكانت السلطات الفلسطينية وحلفاؤها قد أذعنوا لضغوط سياسية من الولايات المتحدة، مما أدى إلى غلق ملف تقرير جولدستون بالكامل لصالح مباحثات السلام في الوقت آنذاك.

في مارس من هذا العام بعد الفشل الواضح لمباحثات السلام مع إسرائيل، قامت السلطة الفلسطينية بإحياء عملية جولدستون لفترة وجيزة خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان السادسة

٢٦- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

27http://www.amnesty.eu/en/press-releases/all-0510/(باللغة الإنجليزية)

٢٨- لتفاصيل أكثر بخصوص عملية تقرير جولدستون انظر جذور الثورة: حقوق الإنسان في العالم العربي – التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعام ٢٠١٠، ص٢٧٨-٢٨٠، متاح على موقع المركز: www.cihrs.org

عشرة. جاء ذلك أيضاً بعد صدور تقرير من لجنة الخبراء المستقلين في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي المكلفة بتقييم التحقيقات الداخلية في الجرائم التي تم ارتكابها خلال النزاع في غزة. توصل هذا التقرير للمرة الثانية إلى أن التحقيقات التي أجرتها إسرائيل وحماس لا تتفق مع المعايير الدولية.[٢٩] ثم اعتمد مجلس حقوق الإنسان في وقت لاحق قراراً يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تعيد النظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة في دورتها السادسة والستين (سبتمبر ٢٠١١)، وحثت الجمعية العامة على أن تقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن للنظر فيه ولاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه، بما في ذلك النظر في إحالة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عملاً بالمادة ١٣ (ب) من نظام روما الأساسي.[٣٠] وتم اعتماد القرار بموافقة ٢٧ دولة ومعارضة ثلاث دول، وامتناع ١٦ دولة عن التصويت، ويعتبر هذا القرار أقوى خطوة تم اتخاذها إلى الآن داخل مجلس حقوق الإنسان ونظام الأمم المتحدة فيما يتصل بالمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال فترة النزاع في غزة.

بدأت الدورة ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١١، وشكلت تلك الدورة فرصة فريدة لمتابعة القرار غير المسبوق –السابق ذكره– الصادر من مجلس حقوق الإنسان، ولضمان المساءلة بشأن الانتهاكات التي وقعت لضحايا النزاع في غزة. ومع ذلك، تم التخلي فعلياً عن القيام بتحرك لمتابعة تقرير جولدستون، وذلك لصالح محاولة الحصول على الاعتراف بدولة فلسطينية. في هذا السياق، أصبح عرض الاتحاد الأوروبي –السابق ذكره– للسلطة الفلسطينية بالتخلي عن العدالة، مقابل احتمالية الاعتراف بدولة فلسطينية مقلقا للغاية، فبجانب تهميش تقرير جولدستون، تعثرت محاولة السلطة الفلسطينية للحصول على الاعتراف بدولة فلسطينية بسبب الديناميكيات السياسية داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مما أدى إلى مزيد من عرقلة إمكانية المساءلة التي كان يمكن أن تنشأ من أي من العمليتين. والآن على السلطة الفلسطينية القيام بجهود أكبر لكي تضمن إحياء تقرير جولدستون وتوصياته. ففي حين أن محاولات السلطة الفلسطينية للحصول على الاعتراف بدولة فلسطين تستحق بذل جهود متضافرة، إلا أن إرجاء تحقيق العدالة من خلال التوصيات الواردة في تقرير جولدستون، قد يؤدي إلى إنهاء هذه العملية تماماً، ومعها أهم مبادرة للأمم المتحدة للمساءلة الدولية عن جرائم الحرب التي ارتكبت داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى الآن.

٢٩– التقرير الأول للجنة الخبراء متاح على:

http://daccess-ods.un.org/TMP/8126330.97171783.html

والتقرير الثاني:

http://daccess-ods.un.org/TMP/5756955.742836.html

٣٠– قرار (A/HRC/RES/16/32)

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/128/64/PDF/G1112864.pdf?OpenElement

ب) السـودان

تم إضعاف عمل الأمم المتحدة في السودان إلى حد كبير خلال عام ٢٠١١، بعد مرور عدة أسابيع فقط من تقرير للأمم المتحدة والذي وجد دلائل على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في منطقة جنوب كردفان في السودان، حيث تم تقليص ولاية حقوق الإنسان التي وجدت منذ فترة طويلة بشأن السودان وذلك خلال الجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. كما جرى اعتماد القرار بشأن السودان دون التصويت عليه في يوم ٢٨ سبتمبر، والذي قرر تجديد الولاية القطرية للسودان لعام آخر، ولكن أعيد تصنيف السودان من "حالة تتطلب اهتمام مجلس حقوق الإنسان" إلى دولة تحتاج إلى "المساعدة التقنية وبناء القدرات". بدلاً من تقديم إدانة قوية لأزمات حقوق الإنسان الجارية في السودان، واللافت للنظر هو قيام القرار بـ"الإشادة" بالسودان لـ"التعاون" التي تقدمه واعترافه بـ"الجهود التي تبذلها حكومة السودان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان!"[٣١] وسيقدم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان تقريره لمجلس حقوق الإنسان في جلسته الحادية والعشرين في سبتمبر ٢٠١٢.

مع قيام دولة جنوب السودان الجديدة، أصبحت الآن ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لا تشمل تلك المنطقة. حيث تم اعتماد قرار الجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان الذي "يرحب بجمهورية جنوب السودان كدولة جديدة"، وللأسف تجاهل القرار نداءات المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان بشأن ضرورة استمرار إشراك المجتمع الدولي، وفشل القرار في إنشاء آلية جديدة لمراقبة حالة حقوق الإنسان في الدولة المنشأة حديثاً[٣٢].

ج) حرية التعبير والإنترنت

نظراً للدور البارز التي لعبه الإعلام بأشكاله المختلفة والإنترنت في الحركات المطالبة بالديمقراطية في العالم العربي، كان لمسألة حرية التعبير على الإنترنت أهمية كبرى خلال عام ٢٠١١. وقد كان هناك عدة مبادرات إيجابية بشأن هذه المسألة في مجلس حقوق الإنسان؛ حيث قدم المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير تقريراً معنيا بحرية التعبير على الإنترنت في الجلسة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان

٣١- انظر:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/166/94/IMG/G1116694.pdf?OpenElement

٣٢- انظر:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/167/32/PDF/G1116732.pdf?OpenElement

(يونيو ٢٠١١).[٣٣] ويعتبر هذا التقرير خطوة أولى مهمة في تحديد حقوق المواطنين في استخدام الإنترنت دون رقابة أو قيود لا داعي لها، وهو أيضاً أحد سبل التصدي للهجمات المتزايدة من جانب الحكومات على المدونين وغيرهم ممن يستخدمون الإنترنت كوسيلة من وسائل النضال السياسي والتنظيمي؛ وهي قضية متعلقة بشكل خاص بتطورات "الربيع العربي".

أعقب هذا التقرير "قرار" تم اتخاذه في الجلسة الثامنة عشر لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠١١)، نص على أن "يعقد، في حدود الموارد المتاحة، حلقة نقاش أثناء دورته التاسعة عشرة [مارس]٢٠١٢ تتناول مسألة حماية وتعزيز حرية التعبير على الإنترنت،" وتطلب من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً عن نتائج حلقة النقاش في شكل موجز.[٣٤] تأمل العديد من منظمات حقوق الإنسان أن هذه العملية ستؤدي لإصدار قرار سنوي بهذا الشأن في مجلس حقوق الإنسان أو مبادئ توجيهية بشأن هذه المسألة ليتم اعتمادها عن طريق مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهر عدد من المخاطر الكبيرة. قامت الصين وروسيا وبعض الدول العربية، مثل مصر بمحاولة عرقلة الجهود بشأن تعزيز حرية التعبير على الإنترنت، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل وصل إلى أن التهديد بمحاولة السيطرة على تلك العملية داخل الأمم المتحدة، ومحاولة استخدام أي مبادرة بخصوص حرية استخدام الإنترنت لإدخال لغة تسمح للدول بتقييد حرية الإنترنت، واستخدام مصطلحات غامضة مثل "الأمن" و"السيادة". سوف تكون حلقة نقاش في خلال الجلسة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان مناسبة مهمة لدعاة حرية التعبير على الإنترنت لمواجهة التفسير الضيق للغاية التي تحاول الصين وروسيا وآخرون فرضه على المناقشات الدولية بخصوص هذه القضية.

د) حقوق الإنسان فى سياق الاحتجاجات

ألهمت الأحداث في العالم العربي، خلال عام ٢٠١١ بعض الأطراف الفعالة في الدول لمحاولة بناء توافق دولي للآراء بشأن الحاجة إلى إنشاء آليات أقوى لحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات. بعد أن فشلت سويسرا في عقد جلسة خاصة بشأن الهجمات ضد المتظاهرين في العالم العربي خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، قامت بدلاً من ذلك بطرح «قرار» خلال الجلسة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (يونيو ٢٠١١) من أجل عقد «حلقة نقاش

٣٣- انظر:

http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.27__en.pdf (باللغة الإنجليزية)

٣٤- انظر:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/169/44/PDF/G1116944.pdf?OpenElement

عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية.»[٣٥]

وقد عقدت «حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية» في ١٣ سبتمبر خلال الجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. وخلالها عرض الخبراء توصياتهم للمجتمع الدولي حول كيفية حماية حقوق الإنسان بشكل أفضل في سياق الاحتجاجات.

كما اقترح المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، ومتحدثون آخرون إصدار مبادئ توجيهية رسمية بشأن أفضل السبل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات، وخاصة الواسعة النطاق. وقد طالب بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أثناء حديثه خلال حلقة النقاش، أن يعمل مجلس حقوق الإنسان على إصدار «إعلان [دولي] بشأن المبادئ التوجيهية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية"، وقدم "مقترحات لمبادئ توجيهية مستنبطة من الدروس المستفادة من المنطقة العربية، والتي ينبغي أن تدرج في أي إعلان من هذا القبيل."[٣٦] وقد قدم خطاب حسن لأول مرة في حدث رسمي ينظمه مجلس حقوق الإنسان عن الأوضاع في البحرين واليمن.

أعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرا لمجلس حقوق الإنسان عن "نتائج حلقة نقاش الخاصة بالاحتجاجات" في جلسته التاسعة عشرة (مارس ٢٠١٢). أشارت سويسرا والنرويج ودول أخرى إلى رغبتها في ضمان متابعة قوية بخصوص هذه القضية، في حين أن بعض البلدان الأخرى مثل الصين وروسيا والجزائر أكدوا استعدادهم لمحاربة أي متابعة قوية لمسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات مثلها في ذلك مثل قضية حرية التعبير على الإنترنت، مما يجعلها من أهم المعارك التي سيتم الخوض فيها خلال عام ٢٠١٢. كلتا من المبادرتين لديها إمكانيات كبيرة للمساعدة في إنشاء آليات دولية أقوى بشأن حقوق وحريات المواطنين في تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير. وفي ضوء "عالمية" حركات الاحتجاج الناشئة، وتزايد استخدام الإنترنت كوسيلة للتعبير السياسي والتنظيمي، وقد تثبت هذه القضايا أن لها أهمية تاريخية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان إذا كانت الحكومات قادرة على ضمان متابعة قوية وإيجابية للعمل داخل الأمم المتحدة. وسيكون للمجتمع المدني دور مهم يقوم به في العام المقبل لضمان حدوث ذلك.

٣٥- انظر:
http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/17session/docs/A-HRC-DEC-17-120.pdf
(باللغة الإنجليزية)

٣٦- انظر: www.cihrs.org

ثالثا- التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي لحقوق الإنسان

١- تقويض معايير حقوق الإنسان

عملت منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية، سواء بشكل جماعي أو كدول منفردة، داخل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لترويج تفسيرات تلك الدول للعقيدة الإسلامية[٣٧]، ولخلق نظام قانوني دولي حول مفهوم «ازدراء الأديان».[٣٨] بل لقد حاولوا بقوة ربط مبدأ المساواة – أساس كل أعراف حقوق الإنسان – بالنوع الاجتماعي والتوجه الجنسي للفرد. لقد جرت هذه المحاولة بدرجة كبيرة لاستبعاد النساء والأفراد الذين لا ينتمون للجنسانية المغايرة (م.م.م.م.)[٣٩] من اكتساب حماية أكبر تحت القانون الدولي، ومن الحصول على الحقوق التي يستحقونها بالفعل.[٤٠] إن تركيز جهود منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية لدعم مفهوم ازدراء الأديان و»القيم التقليدية»، بدلاً من تطبيق جميع الحقوق على قدم المساواة في جميع الأوقات، يضعف بشكل كبير بعض معايير حقوق الإنسان الأساسية من خلال الحجج النسبية، وتهدد تلك الجهود على المدى الطويل بإعادة التفسير -بشكل عميق- لمفهوم عالمية حقوق الإنسان عن طريق ضمان افتقادها أي محتوى ملزم قانونياً، وبدلاً من ذلك يجعلها مرهونة بالإرادة السياسية لمؤسسات الدولة في أي بلد تخضع له.

٣٧– أي تفسير "الإسلام" بشكل ضيق وانتقائي تحدده الهيئات الحكومية بطريقة تعزز مصالحها.

٣٨– ازدراء الأديان هو مفهوم صدرته الحكومات العربية وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للنظام الدولي لحقوق الإنسان. "ازدراء الأديان" وما يرتبط بهذا المفهوم من قوانين، والتي هي مسألة شائعة الاستخدام من قبل الحكومات الديكتاتورية والقمعية في المنطقة العربية لانتهاك الحريات المدنية الأساسية، والتمييز ضد الأقليات الدينية، بما في ذلك المذاهب الإسلامية المختلفة. لقد أشار مراراً خبراء حقوق الإنسان المستقلون في جميع أنحاء العالم، من ضمنهم المقررون الخواص في مجلس حقوق الإنسان، إلى أن مفهوم ازدراء الأديان يتعارض مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وأنه قابل لإساءة استخدامه من قبل الحكومات، حيث إن ما تحميه حقوق الإنسان هو الأفراد والجماعات وليس نظم الاعتقاد. وتستخدم الحكومات العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مفهوم ازدراء الأديان لتمويه محاولاتهم لتقويض الحماية الدولية الحالية للحق في حرية التعبير والحقوق المدنية الأساسية الأخرى، بزعم حماية مجتمعات الأقليات المسلمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من التمييز ضدها. لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان سابقاً) قرارات سنوية حول "ازدراء الأديان" منذ عام ١٩٩٩. وباستخدام القرارات حول "ازدراء الأديان" التي تم تمريرها في لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، دفعت منظمة التعاون الإسلامي إلى تبني قرار سنوي حول "ازدراء الأديان" من الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويسهم التأثير التراكمي لهذه القرارات في تقويض ضمانات حقوق الإنسان للحق في حرية التعبير، من خلال إعادة تفسير ذلك المعيار الدولي واعتباره مشروطاً بتفسير دولة ما "للحقيقة" الدينية والتقوى.

٣٩– المثليون والمثليات وثنائي الجنس والمتحولون جنسياً

٤٠– للاطلاع على رواية أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بتلك المسألة، يرجى الرجوع إلى القسم الثاني (٣) من الفصل "الإفلات من العقاب: سياسة متبادلة.. الحكومات العربية أمام الأمم المتحدة"، في التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعام ٢٠١٠، على موقع المركز www.cihrs.org

أ) نهاية «ازدراء الأديان»!

لقد شهد العام الماضي (٢٠١١) تحولاً تاريخياً في السياسة الحكومية في منظمة التعاون الإسلامي والدول العربية داخل الأمم المتحدة نحو مفهوم «ازدراء الأديان». على مدار العام السابق (٢٠١٠)، حيث حدث تراجع كبير وغير مسبوق بشأن الدعم السياسي لمفهوم «ازدراء الأديان» من الدول في الأمم المتحدة، وذلك نتيجة لتواصل الضغط طويل الأمد من جانب بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، خلال النصف الأخير من عام ٢٠١٠، بدأت منظمة التعاون الإسلامي عملية إعادة تقييم لنص قرار «ازدراء الأديان» لمعالجة التخوف من أن مفهوم «الازدراء» يقوض معايير حقوق الإنسان القائمة.

في الجلسة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في ٢٤ مارس ٢٠١١، اعتمد المجلس قرارا بشأن «مكافحة التمييز والعنف» ضد الأشخاص على أساس الدين والمعتقد[41]، وذلك بعد مفاوضات مطولة بين منظمة التعاون الإسلامي بقيادة باكستان، وبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم اقتراح هذا القرار من منظمة التعاون الإسلامي ليحل محل القرار التقليدي الخاص بمسألة «ازدراء» الأديان. يركز هذا القرار الجديد على حماية حرية الدين للفرد من خلال توظيف وحماية الحق الذي تم استخدامه تحديداً في مسألة «ازدراء» الأديان، وهو الحق في حرية التعبير، بدلاً من محاربة التعصب الديني من خلال الدعوة لتجريم الخطاب «المهين» وهو التكتيك الذي يمكن أن يستخدم – وتم استخدامه من قبل– لقمع الأقليات الدينية ومن يتحدثون ضد حكوماتهم، دعا القرار إلى اعتماد تدابير وسياسات ملموسة، مثل تطوير شبكات تعاونية، وآليات الرصد، وتدريب المسئولين الحكوميين، والتحدث علناً ضد التعصب. بدلاً من الرقابة التي لا تجدي، ويدعو القرار إلى اتباع نهج ذي منحى عملي يمكن استخدامه لمحاربة جذور المشاكل الحقيقية للتمييز، والعنف ضد الأفراد على أساس دينهم أو معتقدهم.

وقدمت منظمة التعاون الإسلامي هذا القرار الجديد لمجلس حقوق الإنسان، وقد حظى بإجماع من الدول الأعضاء في المجلس[42]. وبعد ما يقرب من سبعة أشهر، تم اعتماد قرار «مكافحة التمييز والعنف» مرة أخرى بإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي تم

٤١– قرار A/HRC/RES/16/18 "مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم"، انظر:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/127/25/PDF/G1112725.pdf?OpenElement

٤٢– بالرغم من المقاومة التي تم توثيقها بشأن النص الجديد من قبل بعض أعضاء منظمة التعاون الإسلامي أثناء مفاوضات مغلقة، خصوصاً من قبل مصر والسعودية.

استبدال قرار «الازدراء» في كل منها، وإذا تم الحفاظ على هذا التحول في قرارات مجلس حقوق الإنسان في المستقبل سيؤدي ذلك إلى توفير إطار مهم لمكافحة التمييز، مع الحفاظ على معايير حقوق الإنسان القائمة في الوقت نفسه. ومع ذلك، فإن الخطر الذي يمكن أن يأتي من أن تحيي منظمة التعاون الإسلامي قرار «الازدراء» ما زال قائماً وحقيقياً. وعلى هذا النحو، يجب أن يتم تضافر الجهود في الشهور والأعوام المقبلة للمحافظة على هذا التطور الإيجابي.

ب) ظهور «القيم التقليدية»

في بيان تم إصداره[٤٣] بعد الاعتماد الأولي لقرار صدر بشأن «القيم التقليدية»[٤٤] في الجلسة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠٠٩)، حذر مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من أن مفهوم «القيم التقليدية»، والطريقة المسيسة التي تم استخدامه بها من قبل بعض الدول أعضاء مجلس حقوق الإنسان «يشكل اعتداء على عالمية المعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل آلية الأمم المتحدة التي من المفترض أن تدعم وتعزز هذه المعايير. وقد تم استخدام هذا المفهوم في العالم العربي، لتبرير كل من معاملة النساء كمواطنين من الدرجة الثانية، وختان الإناث، وجرائم الشرف، وزواج الأطفال، وغيرها من الممارسات التي تتناقض بوضوح مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.» وأضاف متسائلاً: «هل يعني هذا القرار أن مثل تلك الممارسات مقبولة بموجب القانون الدولي؟»

تعد هذه المسألة ذات أهمية متزايدة في سياق المداولات الجارية في مجلس حقوق الإنسان. وقد قدمت روسيا هذا القرار في مجلس حقوق الإنسان، وتم دعمه من الدول نفسها التي أيدت بقوة القرار الخاص بـ«ازدراء الأديان.» هذا القرار الأول بشأن «القيم التقليدية» قام بتكليف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعقد حلقة عمل للخبراء «لتبادل وجهات النظر حول الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية، ذات الصلة بالقواعد والمعايير الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان، إلى الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.» وكان واحد من الاستنتاجات الرئيسية لهذه الحلقة (والتي عقدت في أكتوبر ٢٠١٠) هو أن «هناك خطراً في مسألة استخدام مصطلح غير محدد،

٤٣– بيان صحفي: الأمم المتحدة تأخذ خطوة للأمام وخطوتين كبيرتين إلى الخلف، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٩/١٠/٢، انظر موقع المركز www.cihrs.org

٤٤– قرار A/HRC/RES/12/21، "تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشر"، انظر:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G09/167/22/PDF/G0916722.pdf?OpenElement

ويتطور باستمرار مثل «القيم التقليدية» كمعيار لحقوق الإنسان.»[45]

اقترحت روسيا قراراً ثانياً بشأن «القيم التقليدية»، وتم اعتماده بانقسام في الأصوات[46] في الجلسة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (مارس ٢٠١١). تجاهل هذا القرار الثاني بشكل كبير الأخطار التي أثارها العديد من الحكومات والمدافعين عن حقوق الإنسان حول مفهوم القيم التقليدية والطريقة التي كان يتم بها استخدام هذا المفهوم بمقتضى القرار الأول. وكلفت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بإعداد دراسة حول «الكيفية التي يمكن أن يسهم بها في تحسين فهم وتقدير القيم التقليدية المتمثلة في الكرامة والحرية والمسؤولية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.» وتم استخدام مصطلحات غامضة مرة أخرى في النص دون أي شرح لها. واجتمعت اللجنة الاستشارية في أغسطس ٢٠١١ وبدأت المشاورات بشأن التقرير الذي طلب منهم أن يعدوه. وخلال ذلك قام عدد من المنظمات غير الحكومية بتقديم مداخلات تحث خبراء اللجنة (الذين تم تعيينهم من قبل الدول) على التعامل مع مفهوم «القيم التقليدية» في إطار القانون الدولي الحالي؛ والذي يحمي الأشكال التقليدية للتعبير، بما في ذلك حرية الدين، ولكنها تعتمد وتتقيد بمراعاة التقاليد في السياق الأوسع لحماية حقوق الأفراد.

من المقرر أن تنتهي اللجنة الاستشارية من التقرير وتقديمه للجلسة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠١٢). وقد أثارت مسألة تعيين مقرر من روسيا للجنة الاستشارية بعض المخاوف من أن سياسات الحكومة الروسية سوف يتم اعتمادها في التقرير النهائي للجنة، بما أن هذا الشخص هو من يقود عملية صياغة التقرير. وفي المقابل، يخشى أن تقوم روسيا، إلى جانب حكومات أخرى قامت من قبل بدعم قرارات سابقة بشأن «ازدراء الأديان»، باستخدام قرارات لاحقة بشأن «القيم التقليدية» لمحاولة إقحام لغة غامضة ونسبية في قاموس حقوق الإنسان للأمم المتحدة مرة أخرى، وبالتالي يتم تقويض إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان بأكمله. وقد يبدو أن التهديد الذي يشكله مفهوم «الازدراء» بدأ في التراجع، بينما في المقابل يبدأ مفهوم «القيم التقليدية» في الظهور، وهذا يعني أنه قد تكون مبادئ العالمية والمساواة التي تمنح القوة لجميع معايير حقوق الإنسان عرضة لهجمات متزايدة مرة أخرى.

٤٥- انظر:

A/HRC/16/37، at http://bit.ly/dU1F7D

٤٦- قرار A/HRC/RES/16/3،

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/124/90/PDF/G1112490.pdf?OpenElement

تصويت مجلس حقوق الإنسان: ٢٤ لصالح القرار، ٢١ ضد القرار، ٧ امتناع عن التصويت.

٢- تقويض استقلال خبراء حقوق الإنسان ومسئولي الأمم المتحدة، والهجمات ضد المنظمات غير الحكومية

تناولت الفصول المتعلقة بالأمم المتحدة في التقارير السنوية السابقة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الجهود التي تقوم بها الحكومات العربية والدول الأخرى لتقويض استقلال خبراء حقوق الإنسان داخل نظام الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقررون الخواص، إلخ، وذلك إلى جانب الهجمات ضد المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعاونون أو يسعون للتعاون مع الأمم المتحدة.[٤٧] شهد العام الماضي (٢٠١١) تطورات غير مسبوقة (جيدة أو سيئة) في هذه المجالات.

أ) الهجمات على المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان

وفي إطار آخر يتزايد الانتقام[٤٨] من المنظمات أو الأفراد الذين يتفاعلون مع آليات الأمم المتحدة، لترهيب و/أو منع المجتمع المدني من التفاعل بحرية مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد شهدت هذه النوعية من الهجمات تصاعداً خلال الأعوام السابقة في العالم العربي، وقد أكد أحدث تقرير سنوي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الانتقام من المنظمات أو الأفراد[٤٩]، والذي تم تقديمه خلال الجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠١١)، هذا الاتجاه الخطير في المنطقة. ففي التقرير تم توثيق حالات انتقام قامت بها حكومات البحرين والسودان والسعودية واليمن ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي تطور إيجابي، بشأن مسألة الانتقام، وبعد ضغط قوي من جانب المنظمات غير الحكومية، أخذت تلك المسألة اهتماما أكثر من قبل الدول وهيئات الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١١، رداً على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام، قام الاتحاد الأوروبي ودول أخرى باقتراح اعتماد "قرار" بشأن الهجمات الانتقامية في الجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، وتم

٤٧- انظر تقارير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان السنوية لأعوام ٢٠٠٨، و٢٠٠٩، و٢٠١٠ على موقع المركز www.cihrs.org

٤٨- الانتقام هو "الممارسات الترهيبية" و/أو الهجوم على "أولئك الذين يسعون للتعاون مع الأمم المتحدة أو تعاونوا معها من خلال ممثليها أو آلياتها في مجال حقوق الإنسان، أو الذين قدموا شهادات أو معلومات لتلك الآليات". ويشمل ذلك من "قدموا دعماً" أو "قدموا شكاوى" أو "من تجمعهم قرابة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، أو من قدموا مساعدة قانونية أو غيرها لأولئك الضحايا" (فقرة ١ من قرار الأمم المتحدة A/HC/RES/12/2)

٤٩- قرار A/HRC/DEC/18/118، "التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان"، انظر:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/169/37/PDF/G1116937.pdf?OpenElement

اعتماد هذا القرار، دون تصويت. ونص القرار على إقامة حلقة نقاش لمعالجة "موضوع التخويف أو الانتقام المرتكبين في حق الأفراد والجماعات الذين يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان"[٥٠]، وتشجع أيضاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين في مجلس حقوق الإنسان على أن يتناولوا، خلال المناقشة العامة التي ستجرى في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، تلك المسألة، وهي من الممارسات التي بدأتها المنظمات غير الحكومية في جلسات سابقة للمجلس. سيتم عقد حلقة النقاش في الجلسة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠١٢).

إن استخدام لجنة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية لمعاقبة المنظمات الغير حكومية لعملهم المستقل في مجال حقوق الإنسان يمكن اعتباره أيضاً شكلا من أشكال الانتقام.[٥١] وتستخدم الحكومات المعادية للمنظمات غير الحكومية "لجنة المنظمات غير الحكومية" كوسيلة لمنع مشاركة عدد أكبر من منظمات حقوق الإنسان، وكأداة للتخويف. فعادة لا يتم منح الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية المستقلة، أو يتم إرجاء طلباتهم إلى أجل غير مسمى، بينما يتم منح تلك الصفة بسرعة لعدد متزايد من المنظمات "غير الحكومية"/الحكومية (الجونجو)[٥٢]. علاوة على ذلك، تستخدم الحكومات القمعية اللجنة لتجميد أو سحب الوضع الاستشاري من المنظمات غير الحكومية التي تجرؤ على انتقاد أداء هذه الحكومات أو حلفائها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومن المرجح أن تلك العملية المزدوجة: ممثلة في التسارع في منح الصفة الاستشارية للمنظمات "غير الحكومية"/الحكومية (الجونجو معاقبة المنظمات غير الحكومية المستقلة والتخلص منها)، وفي الوقت نفسه سيكون لها على المدى الطويل تأثيرات سيئة على استمرارية تفاعل المجتمع المدني مع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٥٠- قرار A/HRC/DEC/18/118، "التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان"، انظر:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/169/37/PDF/G1116937.pdf?OpenElement

٥١- لجنة المنظمات غير الحكومية هي جهاز فرعي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومقرها نيويورك. وهي اللجنة المسئولة عن قبول طلبات اعتماد المنظمات غير الحكومية أو رفضها. وهي المسئولة أيضاً عن مراجعة أنشطة المنظمات غير الحكومية المعتمدة في الأمم المتحدة، وعن اتخاذ القرار بخصوص تعليق عضوية أي منظمة غير حكومية إذا ما قدمت إحدى الحكومات شكوى ضدها. اعتماد المنظمات في الأمم المتحدة، (أو الوضع الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي) يسمح لأي منظمة معتمدة بإرسال ممثلين عنها، والمشاركة بشكل مباشر في عمليات الأمم المتحدة. ومن ثم فهي المدخل الرئيسي للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في مداولات مجلس حقوق الإنسان ومساءلة الحكومات على المستوى الدولي.

٥٢- المنظمات غير الحكومية-الحكومية (جونجو): هي المنظمات غير الحكومية التي ترعاها الدولة.

كمثال على ذلك، في عام ٢٠١١ خلال استئناف جلسة لجنة المنظمات غير الحكومية، اتخذت الدول الأعضاء باللجنة قرار "عدم اتخاذ إجراءات" أثناء التصويت على طلب الحصول على صفة استشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الوارد من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي[٥٣]، مما أدى بشكل فعلي إلى تأجيل الطلب لجلسة اللجنة التالية في يناير ٢٠١٢. وبسبب الضغوط التي مارستها الحكومة السورية، تم تأجيل طلب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي مرات عديدة لأكثر من سنتين خلال خمس جلسات للجنة المنظمات غير الحكومية. كما طرحت الدول الأعضاء في اللجنة أكثر من ٤٠ سؤالاً، تم تكرار العديد منها للمركز. وقامت سوريا بتوزيع مذكرة شفوية أثناء استئناف جلسة اللجنة، تتهم فيها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي بأنه منظمة منحازة، لديها أجندة سياسية "لزعزعة استقرار وثقة الشعب السوري في حكومته." وانعكست النقاط التي أثارتها الحكومة السورية في المذكرة الشفوية أثناء مناقشات اللجنة، وذلك من خلال تساؤل فنزويلا والصين بشأن قدرة المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي على العمل دون أن يكون لديه وضع قانوني في سوريا، ودول أخرى مثل الهند وكوبا والسودان طلبت توضيحات إضافية من المركز. وبناء على ذلك قررت اللجنة عدم اتخاذ قرار في الموضوع، بغالبية عشرة ضد ستة وامتناع ثلاث دول عن التصويت. في يوليو ٢٠١١، اقترحت فرنسا مشروع قرار أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والذي يستعرض قرارات لجنة المنظمات غير الحكومية، ويطلب المشروع إلغاء القرار الصادر بعدم اتخاذ إجراء بشأن طلب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي وأن يتم منح المركز الصفة الاستشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. بعد حملة ضغط قوية من حكومات ومنظمات غير حكومية عديدة حول العالم لصالح طلب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي، وقد تمت الموافقة على القرار الذي اقترحته فرنسا من قبل الدول أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون تصويت، وتم منح المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي صفة استشارية مع المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

تمثل حالة المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي مثالا على المحاولات التدميرية التي تمارسها الحكومات العربية وآخرون، للرقابة وإقصاء منظمات حقوق الإنسان المستقلة عن المشاركة في عمل الأمم المتحدة عن طريق استخدام لجنة المنظمات غير

٥٣- المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي هي منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان مقرها فرنسا، ويهدف المركز إلى تعزيز حرية الرأي والتعبير في سوريا والعالم العربي. يقوم المركز بعقد ورش عمل وحلقات نقاشية، وتنشر دراسات متعلقة بحرية الرأي والتعبير، وتقدم أيضاً الدعم القانوني للصحفيين. مازن درويش، مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي، هو من أهم المدافعين عن حقوق الإنسان السوريين والمعروفين بالنزاهة.

الحكومية التابعة للأمم المتحدة. ولكن هذا المثال يسلط الضوء أيضاً على إمكانية إحداث تغيير إيجابي إذا كانت الدول الأساسية ومنظمات المجتمع المدني تعمل معاً، وتضع من أولويات جهودها التغلب على القرارات السلبية الصادرة من لجنة المنظمات غير الحكومية. حالة المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في العالم العربي هي الحالة الوحيدة المعروفة عن منظمة غير حكومية تعمل فقط في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي حصلت على صفة استشارية مع المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالرغم من فشل لجنة المنظمات غير الحكومية في إعطائها هذه الصفة.

ب) تقويض استقلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

كما في الأعوام السابقة، شهد عام ٢٠١١ أيضاً قيام بعض الدول باتخاذ موقف معادٍ لاستقلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وحاولت إخضاع المفوضية لمجلس حقوق الإنسان -وهو هيئة سياسية- من خلال منح الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان دور الإشراف الإداري والمالي على عمل ومبادرات المفوضية. خلال الجلسة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر ٢٠١١)، قامت مجموعة من الدول بقيادة كوبا وباكستان وسيريلانكا بتقديم مشروع قرار يطالب المفوضية بتقديم تقرير لمجلس حقوق الإنسان بشأن إعادة تقسيم موظفيها بحسب الدول، ويطلب معلومات تفصيلية بشأن ميزانيتها وبرامجها وأنشطتها، وهي معلومات عادة ما تطلبها هيئة رقابية. يبدو أن هذا القرار أتى لتمهيد الطريق لتطوير المهام الرقابية لمجلس حقوق الإنسان على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهو الدور الذي لم يسع المجلس أن يلعبه أبداً من قبل. وكما حدث سابقاً، كان رد فعل العديد من المنظمات غير الحكومية والدول قوياً ضد تلك المبادرة، وذلك خوفاً من أن تمثل تلك محاولة لتقويض استقلال المفوضية. وفي إطار التوصل إلى حل وسط، بدلاً من التصويت على هذه المبادرة كقرار، تجسدت هذه المبادرة في بيان صادر من رئيس مجلس حقوق الإنسان. قام فيه رئيس المجلس بإبطال العديد من العناصر الخطرة للقرار المقترح، ولكنه احتوى أيضاً على بعض المصطلحات الخطيرة والمبهمة! التي قد يتم استخدامها في مبادرات مماثلة في السنة المقبلة. إن استقلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا يزال تحت تهديد محتمل من قبل مبادرات مماثلة في المستقبل، مما يعرض المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يريدون أن تحتفظ المفوضية باستقلاليتها للخطر، لذا يجب أن يكونوا على استعداد لمواجهة هذا الخطر بجدية وقوة.

خاتمـــة:

شهد عام ٢٠١١ العديد من التطورات الإيجابية في الأمم المتحدة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي وخارجه. العديد من تلك التطورات الإيجابية جاءت مرتبطة، أو تمت تغذيتها من الحركات الاحتجاجية واسعة النطاق من أجل الإصلاح الديمقراطي التي اجتاحت العالم العربي. إلا أنه في بعض الأحيان، كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير قادرة على التغلب على المصالح السياسية قصيرة الأمد للحكومات القوية والكتل السياسية؛ مما أدى إلى عدم الاستجابة، أو عدم كفاية الإجراءات المتخذة بشأن حالة بعض الدول، وعلى الأخص فيما يتعلق بالبحرين في مجلس حقوق الإنسان، وبسوريا في مجلس الأمن. في حين أن مبادرات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الإيجابية، وغير المسبوقة في كثير من الأحيان، أعطت الأمل لإمكانية اتخاذ إجراءات أقوى وأكثر فعالية من قبل المجتمع الدولي لحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، إلا أن التحدي المتمثل في التغلب على ازدواجية المعايير الراسخة والتي تعاملت بها العديد من الدول أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بـ"الربيع العربي"، هو أكبر عائق للحفاظ على كل من سلامة ومشروعية تلك المبادرات.

إن الدور المؤثر الذي لعبته الأمم المتحدة على مدار العام الماضي في الصراع الدائر في العالم العربي من أجل الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان، سواء من خلال اتخاذ إجراءات أم لا، هو أمر واضح لمن راقبوا التفاعل بين الحكومات العربية والمجتمع الدولي. ربما لم تكن الجهود القوية والمستمرة من جانب المجتمع المدني العامل في حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي واضحة بالشكل الكافي، ولكنها ذات أهمية لأنها كانت تلعب دوراً بالضغط على الأطراف الدولية وإعلامها. إن التحدي المتمثل في خلق استجابة دولية أكثر مبدئية وثابتة لدعم الحركات الديمقراطية ولحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي ومناطق أخرى يتطلب التزاما طويل الأمد واستراتيجية لكيفية إشراك المجتمع المدني العامل في مجال حقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم للتأثير على تفاعلات ومداولات الأمم المتحدة والقرارات السياسية الخارجية التي يتم تشكيلها على المستوى الوطني. في حين أن العام الماضي أظهر أن الوصول إلى هذا الهدف هو شئ صعب للغاية ويمثل تحدياً كبيراً، إلا أنه أظهر أيضاً أنه يمكن تحقيق تقدم من أجل الوصول إليه.

الباب الثاني

حقوق الإنسان
في العالم العربي

الفصل الأول
معضلة حقوق الإنسان والديمقراطية

مصـــر

عاشت مصر عاما حافلا بجرائم حقوق الإنسان، على الرغم من أن بدايته شهدت ثورة شعبية عارمة، نجحت خلال ثمانية عشر يوما في إزاحة الرئيس الطاغية حسني مبارك وعدد من رموز الحزب الحاكم، وقطعت الطريق على مخططات توريث الحكم إلى ابنه، وأفضت ضغوط الثورة المتواصلة إلى حل البرلمان المزور بغرفتيه، وتقديم الرئيس المخلوع ووزير داخليته وعدد محدود من الرموز السياسية ورجال الأعمال المقربين للمحاكمة، عن بعض الجرائم ذات الصلة بقتل المتظاهرين، والفساد الذي استشرى بصورة أوسع خلال حكم مبارك[١]. كما صدرت أحكام قضائية بحل الحزب الوطني الحاكم، والمجالس المحلية التي تشكلت عبر أقبح أعمال تزوير في ٢٠٠٨,[٢]

لكن مبارك أبى أن يرحل قبل أن يسطر أيضا في سجله المسئولية السياسية والجنائية عن مقتل مئات المتظاهرين وإصابة آلاف آخرين، فضلا عن مقتل نحو ٢٠٠ من السجناء، وفرار عدد كبير من المحتجزين المسجلين خطرا، وعدة آلاف من السجناء الجنائيين، خلال الاختفاء

١- الإدارية العليا تقضي نهائيا بحل الحزب الوطني وتصفية أمواله وإعادة ممتلكاته للدولة، جريدة «المصري اليوم» ١٦ أبريل ٢٠١١.

http//:www.almasryalyoum.com/node402720/

٢- حل المجالس المحلية و»إخلالها الجسيم بمصالح الوطن»، جريدة «المصري اليوم» ٢٩ يونيو ٢٠١١.

http//:www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID&302073=IssueID2181=

المفاجئ والمريب لقوات الأمن مساء ٢٨ يناير ٢٠١١. كان نظام مبارك قد بدأ عقابه الجماعي للشعب المصري مع انطلاق ثورة ٢٥ يناير، وذلك بقطع شبكة الاتصالات، في محاولة يائسة لقطع جسور التواصل بين المنخرطين في الثورة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وبهدف التعتيم على الاحتجاج الجماهيري واسع النطاق وعمليات قمعه، وبالتوازي جرى التشويش على الفضائيات وتوظيف وسائط الإعلام الرسمي والخاص في تشويه الثورة والجماهير المشاركة فيها.

خلال عشرة أشهر من خلع مبارك، يبدو الإخفاق جليا في تحقيق أهداف الثورة في الإطاحة بمرتكزات وسياسات نظام مبارك الاستبدادي، وفي تطهير وإصلاح المؤسسات الرئيسة للدولة، وعلى رأسها المؤسسات الأمنية، وفي الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم قمع الثورة، وفي وضع دستور يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية، تتشكل وفق قواعده مؤسسات الحكم وتتحدد صلاحياتها.

نتيجة لهذه الإخفاقات تزداد الأوضاع تأزما خلال المرحلة الانتقالية، بين القوى المتطلعة لإنجاز أهداف الثورة من جانب، وبين السلطة الحاكمة، وهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي فوضه الرئيس المخلوع -دون أي مسوغ دستوري- إدارة شئون البلاد من ناحية أخرى.

وأظهرت إدارة الفترة الانتقالية توجه المجلس العسكري لحصر الثورة في التضحية ببعض الوجوه لصالح الإبقاء على ذات النظام بعد تجميله بصورة أو بأخرى. وقد وجد ذلك تعبيره في استمرار سريان حالة الطوارئ، وتوسيع مجالات عمل قانون الطوارئ عما كانت عليه قبل الثورة،[٣] بما يتيح استخدامه على نطاق أوسع في قمع الحريات، بدعاوى الإخلال بالأمن القومي والنظام العام، أو الاعتداء على حرية العمل وتعطيل المواصلات، أو بث وإذاعة أخبار أو بيانات كاذبة. ولذا كان أول التشريعات التي صدرت باسم «الثورة» قانونا لتجريم الإضرابات والاعتصامات![٤]، الذي تضمن عقوبات بالحبس لمدة عام، وغرامات تصل لنصف مليون جنيه للمخالفين لأحكامه. كما اتسع نطاق المحاكمات العسكرية الاستثنائية للمدنيين، لتشمل عددا كبيرا من النشطاء السياسيين والمدونين والمشاركين في أعمال التظاهر والاعتصام السلميين. واستمرت ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة داخل السجون

٣- شهداء الثورة يقتلون أكثر من مرة.. نظام مبارك لم يبرح بعد، بيان مشترك أصدرته ٢٢ منظمة حقوقية مصرية في ١٩ سبتمبر ٢٠١١.

http//:www.cihrs.org?/p252=

٤- للاطلاع على نص القانون، انظر:

http://www.shorouknews.com/contentdata.aspx?id=406754

وأيضاً:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=44766

وأقسام الشرطة، لكن الجديد هو انضمام الشرطة العسكرية في ممارسة التعذيب ضد المدنيين، التي بلغت حد إجبار نساء مقبوض عليهن، على الخضوع لفحوص طبية لإثبات عذريتهن! وهي ممارسة لم تعرفها أجهزة الأمن المصرية من قبل.

واستدعت السلطات -مع تزايد الانتقادات لسياسات المرحلة الانتقالية- نهج نظام مبارك في تلويث سمعة منتقديه وترهيبهم، فبرزت حملات غير مسبوقة للتشهير بالجماعات السياسية الشابة ومنظمات حقوق الإنسان.

وبدلا من أن يسعى القائمون على إدارة شئون البلاد إلى العمل على بناء توافق وطني لإدارة المرحلة الانتقالية، فقد عمدوا إلى تعميق الانقسامات السياسية، وحاولوا -مثلهم في ذلك مثل نظام مبارك- توظيف وتعميق حالة الفزع من الإسلاميين، لدفع القوى السياسية الأخرى للاستقواء بالعسكر، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تحصين امتيازات المؤسسة العسكرية المكرسة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢. وهو ما أفضى قبل نهاية العام إلى دخول البلاد في مأزق سياسي خطير، عبرت عنه ما اصطلح على تسميته بالموجة الثانية من الثورة في نوفمبر، المطالبة بإسقاط حكم العسكر، وعودة الجيش إلى ثكناته، والتي واجهتها قوات الجيش والشرطة بالقمع الوحشي. في الوقت ذاته لا يستبعد حدوث صدام بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين، أقوى تيارات الإسلام السياسي.

عثرات كبرى على مسارات الانتقال الديمقراطي:

منذ الأيام الأولى لاستحواذ المجلس الأعلى للقوات المسلحة على مقاليد السلطة بعد إزاحة مبارك، تمسك المجلس بالمسار ذاته الذي حاول أن يناور به مبارك قبيل اضطراره للتنحي عن الحكم، والذي يتمثل في إجراء تعديلات دستورية محدودة، تمهد لانتخابات برلمانية ورئاسية على أساس هذه التعديلات، ولكن المجلس شكل لجنة جديدة لصياغة التعديلات الدستورية، تميزت بعدم استقلاليتها السياسية، حيث ضمت أعضاء محسوبين على الإسلام السياسي وحده. وبمقتضى التعديلات الجديدة، توجب إجراء الانتخابات البرلمانية خلال عدة أشهر، الأمر الذي لعب دورا حيويا في تحديد نتيجة الانتخابات سلفا[٥]. حيث لم تكن قوى الثورة قد

٥- بيان بخصوص تشكيل لجنة تعديل الدستور.. من أجل دستور مدني حر، بيان صادر عن ٢٦ منظمة غير حكومية في ١٦ فبراير ٢٠١١.

http://basmagm.wordpress.com/2011/02/18/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%86/

أسست أحزابا يمكنها المنافسة بشكل متكافئ مع تيارات الإسلام السياسي الأكثر تنظيما.

وقد عمقت التعديلات الدستورية الانقسامات السياسية في المجتمع، الأمر الذي سهل مهمة المجلس في تفتيت جبهة القوى التي كانت موحدة خلال أيام الثورة[6].

ونتيجة لذلك فإن أقساما كبيرة من الليبراليين والعلمانيين والأقباط استشعرت قلقا عميقا من ذلك المسار الذي منح جماعات الإسلام السياسي الكلمة العليا في صياغة الدستور الجديد- في الوقت الذي بدت فيه هذه الجماعات أكثر اصطفافا خلف هذا المسار، الذي يهيئ لها الفوز بمقاعد البرلمان، والهيمنة على صياغة الدستور.

وقد حاول المجلس العسكري توظيف الانقسام المتزايد بين المعسكرين؛ لانتزاع امتيازات أكبر للمؤسسة العسكرية، عبر ما سمى بوثيقة المبادئ الحاكمة للدستور. وقد رفضت هذه الوثيقة جماعات الإسلام السياسي وبعض القوى السياسية والمنظمات الحقوقية، لكونها حاولت استثمار مخاوف مشروعة من مأسسة الدولة الدينية في الدستور الجديد، لمنح المؤسسة العسكرية امتيازا فوق السلطات الدستورية، وتفويضها بالتدخل في الحياة السياسية؛ بدعوى حماية الدولة المدنية والشرعية الدستورية. كما منحت الوثيقة المجلس العسكري والحكومة دورا مؤثرا في اختيار أغلبية أعضاء الهيئة التأسيسية، ومنحت المجلس أيضا حق الفيتو ضد النصوص الدستورية التي ستضعها الهيئة التأسيسية.[7]

إن ذلك لا ينفي أن ثمة تطورات إيجابية بعد الثورة، حتى وإن كانت لا ترقى لتجسيد أهدافها الرئيسة في التغيير الشامل للنظام ومرتكزاته. فلقد فتح الطريق أمام إنهاء نظام الحزب الواحد، وذلك على الرغم من أن المجلس العسكري اكتفى بتعديلات محدودة على قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، كان أهمها إبطال مفعول لجنة شئون الأحزاب السياسية التي هيمن على مقاليدها في السابق الحزب الوطني المنحل، وإحالة الصلاحيات ذاتها التي تتمتع بها اللجنة إلى هيئة مشكلة من عناصر قضائية. وتحسب الطفرة التي عرفتها الخريطة الحزبية خلال هذا العام إلى المواءمات السياسية، والمرونة التي تحلت بها اللجنة في النظر إلى طلبات تأسيس الأحزاب الجديدة، لكنها تساهلت بدرجة كبيرة في تأسيس الأحزاب

٦- حول التعديلات الدستورية والإعلان الدستوري، انظر:
- مواد الدستور المعدلة، الهيئة العامة للاستعلامات

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category__ID=1638

- نصوص الإعلان الدستوري، الهيئة العامة للاستعلامات

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category__ID=1658

٧- لا للفاشية الدينية.. لا للهيمنة العسكرية، مركز القاهرة يقترح حلا وسطا لتلافي السقوط في براثن أحد الخيارين.. مكانة القوات المسلحة لا تتحدد بعقد إذعان، بل بالتفاوض على أسس متكافئة.

www.cihrs.org?/p188=

على أساس ديني، رغم أن القانون يحظر ذلك.[٨]

شهدت الانتخابات البرلمانية -التي جرت أولى مراحلها خلال إعداد هذا التقرير- إقبالا واسعا من الناخبين، ولكنها اتسمت بقدر عالٍ من الفوضى والارتباك، يتحمل مسئوليته بالدرجة الأولى المجلس العسكري. فقد جرت الانتخابات في ظل احتقان سياسي هائل، واندلاع ما وصف بأنه الموجة الثانية من الثورة، التي انطلقت تعبيرا عن شعور عميق بالإحباط لدى قوى الثورة، وشكوك متزايدة تجاه وفاء المجلس العسكري بتسليم السلطة.

لم تتصد اللجنة العليا للانتخابات لمخالفة الحظر القانوني على استخدام الشعارات الدينية، ونزوع بعض الأطراف، خاصة السلفيين، لاستخدام خطاب طائفي عنيف، يصل إلى حد تكفير خصومهم، رغم أن ذلك إحدى الصلاحيات المحدودة التي تتمتع بها. بينما هناك قسم مهم من صلاحياتها، موكول عمليا للمجلس العسكري أو لوزارة الداخلية. فمن الناحية الفعلية كانت وزارة الداخلية هى المختصة بالمهام الرئيسة، كإعداد جداول الناخبين، وتقسيم الدوائر الانتخابية، ووضع التصورات النهائية لتشكيل اللجنة العامة، ولجان الاقتراع والفرز. كما تدخل المجلس العسكري أكثر من مرة لمد مواعيد فتح باب الترشيح، وبإجراء الانتخابات في كل مرحلة على يومين بدلا من يوم واحد، دون حتى تشاور مع اللجنة العليا.

وزاد من ارتباك العملية الانتخابية أن تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، لم تحترم حق المصريين المقيمين في الخارج في المشاركة السياسية، ولكن المجلس العسكري اضطر قبل أيام من بدء عملية الاقتراع إلى إشراكهم، نزولا على حكم القضاء الإداري الذي ألزم السلطات بكفالة حق المصريين في الخارج في التصويت.[٩]

قمع الاحتجاجات السلمية:

على الرغم من إزاحة مبارك من المشهد السياسي، ونجاحات قوى الثورة في مناسبات عدة في تأكيد حق المصريين في التظاهر والاعتصام السلميين من خلال مظاهرات مليونية متعددة، فإن ذلك لم يضع حدا للاعتداء الوحشي على المحتجين بعد رحيل مبارك، الأمر الذي أفضى حتى أواخر نوفمبر إلى مصرع نحو مائة شخص، نتيجة للاستخدام المفرط للقوة، بما في ذلك الذخيرة الحية والغازات الخانقة، من قوات الجيش وقوات الأمن المركزي.

٨- للاطلاع على نصوص قانون الأحزاب بعد تعديله، انظر
http//:www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category__ID1739=

٩- حول مشكلات النظام الانتخابي وملامح المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، انظر:
-الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات، تقرير المرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب ٢٨، ٢٩ نوفمبر ٢٠١١.
http//:www.mosharka.org/index.php?newsid417=

وبحسب التقارير الرسمية، فإنه خلال الموجة الأولى من الثورة في ٢٥ يناير وحتى إزاحة مبارك في ١١ فبراير سقط نحو ٦٤٦٧ مصابا[١٠]. وقتل أكثر من ٨٤٦ شخصا، معظمهم خلال المواجهات مع قوات الأمن التي فتحت النيران على المتظاهرين في عدة محافظات. كما سجلت حالات عديدة لمطاردة المتظاهرين، وتعمد دهسهم بعربات ومصفحات الشرطة.

وفي محاولة يائسة لسحق إرادة المعتصمين بميدان التحرير، شهد الثاني من فبراير هجوما وحشيا على المتظاهرين، فيما عرف بـ«موقعة الجمل»، حيث أطلقت الشرطة الأعيرة النارية والمطاطية والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين. وشوهد بعض القناصة يطلقون بدورهم أعيرة نارية من أعلى الأبنية المطلة على الميدان.

وفي الوقت ذاته اقتحمت الميدان -المفترض أن القوات المسلحة قد تولت تأمين كل مداخله- مجموعات من البلطجية -الذين حشدهم أنصار الرئيس المخلوع، يركبون الجياد والجمال ويحملون عصيا وقطعا حديدية وأسلحة بيضاء، وانهالوا ضربا على جموع المتظاهرين. خلال هذه المعركة تمكن المتظاهروين من القبض على بعض المعتدين، وتبين بعد الاطلاع على هوياتهم أنهم من الشرطة أو من الحزب الوطني الحاكم[١١].

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن محاولات كسر إرادة المصريين، لم تنحصر باستخدام القمع المفرط، بل اقترنت أيضا بإخضاعهم للعقاب الجماعي، عبر إشاعة الفوضى والانفلات الأمني الناجم عن الانسحاب المفاجئ للشرطة من الشارع ومقار عملها، ليصير المصريون نهبا للأعمال الإجرامية من قبل فرق البلطجة ومعتادي الإجرام، وبخاصة بعد اقتحام عدة سجون، وإطلاق سراح المساجين منها.

على الرغم من أن ثورة ٢٥ يناير قد اتسمت في مجملها بطابع سلمي أبهر العالم، فإنها انطوت على بعض أعمال العنف، مثل محاولات اقتحام مديريات الأمن، وإحراق عدد من أقسام الشرطة. وقد سجلت التقارير الرسمية مصرع ٢٦ من ضباط وجنود الشرطة، يرجح أن عددا منهم قد قتلوا خلال أدائهم واجبهم المهني في حماية المقار الأمنية[١٢].

خلال الاعتصام السلمي بميدان التحرير، وحتى إزاحة مبارك لم تتوقف الشكاوى من وقوع حالات لاختطاف النشطاء السياسيين، وتعرض بعضهم للتعذيب على أيدي قوات الشرطة العسكرية. وسجلت التقارير في هذا الإطار أن ٧٤ شخصا قد جرى اختطافهم

١٠- ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصى الحقائق بشـأن الأحداث التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
http//:www.ffnc-eg.org/assets/ffnc-eg__final.pdf

١١- المرجع السابق.

١٢- المرجع السابق.

واعتقالهم قبل تنحي مبارك[١٣].

ورغم الإقرار بأن القوات المسلحة قد تعاملت بحنكة مع بعض المظاهرات المليونية التي شهدتها البلاد بعد رحيل مبارك، من أجل الضغط لتحقيق مطالب الثورة، فقد بدا واضحا أن تزايد الانتقادات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بشأن إدارته للمرحلة الانتقالية، قد أفضى بصورة تدريجية إلى تصاعد أعمال القمع مجددا بحق المتظاهرين.

وقد بدأت أولى المواجهات بعد الثورة مع المتظاهرين، عندما قامت هذه القوات في ٩ مارس ٢٠١١، بفض اعتصام نحو ٣ آلاف متظاهر بميدان التحرير، عقب المليونية التي استهدفت الضغط من أجل الإسراع بمحاكمة رموز نظام مبارك، وتطهير مؤسسات الدولة من العناصر التي دعمت تاريخيا نظامه. وقد أطلقت قوات الجيش والشرطة العسكرية النيران بكثافة في الهواء لتفريق المعتصمين، فضلا عن استخدام القنابل المسيلة للدموع والعصي الكهربية. وبحسب تقارير حقوقية فإن عددا منهم قد جرى سحلهم على الأرض، كما تعرض بعضهم للتعذيب بالمتحف المصري الملاصق لساحة الاعتصام بميدان التحرير. وقد لوحظ خلال هذه المواجهة وعدة مواجهات لاحقة، أنه غالبا ما كانت تبدأ باستخدام جماعات البلطجية للتحرش بالمعتصمين، الأمر الذي يؤكد أن الاستخدام المؤسسي للبلطجية في عهد مبارك لم يتوقف بعد إزاحته[١٤].

في ٩ أبريل قامت قوات الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين في ميدان التحرير. وبينما أعلنت وزارة الصحة وقوع حالة وفاة واحدة وإصابة ٧١ آخرين، فإن مصادر طبية أخرى أشارت إلى أن عدد القتلى قد يصل إلى ستة أشخاص، من بينهم طفلة في السابعة من العمر. كما ألقى القبض على ٤٢ متظاهرا أحيلوا للتحقيق أمام النيابة العسكرية بتهمتي خرق حظر التجول، ومخالفة قرارات الحاكم العسكري بمنع التجمعات[١٥].

وفي أواخر يونيو شنت قوات الأمن المركزي للمرة الأولى منذ اندلاع الثورة، هجوما داميا على أسر شهداء الثورة ومئات المتضامنين معهم بميدان التحرير، واستخدمت الرصاص المطاطي والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع. وأفضت المصادمات التي استمرت يومين إلى إصابة أكثر من ألف ومائة شخص من الجانبين. ولوحظ أن قوات الأمن المركزي قد عمدت

١٣-جبهة الدفاع عن متظاهرى مصر- قائمة المختطفين والمعتقلين

http://www.box.net/shared/9140s4pje2

١٤-«مصر: يجب وضع حد للتعذيب والمحاكمات العسكرية للمدنيين»، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش، ١١ مارس ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/11-4

١٥- إطلاق الجيش للرصاص على المواطنين سابقة خطيرة لا يجب أن تمر دون محاسبة.. تقرير حقوقي مشترك بشأن اعتداءات ٩ أبريل في ميدان التحرير.

http://eipr.org/pressrelease/2011/04/10/1144

إلى استفزاز المتظاهرين وأسرهم، من خلال سبهم عبر مكبرات الصوت، والتلويح لهم بإشارات مهينة ومنافية للآداب، وإشهار السيوف في مشاهد استعراضية لتهديد المتظاهرين واستفزازهم[١٦].

وفي ٢٣ يوليو طوقت قوات الجيش والأمن المركزي مسيرة سلمية في ميدان العباسية، متجهة إلى وزارة الدفاع. وتعرض المتظاهرون لاعتداءات من قبل عناصر ترتدي زيا مدنيا يرجح أنهم من فرق البلطجة المأجورة[١٧].

ولكن التاسع من أكتوبر شكل بداية لنقلة نوعية خطيرة في قمع الاحتجاجات السلمية. فقد شهدت منطقة ماسبيرو بوسط القاهرة ممارسات للقتل والعنف خارج نطاق القانون تتحمل مسئوليتها قوات الجيش، وذلك في مواجهة مظاهرة سلمية مرخص لها قانونا، شارك فيها مسلمون وأقباط للتنديد بهدم إحدى الكنائس من قبل متعصبين. وقد راح ضحية هذه الأعمال ما لا يقل عن ٢٨ قتيلا، فضلا عن مئات من المصابين. وأظهرت لقطات مصورة بالفيديو مدرعات الجيش تدهس المتظاهرين، فضلا عن إطلاق الذخيرة الحية عليهم، الذين قاموا بدورهم برشق الحجارة وإحراق مدرعة للجيش. وقد شهدت هذه المذبحة تطورا خطيرا بانضمام عناصر مدنية في الهجوم على المتظاهرين، في استجابة للدور التحريضي الذي لعبه الإعلام الرسمي في هذه الأحداث، والذي بث أخبارا تزعم قيام متظاهرين أقباط بإطلاق الأعيرة النارية على جنود القوات المسلحة. كما وجه نداءً تحريضيا للمواطنين، يدعوهم للنزول لحماية الجيش من اعتداءات المتظاهرين الأقباط! وقد حاولت السلطات التنصل من مسئولياتها عن تلك الجرائم الخطيرة، وتوصيف ما حدث بأنه اشتباك بين مجموعات من المسلمين والمسيحيين، وأن عناصر مجهولة قد قامت بإطلاق النار على المتظاهرين والقوات المسلحة. جدير بالذكر أن قوات الشرطة العسكرية قد اقتحمت مقار فضائية «الحرة» وفضائية «٢٥ يناير» أثناء المذبحة، وأرغمتهم على وقف البث[١٨].

وفي ١٩ نوفمبر اندلعت موجة جديدة من العنف الدموي ضد المتظاهرين استمرت لنحو ستة أيام، حيث قامت قوات الأمن المركزي مدعومة بقوات الشرطة العسكرية على نحو مفاجئ

١٦– المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تعلن نتائج تحقيقاتها الميدانية في المصادمات بين الشرطة والمتظاهرين في ٢٨، ٢٩ يونيو.

http://eipr.org/pressrelease/2011/07/04/1189

١٧–« في شهادة تفصيلية على هامش أحداث العباسية: المبادرة المصرية تتقدم ببلاغ للنائب العام حول الاعتداء على عمرو غربية واحتجازه دون سند قانوني» ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ،٢٨ يوليو ٢٠١٢.

http://eipr.org/pressrelease/2011/07/28/1207

١٨– أحداث ماسبيرو، الدولة تحض على العنف الطائفي وتكرس لسياسة القتل خارج القانون، بيان مشترك أصدرته ٢١ منظمة حقوقية في ١٦ أكتوبر ٢٠١١.

http://eipr.org/pressrelease/2011/10/16/1266

باستخدام القوة لفض اعتصام سلمي محدود بميدان التحرير، يضم أسر شهداء ومصابي الثورة، وأحرقت خيام المعتصمين، واستخدامت طلقات الخرطوش والذخيرة الحية. وقد أدى ذلك إلى استنفار وتوجه آلاف المتعاطفين إلى الميدان، الذين تشبثوا باستمرار الاعتصام. وقد جرت اعتداءات مماثلة في عدة محافظات، بعد انطلاق التظاهرات التضامنية فيها مع متظاهري التحرير. مما أفضى إلى مقتل نحو ٤٠ شخصا، فضلا عن نحو قرابة أربعة آلاف مصاب، بينهم إصابات جسيمة -نتيجة لاستقرار الطلقات في الجزء العلوي من أجساد الضحايا، بما في ذلك الوجه- وفقدان البصر جزئيا أو كليا في بعض الحالات[١٩].

جرائم التعذيب ووضعية السجناء والمحتجزين:

كان عام ٢٠١١ الأكثر دموية في السجون المصرية، فوفقا لما أعلنته مصلحة السجون في أبريل ٢٠١١، فإن ١٨٩ سجينا قد قتلوا، وأصيب ٢٦٣ سجينا آخر بعد اختفاء الشرطة في ٢٨ يناير. وقد رجحت لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الحكومة وقوع حالات فرار من بعض السجون، بعد قيام عناصر أمنية بفتح أبوابها، ومطالبة المساجين بمغادرتها (سجن الفيوم)، أو من خلال دفع السجناء للتمرد والعصيان الجماعي عبر إطلاق الأعيرة النارية، أو قطع المياه والكهرباء عنهم لعدة أيام، مثلما حدث في سجنين في منطقة وادي النطرون. ولم يستبعد التقرير حدوث هجمات مخططة من عناصر مسلحة، استهدفت بعض السجون، بالاستفادة من حالة الفراغ الأمني لإطلاق سراح سجناء بعينهم[٢٠].

بحسب تقارير ميدانية حقوقية فإن أكثر من مائة سجين قد قتلوا في خمسة سجون، لم يثبت أن شهدت محاولات لهروب السجناء. وبحسب هذه التقارير، فإن سجن الاستئناف شهد يومي ٣٠و٣١ يناير مجزرة جماعية قتل خلالها ١٤ سجينا، تم تقييدهم بالحبال، قبل أن يطلق عليهم الرصاص. كما أن إطلاق النار داخل بعض السجون قد استمر بشكل عشوائي لمدة تتراوح بين ١٠و١٥ يوما، مما أفضى إلى سقوط مزيد من الضحايا، كما أنه في بعض الحالات تركت جثث الضحايا تتعفن داخل العنابر ووسط السجناء الأحياء. وأضافت التقارير أنه رغم التحسن النسبي للوضع داخل السجون بعد أسابيع قليلة من اندلاع الثورة، فإن ذلك لم يمنع من تواصل الاعتداءات التي اقترن بعضها بإطلاق النيران دون مسوغ قانوني على

١٩- منظمات حقوقية مصرية تطالب بتقديم قيادات الداخلية والشرطة العسكرية إلى المحاكمة الجنائية.
www.cihrs.org/?p=298

٢٠- ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصى الحقائق بشـأن الأحداث التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مرجع سابق.

السجناء، مما أفضى إلى مصرع ٩ سجناء على الأقل في ٥ سجون[٢١].

منذ نزول الجيش في ٢٨ يناير ٢٠١١ إلى المدن، لم تنقطع الشكاوى بشأن ممارسات التعذيب من جانب الشرطة العسكرية خلال احتجاز النشطاء السياسيين والمشاركين في الاحتجاجات. لم يتوقف الأمر عند الضرب والسحل والصعق الكهربي للمحتجزين وتوجيه الإهانات لهم، بل وصل الأمر في بعض الحالات لحد تعريض ناشطات سياسيات محتجزات لفحوص طبية إجبارية لإثبات عذريتهن، تحت إشراف أطباء عسكريين. كما أن بعض المحتجزين داخل السجون العسكرية كان يجري حقنهم بمواد قيل إنها مسكنة للآلام الناجمة عن التعذيب، لكنها كانت تؤدي بعد حقنهم لآلام إضافية في البطن وقئ[٢٢].

في ٢٧ أكتوبر توفي عصام عطا في سجن طرة شديد الحراسة، حيث يقضي عقوبة بالسجن لمدة عامين، أصدرتها محكمة عسكرية بحقه. وقالت منظمات حقوقية إن شكوكا قوية ترجح تعرضه للتعذيب قبل وفاته، حيث أفاد ذووه بأن الضحية قد أخبرهم قبل يومين من الوفاة بأن أحد الضباط قد مرر داخل جسمه عبر فتحتي الفم والشرج خرطوم مياه، وأجبره على شرب ماء ممزوج بمسحوق غسيل للاشتباه في ابتلاعه مادة مخدرة[٢٣].

تفاقم أزمة البحث عن العدالة:

حتى إعداد هذا التقرير للنشر، لم يتمكن القضاء من إدانة أي مسئول أو ضابط شرطة عن جرائم قتل المتظاهرين، خلال ثورة ٢٥ يناير، بل صدر الحكم ببراءة عدد كبير من ضباط الشرطة المتهمين، وأدين فقط أمين شرطة، صدر عليه حكمان غيابيا بالإعدام.

ومن ناحية أخرى تم تعيين قاضيين للتحقيق فيما يسمى بـ«التمويل الأجنبي للمجتمع المدني»، وقد سبق للقاضيين العمل في نيابة أمن الدولة سيئة الصيت، والتي تستخدم في تصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين، فضلا عن التستر على تعذيب المتهمين المحالين إليها. ومنذ تولى

٢١- «شهداء خلف القضبان.. قتل وتعذيب السجناء بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير»، تقرير صادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،

http://eipr.org/report/2011/08/24/1223

٢٢- رسالة من منظمات حقوقية لوزير الصحة للتحقيق العاجل في انتهاك ضباط وأطباء من الجيش المصري لحرمة النفس والجسد، لمن جرى احتجازهم بعد فض اعتصام ميدان التحرير، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٠ مارس ٢٠١١.

http://eipr.org/pressrelease/2011/03/20/1126

٢٣- وزارة الداخلية تتحمل المسئولية كاملة عن وفاة السجين عصام عطا، بيان مشترك صادر فى ٣١ أكتوبر ٢٠١١.

http://eipr.org/pressrelease/2011/10/31/1273

القاضيان التحقيق جرى تسريب منتظم لوسائل الإعلام الحكومية الصفراء، أجزاء مبتسرة من التحقيقات الجارية، يعزز الحملة الأمنية ضد منظمات حقوق الإنسان بشكل خاص.

شهد العام ٢٠١١ توسعا غير مسبوق في انتهاك معايير المحاكمة العادلة، وبخاصة عبر التوسع في إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية، وحرمانهم من المثول أمام قاضيهم الطبيعي. وفي الأشهر الأولى من تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، بدت المحاكمات العسكرية أقرب إلى المحاكمات الميدانية التي تجري في ميدان الحرب، حيث لا يتاح للماثلين أمامها الاستعانة بمحامٍ، وتصدر أحكامها في غضون دقائق أو ساعات قليلة.

وعلى حين أن المحاكمات العسكرية للمدنيين قد طالت نحو ألفي شخص طيلة سنوات عهد مبارك الثلاثين، فإن المحاكمات العسكرية وفقاً لما أعلنه رئيس هيئة القضاء العسكري فى مؤتمر صحفي فى الخامس من سبتمبر فقد بلغ عدد المتهمين المحالين إليها منذ الخامس والعشرين من يناير ١١٨٧٩ متهماً تلقى ٥٣٢٦ منهم عقوبات نافذة، وطالت عقوبات موقوفة التنفيذ ١٨٣٦ متهماً وحصل ٥٩٧ متهماً، على أحكام بالبراءة، ولا تزال هناك أحكام تنتظر التصديق بشأن ١٠٣٨ متهماً[٢٤].

وتكتسي هذه الأحكام خطورة كبرى في الحالات التي انتهت فيها المحكمة إلى الحكم بالإعدام. مثلما حدث مع أربعة متهمين قضت المحكمة العسكرية في ١٦ مايو ٢٠١١، بإعدامهم بتهمة اختطاف فتاة والاعتداء عليها. كان بين من طالتهم هذه الأحكام في تلك الجريمة صبي لا يتجاوز عمره ١٧ عاما، وهو ما يعد في حد ذاته انتهاكا صارخا للمعايير الدولية، بل لقانون الطفل المصري، وقانون القضاء العسكري، وهو ما يدلل على مدى تجاهل القضاء العسكري للقوانين المدنية والعسكرية[٢٥].

ويتذرع المجلس العسكري في تمسكه بالمحاكمات العسكرية بشيوع جرائم البلطجة وحيازة الأسلحة، والتعدي على القوات المسلحة. غير أن مئات من النشطاء السياسيين والمدونين والمشاركين في التظاهر السلمي، كانوا هدفا للإحالة إلى القضاء العسكري.

٢٤- جريدة الأهرام، «رئيس هيئة القضاء العسكري في مؤتمر صحفي:أتحدي أن يثبت أحد أن الثوار تمت محاكمتهم عسكريا».

http://www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/99424.aspx

ولمزيد من التفاصيل راجع: «مصر: بعد محاكمات عسكرية جائرة.. يجب إعادة محاكمة الـ ٢١ شخص أو إخلاء سبيلهم»، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش، ٠١ سبتمبر ١١٠٢.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/10/12000

٢٥- «المحكمة العسكرية العليا تقضي بإعدام طفل لم يتجاوز الثامنة عشرة... المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تدعو للإيقاف الفوري لتنفيذ الحكم ولمراجعة شاملة للقضايا التي نظرها القضاء العسكري»، بيان صادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ١٧ مايو ٢٠١١.

http://eipr.org/pressrelease/2011/05/17/1167

ويشار -على سبيل المثال- إلى الحكم الذي أصدرته محكمة عسكرية بحق الناشط السياسي عمرو البحيري بمعاقبته بالسجن ٥ سنوات، بتهمة التعدي على مكلف بخدمة عامة وكسر حظر التجول. وقد صدر الحكم بإدانته في غضون ثلاثة أيام فقط من احتجازه أثناء مظاهرة سلمية في ٢٦ فبراير أمام مجلس الوزراء. ولم يتح للبحيري الاستعانة بمحام خلال التحقيق معه. كما حرم من الاتصال بذويه، مما أضاع عليه فرصة الاستعانة بشهود أو تقديم إثباتات تفيد براءته من الاتهام الموجه له[٢٦].

كما عوقب المدون مايكل نبيل بالسجن ٣ أعوام من قبل محكمة عسكرية، بعدما ألقى القبض عليه في ٢٨ مارس، بتهمة إهانة الجيش، ونشر أخبار كاذبة عبر مدونته التي تضمنت انتقاداته للمؤسسة العسكرية ودعوته إلى وقف نظام التجنيد الإجباري في الجيش[٢٧]. وقد تقررت إعادة محاكمته بعد قبول الطعن المقدم منه، وبالنظر لأن مايكل ومحاميه قد قاطعوا جلسة إعادة المحاكمة، احتجاجا على محاكمته كمدني أمام محكمة عسكرية، فقد انتدبت المحكمة محاميا له على غير رغبته، واتخذت قرارا بتوقيع الكشف الطبي عليه للوقوف على حالة قواه العقلية[٢٨].

كما أحيلت الناشطة السياسية أسماء محفوظ العضو بحزب التيار المصري والقيادية السابقة بحركة شباب ٦ أبريل للتحقيق أمام النيابة العسكرية، بتهمة الإساءة للمجلس العسكري وترويج شائعات عبر الفضائيات من شأنها تهديد السلام الاجتماعي. وقد أخلى سبيلها بكفالة مالية قدرها ٢٠ ألف جنيه[٢٩].

٢٦- منظمات حقوقية تدين إحالة المدنيين لمحاكمات عسكرية وتدعو الجيش لإعادة النظر في الأحكام، ٢ مارس ٢٠١١.

http://eipr.org/pressrelease/2011/03/02/1111

٢٧- «مصر: الحُكم على مدوّن بالسجن ٣ سنوات في ضربة موجعة لحرية التعبير»، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش، ١١أبريل ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/11/3

- «مصر: يجب إسقاط الاتهامات عن المدوّن الذي انتقد المؤسسة العسكرية، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش، ٦أبريل ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/06-1

ولمزيد من المعلومات برجاء مراجعة الرابط التالى:

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32104

٢٨- «لا للاستئساد على مايكل نبيل»، بيان صادر عن «مصريون ضد التمييز الدينى»، ٢٧ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=42396

٢٩-«إحالة أسماء محفوظ إلى المحكمة العسكرية بتهمة «إهانة المجلس العسكرى»، المصرى اليوم، ١٧ أغسطس ٢٠١١.

http//:www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID&307598=IssueID2230=

وأيضاً: النيابة العسكرية تخلى سبيل أسماء محفوظ بكفالة ٢٠ ألف جنيه بعد اتهامها بسب المجلس العسكرى، المصرى اليوم، ١٥ أغسطس ٢٠١١.

http//:www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID&307354=IssueID2228=

وفيما بدا نوعا من التنكيل بالناشط السياسي البارز من شباب الثورة، المدون المعروف علاء عبد الفتاح -الذي تنشر مقالاته في الصحافة ومدونته انتقادات حادة لسياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومطالبته بالتنحي عن إدارة شئون البلاد- استدعي للمثول أمام النيابة العسكرية في نهاية شهر أكتوبر، ليجد نفسه متهما باتهامات خطيرة في قضية مذبحة ماسبيرو، شملت الاتهامات التحريض على المؤسسة العسكرية والتجمهر والاعتداء على معدات عسكرية، بل وسرقة سلاح أيضا. وقد استخدم علاء حقه في الصمت عند استجوابه، انطلاقا من رفضه لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، فضلا عن أن القضاء العسكري لا يمكن أن يكون محايدا في مذبحة ماسبيرو التي تقع مسئوليتها على القوات المسلحة. وقد ظل علاء رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من شهر بموجب قرارات القضاء العسكري، ورغم أن السلطات اضطرت -بسبب تزايد الانتقادات في داخل وخارج البلاد بشأن المحاكمات العسكرية للمدنيين- لإحالة قضية ماسبيرو إلى نيابة أمن الدولة، فإن الأخيرة قررت في أواخر نوفمبر استمرار حبس علاء عبد الفتاح احتياطيا[٣٠].

غير أن ما حدث في المعالجة القضائية لمذبحة ماسبيرو، صار هو النمط السائد في كل التحقيقات التي تتناول جرائم ارتكبها عسكريون ضد مدنيين، أو كان العسكريون هم المتهم الرئيسي المفترض فيها، حيث تعذر التحقيق مع العسكريين، بل استخدمت الأحداث التي جرى خلالها ارتكاب هذه الجرائم، لتصفية الحساب مع نشطاء سياسيين، مثل علاء عبد الفتاح وغيره، من خلال نسب اتهامات لهم لا أساس لها، وتقديم الشهود ذاتهم بشكل متكرر لإثبات الاتهامات في قضايا مختلفة.

انتهاكات واسعة لحرية الرأي والتعبير:

لم تتقدم البلاد في عام الثورة خطوة واحدة باتجاه إنهاء القيود التشريعية الهائلة على حرية الرأي والتعبير، لتبقى هذه الحريات تمارس بصورة عرفية -كما في العهد السابق- يعتمد على مدى «تحمل» القائمين على إدارة البلاد للانتقادات. ومن ثم فقد شاع استدعاء النيابة العسكرية للنشطاء السياسيين والمدونين والصحفيين والإعلاميين للتحقيق معهم، بسبب انتقاداتهم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، أو الزعم بالإساءة إلى الجيش. كما أصدر المجلس العسكري تعليمات مشددة للصحف يحثها على عدم نشر أي موضوعات أو أخبار أو تصريحات أو شكاوى أو صور تخص القوات المسلحة أو قادتها، إلا بعد مراجعة إدارة

٣٠- على نهج مبارك.. حبس ناشط لإخفاء حقيقة المجزرة، بيان مشترك أصدرته ١٨ منظمة حقوقية مصرية، ٣١ أكتوبر ٢٠١١.

http//:eipr.org/pressrelease2011/10/31/1272/

الشئون المعنوية والمخابرات الحربية[٣١].

وفي ١٠ مايو أصدر رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون قرارا بإنهاء البث المباشر لبرنامج «شارع الكلام»، الذي استضاف الإعلامية المعروفة بثينة كامل المرشحة المحتملة لرئاسة الجمهورية. وكانت بثينة قد انتقدت المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وجرى استدعاؤها لاحقا أمام النيابة العسكرية[٣٢]. كما أصدر اللواء طارق المهدي خلال إدارته لاتحاد الإذاعة والتلفزيون في يونيو قرارا بإيقاف بث برنامج «بتوقيت القاهرة» للإعلامي حافظ الميرازي[٣٣].

وقد استدعى الناشط والمدون حسام الحملاوي للمثول أمام النيابة العسكرية، لأنه حمل قائد الشرطة العسكرية المسئولية عن بعض ممارسات أعمال التعذيب، واستدعت النيابة العسكرية عادل حمودة رئيس تحرير صحيفة الفجر، والصحفية رشا عزب، بسبب تناول الصحيفة لانتهاكات منسوبة إلى الجيش[٣٤].

كما استهدفت إجراءات مماثلة الإعلامية المعروفة بقناة on tv ريم ماجد والكاتب الصحفي نبيل شرف الدين، ورئيس تحرير الوفد الأسبوعي سيد عبد العاطي، والصحفي حسام السويفي. وقرر وزير العدل التحقيق مع ثلاثة من القضاة وهم: المستشار حسن النجار رئيس

٣١- «مصر: المحاكمات العسكرية تخطف نظام العدالة»، بيان صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، ٢٩ أبريل ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/29

٣٢- حلقة بثينة كامل التى دفعت ماسبيرو لطلب إنهائها بشكل فوري قبل أن يقطعوا البث عن القناة.

836873=p?php.daerhtwohs/murof/ten.stpoc.www//:ptth

- بعد التحقيق معها .. بثينة كامل تحملُ للجمهور رسائل عسكرية، جريدة الوفد، ١٦ مايو ٢٠١١.

http://www.alwafd.org/index.php?option=com__content&view=article&id=45793:%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%AB%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%AA%D9%8E%D8%AD%D9%85%D9%84%D9%8F-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%B9%D9%83%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9&catid=124:%D9%87%D9%88%20%D9%88%20%D9%87%D9%89&Itemid=356#axzz1OVGq9BIx

٣٣- «قلق حقوقي من وقف برنامج «بتوقيت القاهرة»، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٨ أغسطس ٢٠١١.

http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/june/8/worries__program.aspx?ref=moreclip

٣٤- «مصر: المجلس العسكري يشدد من حملته القمعية على حرية التعبير»، بيان صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، ١٧ أغسطس ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/08/17

نادي قضاة الزقازيق، وعلاء شوقي رئيس محكمة جنايات الجيزة، وأشرف ندا رئيس محكمة الاستئناف ببني سويف، بسبب انتقادهم في برامج تلفزيونية وإذاعية، لإحالة المدنيين للمحاكمات العسكرية ومطالبتهم بإصلاح القضاء[٣٥].

وتحت وطأة الضغوط المتزايدة على وسائط الإعلام، أنهت قناة «دريم» تعاقدها مع الإعلامية دينا عبد الرحمن في يوليو، بعد توجيهها في برنامجها «صباح دريم»، انتقادات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعد قمع المتظاهرين في العباسية، واتهامات المجلس العسكري لحركة ٦ أبريل بتلقي أموال من الخارج[٣٦]. واضطر الإعلامي المعروف يسري فودة إلى تعليق بث برنامجه «آخر كلام»، الذي يذاع في قناة on tv، بعدما استشعر ضغوطا لمنع استضافته الأديب المعروف علاء الأسواني في حلقة ٢٠ أكتوبر[٣٧].

ومع تصعيد دور وزارة الإعلام في الوصاية على وسائط البث، داهمت شرطة المصنفات الفنية بوزارة الداخلية في سبتمبر مكاتب ١٦ فضائية، بدعوى التأكد من صحة تصاريح البث الممنوحة لها. شملت هذه الحملة قناة «الجزيرة الدولية»، «الجزيرة مباشر-مصر». وتحفظت القوة على أحد مهندسي البث في «الجزيرة مباشر-مصر»، بدعوى أن القناة تبث من دون ترخيص. وقد أخلى سبيل مهندس البث في اليوم التالي. وكانت قناة «الجزيرة» قد تقدمت بطلب للحصول على ترخيص بإنشاء قناة متخصصة في الشئون المصرية بعد إزاحة مبارك، وأخطرت القناة في ذلك الوقت بإمكانية أن تبث القناة المتخصصة من خلال الترخيص لقناة «الجزيرة الإخبارية»، إلى حين استكمال إجراءات الترخيص للقناة المتخصصة. وقد تعرض

٣٥- « المجلس العسكري يجب أن يكون أيضا في خدمة الشعب وليس قامعا له، تحقيقات مع ثلاثة قضاة وخمسة إعلاميين في قضايا رأي تتعلق بالمجلس العسكري ، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٣١ مايو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=32688

وأيضاً:

http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/NewsDetailedPage.aspx?GUID=95EB9576-C674-4EFC-82BD-9C4B2EEDB885

٣٦- «على المجلس العسكري الكف عن انتهاك حرية الإعلام»، بيان صادر عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، ٢٥ يوليو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=36412

٣٧- يسري فودة يعلق (آخر كلام) لأجل غير مسمي، جريدة الشروق ، ٢١ أكتوبر ٢٠١١.

http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21102011&id=08ea3108-e6d9-49c1-9895-14fdcc3dc91f

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=314833&IssueID=2296

وأيضاً راجع: «ضغوط شديدة تسفر عن توقف برنامج آخر كلام»، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٢ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=42037

مكتب «الجزيرة مباشر» مرة أخرى للمداهمة في ٢٩ سبتمبر، وصادرت شرطة المصنفات أجهزة ومعدات خاصة بالقناة، وأساءت معاملة العاملين بالمكتب[٣٨]. قرر وزير الإعلام تجميد البت في منح أي تراخيص جديدة للفضائيات، متهما وسائط البث بعدم الانضباط، ودعا إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الفضائيات التي وصفها بأنها تضر بالاستقرار والأمن[٣٩].

وفي غضون ذلك، تلقت قناتا «أون-تي-في»، و«دريم»، إنذارا من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بدعوى أن محتوى البث بالنسبة للأولى يتجاوز حدود ترخيص البث الممنوح لها، وخروج الثانية على ميثاق الشرف الإعلامي[٤٠].

وقد عادت إلى الظهور مصادرة الصحف، ففي ٢٤ سبتمبر تعرضت صحيفة «صوت الأمة» للمصادرة دون إبداء أسباب، ورجح رئيس تحريرها عبد الحليم قنديل أن المصادرة جاءت على خلفية تحقيقات، تضمنها العدد المصادر، وثيقة الصلة بالمسئولين عن جهاز المخابرات[٤١]. ولأول مرة تطال المصادرة صحيفة قومية، حيث كشف رئيس تحرير صحيفة «روزاليوسف» أن إدارة مطابع الأهرام امتنعت عن طباعة إحدى صفحات العدد الصادر في ٢٧ سبتمبر. وطلبت منه ضرورة استبدالها بناء على أوامر من «جهة سيادية»، بسبب حظر النشر في قضية تتصل بمزاعم عن شبكة تعمل لصالح إسرائيل، وضلوع الرئيس المخلوع في

٣٨- «حملة لوزارتى الداخلية والإعلام على ١٦ فضائية ومداهمة مكتب «الجزيرة» واتهامها بالبث دون ترخيص»، المصرى اليوم، ١٢ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=310453

- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: التضييق على الإعلام يعد استمرار للتآكل في مكتسبات الثورة»، ١١ سبتمبر ٢٠١١

http://www.anhri.net/?p=39094

وأيضاً راجع:

http://www.france24.com/ar/20110929-al-jazeera-bureau-direct-cairo-attacked-police-egypt-scaf

٣٩- «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتخذ قرارات هامة ضد وسائل الإعلام»، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، ١٢ سبتمبر ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32101

٤٠- « مصر: انطلاق مبادرة الأعمدة البيضاء ضد تدخل الرقيب العسكري» ، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٦ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=40889

٤١- «مصر: تراجع حاد فى حرية الرأى و التعبير»، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=39997

تأمين أحد أفرادها[٤٢].

وإزاء الضغوط المتزايدة على وسائط الإعلام وتدخلات الرقابة العسكرية، أطلق عدد من الكتاب -على سبيل الاحتجاج- مبادرة «الأعمدة البيضاء»، التي امتنع بموجبها عددا منهم عن كتابة أعمدتهم، تاركين مساحات هذه الأعمدة بيضاء[٤٣]. جدير بالذكر أن الصحفيين والإعلاميين كانوا طوال العام هدفا للاعتداء والتهديد والترويع أثناء تغطية الأحداث، وبخاصة في ظل الاستخدام المفرط للقوة في قمع المظاهرات والاعتصامات السلمية[٤٤].

كما تعرضت ثلاث صحفيات للتحرش الجنسي، اثنتان منهن يرجح وقوعهما من عناصر مأجورة للتخريب، لإعطاء الانطباع بأن العنف البوليسي يستهدف البلطجية وليس المتظاهرين سلميا. غير أنه في الحالة الثالثة، قالت الصحفية المصرية-الأمريكية منى الطحاوي إنه ألقى القبض عليها أثناء مشاركتها في مظاهرات ١٩ نوفمبر، حيث حاولت عناصر من وزارة الداخلية الاعتداء الجنسي عليها قبل أن يتم إطلاق سراحها٤٥. وقد حذرت منظمات حقوقية المراسلات والصحفيات الأجانب من الذهاب لمصر؛ بسبب احتمالات استهدافهن بالتحرش أو الاعتداء الجنسي.

تصاعد الضغوط على المنظمات غير الحكومية والنقابات.. وتسامح مع الأحزاب الدينية:

تزايدت الضغوط بصورة هائلة على مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان على وجه الخصوص، بعدما طور القائمون على إدارة شئون البلاد، حملات التشهير الإعلامي التي كان يستخدمها نظام مبارك مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، بوصمها بعدم الوطنية، وولائها لأطراف خارجية. تمثل هذا التطور في الإعلان عن إجراء تحقيقات قضائية تتعلق بمئات المنظمات والمسئولين عنها، وتتضمن اتهامات تصل إلى حد الخيانة العظمى -وفقا لتصريحات مصادر قضائية- والكشف عن سرية الحسابات البنكية لعدد كبير من المنظمات والمسئولين عن إدارتها، بزعم إثبات هذه الاتهامات.

٤٢- « الشبكة العربية تندد باستمرار استهداف حرية الرأي والتعبير»، ٢٧ سبتمبر ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=40203

٤٣- مصر : انطلاق مبادرة الأعمدة البيضاء ضد تدخل الرقيب العسكري» ، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٦ أكتوبر ٢٠١١. مرجع سبق ذكره.

٤٤- الاعتداء على ١٧ صحفيا على الأقل أثناء المصادمات في مصر، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١.
www.ifex.org/egypt /2011/11/22/journalists__assaulted/ar/

٤٥- «صحافية فرنسية من «فرانس ٣» ضحية اعتداء جنسي: ضرورة امتناع المراسلات عن التوجه إلى مصر لتغطية الأحداث في ميدان التحرير»، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود ، ٢٥ نوفمبر ٢٠١١.
http://www.ifex.org/egypt/2011/11/25/prioritize__safety/ar/

ويلفت النظر في هذه الحملة غير المسبوقة اتساع نطاق المشاركين فيها، ليشمل قيادات بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووزراء التعاون الدولي والعدل والتضامن الاجتماعي والإعلام. وتجري تغذية الحملة الإعلامية المتصاعدة يوميا بتسريبات من لجنة التحقيق، التي شكلها وزير العدل للنظر في التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية[٤٦].

تكشف هذه الحملة عن الضيق المتزايد من قبل القائمين على إدارة شئون البلاد من الانتقادات التي توجها بشكل خاص منظمات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمسار السياسي لإدارة المرحلة الانتقالية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي جرت منذ ثورة يناير.

تجدر الإشارة إلى أن الشرطة العسكرية بمشاركة عناصر من مباحث أمن الدولة ومجموعة من البلطجية، قد داهمت في ٣ فبراير مقر مركز هشام مبارك للقانون، وألقت القبض على مؤسسه المحامي المعروف أحمد سيف الإسلام، وعدد من المحامين، وباحثين في منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، أثناء اجتماعهم في المركز، الذي كان يشكل في الوقت ذاته غرفة عمليات مشتركة لمنظمات حقوق الإنسان المصرية تحمل اسم «جبهة الدفاع عن حقوق متظاهري مصر». وفي غضون ذلك كانت فرق البلطجية أسفل المبنى تهتف متوعدة من تصفهم بالخونة والعملاء.[٤٧]

ومع أن بعض الجماعات السياسية التي نشطت في التهيئة للثورة، مثل حركتي «كفاية» و»٦ أبريل» طالتهم حملات التشهير، وربما تتهددهم أيضا دعاوى قضائية محتملة، إلا أن العام الحالي شهد نوعا من الانفراج في تشكيل الأحزاب السياسية؛ حيث اقترنت التعديلات المحدودة التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية بإزاحة لجنة شئون الأحزاب، التي كانت

٤٦- حول مغزى هذه الحملات ومضمونها والأطراف الضالعة فيها انظر:

-عصام الدين حسن، «حملات التشهير والتمويل الأجنبي. قراءة في الهجمة على الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني»، ورقه عمل مقدمة في حلقة نقاشية نظمتها المجموعة المتحدة تحت عنوان «إهانة القانون وحمله الكراهية «، ١٩ سبتمبر ٢٠١١، فندق سفير بالدقي.

- انظر أيضا «ورثة نظام مبارك يشددون هجمتهم على المجتمع المدني وحرية التنظيم «، بيان صحفي صادر عن ٣٦ منظمة حقوقية، ٢٤ أغسطس ٢٠١١.

www.cihrs.org/arabic/newssystem/articles/2948.aspx

- «المنظمات غير الحكومية تدين استمرار سياسات النظام السابق في قمع و محاصرة العمل الأهلي»، ٢٥ يوليو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=36342

- وكذلك: http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=502644

-«مصر: تحركات حكومية لتقييد حقوق الإنسان وأنشطة منظمات الديمقراطية»، بيان صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/26

٤٧- «بيان صحفي من ٣٦ منظمة حقوقية: ورثة نظام مبارك يشددون هجمتهم على المجتمع المدنى وحرية التنظيم، مرجع سابق.

تتشكل من قيادات الحزب الحاكم في ظل نظام مبارك، ليحل محلها لجنة مشكلة من القضاة، وقد كان هذا التعديل -رغم الإبقاء على أو إضافة مزيد من القيود على حق تكوين الأحزاب- كافيا لإحداث قفزة نوعية في قائمة الأحزاب السياسية المرخص لها قانونا، التي باتت تضم ما يزيد على خمسين حزبا. ومع أن القانون يحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني، فقد أتاحت المرونة في تطبيق هذا القيد، الترخيص لعدد من الأحزاب ذات المرجعية الدينية، تنتمي إلى الجماعات السلفية والجماعة الإسلامية، فضلا عن جماعة الإخوان المسلمين.

كما نجحت التشكيلات والمنظمات النقابية في استثمار مناخ الثورة لإعادة الحياة إلى بعض النقابات المهنية، التي كانت عاجزة عن إجراء انتخاباتها لسنوات طويلة، أو كانت رهن الحراسة القضائية في عهد مبارك. كما أبدت وزارة القوى العاملة والحكومة مرونة نسبية في التعامل مع حقوق العمال في إنشاء منظمات واتحادات نقابية مستقلة، بعد أن وضعت منظمة العمل الدولية مصر في القائمة السوداء للدول التي تنتهك الحريات النقابية. وقد ساعدت هذه الضغوط في السماح بتأسيس عدد من النقابات العمالية المستقلة، واتحادات مستقلة بمعزل عن اتحاد العمال الرسمي. كما قبل مجلس الوزراء في أغسطس بتنفيذ أحكام القضاء ببطلان انتخابات اتحاد نقابات عمال مصر لدورة ٢٠٠٦- ٢٠١١، بما يترتب عليها من آثار، تشمل حل مجلس إدارة الاتحاد، ومجالس إدارات النقابات العامة واللجان النقابية، التي تشكلت من خلال انتخابات مزورة. غير أن وزارة القوى العاملة قررت في نوفمبر استمرار عمل مجالس إدارات النقابات العامة واللجان النقابية بجميع تشكيلاتها لحين إجراء انتخابات جديدة[٤٨].

يذكر أن وزارة القوى العاملة كانت قد أعدت مشروع قانون للحريات النقابية، يتسق مع المعايير الدولية بعد أن استطلعت آراء نشطاء حقوقيين ونقابيين، ولكن المجلس العسكري امتنع عن إصدار القانون المقترح[٤٩].

تصاعد الضغوط على الحريات الدينية ومخاوف الاحتراب الأهلي:

تواصلت الضغوط على الحريات الدينية، وتصاعد التوتر الطائفي الذي عمقته سياسات حقبة مبارك، والتي أعيد إنتاجها بعد رحيله. فقد تواصلت سياسات التخلي عن التطبيق

٤٨- دار الخدمات النقابية والعمالية تدين قرار واتفاق ١٩ نوفمبر الصادر عن اجتماع وزير القوى العاملة مع رؤساء النقابات العامة.

www.anhri.net/?p=43732

٤٩- رسالة إلى مجلس الوزراء المصري، الحكومة المصرية مدعوة الآن إلى الانتصار لحق العمال المصريين في تكوين نقاباتهم بحرية.

www.anhri.net?/p37374=

الحازم للقانون تجاه مرتكبي أعمال العنف الطائفي، والاكتفاء بين الحين والآخر بالتلويح بإصدار قانون موحد لبناء دور العبادة، في الوقت الذي يتعزز فيه الشعور لدى الأقباط أن إعادة بناء كنيسة هدمها المتعصبون، أو السماح بإعادة فتح كنيسة توقفت إجراءات ترخيصها، بات يتطلب ليس فقط استيفاء إجراءات إدارية، بل يقتضي أيضا استئذان الأغلبية المسلمة.

بدأ العام بتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في أعقاب صلاة العام الجديد، مما أدى إلى مقتل ٢٢ شخصا وإصابة ٧٩ آخرين[٥٠]. وقد تعاملت أجهزة الأمن بعنف مع المظاهرات الاحتجاجية ذات الطابع التضامني مع الأقباط، وذلك باستخدام الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع. وجرى اعتقال أكثر من ٣٠٠ شخص من الإسكندرية وحدها. كما تعرض للتعذيب عدد من المشتبه في مسئوليتهم عن تدبير الانفجار، وأفضى التعذيب إلى وفاة السيد بلال بعد يوم واحد من اعتقاله بمقر مباحث أمن الدولة[٥١]. وفي أعقاب إزاحة مبارك، تقدم محامون ببلاغ للنائب العام يتهمون فيه وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي بالمسئولية عن تفجير كنيسة القديسين، استنادا إلى معلومات تشير إلى وجود جهاز سري داخل وزارة الداخلية ينظم أعمالا تخريبية، كلما تعرض النظام لأي هزة سياسية[٥٢].

وفي الأسبوع الأول من مارس اقتحم مسلمون متعصبون كنيسة «الشهيدين» بمركز أطفيح -جنوب القاهرة- وهدموها، بسبب شائعات حول علاقة بين تاجر مسيحي وفتاة مسلمة[٥٣]. وقد تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإعادة بناء الكنيسة. لكن البدء في أعمال البناء لم يكن ممكنا قبل استدعاء قيادات دينية لإقناع المسلمين بالسماح بذلك، رغم أنه لم يتم تقديم مرتكبي هذه الجريمة للمحاكمة.

وشهدت منطقة منشأة ناصر بالقاهرة ليلة دامية في ٨ مارس جراء اشتباكات متبادلة بين آلاف من الأقباط والمسلمين، إثر قطع الأقباط الغاضبين على هدم كنيسة «الشهيدين» طريق صلاح سالم. وأسفرت هذه الاشتباكات عن سقوط ١٣ قتيلا، وإصابة ١٤٠ آخرين، وإحراق

---

٥٠ – بيان مشترك بين ١٢ منظمة حقوقية مصرية: «فلتكن مذبحة الإسكندرية بداية النهاية لسياسة حكومية أثبتت فشلها الذريع»، ٤ يناير ٢٠١١.

http//:eipr.org/pressrelease2011/01/04/1065/

٥١– انتهاكات أمنية واسعة النطاق في إطار التحقيق في تفجيرات الإسكندرية، بيان مشترك صادر عن مؤسسة الكرامة والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ١٥ يناير ٢٠١١.

http//:eipr.org/pressrelease2011/01/15/1067/

٥٢– نيابة أمن الدولة تحقق فى اتهام «العادلى» بالتورط فى تفجير القديسين، جريدة اليوم السابع ، ٧ فبراير ٢٠١١.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=347570&SecID=65&IssueID=15

٥٣– في حادث أطفيح . . الشائعات وغياب الأمن وراء تفاقم الأحداث، جريدة الشروق ، ٧ مارس ٢٠١١.

http://www.shorouknews.com/contentdata.aspx?id=403452

أكثر من ٢٠ منزلا[٥٤].

وشهدت محافظة قنا عصيانا لبضعة أسابيع، بعد تعيين محافظ قبطي لها. كما نظمت مجموعات سلفية مظاهرات طائفية للمطالبة بتعيين محافظ مسلم، مع قطع طرق السفر الرئيسة، وخطوط السكك الحديدية. واضطرت السلطات إلى تجميد صلاحيات المحافظ، وإسنادها لسكرتير عام المحافظة لمدة ثلاثة أشهر قبل أن تعين محافظا جديدا[٥٥].

وفي ٧ مايو شهدت منطقة إمبابة في محافظة الجيزة، اشتباكات طائفية دموية وإحراق كنيسة العذراء، بعد أن حاول مئات السلفيين اقتحام كنيسة مارمينا، بسبب شائعة حول احتجاز فتاة مسيحية، أشهرت إسلامها بداخل الكنيسة. وأسفرت الاشتباكات عن ١٥ قتيلا و٢٤٢ مصابا. وأكدت تقارير ميدانية حقوقية تقاعس قوات الشرطة والجيش عن حماية الكنائس التي طالتها هذه الاعتداءات[٥٦]. وقد أحالت السلطات المتهمين إلى محكمة أمن الدولة «طوارئ»، وهي محكمة استثنائية.

وفي محاولة لاحتواء غضب الأقباط المتزايد، الذي عبرت عنه اعتصامات متواصلة للأقباط أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون بماسبيرو بالقاهرة، أعلن رئيس مجلس الوزراء عزمه إعادة فتح ١٦ كنيسة مغلقة في عدة محافظات[٥٧]. غير أن الحكومة عجزت عن تنفيذ ما تعهدت به،

٥٤- ليلة دامية فى منشأة ناصر: اشتباكات مسلحة بين الأقباط والمسلمين تسقط ١٣ قتيلاً و١٤٠ مصاباً واحتراق ٢٠ منزلاً وعدد من السيارات، جريدة المصرى اليوم، ١٠ مارس ٢٠١١.

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=290064

٥٥- تظاهرات في محافظة قنا بصعيد مصر احتجاجا على تعيين محافظ مسيحي، ١٩ أبريل ٢٠١١.

http://www.masrawy.com/news/mideast/afp/2011/april/19/4596631.aspx

- احتجاجات «قنا» تنذر بتجدد المواجهات الطائفية، جريدة الحياة اللندنية، ١٨ أبريل ٢٠١١.

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/256688

- مصر: فشل في حل أزمة محافظة قنا والمتظاهرون يواصلون إغلاق الطرق، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠ أبريل ٢٠١١.

http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11831&article=618063

- شرف يجمد نشاط «محافظ قنا» والأهالى يفضون اعتصامهم.. وعودة حركة القطارات بعد توقف ١٣ يوماً، المصرى اليوم، ٢٦ أبريل ٢٠١١.

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=294820&IssueID=2117

- وحيد حامد: فشل الحكومة في حل أزمة قنا يعني سقوط الدولة، جريدة الشروق، ٢١ أبريل ٢٠١١.

http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=437226

٥٦- في نتائج تقرير ميداني حول أحداث إمبابة، المراقبون الحقوقيون وشهود العيان يجمعون على فشل الأمن في حماية الأرواح والكنائس، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ١٤ مايو ٢٠١١.

http://eipr.org/pressrelease/2011/05/14/1165

٥٧- فتح ١٦ كنيسة مغلقة فى ٦ محافظات، المصرى اليوم، ١٦ مايو ٢٠١١.

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=296994&IssueID=2137

حيث وقعت مصادمات عنيفة بين مواطنين أقباط ومجموعات سلفية كانت تتظاهر؛ احتجاجا على فتح كنيسة السيدة العذراء والأنبا إبرام بعين شمس بالقاهرة، واضطرت الكنيسة إلى إغلاق أبوابها من جديد![٥٨].

في ٣٠ سبتمبر شهدت قرية الماريناب بمركز إدفو التابع لمحافظة أسوان، قيام بعض المتعصبين بهدم أجزاء من مبنى جديد للكنيسة، أعيد بناؤه محل المبنى المتهالك. الأمر الذي أدى إلى صدام عنيف بين المسلمين والأقباط في القرية[٥٩].

وقد أشعلت هذه الجريمة الجديدة غضب الأقباط، وأعلن نحو ٥ آلاف قبطي الاعتصام أمام مبنى ماسبيرو بالقاهرة للمطالبة ببناء الكنيسة، ولكن قوات الجيش هاجمت الاعتصام بالقوة، وألقت القبض على عشرات من المشاركين، ارتكبت في ٩ أكتوبر مجزرة ماسبيرو السالف الإشارة إليها، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن ٢٨ قتيلا، بينهم ١٢ دهستهم مدرعات القوات المسلحة[٦٠].

٥٨- اغلاق كنيسة عين شمس حتى انعقاد جلسة عرفية السبت المقبل، جريدة الشروق، ٢٠ مايو ٢٠١١.

http//:www.shorouknews.com/contentdata.aspx?id459618=

٥٩- أحداث الماريناب نموذج صارخ لانحياز الدولة لجانب التعصب، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٥ أكتوبر ٢٠١١.

http//:eipr.org/pressrelease2011/10/05/1265/

٦٠- راجع في ذلك:تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها المجلس القومي لحقوق الإنسان عن أحداث ماسبيرو، صادر بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١١.

http://www.nchregypt.org/ar/index.php?option=com__
content&view=article&id=500:2011-11-02-19-51-28&catid=43:2010-03-09-13-00-53&Itemid=55

وانظر أيضا: أحداث ماسبيرو، الدولة تحض على العنف الطائفي وتكرس لسياسة القتل خارج نطاق القانون، بيان صادر عن ٢١ منظمة حقوقية مصرية، ١٦ أكتوبر ٢٠١١.

http//:eipr.org/pressrelease2011/10/16/1266/

تونس

لم يكن محمد بوعزيزي الشاب العاطل الذي أقدم على إشعال النار في جسده بولاية سيدي بوزيد في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، احتجاجا على إهدار كرامته ومصادرة الشرطة لعربة الخضار التي يرتزق منها، يدرك أن فعلته تلك سوف تكون الشرارة التي تضع حدا لنظام الدولة البوليسية التونسية، وللاحتكار المطلق للسلطة من قبل الطاغية زين العابدين بن علي، الذي اضطر إلى الفرار في الرابع عشر من يناير ٢٠١١، بعدما تأكد أن آلة القمع الوحشية لم تعد تجدي في إخماد الانتفاضة الشعبية التي تمكنت من الإطاحة بنظام حكمه، وهيأت البلاد للدخول في مسار جديد للانتقال إلى الديمقراطية.

سجلت التقارير سقوط ما لا يقل عن ١٤٧ قتيلا خلال الثورة الشعبية -التي غلب عليها الطابع السلمي- وذلك نتيجة الاستخدام المفرط للقوة في قمع التظاهرات، والذي لجأت فيه الشرطة إلى استخدام الذخيرة الحية والرصاص المطاطي، فضلا عن الاعتقالات واسعة النطاق، وتعريض المحتجين والمعتقلين منهم لصنوف شتى من الاعتداءات الجسدية والتعذيب داخل مراكز الاحتجاز.

ولم يكن فرار بن علي يعني قطيعة فورية مع المسار القمعي الذي فرضه طيلة ما يزيد على ٢٣ عاما من حكمه، فقد حاولت بقايا نظامه وحزبه الحاكم لبضعة أسابيع الاستئثار بالسلطة،

ومن ثم دخلت في مواجهات قمعية مع الفعاليات السلمية لقوى الثورة، قبل أن تتمكن الأخيرة من إزاحة ورثة نظام بن علي، وأن تشغل فراغ السلطة عبر هياكل مبتكرة لإدارة المرحلة الانتقالية بطريقة تؤمن تحقيق أهداف الثورة في التحول الديمقراطي، وبناء دولة القانون وحقوق الإنسان.

أسهمت عدة عوامل في تهيئة تونس لكي تصبح نموذجا مرشحا للانتقال نحو الديمقراطية في المنطقة العربية. من أهم هذه العوامل أن المؤسسة العسكرية ظلت منذ نشأتها بعد الاستقلال الوطني في خمسينيات القرن الماضي، بعيدة عن التدخل في الحياة المدنية والسياسية، بل إن الجيش والمؤسسة العسكرية قد تعرضا للتهميش طيلة هذه العقود خشية انقلاب العسكر على السلطة[1]. ومن ثم فإن القوات المسلحة التونسية على الرغم من أنها لعبت دورا حاسما في نجاح الثورة بعد رفضها إطلاق النار على المتظاهرين، ومساهمتها الإيجابية في غل يد قوات الأمن عن مواصلة القمع، لم تطرح على نفسها تولي حكم البلاد أو إدارة المرحلة الانتقالية، اكتفت بمراقبة تطور الأمور من مسافة كافية تمكنها من التدخل، إذا ما لاح خطر انهيار الدولة[2].

وقد أتاح ذلك للنخب المدنية والسياسية المتطلعة للتحول الديمقراطي، أن تشغل فراغ السلطة في وقت قصير من خلال تشكيل «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة»، التي ضمت تحت مظلتها أبرز مكونات المجتمع السياسي والمدني، ممثلة في الأحزاب السياسية الرئيسية، بما في ذلك القوى الإسلامية، والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان. وقد باتت هذه الهيئة المنصة الرسمية لاقتراح كل تشريعات الفترة الانتقالية، واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي. إن احتفاظ النخب التونسية بقدر كبير من الحيوية، رغما عن الضربات القمعية التي تلقتها طيلة حكم بن علي، والاستنارة النسبية لقيادات حركة النهضة الإسلامية، قد أسهم في بناء توافقات سياسية ومجتمعية، ومن ثم أتاح مناخا أرحب لعملية الانتقال الديمقراطي، أولت فيها النخب المنخرطة في العملية السياسية الأولوية للنظر إلى المستقبل، ولم تستنفد طاقاتها في الثأر وتصفية الحساب مع الماضي، بل ركزت على التطوير المؤسسي وتشريعات المستقبل، وتبني تدابير لإنجاز العدالة الانتقالية التي يقتضيها التطلع للانتقال من نمط الدولة البوليسية إلى مصاف البلدان الديمقراطية[3].

غير أن عملية الانتقال لا تزال محاطة بالتحديات والصعوبات، أخذا في الاعتبار على وجه

١- الجيش سيعود إلى ثكنته: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، مقال منشور في مؤسسة كارنيجي للسلام، ٣نوفمبر ٢٠١١.

http//:carnegieendowment.org2011/11/03/

٢- بهي الدين حسن، «لماذا تفشل مصر.. وتنجح تونس»؟، جريدة «الشروق» المصرية، ٣٠ أكتوبر ٢٠١١.
http//:www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate&30102011=id79=b5d8de-c822-4f05-86b1-4bafc1c2fa22

٣- المرجع السابق.

الخصوص أن عملية إصلاح وتطهير المؤسسات الأمنية والقضائية لم تنجز بعد، ومن ثم فقد شهد العام الحالي قدرا من الانتهاكات والتجاوزات الأمنية، سواء داخل مقار الاحتجاز أو في التعاطي مع بعض فعاليات التجمع السلمي. كما استمرت الشكوى من تواصل بعض أنماط الرقابة على النشطاء السياسيين والحقوقيين، خاصة على هواتفهم. كما أن صعود حركة النهضة الإسلامية كأكبر حزب سياسي في البرلمان، أسهم في منح الدعم المعنوي لبعض الجماعات السلفية التي تتسم بالغلو الديني، وممارسة ضغوط على حريات التعبير والحريات الأكاديمية والشخصية، دون أن تجد رد فعل مناسبا من الحكومة التي تقودها حركة النهضة، مما يثير المخاوف بخصوص مستقبل احترام حقوق الإنسان.

الانتهاكات المرتكبة خلال قمع الثورة:

أفضى الاستخدام المفرط للقوة من جانب أجهزة الأمن في تفريق التظاهرات السلمية منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، وحتى فرار الرئيس بن علي في ١٤ يناير ٢٠١١ إلى سقوط ما لا يقل عن ١٤٧ قتيلا، علاوة على ذلك فقد سقط ٧٢ قتيلا في أحد عشر سجنا جرى إحراقها في ١٤و ١٥ من يناير[٤].

وأكدت شهادات عديدة أن إطلاق النار على المتظاهرين كان بقصد القتل، حيث أفادت تقارير طبية بأن النار قد أطلقت على المحتجين في مدينتي القصرين وتاله من الخلف، الأمر الذي يكشف أن المتظاهرين كانوا يسعون لتجنب الصدام المباشر مع الشرطة. كما جرى إطلاق النار مباشرة على الصدر أو الرأس. واستخدم الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع والخانق ضد المحتجين، الذين كان يجري تعقبهم أيضا والتعدي عليهم بالضرب بالهراوات[٥].

أكد شهود عيان في مدينتي تالة والقصرين -اللتين سقط فيهما العدد الأكبر من الضحايا- إلى أن قوات الأمن لم تلتزم بمقتضيات القانون التونسي، التي توجب اتباع إجراءات متدرجة وغير مميتة قبل فتح النار باتجاه أجزاء من أجساد المتظاهرين.[٦]

٤-الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، تونس: ما بعد بن علي في مواجهة أشباح الماضي، التحول الديمقراطي واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

http://www.fidh.org/IMG//pdf/tn567ar.pdf

٥- العفو الدولية: أدلة جديدة تثير القلق على وحشية قوات الأمن.

http//:www.amnesty.org/ar/for-media/press-releases/disturbing-new-evidence-tunisian-security-forces-brutality2011-01-27-

٦- تونس: محاسبة الشرطة على إطلاق الرصاص، ينبغي للحكومة الانتقالية أن تفتح تحقيقا.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/01/29/

وقد حاولت السلطات فرض حالة من التعتيم الصارم على الاحتجاجات والانتهاكات المصاحبة لقمعها، وفرضت حظرا على تناول وسائل الإعلام للاحتجاجات، وقامت بتعطيل الاتصالات على شبكة الإنترنت وإغلاق البريد الإلكتروني للنشطاء والمستخدمين للشبكة، كما ألقت القبض على عدد من نشطاء التدوين الإلكتروني، من بينهم حمادي كلوشة وسليم عمامو وعزيز عمامي[٧].

وفضلا عن الاعتقال العشوائي في أوساط المحتجين، فقد اعتقل العديد من النقابيين والطلاب والمحامين والصحفيين. كما تعرضت طبعات صحيفتي «الموقف» و«الطريق الجديد» المعارضتين للمصادرة في ٢٤ ديسمبر، وتعرض الصحفيون الذين سعوا لتغطية المظاهرات للتهديدات والاعتداءات، فضلا عن الاعتقالات التعسفية.

وطالت عمليات الاختطاف عددا من المحامين، من بينهم عبد الرؤوف العيادي، وشكري بلعيد اللذين اقتيدا إلى جهة مجهولة في أعقاب مشاركتهم في لقاء تضامني في ٢٨ ديسمبر مع سكان «سيدي بوزيد»، وأطلق سراحهما في اليوم التالي. وتعرض عدد من المعتقلين إلى صنوف شتى من التعذيب والمعاملة القاسية أثناء القبض عليهم أو داخل مقار الاحتجاز. فقد اقترن اختطاف عبد الرؤوف العيادي المحامي والناشط الحقوقي بالاعتداء عليه بالضرب، وأجبر على ركوب سيارة مجهولة اقتادته إلى أحد الأبنية، حيث جرى تهديده بالقتل، وإلحاق الأذى بأسرته. وكان ولداه قد تعرضا للضرب عندما حاولا مساعدته ووقف اختطافه.[٨] كما قبض على عطية العثموني -الناطق الرسمي باسم لجنة التضامن مع عائلات ضحايا سيدي بوزيد، وأحد المنظمين الرئيسيين للمسيرات المناهضة للحكومة- في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠ من قبل أفراد أمن يرتدون ملابس مدنية في منطقة سيدي بوزيد، واقتادوه إلى العاصمة للتحقيق، قبل أن يتم نقله مرة أخرى إلى صفاقس لإجراء تحقيقات إضافية. وقد تعرض خلال احتجازه للضرب والحرمان من النوم والطعام والماء، وأجبر على الركوع على ركبتيه في مواجهة جدار لعدة ساعات، إلى أن أطلق سراحه في ٣١ ديسمبر، ولكنه وضع تحت المراقبة[٩].

وطالت الاعتقالات التعسفية أيضا حمة الهمامي زعيم حزب العمال الشيوعي في تونس، والذي ألقى القبض عليه من منزله في ١٢ يناير ٢٠١١، وظل مقيد اليدين لأكثر من يومين

٧- العفو الدولية تحث السلطات التونسية على حماية المحتجين بعد نهاية أسابيع مأساوية.
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/tunisian-authorities-urged-protect-protesters-following-deadly-weekend-2011-01-10

٨- تونس في خضم الثورة: عنف الدولة خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة، تقرير منظمة العفو الدولية، فبراير ٢٠١١.

www.amnesty.org/.../mde300112011ar.pdf

٩- إطلاق سراح الناطق باسم لجنة المتابعة و دعم أهالي سيدي بوزيد، إذاعة كلمة تونس، ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.
http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2708.html

قبل أن يطلق سراحه.[١٠]

يقدر عدد من اعتقلوا أثناء الانتفاضة الشعبية بنحو ١٢٠٠ شخص، أطلق سراح معظمهم مع سقوط نظام بن علي، وأحيل نحو ٣٠٠ منهم في ذلك الوقت للمحاكمة بتهمة ممارسة العنف.[١١]

المسار الانتقالي للثورة التونسية:

في أعقاب هروب الرئيس بن علي، تواصلت الانتفاضة الشعبية مدفوعة بالرغبة في إقصاء رموز نظامه من إدارة الفترة الانتقالية، بعدما بدا واضحا أن رموز الحزب الحاكم ماضية في شغل فراغ السلطة.

وكان الوزير الأول محمد الغنوشي قد أعلن عن توليه بصفة مؤقتة رئاسة الجمهورية فور رحيل بن علي، استنادا إلى الفصل ٥٦ من الدستور، مع إعلانه حالة الطوارئ وحظر التجول.[١٢] لكن المجلس الدستوري عاد ليقرر اللجوء للفصل ٥٧ من الدستور، الذي ينص على أنه في حال خلو منصب رئيس الجمهورية يتولى رئيس مجلس النواب المنصب، بشكل مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

شكل الرئيس المؤقت فؤاد المبزع حكومة وحدة وطنية، تجمع بين أعضاء سابقين في حكومة بن علي ينتمون إلى الحزب الحاكم -التجمع الدستوري الديمقراطي-، إلى جانب ثلاثة أحزاب من المعارضة، وأسند رئاسة الحكومة إلى الوزير الأول محمد الغنوشي. أدت الاحتجاجات إلى إعادة تشكيل الحكومة مرة أخرى برئاسة الغنوشي، وهو ما أدى إلى مقاطعتها من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات.

أدت الضغوط الشعبية التي تجسدت في اعتصام القصبة في الفترة من ٢٣- ٢٨ يناير إلى إقصاء رموز الحزب الحاكم من وزارات الخارجية والدفاع والداخلية. كما ترتب على اعتصام القصبة الثاني في الخامس والعشرين من فبراير استقالة الغنوشي، وتكليف الباجي قائد السبس بتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط، كلفت بتسيير الأعمال، وتخلت عن تنظيم المرحلة الانتقالية لصالح مؤسسة جديدة هى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال

١٠- تونس في خضم الثورة: عنف الدولة خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة، تقرير منظمة العفو الدولية، فبراير ٢٠١١.

www.amnesty.org/.../mde300112011ar.pdf

١١- المرجع السابق.

١٢- بعد رحيل بن علي... الغنوشي يغتصب السلطة، جريدة هسبريس الإلكترونية، ١٤ يناير ٢٠١١.

http://hespress.com/international/26942.html

الديمقراطي، التي ضمت ١٥٠عضوا، يمثلون ١٢ حزبا سياسيا و١٩ جمعية ونقابة، وممثلين عن إحدى عشرة ولاية تونسية، و٧٢ من الشخصيات الوطنية، بينهم محامون ورجال قانون. وقد أتاح تشكيل هذه الهيئة انخراط المجتمع المدني والأطياف السياسية بألوانها المختلفة في رسم ملامح المسار الانتقالي وصياغاته التشريعات التي ستحدد مستقبل البلاد؛ ولذا تعتبر هذه الهيئة -بإنجازاتها الفريدة في أقل من عام- قاطرة التحول نحو الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ تونس.

من خلال هذه الهيئة جرى وضع قانون انتخابي جديد لتكوين المجلس الوطني التأسيسي المكلف بوضع دستور جديد للبلاد، يحل محل دستور ١٩٥٩، الذي تم تعليقه. وتبدت الملامح الأساسية للقانون الانتخابي في الأخذ بنظام القوائم النسبية في توزيع المقاعد، وضمان المساواة بين الرجال والنساء في تكوين القوائم الانتخابية، المتنافسة على مقاعد المجلس الوطني التأسيسي.

كما جرى انتخاب لجنة عليا مستقلة لإدارة الانتخابات، برئاسة كمال جندوبي المعارض التونسي المعروف عربيا ودوليا، والذي عاد إلى بلاده بعد سنوات طويلة في المنفى، لم يسمح له خلالها بزيارة بلاده. وانتصر القانون الانتخابي لمطالب الشعب التونسي بحرمان رموز نظام بن علي وحزبه من المشاركة في الانتخابات، التي أجريت في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ [١٣].

تجدر الإشارة إلى أن استمرار الضغوط الشعبية عبر التظاهرات والاعتصامات، كان قد أجبر سلطات الحكم الانتقالي على إيقاف نشاط حزب التجمع الدستوري الحاكم، كما أعلن في الوقت ذاته حل جهاز أمن الدولة، الذي يعرف «بالبوليس السياسي» الذي جرى استخدامه على نطاق واسع في قمع الخصوم السياسيين في ظل حكم بن علي[١٤]. كما صدر مرسوم باستحداث لجنة وطنية مستقلة لتقصي الحقائق في الجرائم المرتكبة منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ .[١٥]

كما صدر مرسوم آخر بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لتقصي الحقائق حول وقائع الرشوة والفساد خلال حقبة بن علي، يتمتع أعضاؤها بالحصانة ضد التتبعات فيما يتعلق بممارسة مهامهم.

١٣- انظر في ذلك: تقرير الفيدرالية الدولية، مرجع سبق ذكره. وللاطلاع على مرسوم أحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، انظر الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد ١٣، ١ مارس ٢٠١١.

١٤- حكومة جديدة بتونس، وحل جهاز الأمن، موقع الجزيرة الإخباري، ٧ مارس ٢٠١١.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8DC50D64-76A4-46C1-8E10-0C9BA9FC0C2C.htm

١٥- للاطلاع على نصوص المرسومين، انظر: الرائد الرسمي للجمهوري التونسية، العدد ١٣، مرجع سبق ذكره.

غير أنه يلاحظ أن أعمال هاتين اللجنتين تعاني من الافتقار إلى الشفافية وانسياب المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى تنامي مشاعر الغضب لدى الرأي العام المتطلع لكشف الحقائق وتفعيل آليات المحاسبة على جرائم حقوق الإنسان والفساد المرتكبة في عهد بن علي[١٦].

حققت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة إنجازات حيوية في مجال الإصلاح التشريعي، ومع الانحياز للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة بالدفع تجاه التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية، في مقدمتها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكولتن الاختياريان الإضافيان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ورفع التحفظات التي كانت تونس أبدته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٧]، وإصدار قانون تحريري للجمعيات الأهلية، يعتبر هو الأفضل في العالم العربي.

كما عكفت الهيئة على دراسة وإعداد عدد من مشاريع القوانين وثيقة الصلة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، وعلى الأخص فيما يتعلق بتعديل نصوص قانون العقوبات المتصلة بجرائم التعذيب، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وأنشأت هيئة عليا مستقلة لتنظيم مجالات الاتصال السمعي والبصري، لعبت دورا حيويا في إعادة تنظيم هذا المجال الحيوي، مع الالتزام بالمعايير الدولية لحرية التعبير.

جرى تنظيم الانتخابات بنجاح كبير، يجعل منها نموذجا فريدا في العالم العربي، وقد مثل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ خطوة بالغة الأهمية على طريق الانتقال الديمقراطي وتسليم إدارة البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة. يتكون المجلس المنتخب من ٢١٧ عضوا بينهم ١٨ عضوا منتخبا من قبل التونسيين المقيمين خارج البلاد. وقد فازت حركة النهضة بأكثرية المقاعد بحصولها على ٨٩ مقعداً. وقادت التوافقات بين القوى السياسية التي حظيت على أغلب المقاعد إلى تقاسم السلطة خلال المرحلة الانتقالية، بحيث يتولى الحقوقي المعروف المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية منصب رئاسة الدولة، ويكلف الأمين العام لـ«حركة النهضة» بتشكيل الحكومة، بينما آلت رئاسة المجلس التأسيسي إلى مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل الديمقراطي ذو التوجه الاشتراكي. وقد أقر المجلس التأسيسي دستورا مؤقتا، يحدد صلاحيات السلطات المختلفة وطبيعة العلاقة فيما بينها، ويميل إلى قواعد النظم البرلمانية التي تتقلص فيها سلطات رئيس الدولة. ومن المفترض أن يوضع الدستور الجديد للبلاد وإجراء الانتخابات العامة على أساسه في غضون عام من انتخاب المجلس التأسيسي.

١٦– تقرير الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

١٧– تونس: الحكومة ترفع تحفظاتها عن اتفاقية حقوق المرأة، بيان صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، ٦ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/06

وضعية حقوق الإنسان بعد الإطاحة ببن علي:

شهدت البلاد انفراجا كبيرا في الحريات العامة من بعد رحيل بن علي، وأتاح نجاح الثورة التونسية عودة المنفيين قسرا في الخارج من النشطاء السياسيين والحقوقيين، وفي مقدمتهم كمال جندوبي، ومنصف المرزوقي المعارض البارز والرئيس الأسبق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، والشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية. قررت الحكومة الانتقالية في ١٩ يناير الإفراج عن ١٨٠٠ سجين، بينهم مئات من سجناء الرأي، ينتمي معظمهم إلى صفوف الحركة الإسلامية، فضلا عن العديد من النقابيين والنشطاء الحقوقيين، ورفع الحصار المفروض على منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى. وأطلقت الحرية لتكوين الأحزاب السياسية، وتجاوز عددها المائة حزب.

وقد ألغت المحكمة الإدارية قرارا تعسفيا كان قد صدر في عام ٢٠٠١ يقضي بطرد القاضي البارز مختار اليحياوي من سلك القضاء، بعد أن وجه رسالة مفتوحة للرئيس بن علي، يطالب فيها بقضاء مستقل، ويندد بسيطرة النظام البوليسي على النظام القضائي.

لكن ذلك لا يمنع من القول إن ثمة تحديات كبيرة تعترض مسيرة تعزيز حقوق الإنسان، وهى تحديات متصلة بدرجة كبيرة بضآلة الإنجازات في مجال الإصلاح الأمني والقضائي، وتحقيق العدالة الناجزة في المحاسبة على جرائم نظام بن علي. وربما يفسر ذلك استمرار أنماط من الانتهاكات المعادية لحرية التظاهر والاحتجاج والتجمع السلمي، وشيوع بعض أنماط التعذيب والمعاملة القاسية أثناء الاحتجاز. كما أن التأخر في تفعيل مشروعات القوانين المتصلة بحرية الصحافة والتعبير قد اقترن أيضا ببعض الانتهاكات. كما يفاقم من التحديات التي تواجه حقوق الإنسان، تنامي الضغوط الدينية، ما أسهم في فرض قيود في الممارسة على حريات التعبير والحريات الأكاديمية.

وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان:

رُفِعَ الكثير من القيود على حرية تكوين الجمعيات من بعد الإطاحة ببن علي، ففي ٢٦ فبراير ألغت المحكمة الإدارية القرار الصادر من وزير الداخلية منذ عام ١٩٩٩، الذي يعترض على إنشاء المجلس الوطني للحريات، وتمكن أعضاء المجلس من الدخول مجددا إلى مقرهم، بعد أن منعوا من ذلك منذ عام ٢٠٠٩. وفي ٢٢ أبريل أصدرت المحكمة الإدارية قرارا مشابها لصالح المرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والإبداع. كما حصلت الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب على ترخيص قانوني. ورفعت كذلك جميع القيود وإجراءات الحصار التي كانت مضروبة على مقار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في العاصمة والأقاليم.

وأتيح للمنظمات غير الحكومية الدولية التسجيل بصفة قانونية في تونس، وتنظيم مؤتمرات وبعثات لتقصي الحقائق وزيارة السجون.[١٨] وتوج ذلك في سبتمبر بصدور قانون جديد لتنظيم الجمعيات، يتبنى المعايير الدولية.

وقد أقر القانون صراحة حق الجمعيات في الحصول على المعلومات، وتقييم أداء مؤسسات الدولة، وحق إقامة الاجتماعات والمؤتمرات والتظاهرات وجميع الأنشطة المدنية، وحق نشر التقارير وطبع المنشورات واستطلاع الرأي، وحظر على السلطات العمومية عرقلة أو تعطيل أنشطة الجمعيات. كما كفل القانون للجمعيات الحق في تنمية مواردها المالية، بما في ذلك حقها في تلقي التبرعات من داخل تونس، أو من خارجها على أن تلتزم الجمعية بإعلام الحكومة بالتحويلات التي ترد إليها من الخارج. ورهن تعليق نشاط أي جمعية أو حلها بموجب أحكام قضائية[١٩].

ومع ذلك فقد سُجِّلَ بعض أشكال التحرش بنشطاء حقوقيين. فقد قامت قوات الشرطة في ١٦ يوليو بالاعتداء على بعض النشطاء الحقوقيين، من بينهم إيمان الطريقي، وزينب الشبلي عضوتا المكتب التنفيذي بمنظمة «حرية وإنصاف»، وكانتا قد شاركتا مع عدد من المواطنين أمام مركز شرطة بوشوشة للاحتجاج على الاعتداءات التي استهدفت معتصمين بالقصبة، للمطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين[٢٠].

تواصل الانتهاكات الأمنية ضد حرية التجمع والتظاهر والاعتصام:

رغم نجاح الثورة التونسية، فإن الاعتداءات على حق المواطنين في التجمع والتظاهر والاحتجاج لم تتوقف.

فقد استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لإنهاء اعتصام القصبة في الفترة من ٢٣– ٢٨ يناير، الذي كان يطالب بإقالة حكومة الغنوشي. وقد وقعت التدخلات الأمنية[٢١] العنيفة عقب انسحاب قوات الجيش، واكتفائها بتأمين المنشآت العامة.

وفي الأول من أبريل تدخلت قوات الأمن لمنع مظاهرة من التوجه للاعتصام بالقصبة، واستخدمت القنابل المسيلة للدموع والهراوات لتفريق المتظاهرين، واعتدت على الذين وقعوا

١٨– مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، صامدون في الاحتجاج، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ص ص ٣٤– ٤٤.

١٩– للمزيد من التفاصيل حول المرسوم رقم ٨٨ لسنة ٢٠١١، المتعلق بتنظيم الجمعيات:
http://mongi-tunisiepolitique.blogspot.com/2011/11/116-2011-2-2011.html

٢٠– الاعتداء على ناشطين حقوقيين أمام ثكنة بوشوشة، بيان صادر عن منظمة حرية وإنصاف.
www.anhri.net/?p=35873

٢١– تقرير الفيدرالية الدولية، مرجع سبق ذكره.

تحت قبضتها باللكم والضرب والسب والتوبيخ، وأحيل ٢٤ ممن ألقى القبض عليهم للمحاكمة بتهمة انتهاك قانون الطوارئ، والمساس بملكية الآخرين.

ويشار في هذا السياق إلى أن إجراءات التطهير بوزارة الداخلية اقتصرت على إحالة ثلاثة وأربعين مسئولا للتقاعد. كما أن محاكمة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في حقبة بن علي، لم تشهد تقدما ملموسا، يوحي بتوافر إرادة سياسية جادة لمنع الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الانتهاكات، سواء التي وقعت قبل أو أثناء الثورة، أو حتى بعدها.

التعذيب وإساءة معاملة المحتجزين الوجه الآخر لبؤس الإصلاحات الأمنية واستمرار الإفلات من العقاب:

سجلت التقارير استمرار ممارسات التعذيب ضد المتظاهرين سلميا، والمشاركين في أعمال احتجاج عنيفة.

وبحسب شهادة مهدي بن عربية -وهو مصور هاوٍ- فقد تم توقيفه أثناء تصويره لإحدى المظاهرات في أواخر يناير ٢٠١١، وقامت مجموعةٌ من عناصر الأمن بضربه بعنف لكما وركلا، وأجبر على البقاء في وضع الركوع بأحد مراكز الشرطة، وصودرت آلة التصوير الخاصة به. وبحسب البائع المتجول عز الدين قيموار، فقد ألقى القبض عليه في مارس خلال تظاهرة سلمية أمام المسرح البلدي، وتعرض للضرب بالهراوات والدهس بالأقدام من قبل عناصر شرطية ملثمة، وتجدد الاعتداء عليه بالضرب داخل مركز شرطة باب البحر بالقرب من وزارة الداخلية.

وبحسب أسامة قعايدي الناشط الإلكتروني الذي كان يصور مظاهرة في جادة الحبيب بورقيبة في أبريل، فقد اتجهت نحوه وأحد أصدقائه مجموعة من عناصر الشرطة وصفعوهما، قبل أن يتم اقتيادهما إلى سيارة تابعة لقوات مكافحة الإرهاب. وداخل السيارة تعرضا للضرب بالأيدي والأرجل والهراوات، وتم ترحيلهما إلى قسم شرطة باب البحر، حيث تعرضا وأعداد أخرى من المحتجزين للضرب العنيف على يد ثلاثين شرطيا. وقد طالت اعتداءات مماثلة بالضرب محرز اليعقوبي، الذي عمل لحساب إذاعة «كلمة» والمجلس الوطني للحريات، حيث اقتيد آخرون إلى سيارة شرطة بعد مشاركتهم في مظاهرة في ٥ مايو وتعرضوا داخل السيارة للضرب بعنف والتهديد بتشويه أجسادهم[٢٢].

وعلى الصعيد التشريعي لمواجهة جرائم التعذيب، شهدت البلاد تطورا إيجابيا بصدور المرسوم ١٠٦ لسنة ٢٠١١ في ٢٢ أكتوبر، الذي تضمن تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية. ويلفت النظر في هذا المرسوم، تبنيه تعريف جريمة التعذيب

٢٢- تقرير الفيدرالية الدولية، مرج سبق ذكره.

المعتمد في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب. كما يقضي المرسوم بإبطال أي اعترافات صادرة نتيجة التعذيب أو الإكراه، بالسجن خمسة أعوام لأي موظف عمومي، يقوم على سلب حرية الغير دون موجب قانوني، أو يباشر إساءة معاملة ضد متهم أو شاهد، كما يقضي بعقوبة السجن لفترات تتراوح بين ٨– ١٦ سنة على جرائم التعذيب. كما يقضي بالسجن مدى الحياة في حالات التعذيب المفضي إلى الموت. إلا أن المرسوم يقضي بسقوط الدعاوى بالتقادم في جرائم التعذيب بانقضاء خمسة عشر عاما عليها، وهو ما يتعارض مع المعايير الدولية، التي تؤكد على أن جرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم، فضلا عن أنه قد يسمح بإفلات مسئولين كبار عن التعذيب الذي ساد في حقبة بن علي من العقاب.[٢٣]

الضغوط على حريات التعبير والحريات الأكاديمية:

رغم الانفراج الكبير في حريات التعبير بعد الثورة، فقد ظلت البنية القانونية المعادية لحرية الرأي والتعبير قائمة، حتى وإن لم يتم تفعيلها أو توظيفها في قمع حرية التعبير، إلا في حالات قليلة. فقد قضى الضابط سمير الغرياني أربعة أشهر رهن الحبس التحفظي بسبب «نشره لمعلومات من شأنها زعزعة الأمن العام»، بعدما وجه رسالة لوزير الداخلية، اتهم فيها عددا من الضباط بالتورط في قتل المتظاهرين أثناء الثورة التونسية. كما قضى نبيل الحجلاوي أكثر من شهر في السجن، بعد أن أدانته محكمة عسكرية في صفاقس بموجب قانون القضاء العسكري بتهمة التشهير العلني بالجيش، على خلفية نشره مقالا على شبكة الإنترنت، انتقد فيه تعامل القوات المسلحة مع الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات في سيدي أبوزيد.

وتثار مخاوف بشأن المحاكمة الجارية لمدير قناة «نسمة تي في» بعد خضوعه للتحقيق، واتهامه من قبل المدعي العام بازدراء الأديان والإساءة للإسلام، على خلفية بث فيلم كرتوني انطوى على تجسيد الذات الآلهية، خلال تناول حياة طفلة بلغت سن الرشد في جمهورية إيران الإسلامية، وانتقلت إلى أوروبا[٢٤].

ومع أن الحكومة المؤقتة قد اعتمدت مؤخرا قانونا جديدا للصحافة والطباعة والنشر، يعالج مثالب كثيرة في القانون، الذي ظل ساريا حتى أكتوبر، إلا أنه يتعين استكمال هذه الخطوة المتقدمة بمراجعة العديد من النصوص التي مازالت تؤثم حرية التعبير من خلال قانون العقوبات.

٢٣– للاطلاع على نص المرسوم ١٠٦ لسنة ٢٠١١، انظر:
http//:mongi-tunisiepolitique.blogspot.com.2011/11/106-2011-22-2011/html

٢٤– هيومان رايتس ووتش، «تونس: يجب تغيير القوانين القمعية الموروثة عن بن علي».
http://www.hrw.org/ar/news/2011/12/17

وقد صدر القانون الجديد بموجب المرسوم ١١٥ لسنة ٢٠١١ في ٢ نوفمبر، باقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ومع ذلك تتردد الحكومة في تطبيقه عمليا. وقد بدا القانون مستندا بشكل كبير إلى مفهوم حرية التعبير والمعايير الدولية لضمانها في المواثيق الدولية، حيث أكد في مادته الأولى على أن الحق في حرية التعبير مضمون ويمارس وفقا لبنود العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة. كما شدد القانون على منع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات، أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات، أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حر وتعددي وشفاف، وأكد على حق الصحفي في حماية مصادر معلوماته، ويسمح القانون الجديد بإصدار الصحف والدوريات، دون ترخيص مسبق مكتفيا بتقديم تصريح إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة قبل أول إصدار للصحيفة أو الدورية. وقد مال القانون إلى الاكتفاء بالغرامات المالية في المعاقبة على جرائم النشر ذات الصلة بالسب والقذف أو النيل من كرامة الأشخاص، وحصر العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر المتصلة بالحض على الكراهية بين الأجناس أو الأديان أو السكان، أو بالتحريض على التمييز، واستعمال وسائل العنف أو نشر أفكار قائمة على التمييز العنصري أو التحريض على ارتكاب جرائم القتل أو الاعتداء على الحرمة الجسدية للإنسان[٢٥].

كما أنجزت الحكومة الانتقالية خطوة متقدمة في تنظيم وتعزيز الحريات الإعلامية عبر المرسوم ١١٦ لسنة ٢٠١١، الصادر في ٢ نوفمبر، والمتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري، والذي أكدت مادته الأولى على ضمان هذه الحرية، وفقا للمعاهدات والمواثيق الدولية المصادق عليها من جانب تونس. وأناط القانون بالهيئة المستحدثة للاتصال السمعي والبصري، مهمة السهر على تنظيم هذا المجال، وفقا للمبادئ التي تدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، تدعم حرية التعبير، وتضمن التعددية والتنوع في البرامج المتعلقة بالشأن العام، وتدعم حق العموم في الإعلام والمعرفة. وبمقتضى القانون فقد كفل للهيئة التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، دون تدخل من أية جهة في عملها، واشترط القانون في اختيار أعضاء الهيئة توافر الخبرة والكفاءة والنزاهة في مجالات الإعلام والاتصال.[٢٦]

لكن هذا التقدم التشريعي في مجال حماية حريات التعبير والإعلام يتهدده تنامي ضغوط دينية على تلك الحريات، وتمتد أيضا تهديداتها إلى الحريات الأكاديمية.

٢٥- للاطلاع على نص المرسوم ١١٥ لسنة ٢٠١١، انظر:
http//:mongi-tunisiepolitique.blogspot.com.2011/11/115-2011-2-2011/html

٢٦- للاطلاع على نص المرسوم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بشأن إحداث هيئة مستقلة للاتصال السمعي، انظر:
http//:mongi-tunisiepolitique.blogspot.com.2011/11/116-2011-2-2011/html

ويرد في هذا الإطار أن فتح التحقيق مع قناة «نسمة تي في» قد سبقه محاصرة مقرها الرئيسي من قبل بضع مئات من المحتجين على بث فيلم كارتوني، اعتبر مسيئا للإسلام[٢٧].

وفي ٢٦ سبتمبر اقتحم محتجون إحدى قاعات العرض السينمائي، احتجاجا على عرض فيلم –ضمن أمسية ثقافية– يتحدث عن الإلحاد. وقبيل ذلك في أبريل تعرض المخرج السينمائي نوري بوزيد لاعتداء بقضيب حديدي على الرأس من قبل شخص مجهول. وقد جاء هذا الحادث لاحقا لتصريحات إذاعية أدلى بها ودعا فيها إلى دستور علماني، وتحدث عن فيلم يعده للدفاع عن الحريات المدنية، ونقد الأصولية الدينية[٢٨].

من ناحية أخرى، فإن جماعات أصولية تنشط داخل الجامعات التونسية مارست ضغوطا أدت إلى تعطيل الدراسة في ست مؤسسات جامعية منذ أكتوبر حتى أوائل ديسمبر، وذلك للمطالبة بفرض تصوراتها للإسلام في برامج التعليم والزي والحياة داخل الحرم الجامعي. وفي ٢٨ نوفمبر قامت مجموعة تتكون من قرابة مائة شخص، في جامعة «منوبة» بتعطيل سير الدراسة ومنع الطلاب من اجتياز الامتحانات، مطالبين برفع حظر النقاب داخل قاعات الدرس والامتحانات، وتخصيص مصلى داخل الجامعة[٢٩].

٢٧– تونس: يجب إلغاء التحقيق الجنائي المتعلق بالقناة التلفزيونية، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/10/13

٢٨– بين الانتهاكات والمواقع المحجوبة والدعاوى القضائية... مطاردة الإعلاميين مستمرة، تقرير صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32087

٢٩– لمزيد من التفاصيل انظر: هيومان رايتس ووتش: أصوليون يعطلون الجامعات.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/12/09/

الجزائـر

لم يشهد العام الحالي تحسنا في الوضعية المتردية لحقوق الإنسان في الجزائر، فقد نجح النظام الجزائري في احتواء بوادر الحراك الشعبي المتأثر بما عرف بربيع الثورات العربية، واستبقه بالوعد بإصلاحات شاملة، ورفع حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ عام ١٩٩٢. ولم يمنع استخدام الأدوات السياسية من اللجوء للمعالجات الأمنية المتشددة، بالتصدي لمنع التجمعات السلمية، استنادا إلى تعليمات صادرة قبل نحو عشر سنوات، وبالزج بالبلاطجة لتخريب التجمعات السلمية، وترويع المنخرطين فيها.

وعلى الرغم من أن الإعلان عن رفع حالة الطوارئ كان يمكن النظر إليه باعتباره خطوة مهمة على طريق الإصلاح، فإن هذه الخطوة اقترنت بمنح صلاحيات استثنائية إضافية لقوات الجيش تحت دعاوى مكافحة الإرهاب والتخريب، الأمر الذي أفرغ هذه الخطوة من أي مضامين إيجابية، لم يترتب عليها ميدانيا أي تحسن في مضمار ممارسة الحريات العامة، وعلى وجه الخصوص حق التجمع السلمي وعقد الاجتماعات العامة. كما ظل المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء النقابيون هدفا لضغوط شتى، تشمل التوقيف والاستجواب والإحالة إلى المحاكمة.

على الصعيد التشريعي تحركت السلطات في اتجاه فرض مزيد من القيود على الحريات وحقوق الإنسان، وبشكل خاص على الحريات الإعلامية، وحرية تكوين الأحزاب، والحق في تأسيس الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، وممارستها لأنشطتها بحرية.

«إصلاحات» مناوئة للتغيير الديمقراطي:

أعلنت السلطات رفع حالة الطوارئ رسميا في الجزائر في ٢٣ فبراير ٢٠١١، بموجب الأمر الرئاسي رقم ١-١١،[١] لتضع نظريا حدا لتسعة عشر عاما عاشتها الجزائر في ظل حالة الاستثناء، التي قدمت غطاء لتفشي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال تلك السنوات.

كان من الممكن أن يشكل رفع حالة الطوارئ خطوة إيجابية بارزة، إذا ما اقترن بمراجعة جادة للتشريعات التي تجافي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوفر غطاءً لقمع الحريات الأساسية، لكن النقيض هو ما حدث، حيث جرى فرض مزيد من القيود على تلك الحريات[٢]، كما سيرد لاحقا. كما تتضاءل -إلى حد كبير- الدلالة الإيجابية لرفع حالة الطوارئ، بالنظر إلى أن السلطات عمدت في الوقت ذاته لاستبدال الطوارئ بتوسيع السلطات الاستثنائية للجيش في حفظ النظام العام بدعاوى مكافحة الإرهاب والتخريب -وهى تعبيرات تستعصي على الضبط القانوني- بما يسمح لوحدات الجيش بالتدخل لمواجهة أشكال من الحراك السياسي والمجتمعي. وقد جاء ذلك عبر أمر رئاسي بتعديل مكمل للقانون رقم ٢٣٩١ الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٩١، والمتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حفظ النظام العام خارج الحالات الاستثنائية[٣].

كما اعتمدت السلطات تعديلات لقانون الإجراءات الجنائية تسمح بإيداع الأشخاص المتهمين في قضايا الإرهاب فيما وصف بـ «إقامة مؤمَّنة»، يحددها قاضي التحقيق لمدة ثلاثة أشهر، ويمكن له تجديدها مرتين. ويلفت النظر إلى أن هذا الإجراء التحفظي الاستثنائي للمتهمين في قضايا الإرهاب، والذي قد يصل إلى تسعة أشهر من الاحتجاز، جرى تغليفه بدعوى إسباغ نوع من الحماية لفئة خاصة من المتهمين، بسبب ما في حوزتهم من معلومات من شأنها أن

١- للاطلاع على نص الأمر الرئاسي برفع حالة الطوارئ، انظر:

http://www.joradp.dz/JO2000/2011/012/A__Pag.htm

٢- هيومان رايتس ووتش، يجب على الحكومة تعديل القوانين القمعية العديدة التي تنتهك الحقوق الأساسية للجزائريين.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/04/06-4/

٣- للاطلاع على نص الأمر الرئاسي، انظر:

http//:www.joradp.dz/JO2000/2011/012/A__Pag.htm

تساعد جهاز العدالة على دعم التحريات، والوقاية من الأعمال الإرهابية[٤].

وعلى صعيد الضغوط على حرية تكوين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، اعتمدت السلطات قانونا يعظم القيود على العمل الأهلي والحقوقي، ويجافي بصورة صارخة المعايير الدولية التي تكفل حق التنظيم؛ فقد بات تأسيس الجمعيات يشترط موافقة مسبقة من قبل السلطات، التي يتيح القانون لها صلاحيات واسعة في رفض تأسيس الجمعية، تحت دعاوى تعارض أهدافها مع النظام العام أو الآداب العامة أو القوانين أو التنظيمات المعمول بها في البلاد. ورغم أن القانون يتيح للجمعية حال رفض تأسيسها تحريك دعوى قضائية للطعن على قرار الرفض، فإنه أجاز للسلطات -في حال إنصاف الجمعية قضائيا- باتخاذ الإجراءات التي تمكنها من الطعن على الحكم القضائي الصادر لصالح الجمعية في غضون ثلاثة أشهر لاحقة للحكم. وبينما خفض القانون -ولم يلغ- عقوبة الحبس لكل من يرأس جمعية بدون ترخيص، إلا أنه زاد الغرامة المقررة لهذه المخالفة، بل صار الجمع بين الحبس والغرامة وجوبيا، في حين أن القانون السابق كان يتيح للقاضي حق الاختيار بين العقوبتين.

ويمنح القانون السلطات صلاحيات للتحكم في تمويل المنظمات غير الحكومية، حيث يلزمها بالتحصل على موافقة السلطات الخاصة لتلقي أي أموال من هيئات أجنبية أو منظمات غير حكومية، ويستثني من ذلك المنح أو الهبات الواردة عبر اتفاقيات التعاون المبرمة رسميا، وهو ما يهيئ للسلطات فرض سيطرتها على موارد التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية، وبالتالي على أنشطتها وشركائها، بما يتيح لها التدخل وتوجيه عمل هذه المنظمات. ويسمح القانون الجديد بحل الجمعية قضائيا، بناء على طلب تتقدم به السلطات المختصة، إذا ما تحصلت الجمعية على تمويل خارجي بالمخالفة لأحكامه، أو مارست أنشطة غير مدرجة في نظامها الأساسي. وبينما كان القانون المعمول به يستوجب الحصول على أمر قضائي لتعليق أنشطة الجمعيات، فإن القانون الجديد لا يتطلب سوى أمر إداري لتعليق أنشطة الجمعيات.

ويحظر القانون الجديد الانتساب إلى منظمات غير حكومية دولية، إلا للمنظمات التي تنشط على المستوى القومي، ويشترط في هذا الإطار حصولها على موافقة وزارة الداخلية.

واختص القانون المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ترغب في العمل بقيود إضافية؛ فإلى جانب الإجراءات الإدارية التي تقتضي إبرام اتفاق مع الحكومة لاعتماد المنظمة الأجنبية، فإن هذا الاتفاق يمكن تعليقه أو إلغاؤه، بدعاوى التدخل في شئون البلد المضيف، أو المساس

٤- انظر في ذلك: بيان مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ فبراير ٢٠١١

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/index.php?option=com__content&task=view&id=1400&Itemid=88

للاطلاع على هذه التعديلات

http://www.joradp.dz/JO2000/2011/012/A__Pag.htm

بالسيادة الوطنية أو النظام المؤسساتي أو الوحدة الوطنية أو النظام العام والآداب العامة والقيم الحضارية للشعب الجزائري.

ويلزم القانون جميع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المسجلة قانونا بأن تعيد توفيق أوضاعها وتتقدم بإيداع أنظمة أساسية جديدة وفقا للقانون، الأمر الذي يشكل تهديدا بحرمان منظمات مسجلة قانونا من مواصلة رسالتها[٥].

كما اعتمدت السلطات مشروع قانون جديدا للأحزاب السياسية، لا يغير شيئا في واقع تحكم السلطات في تسيير الحياة الحزبية. ووفقا للقانون، يرتهن الترخيص للأحزاب الجديدة والسماح لها بعقد مؤتمرها التأسيسي بموافقة وزارة الداخلية خلال ٦٠ يوما، واعتبر القانون مضي هذه المدة دون رد، بمثابة موافقة على المضي في عقد المؤتمر التأسيسي كشرط أساسي لإجازة النظام الأساسي للحزب. ويمنع القانون الأحزاب السياسية من الحصول على أو تلقي تمويل من أي جهة أجنبية، ويلزم مسئولي الأحزاب بتقديم حساباتهم السنوية إلى وزارة الداخلية، لضمان تعقب الموارد المالية للأحزاب ومراقبة تسييرها. ويحظر القانون إنشاء حزب سياسي يحمل في برامجه مواد أو نصوصا تأسيسية أو أيديولوجية لحزب سياسي سبق حله، كما يفرض حظرا على الانضمام للأحزاب السياسية بالنسبة للأشخاص المتورطين في أنشطة تخريبية أو إرهابية. ومن الواضح أن هذا الحظر استهدف بشكل أساسي منع منخرطين سابقين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المنحلة من الانخراط مجددا في العمل السياسي أو الحزبي[٦].

قبل أن ينتهي عام ٢٠١١ اعتمدت السلطات الجزائرية قانونا جديدا للإعلام، تبدي بعض ملامحه الإيجابية في الحد من العقوبات السالبة للحرية في جرائم الصحافة، وإن استبدلتها بعقوبات مالية مبالغ فيها، لكن القانون الذي يسمح نظريا للمؤسسات الخاصة بدخول المجال السمعي والبصري، انطوى على إلزام الإعلاميين بجملة واسعة من الضوابط الفضفاضة التي يسهل تأويلها لقمع حرية التعبير والإعلام. ويندرج في إطار هذه الضوابط «احترام القيم الروحية للمجتمع»، و«الهوية الوطنية ومتطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني»، و«متطلبات السياسة الخارجية»، و«التزامات الخدمة العمومية»، والدستور والقوانين، واحترام سرية التحقيقات الأمنية والقضائية.

٥- للمزيد من التفاصيل حول القانون، انظر: الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الجزائر: استعراض مشروع قانون الجمعيات، بيان صادر في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١

http//:www.euromedrights.org/ar/news-ar/emhrn-releases%/D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%-D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9%-D9%81%D9%89-2011/10558.html

٦- «أهم التعديلات التي جاء بها قانون الأحزاب السياسية: الاعتماد، تمويل الأحزاب، التداول على رئاستها».
http//:www.tsa-algerie.com/ar/politics/article.4801__html

ويفرض القانون عقوبات مالية تصل إلى مائة ألف دينار جزائري في حالة الإساءة إلى رؤساء الدول الأجنبية والبعثات الدبلوماسية في الجزائر، كما يحظر على الأجانب وأيضا على الجزائريين المقيمين بالخارج الاستثمار في المجال الإعلامي.

موقف السلطات من حركات الاحتجاج الاجتماعي والتجمعات السلمية:

على الرغم من أن الجزائر تعيش منذ سنوات على وقع احتجاجات اجتماعية تستهدف تحسين الظروف المعيشية، فإن يناير ٢٠١١، شهد تحولا في أنماط تلك الحركات. ففي ٣ يناير خرج الشباب في بلدة فوكة وبوسماعيل بولاية تيبازة، منددين بالارتفاع المفاجئ لأسعار الزيت والسكر، وسرعان ما اتسعت حركة الاحتجاج لتنتشر خلال خمسة أيام عبر أكثر من ٢٤ ولاية. وقد اكتست هذه الاحتجاجات طابعا عنيفا، اقترن بتحطيم وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، واقترن التصدي لأعمال الشغب والعنف في هذه الاحتجاجات بسقوط ثلاثة قتلى و٨٠٠ جريح في صفوف المتظاهرين والشرطة، التي استخدمت الهراوات والغازات المسيلة للدموع والرصاص الحي لاحتواء الشغب. وتم خلالها توقيف مئات الأشخاص. وأشارت تقارير حقوقية إلى تعرض بعضهم للإيذاء البدني ولمظاهر شتى من سوء المعاملة أثناء القبض عليهم.

وحسب بعض التقارير، فإن الشرطة كانت حريصة على عدم الدخول في مواجهات مع المحتجين، حتى وهم يقطعون الطرق العامة، واقتصر تدخلها على الحالات التي حاول فيها المحتجون اقتحام أقسام للشرطة أو بعض المؤسسات الرسمية الأخرى، وهو ما يفسر تقلص الخسائر البشرية بين المتظاهرين. وربما جاز القول إن السلطات الجزائرية قد تعاملت مع الاحتجاجات بحكمة، أخذا في الاعتبار أن جارتها التونسية، كانت تشهد تأزم موقف نظام بن علي تجاه كبح احتجاجات مماثلة زادها القمع اشتعالا[٧].

ومع أن هذه الاحتجاجات التلقائية اتسمت بضعف التنظيم والافتقار إلى شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي، إلا أن تداعياتها واقترانها بموجات الثورة الشعبية، التي

٧- حول هذه الاحتجاجات، انظر: عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، يناير ٢٠١١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/e62cf0d7-b405-4d61-92d3-5bddcd207e50

وانظر أيضا: منظمة العفو الدولية تحث السلطات الجزائرية على السماح بالاحتجاجات السلمية، بيان صحفي في ١١ فبراير ٢٠١١.

http//:www.amnesty.org/ar/news-and-updates/algeria-urged-allow-peaceful-protests2011-02-11-

اندلعت في تونس ثم مصر، مهدت لتحرك بعض قوى المعارضة من أجل بلورة غضب الشباب في مطالب سياسية، تهدف إلى تحقيق إصلاحات ديمقراطية. وهو ما وجد تعبيره في انخراط عدد من أحزاب المعارضة، وبعض منظمات المجتمع المدني في تشكيل تنسيقية وطنية من أجل التغيير والديمقراطية، وحددت ١٢ فبراير ٢٠١١ لتنظيم مسيرة سلمية من أجل المطالبة بالتغيير الجذري وبرفع حالة الطوارئ، وإطلاق سراح الموقوفين في احتجاجات يناير.

وقد سعت السلطات لاستباق المظاهرة وقطع الطريق عليها بالإعلان عن عزمها رفع حالة الطوارئ وفتح الإعلام الرسمي للمعارضة، والإعلان عن إطلاق سراح الموقوفين. وفي اليوم المحدد للمسيرة حشدت السلطات ما يزيد على ٣٥ ألف شرطي لتطويق العاصمة الجزائرية ومنع المسيرة، وأقامت الحواجز على مداخل المدينة، وأوقفت الحافلات التي تقل المتظاهرين، مثلما أوقفت حركة القطارات إلى العاصمة، كما قامت بتوقيف نحو ٤٠٠ شخص من منظمي المظاهرة وممن استطاعوا الوصول إلى ساحة التظاهر، ولكن أطلق سراحهم في اليوم نفسه[٨].

وفي الأسبوع التالي حاولت التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية تنظيم مسيرة أخرى، غير أن قوات الأمن طوقت الموقع المحدد للتظاهر بساحة أول مايو. وتجنبت في هذه المرة اعتقال المتظاهرين، لكنها اعتدت عليهم بالضرب. كما جرى استخدام البلطجية للترهيب وشق صفوف المتظاهرين؛ حيث تم الزج بالعشرات الذين رفعوا صورا ولافتات مؤيدة للرئيس الجزائري، وكان بعضهم مسلحا بالسكاكين، واقترنت هذه الواقعة بمحاولة الاعتداء على الأمين العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان[٩].

وقد تكرر استخدام هذه الأساليب في قمع التظاهر السلمي مع كل دعوة للتظاهر أسبوعيا من قبل التنسيقية الوطنية للتغيير، حتى بعد الإعلان الرسمي عن رفع حالة الطوارئ في ٢٣ فبراير ٢٠١١. واستندت السلطات في المنع التعسفي للمسيرات والمظاهرات السلمية إلى قرار صدر منذ عام ٢٠٠١، ولم ينشر في الجريدة الرسمية منذ ذلك الوقت[١٠]. وقد أعلن

٨- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، ١٠ فبراير ٢٠١١.

http://www.la-laddh.org/spip.php?article630

وانظر أيضا:

http//:www.bbc.co.uk/arabic/middleeast__2011/02/110212/algeria__demo.shtml

٩- انظر: الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، منع مسيرة احتجاجات سلمية بالجزائر

http//:www.euromedrights.org/ar/news-ar/emhrn-releases%/D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%-D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9%-D9%81%D9%89-2011/9142.html

١٠- هيومان رايتس ووتش، الجزائر ينبغي إعادة الحريات المدنية بعد رفع حالة الطوارئ، ١٦ أبريل ٢٠١١.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/04/06-4/

وزير الداخلية أن الوقت لم يحن بعد للسماح بالتجمعات في الجزائر العاصمة[١١]. وبموجب هذا القرار تعرضت التجمعات في العاصمة للحظر بشكل روتيني، بينما تم التغاضي أحيانا عن المظاهرات خارج العاصمة، حتى في الحالات التي لم يتمكن فيها المنظمون من الحصول على ترخيص مسبق بالتظاهر، غير أنه في حالات أخرى يجري التعامل بصرامة شديدة مع المشاركين في تنظيم تلك المظاهرات.

ويرد في هذا السياق اعتقال السيدة دليلة توات ممثلة اللجنة الوطنية للعاطلين بولاية مستغانم (٣٦٥ كيلو مترا من العاصمة)، وقد ألقى القبض عليها في ١٦ مارس، ووجهت إليها تهمة توزيع منشورات تدعو إلى مظاهرة للدفاع عن حقوق العاطلين. وقد أمضت ليلة في الحجز قبل إحالتها إلى المدعي العام بمحكمة مستغانم، الذي أصدر أمرا بمثولها مرة أخرى في ٢٨ أبريل، استنادا إلى الاتهام الموجه إليها، لكن المحكمة قضت بتبرئتها في هذه الجلسة[١٢].

في ١٩ مارس منعت حشود هائلة للشرطة مسيرة نظمت عبر شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، من قبل مجموعة من الشباب تحمل اسم مجموعة «مسيرة ١٩ مارس»، الذي يوافق ذكرى وقف إطلاق النار في حرب التحرير الجزائرية. وكان من المخطط له أن تنطلق المسيرة من وسط العاصمة إلى مقر رئاسة الجمهورية، وقد اعتقلت السلطات اثنين من منظمي المسيرة لفترة قصيرة قبل أن يطلق سراحهما[١٣].

وقد حاولت التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية، تنظيم تجمع عام في العاصمة في ٢٥ مارس، وسعت للتحصل على ترخيص بذلك، وأودعت طلبا لدى الولاية قبل أكثر من أسبوعين من الموعد المحدد للتجمع، لكنها لم تتحصل على أي إيصال رسمي للترخيص بالتجمع، إلا قبل يومين فقط من هذا الموعد. ومن ثم فقد أدى هذا التعطيل إلى إعاقة التنسيقية عن الإعداد الجيد والدعاية لهذا التجمع[١٤].

ضغوط متزايدة على المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات النقابية:

ظل النشطاء الحقوقيون والنقابيون هدفا لضغوط ومضايقات روتينية، تشمل التوقيف والمثول أمام جهات التحقيق والمحاكمة، على خلفية نشاطهم الحقوقي أو النقابي. وعلى الرغم من أن المحاكمات على الأغلب قد تنتهي إلى البراءة، فإنها تشكل نوعا من الترويع، فضلا عن

١١- الجزائر: ينبغي إنهاء الحظر المفروض على التجمعات في الجزائر العاصمة، بيان صحفي لمنظمة هيومان رايتس ووتش في ٢٢ مارس ٢٠١١.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/03/22~0/

١٢- المرجع السابق.

١٣- الجزائر: ينبغي إنهاء الحظر المفروض على التجمعات في الجزائر العاصمة، مرجع سبق ذكره.

١٤- هيومان رايتس ووتش، الجزائر: ينبغي إعادة الحريات المدنية بعد رفع حالة الطوارئ، مرجع سبق ذكره.

استنزاف طاقات النشطاء في الدفاع عن أنفسهم.

وقد أحيل إلى المحاكمة الناشط الحقوقي عمر فاروق سليمان عضو مكتب فرع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في «الأغواط»، (٣٥٠ كم متر من العاصمة) مع ٢٠ شابا آخرين، كان قد ألقى القبض عليهم في يناير ٢٠١١ أثناء مشاركتهم في المسيرات الاحتجاجية التي شهدتها مناطق مختلفة من الجزائر في ذلك الوقت، ووجهت سلطات التحقيق للناشط الحقوقي وزملائه اتهامات بالتجمهر والاعتداء على موظفي إنفاذ القانون.

من ناحية أخرى قضت محكمة الجنايات في «غرواية» (٧٠٠ كم من العاصمة) بالبراءة للحقوقي البارز كمال الدين فخار عضو المجلس الوطني للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. وكان قد اتهم بالتحريض على إضرام النار في سيارة شرطة، وقد جاءت تبرئته استنادا إلى تراجع الشهود عن أقوالهم، مشيرين إلى تعرضهم لضغوط من أجل الإدلاء بشهاداتهم ضده.

ويواجه الناشط النقابي ياسين زيد، رئيس مكتب فرع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في الأغواط دعوى قضائية بتهمة التشهير والتهديد عبر شبكة الإنترنت. وكان ياسين زيد قد تم تسريحه من عمله بإحدى الشركات، بعدما أقدم على إنشاء فرع لجنة نقابية في الشركة[١٥]. وكانت التحقيقات مع ياسين قد تركزت حول عمله مع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومع التنسيقية الوطنية للتغيير الديمقراطي، فضلا عن مدونته الإلكترونية[١٦].

كما تعرض عدد من النقابيين المستقلين لملاحقات قضائية تعسفية؛ بسبب دعوتهم إلى الإضراب أو إنشاء لجان أو فروع نقابية محلية، بينهم الناشط النقابي محمد حجي، الذي تم تسريحه من عمله في بلدية الشلف، والتي ما زالت ترفض تنفيذ حكم قضائي، يقضي بإعادته إلى عمله. وعلاوة على ذلك فإن مراد تشيكو، الأمين الوطني للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية تجري ملاحقته قضائيا بعدد من القضايا، وذلك بتهم تتعلق بالتحريض على التجمهر، وإعاقة سير العمل والتشهير، وانتحال صفة نقابية[١٧].

١٥- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، تزايد المضايقات القضائية التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين المستقلين، ١٣ يوليو ٢٠١١.

http//:www.euromedrights.org/ar/news-ar/emhrn-releases%/D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%-D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9%-D9%81%D9%89-2011/9933.html

١٦- مؤسسة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان، الجزائر: استدعاء المدافع عن حقوق الإنسان ياسين زيد واستجوابه.

http//:www.frontlinedefenders.org/ar/node15920/

١٧- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، تزايد المضايقات القضائية التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين المستقلين، مرجع سبق ذكره.

وقد مارست المخابرات العامة في سبتمبر ضغوطا على ملاك مكتب دار النقابات المستقلة، لإقناعهم بطرد النقابة المستقلة لموظفي الإدارة العمومية من مقرها. وبحسب بعض التقارير، فإن الضابط المكلف بهذه المهمة قد وصف قيادات النقابة المستقلة بأنهم «منحرفون وبلطجية»، وتربطهم علاقات مع هيئات أجنبية، تمنحهم تمويلا بالمخالفة للقانون. كما زعم الضابط وجود تعليمات من رئاسة الجمهورية لوضع حد لأنشطة النقابة المستقلة لموظفي الإدارة العمومية. وقد هدد الضابط رئيس النقابة بالقتل، وقد سبق قبل بضعة أسابيع من هذه الواقعة أن تعرضت سيارة رئيس النقابة للتخريب في ١٥ يوليو، وتقدم بشكوى في حينها للسلطات القضائية، للكشف عن ملابسات هذه الواقعة.

ويشار في هذا السياق أيضا إلى التوقيف لبضع ساعات بحق الناشطة النقابية مليكة فليل- رئيسة اللجنة الوطنية للعمال وللتشغيل المسبق وشبكة الأمان الاجتماعي، وذلك خلال اعتصام أمام وزارة العمل. وكانت مليكة قد تلقت تهديدات أمنية لوضع حد لنشاطها النقابي، وخاصة تعاونها مع النقابة المستقلة لموظفي الإدارة العمومية[١٨].

وفي ٢٣ أكتوبر اختطف ضباط تابعون لمديرية الاستخبارات والأمن، المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان نور الدين بلموهوب الناطق باسم لجنة الدفاع عن الموقوفين السابقين في معسكرات الأمن. واحتجز لبضعة أيام في مركز اعتقال سري، تعرض فيه لإهانات وشتائم وضغوط نفسية، استهدفت إجباره على سحب شكوى كان قد تقدم بها منذ عام ٢٠٠١ ضد الجنرال خالد نزار وزير الدفاع سابقا. وقد جاء اختطاف بلموهوب بعد ثلاثة أيام فقط من إلقاء القبض على الوزير السابق في جنيف للاشتباه بارتكابه جرائم حرب[١٩].

وفي ٢٥ نوفمبر اعتقلت الشرطة السيدة نسيمة قتال عضو الجبهة الوطنية للتغيير، وعضو الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، جاء اعتقالها بعد إعلانها اعتصاما احتجاجيا، والإضراب عن الطعام في ميدان أول مايو من العام نفسه، احتجاجا على انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر. وقد أطلق سراحها في وقت لاحق من اليوم نفسه، وكانت قد رفضت

١٨- الشبكة الأورومتوسطية للدفاع عن حقوق الإنسان، الجزائر: كفى من حملات المضايقات ضد الناشطين النقابيين، ١ أكتوبر ٢٠١١.

http//:www.euromedrights.org/ar/news-ar/emhrn-releases%/D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%-D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9%-D9%81%D9%89-2011/10397.html

١٩- مؤسسة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان، الجزائر: اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان السيد نور الدين بلموهوب تعسفيا وتوقيفه.

http//:www.frontlinedefenders.org/ar/node16592/

عرضا بالإفراج عنها مقابل تعهدها بالتراجع عن اعتصامها[20].

من جهة أخرى، أصدرت محكمة ورفلة في ١٢ سبتمبر أحكاما تقضي بالسجن لمدة ثلاث سنوات، ضد كل من ديوان حمزة، وعلجية عادل، عضوي اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين (العاطلين). وكان قد ألقي القبض عليهما خلال أول مظاهرة نظمتها اللجنة قبل ستة أشهر، ووجهت لهما تهمٌ بمحاولة الحرق العمدي. وعموما فإن أعضاء اللجنة غالبا ما يكونون هدفا للتوقيف أو المحاكمة، برغم الطابع السلمي لأنشطتهم الاحتجاجية المطالبة بضمان حقوق العمل. وسبق أن عاقبت محكمة سكيكدة أحد أعضاء اللجنة بالسجن بثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ[21].

٢٠- مؤسسة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان، الجزائر: اعتقال المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة نسيمة قتال وتهديدها قبل إطلاق سراحها في وقت لاحق.

http//:www.frontlinedefenders.org/ar/node16927/

٢١- الجزائر: محكمة ورفلة تقضي بثلاث سنوات سجنا نافذا ضد محتجين عن البطالة.

http//:www.la-laddk.org/spip.php?article910

المغـرب

خلافا لعدد من البلدان العربية، تمكن نظام الحكم في المغرب من احتواء رياح التغيير، التي عرفت طريقها إلى المنطقة العربية، وتمكن من نزع فتيل مطالب التغيير التي رفعتها حركة ٢٠ فبراير في ذلك اليوم، والذي شهد اندلاع التظاهرات الداعية إلى إصلاحات سياسية عميقة. حيث بادرت السلطات المغربية بالتفاعل سياسيا مع الاحتجاجات، اتساقا مع النهج الذي سار عليه النظام المغربي منذ أواخر عهد الملك الحسن الثاني باحتواء مطالب التغيير، من خلال تبني إصلاحات فوقية محدودة، تساعد على الحد من تصاعد المطالب.

ففي غضون أسبوعين فقط من اندلاع المظاهرات، جاءت المبادرة الملكية الداعية لصياغة دستور جديد للبلاد بنصوص أكثر عصرية، لكنها لا ترقى إلى نقل البلاد إلى نمط الملكيات الدستورية البرلمانية، التي يسود فيها الملك ولا يحكم؛ ومن ثم فإن الدستور الجديد بدا محافظا على أوجه الخلل في التوازن بين السلطات، وفي عدم الفصل فيما بينها، وظل الملك يحتفظ بسلطات واسعة في الحكم، في الوقت الذي يظل فيه محصنا من النقد باعتباره أميرا للمؤمنين، حيث يظل الدين غطاءً للشرعية والسلطة[1].

١- مارينا أوتاوي، ومروان المعشر، الأنظمة الملكية العربية، فرصة الإصلاح لم تتحقق بعد، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ديسمبر ٢٠١١.

http//:carnegieendowment.org/files/monarchiesAR.full__and__final17-12-2011.pdf

كما ارتبطت المبادرة الملكية بالدعوة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في نوفمبر ٢٠١١، أفضت إلى فوز حرب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي بأكثرية الأصوات، ليصير أمينه العام مكلفا بتشكيل الحكومة بمقتضى قواعد الدستور الجديد للبلاد.

كما أعلن العاهل المغربي عن تشكيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بديلا عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وقد اعتبر مراقبون أن هذه الخطوة تتجه بالمؤسسة الوطنية الجديدة لتخطي حدود الدور الاستشاري الذي لعبه المجلس السابق على مدار ٢٠ عاما من تأسيسه، حيث صار من صلاحيات المجلس الجديد الحق في مطالبة القضاء بفتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان[٢].

لكن المعالجة الرسمية للتعاطي مع رياح التغيير لم تقف عند حدود الأدوات السياسية، بل اقترنت أيضا بمعالجات أمنية قمعية، أفضت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وإلى ملاحقات واعتقالات تعسفية للمنخرطين في فعاليات حركة ٢٠ فبراير لم تتوقف طيلة العام. اتهمت بعض التقارير السلطات المغربية في هذا السياق باللجوء إلى سياسات «القمع بالوكالة»، من خلال اعتداءات وصلت في إحداها حد الاغتيال لمنخرطين في حركة ٢٠ فبراير، أو في مؤسسات حقوقية ومدنية داعمة لهذه الحركة[٣].

ومن ناحية أخرى فقد استمرت الوضعية السيئة داخل السجون ومراكز الاحتجاز والشكاوى من ممارسات التعذيب والمعاملة المهينة، وبخاصة في حق النشطاء في إقليم الصحراء الغربية والمدانين أو المعتقلين في قضايا متصلة بالإرهاب. كما تواصلت الضغوط على حريات التعبير وحرية الصحافة، وظل عدد من مؤسسات المجتمع المدني في أنحاء شتى من المغرب تعاني من حرمانها من العمل بصفة قانونية.

حدود الإصلاح الدستوري:

قطعت المبادرة الملكية الطريق على صياغة الدستور من خلال هيئة تأسيسية منتخبة من الشعب، وأوكلت إلى لجنة معينة من الخبراء برئاسة أحد مستشاري الملك. ومع أنه قد أمر بتشكيل ما يسمى بـ «آلية المتابعة»، لتكون بمثابة حلقة وصل بين واضعي الدستور وبين الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان، إلا أن المشاركين في هذه الآلية لم

٢- إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب.

http//:www.maghress.com/ksarsouk4002/

٣- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تحذر من سياسة «القمع بالوكالة»، التي ينتهجها النظام المغربي ضد حركة ٢٠ فبراير، ١ نوفمبر ٢٠١١.

http://www.polisario.es/index.php?option=com_content&view=article&id=2502:--------q-q--------20-&catid=40:arabe&Itemid=33

يتح لهم الاطلاع على مسودة الدستور إلا قبل يوم واحد من عرضها على الشعب المغربي[٤]!

جاء الدستور الجديد أكثر تقدما من القديم، وخاصة التأكيد على الطابع التعددي للمجتمع في مجال الدين واللغة والثقافة، بل واعتماد الأمازيغية كلغة رسمية، إلى جانب اللغة العربية. ورغم أن الدستور قد حدد هوية المغرب باعتبارها دولة إسلامية، والإسلام دينها، فإنه تضمن إشارات واضحة لتعددية مصادر الثقافة المغربية، من الثقافة الأندلسية إلى المتوسطية إلى ثقافة الشعب الصحراوي والثقافتين المسيحية واليهودية، كما أقر بحرية الممارسات الدينية لكل الأديان[٥].

كما توسع الدستور الجديد[٦] في الإشارات المرجعية إلى حقوق الإنسان، ورغم أنه اعترف بسمو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية، لكن الصياغة بدت مرتبكة، وخاصة بربطها هذا السمو بنطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية.

أقر الدستور الجديد بحق المغاربة المقيمين في الخارج في التمتع بحقوق المواطنة الكاملة، بما في ذلك الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات. كما يلفت النظر أن الدستور قد أولى اهتماما بالنص على حقوق دستورية للمعارضة السياسية، بل واختصها برئاسة اللجنة التشريعية داخل مجلس النواب.

غير أن الدستور الجديد يظل محافظا على أوجه الخلل في التوازن بين السلطات، حيث يكرس هيمنة المؤسسة الملكية؛ فهو يمنح الملك صلاحيات تشريعية في إطار صلاحياته الدينية بوصفه أميرا للمؤمنين، وهو بالتبعية يرأس المجلس العلمي الأعلى، الذي يحق له وحده إصدار الفتاوى فيما يحال إليه من أمور. وفضلا عن ذلك فالملك يعين الوزراء باقتراح من رئيس الحكومة، ويمكن الاعتراض على بعضهم، كما يمكن إقالة أي منهم بمجرد استشارة رئيس الحكومة. وللملك أيضا أن يرأس اجتماع مجلس الوزراء عندما يتعلق الاجتماع بما أطلق عليه الدستور «التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة»، وهو تعبير فضفاض يسمح للملك بالتدخل في أعمال السلطة التنفيذية على نطاق واسع[٧].

وللملك أيضا صلاحية حل البرلمان بغرفتيه، وهو علاوة على ذلك رئيس المجلس الأعلى للأمن، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية في الوقت ذاته وله الحق في تعيين نصف أعضاء هذا المجلس، وله أيضا صلاحية تعيين رئيس المحكمة الدستورية ونصف أعضائها. وتكتسي

٤- مارينا أوتاوي، ومروان المعشر، مرجع سبق ذكره.

٥- المرجع السابق.

٦- للاطلاع على نصوص دستور المغرب لعام ٢٠١١، انظر

http//:badri.elaphblog.com/posts.aspx?U&4798=A87191=

٧- مارينا أوتاوي، ومروان المعشر، مرجع سبق ذكره.

هذه الصلاحيات مزيدا من الخطورة بالنظر لأن الدستور يحصن المؤسسة الملكية من المراجعة والمحاسبة أو النقد، ويظل شخص الملك حرمة مصونة لا يجوز المساس بها. بل إن الحصانة المفترضة لعضو البرلمان لا تحول دون اعتقاله أو محاكمته، إذا ما انطوت آراؤه داخل البرلمان على الإخلال بالاحترام الواجب للملك.

قمع الاحتجاجات والتجمعات السلمية:

لجأت السلطات في مناسبات عدة لاستخدام القوة المفرطة في تفريق التظاهرات السلمية الداعية للإصلاح السياسي والدستوري، وقد تمثل ذلك على وجه الخصوص في القمع العنيف للتظاهرات التي انطلقت في عدة مدن مغربية استجابة لنداء حركة «٢٠ فبراير» الداعية للإصلاح ومحاكمة المسئولين عن الفساد. ومع أن المظاهرات بدأت في سلمية، إلا أنها اقترنت في بعض المدن بأحداث عنف وتخريب.

وقد لقى خمسة أشخاص مصرعهم في مدينة الحسيمة، وتوفي سادس متأثرا بجراحه بمدينة صفرو. كما جرى اعتقال أكثر من ٢٠٠ من المتظاهرين خلال يومي ٢٠، ٢١ فبراير ٢٠١١[٨].

وفي ٢٣ فبراير ٢٠١١ فرقت الشرطة مظاهرة بالعاصمة، واعتدت بالضرب بالهراوات على المشاركين فيها. وفي غضون أيام قليلة من إعلان العاهل المغربي مبادرته لصياغة دستور جديد، تجمع المئات من المطالبين بإصلاحات حقيقية في وقفة احتجاجية بالدار البيضاء في ١٣ مارس. وقد تم تفريق المتظاهرين بالقوة، أصيب عشرات منهم بجروح أو بكسور، وألقى القبض على أكثر من مائة شخص أطلق سراحهم في وقت لاحق من اليوم نفسه.[٩]

وفي ١٥ مايو تواصلت الاعتداءات على المتظاهرين سلميا، عندما دعت حركة ٢٠ فبراير إلى التجمع بمنطقة أسواق السلام، تمهيدا للتوجه والتظاهر أمام مركز اعتقال سري تشرف عليه أجهزة المخابرات بمنطقة «تمارا» والمطالبة بإغلاق المعتقل الذي شاع استخدامه في التعذيب، وكذلك بملاحقة المسئولين عن جرائم التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد اعترضت قوات الأمن المشاركين المحتملين، واحتجزت بعض من وصلوا إلى مكان التجمع، واعتدت

٨- «تقرير حقوقي أولي حول الحركات الاحتجاجية المرتبطة بـ٢٠ فبراير»، بيان صادر عن العصبة المغربية لحقوق الإنسان، ٢٤ فبراير ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=25238

٩- «المغرب: الآلاف يتظاهرون سلميا»، بيان صادر عن هيومان رايتس ووتش، ٢١ مارس ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/21-2

عليهم بالضرب، ووجهت لهم إهانات قبل اقتيادهم إلى مركز الشرطة لاستجوابهم[١٠].

وفي ٢٠ مايو واستجابة لدعوة حركة ٢٠ فبراير، قرر العشرات من المواطنين الصحراويين بمدينة «كليميم» جنوب المغرب تنظيم نزوح جماعي فيما عرف إعلاميا «بجمعة النزوح»، وإقامة مخيم خارج المجال الحضري، احتجاجا على تردي أوضاعهم المعيشية. وقد قامت قوات الأمن بمطاردتهم في الخلاء، بعد مصادرة أمتعتهم، وتعرضهم لاعتداءات بدنية عنيفة، وللاحتجاز والاستجواب بأحد مراكز الشرطة[١١].

وفي ٢٢ مايو فرقت قوات الأمن عددا من المظاهرات انطلقت في عدة مدن مغربية (فاس وطنجة والرباط والدار البيضاء وتطوان) بناء على دعوة من حركة ٢٠ فبراير، للمطالبة بوضع حد للفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد حالت قوات الأمن دون وصول المحتجين إلى الساحات التي كان من المفترض أن تشهد هذه التظاهرات، وطاردتهم وضربتهم بالهراوات، وألحقت ببعضهم إصابات خطيرة، وألقت القبض على نحو مائة من المحتجين[١٢].

كما أصيب العشرات من الأطباء جراء اعتداء قوات الأمن عليهم بالضرب بالهراوات والركل، إثر اعتصام لنحو ٨ آلاف طبيب، ومحاولتهم تنظيم مسيرة إلى البرلمان في ٢٥ مايو.[١٣]

وفي ٢٨ و٢٩ مايو ألقت قوات الأمن القبض على عشرة متظاهرين في مدينة أسفى، واقتيدوا إلى سيارات تعرضوا فيها للضرب المبرح، قبل أن يتم إنزالهم من السيارات في مناطق نائية[١٤]. وقد توفي لاحقا أحد المصابين جراء العنف -ويدعى كمال عماري- الذي تعرض له.[١٥]

١٠- المغرب، عنف الشرطة اختبار للدستور المعدل، بيان صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش.
http//:www.hrw.org/ar/news2011/07/11/

١١- قوات الدرك الملكي والقوات المساعدة تتدخل بعنف لمنع بناء مخيم للنازحين الصحراويين بمدينة كليميم (جنوب المغرب)، بيان صادر عن اللجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان كليميم، ٢٢ مايو ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=31940

١٢- «الاعتداء على محتجين واعتقالهم في المغرب»، بيان صادر عن منظمة العفو الدولية، ٢٥ مايو ٢٠١١.
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE29/005/2011/ar/7c036202-ea01-4a5f-b59a-12889c4114c9/mde290052011ara.pdf

١٣- «العفو الدولية تحث المغرب على أن يضع حداً للقمع العنيف ضد المحتجين»، ٢ يونيو ٢٠١١.
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/morocco-urged-end-violent-crackdown-protests-2011-06-02

١٤-«العفو الدولية تحث المغرب على أن يضع حداً للقمع العنيف ضد المحتجين»، مرجع سابق.

١٥- «إعمال المقتضيات والإجراءات القانونية المقررة بخصوص المساءلة الجنائية»، بيان صادر عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ٦ يونيو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=33040

وفي ١٠ أكتوبر تدخلت قوات الأمن بالقوة لمنع تنظيم مهرجان خطابي في ١٠ أكتوبر، نظمه نشطاء منخرطين في حركة ٢٠ فبراير؛ مما أفضى إلى إصابة العديد منهم بجروح[١٦].

وفي ٢٧ أكتوبر لقى كمال الحساني -العضو القيادي بجمعية المعطلين بمدينة بني بوعياش التابعة لإقليم الحسيمة وأحد الأعضاء المنخرطين في حركة ٢٠ فبراير- مصرعه إثر تلقيه طعنتين من الخلف بسكين في العنق والبطن، أثناء مشاركته في اجتماع لحركة ٢٠ فبراير. وتقول الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إن الاغتيال جرى في وضح النهار، على يد أحد العناصر البلطجية المعروفة بتحرشاتها المتواصلة بمناضلي حركة ٢٠ فبراير، وتهديدها لهم أمام الجميع. وحذرت الجمعية المسئولين من رعاية وحماية عناصر إجرامية للتضييق والإرهاب لمناضلي حركة ٢٠ فبراير والقوى والشخصيات الداعمة لها، ودعت للتصدي لما وصفته بسياسة «القمع بالوكالة».[١٧]

حرية الرأي والتعبير:

تواصلت الضغوط على حريات التعبير، وظل الصحفيون والمدونون هدفا لملاحقات أمنية وقضائية، فضلا عن تعرض بعضهم لاعتداءات جسدية.

وفي ٢٧ أبريل ألقى القبض على الصحفي البارز رشيد النيني مدير نشر جريدة «المساء»، وتم التحقيق معه بشأن سلسلة من مقالاته النقدية التي تتناول أوجه الاختلال في عمل مؤسسات عمومية، من بينها جهاز المخابرات، فضلا عن مطالبته بإلغاء قانون مكافحة الإرهاب، واتهامه لبعض المسئولين بفبركة ملفات أمنية. وقد شملت الاتهامات الموجهة إليه «المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، ونشر مقالات تنتقد المؤسسات الأمنية، وإهانة موظفين عموميين، واتهام مسئولين حكوميين بانتهاك القانون، دون تقديم دليل». وقد أدين النيني من قبل المحكمة الابتدائية -التي رفضت إطلاق سراحه مؤقتا خلال سير مراحل المحاكمة- وقضت بمعاقبته بالسجن لمدة عام، وغرامة قدرها ١٠٠٠ درهم.

وفي ٢٤ أكتوبر أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق النيني ليظل محتجزا في السجن المركزي بالدار البيضاء، ولا تسمح له إدارة السجن بالحصول على الورق وأدوات الكتابة

١٦- «استعمال العنف ضد المظاهرات السلمية»، بيان صادر عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ١١ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=41234

١٧-المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يدين اغتيال المناضل كمال الحساني، ٢ نوفمبر ٢٠١١
http://www.assif.info/news/read/10507/

في محبسه[١٨].

كما تعرض مدير نشر جريدة «المشعل» إدريس شحتان ورئيس تحريرها عبد العزيز كوكاس للتحقيق القضائي في يوليو ٢٠١١، على خلفية نشرهما مقالا يتضمن قائمة بالولاة والموظفين العموميين المتهمين بالتدخل في الانتخابات[١٩].

وفي ٥ سبتمبر ألقى القبض على المدون المغربي والناشط في مكافحة الفساد محمد الدواس، وأفادت بعض التقارير بتعرضه للضرب، وإجباره على توقيع محضر بغير إرادته في مركز الشرطة، أحيل في أعقابه للمحاكمة بزعم اتجاره بالمخدرات. لكن المرجح أن توقيفه ومحاكمته وثيق الصلة بكتاباته ضد الفساد[٢٠]. وقد تلقى حكما ابتدائيا بمعاقبته بالسجن لمدة ١٩ شهرا. وكانت هيئة الدفاع عن الدواس قد أعلنت انسحابها من المحاكمة؛ احتجاجا على ما اعتبروه غيابًا لشروط المحاكمة العادلة، وخاصة رفض المحكمة تأجيل القضية، وتمكينهم من الطعن بالتزوير على محضر الضبط[٢١].

أحاط الغموض بحادث الاعتداء على الصحفي في أسبوعية «الحياة الجديدة» عبد الإله سخير من عناصر مجهولة بالقرب من منزله بمدينة الدار البيضاء في ٢٩ يناير ٢٠١١. وقال سخير إنها كانت تود تصفيته جسديا، مستعملة غاز الكريموجين المسيل للدموع، والضرب على الرأس والوجه. وربطت منظمات حقوقية بين هذا الاعتداء وتقارير صحفية لسخير تناولت

18-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17E13222-FF45-41A9-AA5B-8092C88DD89E.htm
http://www.elaph.com/Web/news/2011/4/650757.html
http://www.anhri.net/?p=30597
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4141:-qq-&catid=134:-&Itemid=75

وأيضا: «السجن لمدة سنة وغرامة قدرها ١٠٠ يورو»، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، ٩ يونيو ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32046

وانظر أيضا: المغرب: يجب الإفراج عن الكاتب الصحفي المعروف.. معاقبة رشيد نيني تتناقض مع ضمانات الحقوق التي جاء بها الدستور الجديد.

www.hrw.org/ar/news/2011/12/06

١٩- «التضامن مع أسبوعية المشعل، واستنكار توظيف القضاء في تصفية الحسابات»، بيان صادر عن المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، ٣١ يوليو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=36699

٢٠- ضحايا قمع الاحتجاجات الديمقراطية في ازدياد مستمر في الجسم الصحفي، المغرب وتونس تسعيان أبدا إلى تكميم الأفواه، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، ١٥ سبتمبر ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32102

21- http://www.jilpress.com/2011-04-08-17-35-44/1119-2011-09-23-19-10-55.html

وقائع اقتحام مخيم «أكديم أزيك» بإقليم الصحراء في أكتوبر ٢٠١٠[٢٢].

وفي ١٢ أغسطس اعتدت الشرطة على محمد عياش أدويهي الصحفي بجريدة «المساء»، ومدير موقع «الصحراء الآن» moc.wonarahas، وحميد بوفوس مراسل موقعي «هسبريس» و«الصحراء برس»، بينما كانا يغطيان تظاهرة في مدينة الليون. وقد تعرض أدويهي للضرب بهراوة على الظهر والساقين. وتعرض بوفوس لاعتداءات مماثلة، على الرغم من ارتدائه سترة تحمل عبارة «الصحافة»[٢٣].

وفي ٢٤ مايو قررت السلطات المغربية وقف بث برنامج «مشارف» الثقافي الذي يبث على التلفزيون المغربي، على خلفية إعداده لحلقات أسبوعية تتناول الحراك السياسي في المغرب وحركة «٢٠ فبراير»، وقد سبق هذا القرار سلسلة من التضييق على البرنامج بمنع بث بعض حلقاته، ومنها حلقة للمفكر الإسلامي المصري جمال البنا[٢٤].

وضعية مؤسسات المجتمع المدني ومدافعي حقوق الإنسان:

لم تتوقف الضغوط والملاحقات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية، وتواصل حرمان عدد من المنظمات الحقوقية في الإقليم من مزاولة عملها بصورة قانونية مثل «تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان»، والجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية بالصحراء الغربية، وقد امتد الحرمان إلى مؤسسات مجتمع مدني في مناطق أخرى، مثل الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين، ومجموعة مناهضة العنصرية، ومرافقة الأجانب والمهاجرين والدفاع عنهم، وجمعية النصير لمساندة المعتقلين الإسلاميين، وشبكة أمازيغ للمواطنين[٢٥].

٢٢- «اعتداء بشع على الصحفي المغربي عبد الإله سخير بالدار البيضاء / المغرب»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ١ فبراير ٢٠١١.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com__content&view=article&id=442:------q---q-----&catid=1:latest-news

٢٣- بين الانتهاكات والمواقع المحجوبة والدعاوى القضائية.. مطاردة الإعلاميين مستمرة، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، ٢٠ أغسطس ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org

٢٤- «المغرب : إلغاء برنامج "مشارف الثقافي" خطوة للوراء وضربة لحرية الإعلام - الشبكة العربية تدعو السلطات المغربية لتعلم الدرس والتوقف عن المصادرة و المنع»، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٤ مايو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=32130

٢٥- صامدون في الاحتجاج، المرصد الدولي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ص ص٨٦، ٨٧.

http://www.fidh.org/IMG/pdf/obsannualreport2011ara-2.pdf

كما طالت الاعتداءات الأمنية ضد أعمال الاحتجاج السلمي عددا من مدافعي حقوق الإنسان، ممن ساندوا الحراك الشعبي الذي أطلقته حركة ٢٠ فبراير، مثل خديجة الرياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعدد من أعضائها، أثناء مشاركتهم في ٢١ فبراير ٢٠١١ في مظاهرة سلمية بساحة باب الأحد بمدينة الرباط. وقد نقلت خديجة الرياض في حالة غيبوبة إلى المستشفى، بعد أن تعرضت للضرب من عناصر الشرطة في العنق والأرجل والبطن[٢٦]. كما طالت الاعتداءات في ذات المظاهرة محمد العوني منسق الشبكة الديمقراطية المغربية لمساندة الشعوب[٢٧].

وفي ٢٦ فبراير ٢٠١١ اعتدت الشرطة على بثينة المكودي مدير «جمعية محاربة متلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز»، أثناء مشاركتها في تظاهرة سلمية بمدينة أغادير[٢٨].

وفي ٢١ نوفمبر تعرضت سارة سوجار رئيسة فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوص، والعضو الناشط في حركة ٢٠ فبراير لاعتداء من قبل أحد البلطجية أثناء مشاركتها بتوزيع منشورات تدعو لمقاطعة الانتخابات البرلمانية. وقد تلقت سارة سوجار طعنة في البطن، من دون أن تحرك الشرطة ساكنا، سواء لمنع الاعتداء أو للقبض على الجاني، وبدت هذه الواقعة من وجهة نظر بعض المراقبين ذات دوافع سياسية لترهيب الخصوم، الأمر الذي لا يستبعد تورط بعض أجهزة الدولة فيها[٢٩].

٢٦- «قوات القمع المغربي تعتدي على " خديجة الرياضي " رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، بيان صادر عن عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ٢٢ فبراير ٢٠١٠.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com__content&view=article&id=473:---------q---q---------&catid=1:latest-news

وأيضاً:

http://www.anhri.net/?p=24865

http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE29/001/2011/ar/45a9d849-956b-4695-b0b8-47344b4e4608/mde290012011ar.pdf

٢٧- «في بيان للمكتب المركزي للعصبة استنكار وشجب قوي للاعتداء الذي طال نشطاء حقوقيين بالرباط، وفي مقدمتهم رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان»، بيان صادر عن المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، ٢٤ فبراير ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=24988

٢٨- «اعتداء جسدي على المدافعة عن حقوق الإنسان السيدة بثينة المكودي»، بيان صادر عن منظمة الخط الأمامي، المؤسسة العالمية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان، ٥ مارس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=25668

٢٩- الشرطة المغربية تنفذ جريمة بشعة ضد المناضلة سارة سوجار.

http://nidalat.wordpress.com/page/3/

وانظر أيضا:

احتجاج على الاعتداء الذي تعرضت له الأخت سارة سوجار، بيان صحفي عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١.

http//:www.amdh.org.ma/ar/reports/soujar

على صعيد آخر، فإن قرارات العفو الملكي التي استفاد منها ١٩٠ سجينا، شملت أيضا إطلاق سراح شكيب الخياري رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان في ١٤ أبريل. وكان الخياري قد أدين في يونيو ٢٠٠٩، بتهمة إهانة هيئات حكومية رسمية، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات[٣٠]. كما شمل العفو ثلاثة من مدافعي حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وهم إبراهيم دحان وعلي سالم التابك والناصري أحمد، وإن كان يلاحظ أن العفو عن الصحراويين اقترن بإبقائهم في حالة سراح مؤقت، على خلاف غيرهم من المعتقلين المغاربة الذين استفادوا من العفو.

الانتخابات والتناوب الديمقراطي:

في إطار النهج الملكي الثابت لإجراء إصلاحات محدودة من أعلى، تحتوي ضغوط الإصلاح الشامل من قبل فعاليات الحراك الشعبي، شهدت البلاد إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في الخامس والعشرين من نوفمبر. وبموجب هذه الانتخابات وبمقتضى أحكام الدستور الجديد، كلف الملك الأمين العام لحزب العدالة والتنمية (الإسلامي) بتشكيل الحكومة بعد تسميته رئيسا للوزراء، انطلاقا من فوز الحزب بـ ١٠٧ مقاعد من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٩٥ مقعدا[٣١].

وعلى الرغم من أن الانتخابات لم تشهد مطاعن كبرى تؤثر على سلامة النتائج المعلنة، فإن السلطات المغربية استبقت الانتخابات بحملة اعتقالات واسعة في عدد من المدن استهدفت النشطاء في حملات مقاطعة الانتخابات، التي تبنتها حركة ٢٠ فبراير، وعدد من الأحزاب اليسارية وجماعة العدل والإحسان الإسلامية[٣٢]. وقد استندت دعوة المقاطعة إلى تواضع

30- www.maghress.com/andaluspress/2705

٣١- مارينا أوتاوي، ومروان المعشر، مرجع سبق ذكره.

٣٢- حول هذه الاعتقالات، انظر.

اعتقالات في صفوف «٢٠ فبراير» قبل مظاهرات الأحد ٢٠ نوفمبر.

-http://www.bladinews.net/?p=24473

اعتقالات بالجملة بين صفوف حركة ٢٠ فبراير ومقاطعي الانتخابات.

-http://24.mamfakinch.com/20-15451

اعتقالات بحركة ٢٠ فبراير في المغرب.

-http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/4560CCF6-5939-449C-97A9-D68B73D06085.htm

«العدل والإحسان» المغربية تتحدث عن اعتقالات في صفوف حركة ٢٠ فبراير، قدس برس، ١٩ نوفمبر ٢٠١١.
http://www.assabeel.net/%D8%AD%D9%88%D9%84%D9%86%D8%A7/%D8%B9%D8%B1%D8%A8/63739-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86%C2%BB-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%81-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-20-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1.html-

الإصلاحات الدستورية، وإخضاع الانتخابات لإشراف وزارة الداخلية ذات الباع الطويل في تزوير الانتخابات، وفي تقسيم الدوائر الانتخابية، وفقا لأهواء سياسية[٣٣].

لم تقترن الإصلاحات الدستورية بإجراء تعديلات جوهرية على النظام الانتخابي، الذي يرى فيه المراقبين أنه يعمل لصالح الأعيان المحليين القادرين على شراء أصوات الناخبين، وهم المسيطرون على الأحزاب «الإدارية»، التي تمتعت تاريخيا برعاية الدولة والقصر الملكي. ولاحظ المراقبون أن وزارة الداخلية هى التي حددت قواعد وشروط الدعاية الحزبية الانتخابية في وسائل الإعلام الرسمية، على الرغم من وجود الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري، التي باتت مؤسسة دستورية قائمة بذاتها حسب نصوص الدستور الجديد.

وفي إطار هذه القواعد، فإن الأحزاب التي قاطعت الانتخابات مثل الحزب الاشتراكي الموحد، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، فضلا عن حركة ٢٠ فبراير، حظر عليها النفاذ لوسائل الإعلام الرسمية والترويج لمواقفها الداعية للمقاطعة[٣٤].

وفقا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، فإن الخروقات أو الاختلالات التي رصدت عبر الانتخابات لا تمس مصداقيتها ونزاهتها. وكان من أبرز الخروقات، تسخير الوسائل أو الأدوات المملوكة للهيئات العامة وتوزيع الهبات والهدايا للتأثير على الناخبين، وشيوع حالات للعنف الجسدي واللفظي، ونزع الملصقات الانتخابية، وتوزيع ملصقات ومنشورات انتخابية في يوم الاقتراع[٣٥].

اعتقالات بالجملة في صفوف ناشطي ٢٠ فبراير بمدن متفرقة.

http://lakome.com/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/69-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA/10048-2011-11-18.html

استمرار حملة الاعتقالات في صفوف حركة ٢٠ فبراير التي تواصل دعوتها إلى مقاطعة الانتخابات.

- http://www.goud.ma/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%81-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-20-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7__a6259.html

٣٣- «بيان حركة ٢٠ فبراير لمقاطعة الانتخابات»، ١٦ نوفمبر ٢٠١١.

http://www.segangan.net/modules/news/print.php?storyid=2911

٣٤- المعطي منجب، هل ستضعف الانتخابات في المغرب الاحتجاجات الشعبية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

http//:arabic.carnegieendowment.org/publications?/fa46043=

٣٥- المجلس يؤكد أن الانتخابات التشريعية جرت في جو تتوافر فيه ضمانات الحرية والنزاهة والشفافية، وأن الاختلالات المسجلة لا تمس مصداقيتها.

http//:www.ccdh.org.ma/spip.php?article6486

تواصل الانتهاكات داخل إقليم الصحراء الغربية:

ظل النشطاء السياسيون والحقوقيون في إقليم الصحراء الغربية هدفا للملاحقات والاعتقالات التعسفية، والمحاكمات الجائرة. وواصلت قوات الأمن في عدة مناسبات قمع أشكال الاحتجاج السلمي في الإقليم.

وعلى خلفية المشاركة في المظاهرات السلمية التي دعت إليها حركة ٢٠ فبراير، تلقى ٢٣ مواطنا بالإقليم الصحراوي أحكاما في ٤ مارس بالسجن لفترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، وكان معظمهم من طلاب المدارس[٣٦]. كما صدرت أحكام مماثلة بالسجن لفترات تراوحت بين عام، عام ونصف لشابين صحراويين، على خلفية المشاركة في مظاهرة سلمية للمطالبة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والتضامن مع المعقتلين الصحراويين[٣٧].

في ٢٥ مايو قمعت السلطات مسيرة سلمية لمتظاهرين صحراويين بمدينة بوجدور، للاحتجاج على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى حدوث إغماءات وإصابات متفاوتة الخطورة. كما ألقى القبض على بعض المتظاهرين[٣٨]، وحكم بالسجن لمدة ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ على الناشط أحمد الناجم[٣٩].

وفي ٧ مارس حاصرت قوات الأمن المظاهرة التي نظمها عمال ومتقاعدو شركة فوسبو كراع، وعائلات المعتقلين والمختطفين الصحراويين، وفرقتها بالقوة[٤٠]. وعندما عاود العمال التظاهر في ١١ أغسطس، فوجئ المتظاهرون بإنزال أمني غير مسبوق من قوة التدخل السريع وقوة تابعة للجيش، وقوة ثالثة بزي مدني تحمل الحجارة والهراوات. وأفضى

٣٦- «٣١ سنة و نصف السنة سجنا نافذا في حق ٢٣ معتقلا على خلفية مظاهرات ٢٠ فبراير ٢٠١١ بكليميم/ جنوب المغرب»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ٥ مارس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=25625

٣٧- «أحكام قاسية و جائرة في حق شابين صحراويين بالمحكمة الابتدائية بكليميم/جنوب المغرب»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ٨ مارس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=26022

٣٨- «تدخل عنيف ضد متظاهرين صحراويين بمدينة بوجدور/ الصحراء الغربية»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ٢٧ مايو ٢٠١١.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com__content&view=article&id=598%3A2011-05-28-02-14-40&catid=1%3Alatest-news&Itemid=56

39- http://www.anhri.net/?p=33061

٤٠- «منع وقفة احتجاجية سلمية ودخول أكثر من ١٠٠ معتقل سياسي صحراوي في إضراب إنذاري عن الطعام»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ٧ مارس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=25916

التدخل الأمني إلى اعتقال عدد من المتظاهرين، وإلحاق إصابات خطيرة بعشرات منهم[٤١].

وفي إطار إحياء الذكرى السنوية الأولى لضحايا مخيم «أكديم أزيك»، الذي جرى اقتحامه وتفكيكه من قبل قوات الأمن في أكتوبر ٢٠١٠، حاول المواطنون الصحراويون -أغلبهم نساء- التظاهر، ولكن الشرطة المغربية -بعضهم بلباس مدني- فضت التظاهرة بالقوة، مما أدى إلى إلحاق إصابات بالمتظاهرين، نقلت اثنين منهم إلى المستشفى نظرا لخطورة حالتهما، إحداهما هى المدافعة الصحراوية عن حقوق الإنسان «سلطانة خيا»[٤٢].

ويشار في هذا الصدد إلى بلوغ أعداد المعتقلين تحفظيا بعد اقتحام المخيم في ٢٠١٠، إلى ٢١ معتقلا صحراويا، من بينهم نشطاء سياسيون ومدافعون عن حقوق الإنسان، وأعضاء في لجنة الحوار المنتدبة من قبل النازحين الصحراويين بالمخيم[٤٣].

وفي الأسبوع الأول من أكتوبر جرى اعتقال ٢٥ من المواطنين الصحراويين، بينهم المدافعون عن حقوق الإنسان المحجوب أولاد الشيخ، كمال الطريح، محمد مانولو، وقد أودعوا رهن الحبس الاحتياطي بسجن لكحل بالعيون، ولم تعرف طبيعة التهم الموجهة إليهم،[٤٤].

في ٣١ أكتوبر صدر حكم بالسجن لمدة ٦ أشهر بحق المعتقل الصحراوي علي سالم أكماش، وكان قد اعتقل في ٢٨ أكتوبر، إثر احتجاجه على مصادرة بطاقة الإنعاش. وقد جرت محاكمته دون تمكينه من الاستعانة بمحامٍ للدفاع عنه[٤٥].

٤١- في تحدٍ سافر لحرية التعبير والحق في التجمهر، السلطات المغربية ترتكب مجزرة في حق مدنيين صحراويين من عمال شركة فوسبوكراع ومئات أخرى صحراوية مهمشة بالعيون، بيان صادر عن الكونفدرالية النقابية للعمال الصحراويين، ١٣ أغسطس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=37449

٤٢- «حصار عسكري و بوليسي مشدد و قمْع متظاهرين صحراويين بالقوة بالعيون / الصحراء الغربية»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ١٠ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com__content&view=article&id=682:2011-10-12-23-11-50&catid=44:2010-04-02-17-27-51&Itemid=56

٤٣- «إحالة المدافع الصحراوي عن حقوق الإنسان " إبراهيم الإسماعيلي" على السجن المحلي بسلا / المغرب»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ١٨ مايو ٢٠١١.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com__content&view=article&id=587:------q---q--------&catid=44:2010-04-02-17-27-51&Itemid=56

٤٤- متابعة معتقلين صحراويين في ملفات جنائية على ذمة التحقيق، بيان المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ١٠ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.codesaso.com/index.php?option=com__content&view=article&id=686:-10-------------&catid=44:2010-04-02-17-27-51&Itemid=56

٤٥- الحكم بـ ٦ أشهر سجنا نافذا ضد مواطن صحراوي، بيان لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان.
http//:www.anhri.net/?p42837=

وفي إطار التضييق والتعتيم الإعلامي على انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية، تعرضت ثلاث من المراقبات القادمات من إسبانيا والأرجنتين، لمتابعة وضع حقوق الإنسان في الإقليم في يناير ٢٠١١ للتوقيف من الشرطة، وتم إجبارهن على عدم الخروج من الفندق لمدة أربعة أيام، قبل أن يجبروا على مغادرة مدينة العيون. وكانت المراقبات الثلاث قد رتبن لقاءات مع بعض ضحايا مخيم أكديم أزيك والمدافعين عن حقوق الإنسان[٤٦].

كما جرى منع مراقب نرويجي وأحد مرافقيه من إجراء لقاءات مع بعض عائلات الضحايا ومعتقلين سابقين وذوي المعتقلين على خلفية القضية ذاتها[٤٧].

في ٤ فبراير استوقفت الشرطة حميد بوفوس مراسل «صحراء برس» بأحد شوارع مدينة العيون، وحاولت مصادرة دراجته النارية، لمنعه من مواصلة نشاطه الصحفي، واتصاله بضحايا الانتهاكات المرتكبة[٤٨].

في ١٤ أكتوبر منعت السلطات اثنين من المحامين الأسبان المنتمين لمرصد حقوق الإنسان ببادخوس بإسبانيا من زيارة المعتقل السياسي الصحراوي سيدي أحمد لمجيد بالسجن المحلي رقم ٢ في سلا[٤٩].

وفي ٣٠ أكتوبر منعت السلطات اثنين من المراقبين الإسبان من النزول من الطائرة التي أقلتهم إلى مطار العيون بالصحراء الغربية، وهما ويلي مايير بليث النائب بالبرلمان الأوروبي، وخوسيه بيريز فونترا عضو الرابطة الدولية لمحامي الصحراء الغربية. وقد تعرض الأول لاعتداء جسدي ولفظي من الاستخبارات المغربية[٥٠].

٤٦- «طرد ٣ مراقبات من إسبانيا و الأرجنتين من مدينة العيون / الصحراء الغربية»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ٥ يناير ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=21759

٤٧- «طرد مراقبين نرويجيين من مدينة العيون / الصحراء الغربية»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ١١ يناير ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=22155

٤٨- «معتقل صحراوي يتعرض لسوء المعاملة وصحفي يتم توقيفه في محاولة لمصادرة دراجته النارية بالعيون/ الصحراء الغربية»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ١ فبراير ٢٠١١.
http://www.codesaso.com/index.php?option=com__content&view=article&id=449%3A--q----q------q---q------------&catid=1%3Alatest-news&Itemid=54

٤٩- «منع محاميين إسبانيين من زيارة المعتقلين السياسيين الصحراويين و مثول معتقل سياسي أمام قاضي التحقيق»، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، ١٥ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=41585

٥٠- منع نائب في البرلمان الأوروبي ومحام عضو في اليسار الموحد من زيارة العيون/الصحراء الغربية، بيان صادر عن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين عن حقوق الإنسان، ٣١ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=42692

وأيضا: إقفال الصحراء: دعوة إلى وقف عمليات الإخلاء القسري وسحب اعتمادات الصحفيين الأجانب، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، ١٢ نوفمبر ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/imprimer__ar.php3?id__article=31892

ســوريا

شهدت أوضاع حقوق الإنسان فى سوريا خلال هذا العام تدهورا مروعاً. فقد أفرط نظام بشار الأسد فى استخدام مختلف أشكال القمع لوأد الانتفاضة السلمية التى تطالب بالديمقراطية والتغيير ورحيل النظام. وبات من الواضح أن النظام السورى لم يستوعب دروس الثورة الشعبية فى تونس ومصر، فقد تلكأ وراوغ كثيراً فى تقديم معالجات إصلاحية جادة لاحتواء مطالب الثورة، وعندما حاول ترويض الثورة ببضعة إصلاحات شائهة، كانت حمامات الدم فى أنحاء شتى من سوريا كفيلة بكنس أي أوهام حول الإصلاح من داخل هذا النظام، الذي أعادت ممارساته الإجرامية بحق شعبه الأذهان إلى المذابح الكبرى التى ارتكبها حافظ الأسد الأب فى مطلع الثمانينيات من القرن الماضى.

لقد انتهك حق الحياة على أوسع نطاق خلال هذا العام، فقد سقط عدة آلاف من القتلى والجرحى[1] نتيجة الاستخدام الوحشى للقوة، والذي شمل الأسلحة الثقيلة والقصف العشوائى

١- تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، ٢٣ نوفمبر ٢٠١١.
http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/17/docs/A-HRC-S-17-2-Add1_ar.pdf

من قبل الدبابات والمدفعية والوحدات البحرية، واغتيال الأشخاص أو الإعدام دون محاكمة، سواء لأشخاص كانوا رهن الاحتجاز، أو لمنشقين داخل صفوف الجيش أو الشرطة، رفضوا المشاركة فى ارتكاب المذابح بحق الشعب السورى. فضلاً عن اتساع نطاق ممارسات التعذيب، التى ارتفع معها بصورة غير مسبوقة عدد الوفيات المرجح وقوعها نتيجة التعذيب. وبات الشعب السورى فى جميع المدن والمحافظات الرئيسية هدفاً للعقاب الجماعى بالحصار الذى تفرضه دبابات الجيش السورى، أو بحظر التجوال المستمر لساعات طويلة، بالقصف العشوائى لمناطق آهلة بالسكان، فضلاً عن قطع الكهرباء والمياه والاتصالات. ووصل الأمر فى بعض المحافظات لحد اتخاذ إجراءات، تستهدف تجويع السكان، من خلال منع دخول شاحنات الدقيق، علاوة على الامتناع أو المماطلة فى صرف رواتب العاملين فى الدوائر الحكومية.

وامتد نطاق القمع ليستهدف عددا كبيرا من الحقوقيين والمشتغلين بالإعلام –بالتوقيف المؤقت أو الاعتقال أو الاختفاء فضلاً عن الاعتداءات البدنية– للحيلولة دون الوقوف على حقيقة الوضع في البلاد.

أدى استخدام القوة المفرطة من جانب أجهزة القمع إلى ظهور بعض أشكال العنف المضاد من جانب المواطنين، إما دفاعاً عن النفس أو رغبة فى الثأر للضحايا، وبخاصة فى المناطق ذات التركيبة الاجتماعية التقليدية التى تهيمن عليها ثقافة العصبية القبلية أو العشائرية. كما اقترن ذلك أيضاً باتساع نطاق عمليات الإعدام الميدانى للعناصر المنشقة من ضباط وجنود الجيش، وإعلان تشكيل ما سمى بحركة الضباط الأحرار، التى دخلت بدورها فى معارك محدودة مع الجيش.

وفى ظل هذه الأوضاع تزداد المخاوف من دخول البلاد فى حرب أهلية واسعة النطاق، يؤججها حملة تعبئة طائفية منظمة يمارسها النظام السورى، الذى يحاول تقديم نفسه باعتباره الضامن لحماية الأقليات. وتدفع هذه التعبئة أغلبية مسيحيي سوريا الطائفة الدرزية للتقوقع والاحتماء بمظلة النظام، فيما تظهر الطائفة العلوية فى حالة من التطابق مع النظام، الذى تعتقد أن سقوطه يشكل تهديدا لامتيازاتهم.[٢]

وعلى صعيد آخر، تتواصل سياسات التمييز ضد الأقلية الكردية، والانتهاكات الروتينية للحقوق الإنسانية للأقلية الكردية، وكذلك التنكيل بالنشطاء والمدافعين عن الهوية الكردية، وقد شهدت هذه الانتهاكات تدهوراً جديداً باغتيال أحد أبرز الرموز السياسية الكردية قرب نهاية العام.

٢–حول المخاوف من عسكرة الانتفاضة والتجييش الطائفى انظر: د.حسن عباس، ديناميكيات الانتفاضة في سورية، مبادرة الإصلاح العربى، أوراق المتابعة السياسية، أكتوبر ٢٠١١.
http://www.arab-reform.net/IMG/pdf/ARB__51__Syria__Oct__2011__H-Abbas__Ar.pdf

حصاد الجرائم غير الإنسانية فى قمع المتظاهرين:

بحسب تقارير للأمم المتحدة فإن ٥٠٠٠ شخص قتلوا منذ اندلاع الاحتجاجات في منتصف مارس حتى منتصف ديسمبر، من بينهم ٣٠٠ طفل على الأقل[٣]، وذلك نتيجة لأعمال القمع الوحشى التى شكل كثير منها جرائم ضد الإنسانية بمقتضى القانون الدولى الإنسانى. تعرضت كتل سكانية بكاملها للقمع، وبخاصة في المدن التى ظلت خاضعة لحصار الجيش، وبات السكان فيها على حافة مواجهه كارثة إنسانية، نتيجة للنقص المتزايد فى المياه والغذاء والدواء، فضلاً عن صعوبات الحصول على الرعاية الطبية، فى الوقت الذى منعت فيه السلطات وصول منظمة الصليب الأحمر الدولية إلى المناطق والأشخاص الأكثر تضرراً، والتي شهدت استخدام الدبابات والمروحيات والمدفعية الثقيلة لعزل وقمع المظاهرات ولقصف البنية التحتية المدنية.[٤]

ولم تقتصر أدوات قمع الانتفاضة على أجهزة الأمن التقليدية أو قوات الجيش و أجهزة الاستخبارات، بل عرفت أيضاً ظهوراً واسع النطاق لعصابات أو ميليشيات مسلحة تعرف بـ«الشبيحة»، وهى عصابات ترعاها شبكات الفساد والمصالح المرتبطة بنظام الحكم وأقرباء الرئيس الأسد.[٥]

وسجلت التقارير وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت القتل خارج نطاق القانون والإعدام التعسفى دون محاكمة. وأكدت التقارير تداخل هجمات «الشبيحة» وقوات الأمن والتنسيق والتعاون فيما بينها، حيث شوهدت «الشبيحة» فى أكثر من مناسبة فى ملابس مدنية تستخدم عربات عسكرية، كما أن القوات الحكومية كانت تسهل تحركات تلك العصابات عبر نقاط التفتيش، واتهمت التقارير مسئولين بالحكومة وحزب البعث بالمشاركة الفعلية فى تنسيق الأعمال الإجرامية «للشبيحة».[٦]

كما سجلت التقارير امتداد أعمال القتل والإعدام دون محاكمة لتطال أعدادا غير محدودة من الضباط والجنود الذين رفضوا الانصياع للأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين والمدنيين العزل.

٣- حسب تصريحات المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاري، ١٣ ديسمبر ٢٠١١.

http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=40708&Cr=syria&Cr1

http://www.guardian.co.uk/world/2011/dec/12/syria-5000-dead-violence-un

٤- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بشار الأسد: مجرم ضد الإنسانية «، تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة فى سوريا مارس- يوليو ٢٠١١.

http://www.fidh.org/IMG//pdf/26_08_11_fidh_syria_arreport.pdf

٥- د. حسن عباس، ديناميكيات الانتفاضة في سوريا، مبادرة الإصلاح العربى، مرجع سابق.

٦- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بشار الأسد: مجرم ضد الإنسانية «، مرجع سابق.

وسجلت التقارير اتساع نطاق الاعتقالات العشوائية الجماعية بصورة يومية نحو عشرة آلاف شخص حتى أكتوبر ٢٠١١. في جميع أنحاء البلاد، وكذلك اتساع أعمال الاختطاف التى اقترنت بتزايد حالات الاختفاء القسرى إلى قرابة خمسة آلاف[٧]. وفضلاً عن ذلك فقد أودع المعتقلون فى ظروف بالغة القسوة داخل مراكز الاحتجاز، وكانوا عرضة لممارسات التعذيب المنهجى، التى يرجح معها تزايد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز، وتتزايد الشكوك حول أن عشرات منهم قد لقوا مصرعهم نتيجة للتعذيب.

اقترنت حملة القمع فى ربوع البلاد أيضاً باعتداءات على الطواقم الطبية التى كانت تمارس واجبها المهنى والإنسانى فى الوصول إلى الجرحى ومحاولة إسعافهم. وسجلت حالات اعتداءات عمدية على سيارات الإسعاف، كما أحكمت أجهزة الاستخبارات سيطرتها على المستشفيات، ومنعت العاملين من تقديم الرعاية الطبية للمصابين، وسجلت حالات لاختطاف أطباء متطوعين أثناء محاولتهم مساعدة الجرحى.[٨]

التعذيب والأوضاع داخل مراكز الاحتجاز والسجون:

طالت عمليات توقيف واحتجاز آلاف الأشخاص منذ اندلاع الانتفاضة، وشملت أيضا أقارب النشطاء، وبينهم أطفال. وتعرض المحتجزون للتعذيب بما في ذلك الأطفال. والذى شمل الضرب لفترات طويلة بالعصى أو الأسلاك المجدولة والصعق الكهربائى.

وسجلت حالات إعدام دون محاكمة لمحتجزين أودعوا بصورة مؤقتة بملعب كرة قدم فى درعا. ومن المرجح أن قوات الأمن أعدمت خلال هذه الواقعة ٢٦ محتجزاً.[٩]

كما اتهم النائب العام المستقيل فى مدينة حماة، السلطات بتصفية ٧٢ سجينا من نزلاء سجن حماة المركزى، ودفنهم بمقابر جماعية فى محيط قرية «الخالدية» بالقرب من فرع الأمن المركزى فى حماة. وأضاف النائب العام فى توضيح أسباب استقالته أن هنالك ما يزيد على

٧-«سلوك القوات الحكومية السورية جريمة حرب وانتهاك للقانون الدولي الإنساني»، بيان صادر عن الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان، ١٩ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=41872

٨- هيومن رايتس ووتش ، «سوريا: التعرض للعاملين بالهلال الأحمر»، ١٤ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/14

وانظر أيضا : الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، " بشار الأسد : مجرم ضد الإنسانية "، مرجع سبق ذكره.

٩- سوريا: جرائم ضد الإنسانية في درعا»، بيان صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، ١ يونيو ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/01

٤٢٠ جثة دفنت فى مقابر جماعية فى الحدائق العامة، وأن السلطات قد طلبت منه تقريراً يفيد أنهم قتلوا على أيدى عصابات مسلحة.[١٠]

بالنظر لاكتظاظ المقار الأمنية بآلاف المعتقلين، تم تحويل معسكرات طلائع حزب البعث فى عدة محافظات إلى مراكز للاعتقال الجماعى لا تتوافر فيها أي مقومات للرعاية الصحية. وسجلت التقارير النقص الفادح للطعام، حيث يتم تقديم وجبة واحدة لهم يومياً، تشتمل على رغيف خبز واحد وثمرة طماطم أو لبن ممدد.[١١]

وقد رصدت التقارير الدولية تزايداً كبيراً فى حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز، حيث توفي ٨٨ محتجزاً على الأقل خلال أقل من خمسة أشهر (من بداية أبريل إلى منتصف أغسطس). وتوافرت أدلة فى ٥٢ من هذه الحالات على الأقل يرجح أنها وقعت نتيجة مباشرة للتعذيب أو أن التعذيب قد أسهم فى وقوعها. وأكدت التقارير أن عددا من الضحايا، بينهم أطفال، قد تم التمثيل بجثثهم قبل الوفاة أو بعدها، ثم سلمت الجثث المشوهة لأسر الضحايا، بقصد بث الرعب فى نفوس الشعب السوري كله. وبحسب هذه التقارير، فإن السلطات لم تجر أى تحقيقات رسمية فى حالات الوفاة الثمانية والثمانين باستثناء حالتين فقط، ولم يتم إعلان نتائج التحقيقات التى يفترض أن تكون جرت فى تلك الحالتين.[١٢]

وبحسب بعض التقارير فإن مراسم العزاء على روح المواطن فهد على عدنان- أحد الضحايا المرجح وفاته، نتيجة للتعذيب فى الثانى من أغسطس، بعد أقل من ثلاثة أيام من اعتقاله- قد انتهت بمأساة جديدة، بعدما داهمت قوات الأمن خيمة العزاء، وحطمت الكراسى وصادرت السجاد. وعندما أعاد الأهالى نصب وتجهيز الخيمة مرة أخرى، أطلقت قوات الأمن القنابل الصوتية والقنابل المسيلة للدموع، ثم الذخيرة الحية على المعزين، مما أفضى مباشرة إلى مصرع أحد الصبية برصاصة قاتلة فى العنق، وإصابة ١٣ بجراح، توفى أحدهم

١٠- للاستماع للشهادة المصورة على لسان المحامي العام المستقيل في مدينة «حماه»، راجع:
http://faisal1624.com/2011/08/31/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86-

١١-«تقرير عن منهجية السلطات السورية في انتهاك حقوق الإنسان»، بيان صادر عن المرصد السورى لحقوق الإنسان، ٢٨ أغسطس ٢٠١١.

http://www.syriahr.com/28-8-2011-syrian%20observatory5.htm

١٢-«الإعدام المميت: الوفيات فى الحجز فى خضم الاحتجاجات الشعبية فى سوريا»، تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، ٣١ أغسطس ٢٠١١.

http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE24/035/2011/ar/df8fe47a-9480-4543-8689-e026f1844b0d/mde240352011ar.pdf

متأثراً بجراحه نتيجة لطلق نارى فى الرأس.[١٣]

مدافعو حقوق الإنسان رهن الحصار:

ظلت منظمات حقوق الإنسان منذ تأسيسها محرومة من الترخيص بصفة قانونية. وخلال عام ٢٠١١ صعدت السلطات ضغوطها التعسفية تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان وبخاصة فى إطار السعى المحموم للتعتيم على قمع الانتفاضة واسعة النطاق فى سوريا.

ومع أن عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان قد استفاد من بعض قرارات العفو العام التى أصدرها الرئيس السورى، فى إطار محاولات بائسة لاحتواء ولترويض الانتفاضة، فإن ذلك لم يمنع من تعريض عدد كبير من المدافعين للتوقيف المؤقت أو الاعتقال لفترات طويلة أو المنع من السفر أو لاعتداءات بدنية أو لتهديدات صريحة أو مبطنة بالاغتيال. واضطر بعض المدافعين إلى مغادرة البلاد واستئناف عملهم من المنفى. وقد كان من أبرز من استفادوا بقرار العفو العام الحقوقى البارز ومؤسس الجمعية السورية لحقوق الإنسان هيثم المالح الذى كان يقضى حكماً جائراً بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد اعتقاله فى أكتوبر ٢٠٠٩ ومحاكمته عسكرياً.[١٤] وكذلك المدافع المعروف مهند الحسنى رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان «سواسية» الذى كان يقضى بدوره حكماً جائراً بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب نشاطه الحقوقي. وقد جاء العفو الرئاسى عنه فى ٣١ مايو ضمن قائمة ضمت مئات المعتقلين، بينهم عدد من القياديين المعارضين بحزب العمل الشيوعى.[١٥]

كما أطلقت السلطات فى ٤ يونيو سراح الكاتب على العبد الله العضو القيادى فى ائتلاف إعلان دمشق للتغيير الديمقراطى، وذلك بموجب عفو رئاسى. وكان على العبد الله يقضى عقوبه بالسجن لمدة عام ونصف العام، بعد مثوله أمام محكمة عسكرية فى ١٣ مارس ٢٠١١، أدانته بتهمة تعكير علاقات سوريا بدولة أجنبية على خلفية مقال له حول العلاقات السورية

١٣- انظر فى ذلك: »سوريا: وفاة أحد المعتقلين تحت التعذيب«، بيان صادر عن مؤسسة الكرامة، ١٩ أغسطس ٢٠١١.
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4240:2011-08-31-08-34-01&catid=155:-&Itemid=100

وأيضاً: "شهداء مجزرة خيمة عزاء فهد عدنان بدوما ٥/٨/٢٠١١"، بيان صادر عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ٥ أغسطس ٢٠١١.

http://www.shrc.org/data/aspx/d13/4543.aspx

١٤- الإفراج عن الناشط الحقوقي السوري هيثم المالح، بيان صادر عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٨ مارس ٢٠١١.

http://www.syriahr.com/8-3-2011-syrian%20observatory6.htm

- 15http://www.sooryoon.net/?p=25555

- الإيرانية. وهو الاتهام الذى أبقاه سجيناً حتى بعد انتهاء مدة محكوميته بالسجن لعامين ونصف العام فى قضية إعلان دمشق. كان من المفترض أن يفرج عنه فى يونيو ٢٠١٠، غير أن قاضي التحقيق العسكرى أمر باستمرار توقيفه وايداعه سجن عدرا بناء على طلب النيابة العامة العسكرية بعد تحريك الاتهام الجديد بحقه.[١٦]

خلافاً لذلك ظلت ملاحقة النشطاء الحقوقيين متواصلة، حيث تعرض عدد كبير منهم للتوقيف لبضعة أيام أو أسابيع أو للاحتجاز لأكثر من مرة أو المتابعات القضائية. وقد طالت هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر:

- عبد الكريم ضعون عضو مجلس الأمناء فى لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا، ألقى القبض عليه فى مطلع أبريل من ساحة مدينة السلمية بمحافظة حماة أثناء مراقبته التظاهرات السلمية، وقد تعرض أثناء القبض عليه للضرب بالعصى والهراوات من قبل أجهزة الأمن.[١٧]

- دانيال سعود رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية فى سوريا وعضو اللجنة التنفيذية للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، ألقى القبض عليه فى ٢٣ أبريل ٢٠١١.[١٨]

- راسم الأتاسى عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ألقى القبض عليه فى ٢٧ أبريل بناء على أمر اعتقال من المدعى العام العسكرى بدعوى التحريض على الشغب.[١٩]

- ملك الشنوانى ناشطة فى مجال الدفاع عن حقوق النساء، ألقى القبض عليها فى ١١ فبراير، كما صودرت بعض الكتب لديها وحاسوبها الشخصى، واقتيدت إلى أحد مقار

١٦-السلطات السورية تفرج عن الكاتب علي العبد الله، بيان صادر عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٤ يونيو ٢٠١١.

http://www.syriahr.com/4-6-2011-syrian%20observatory2.htm

١٧- سوريا: اختفاء المدافع عن حقوق الإنسان السيد عبد الكريم ضعون، بيان صادر عن منظمة الخط الأمامي، ١٨ أبريل ٢٠١١.

http://humanrightsdefenders.org/node/14843

١٨- السلطات السورية تعتقل رئيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، الزميل دانيال سعود، بيان صادر عن ٧ منظمات سورية، ٢٦ أبريل ٢٠١١

http://www.anhri.net/?p=29767

١٩- «المنظمة تدين اعتقال المهندس راسم الأتاسي وتطالب بالإفراج الفوري عنه»، بيان صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى سوريا، ٢٨ أبريل ٢٠١١.

http://www.ifex.org/syria/2011/04/29/al__atasy__arrested/ar

المخابرات العامة بدمشق.[٢٠]

- مازن درويش رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، وقد ألقى القبض عليه في ٢٣ مارس بعد مراجعته لفرع الأمن السياسي في دمشق، وكان درويش قد قام بعدة مداخلات على محطات التلفزيون تتعرض للأحداث الدائرة في "درعا".[٢١]

- عبد الله خليل عضو جمعية حقوق الإنسان فى سوريا، ألقى القبض عليه فى مطلع مايو فى أعقاب مشاركته فى مداخلة مع قناة الجزيرة القطرية.[٢٢]

- دانا جوابره، صحفية وناشطة فى مجال حقوق الإنسان، احتجزت قرابة عشرة أيام فى مارس ٢٠١١، بعد مشاركتها فى إحدى الوقفات الاحتجاجية بالعاصمة، وقد أعيد اعتقالها مرة أخرى فى الثالث من مايو ٢٠١١.[٢٣]

- د. وليد البنى الناشط السياسى والحقوقى البارز، اعتقل فى ٧ أغسطس مع نجليه إياد ومؤيد البنى، وقد سبق اعتقاله، وسجنه أكثر من مرة خلال السنوات العشر الأخيرة. وقد جاء اعتقاله الأخير فى غضون شهرين فقط من إنهاء محكوميته بالسجن لمدة عامين ونصف العام، على خلفية دوره القيادى فى الائتلاف الوطنى المنبثق عن إعلان دمشق من أجل التغيير الديمقراطى.[٢٤]

- عبد الكريم الريحاوى رئيس الرابطة السورية لحقوق الإنسان، تعرض للاعتقال فى

٢٠- «السلطات السورية تعتقل تعسفيا العشرات من المواطنين»، بيان صادر عن المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، ١٤ أبريل ٢٠١١.

http://www.nohr-s.org/new/2011/04/14/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%B9 - D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-2

٢١- http://skeyes.wordpress.com/2011/03/24/225699669988

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31989

٢٢- « اعتقال الحقوقيين نادر الحسامي وعبد الله الخليل»، بيان صادر عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ٢ مايو ٢٠١١.

http://www.shrc.org/data/aspx/d18/4448.aspx

٢٣- «سوريا: توقيف العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، خلال حملات القمع الأخيرة، فيما توارى البعض الآخر عن الأنظار»، بيان صادر عن مؤسسة الكرامة، ٦ مايو ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4134:2011-05-09-07-17-14&catid=155:-&Itemid=100

٢٤- «اعتقال الدكتور وليد البني مجددا مع نجليه إياد و مؤيد»، بيان صادر عن المنظمة السورية لحقوق الإنسان، ٧ أغسطس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=37083

١١ أغسطس ٢٠١١,[٢٥]

فضلاً عن ذلك فقد لقى الناشط السياسى والحقوقى المعروف معن العودات مصرعه، برصاصات أجهزة الأمن فى درعا فى الثامن من أغسطس، وذلك بعد أن أطلقت قوات الأمن الرصاص على موكب جنائزى لتشييع أحد الشهداء.[٢٦]

التنكيل بالمعارضة السياسية:

جاءت قرارات العفو الرئاسى عن بضعة مئات من السجناء والمعتقلين السياسيين نوعاً من ذر الرمال فى العيون، أمام طوفان الاعتقالات واسعة النطاق التى استهدفت آلاف الأشخاص ممن يشتبه فى انخراطهم فى الانتفاضة الشعبية السلمية، وعناصر المعارضة السياسية، بما فى ذلك عدد من المعارضين الذين استفادوا من قرارات العفو الصورية.

ووفقاً لتقارير ميدانية فإن عدداً من النشطاء السياسيين والكتاب والحقوقيين –وكذلك عائلاتهم– تلقوا تهديدات عبر الهواتف أو البريد الإلكترونى أو شبكات التواصل الإجتماعى، تتوعدهم بالتصفية الجسدية والأعمال الانتقامية، إذا ما استمروا فى دعم الانتفاضة، وشاعت فى هذا السياق حالات احتجاز الأشخاص كرهائن نكاية فى ذويهم من النشطاء.[٢٧]

وطالت إجراءات التوقيف والاعتقال التعسفى رموزاً بارزة، منهم سهير الأتاسى رئيسة منتدى جمال الأتاسى للحوار الوطنى والديمقراطى. وقد سبق اعتقالها فى ١٦ مارس عقب تلقيها تهديدات عبر الهاتف بالقتل أو باختطاف أبنائها.[٢٨]

وطالت اعتقالات مماثلة ما يزيد على ٢٥ من النشطاء السياسيين، من بينهم كمال شيخو وحسيبة عبد الرحمن، إثر مشاركتهم فى اعتصام تضامنى أمام مقر وزارة الداخلية ووجهت

-25http://www.elaph.com/Web/news/2011/8/675491.html?entry=articleRelatedArticle
http://skeyes.wordpress.com/2011/08/16/465465465465465-6/

٢٦– ثمانية شهداء برصاص القوات السورية واغتيال الناشط معن العودات، بيان صادر عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٩ أغسطس ٢٠١١.

http://www.syriahr.com/9-8-2011-syrian%20observatory1.htm

٢٧– « عاجل: المخابرات السورية تهدد باختطاف أبناء المعارضين وتصفيتهم»، بيان صادر عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ٢٧ فبراير ٢٠١١.

http://www.shrc.org/data/aspx/d13/4333.aspx

٢٨– « اعتقال الناشطة سهير الأتاسي وآخرين على خلفية «تظاهرات الحرية«، بيان صادر عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ١٦ مارس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=26835

إليهم اتهامات بالنيل من هيبة الدولة وإثارة النعرات العنصرية والمذهبية.[٢٩]

وقد أصدرت محكمة أمن الدولة الاستثنائية -قبيل إلغائها- حكماً جائراً بالسجن لمدة ٥ سنوات بحق الناشطة طل الملوحى، بتهمة "إفشاء معلومات لدولة أجنبية"، وكانت أجهزة أمن الدولة قد اختطفتها فى آخر العام الماضى، وظل مصيرها مجهولاً إلى أن تقرر تقديمها للمحاكمة.[٣٠]

وفى مارس أيضاً ألقت أجهزة قوات الأمن القبض على الكاتب والناشط السياسى لؤى حسين، وذلك على إثر مبادرته بجمع توقيعات على عريضة عبر شبكة الإنترنت للتضامن مع المتظاهرين سلمياً بمحافظة درعا.[٣١]

وطال الاعتقال فى مارس أيضاً المعارض السورى د. عصام قبطان العضو القيادى بحزب الاتحاد العربى الاشتراكى الديمقراطى، واقتيد إلى جهة مجهولة.[٣٢]

وطالت سياسة احتجاز الرهائن فى أبريل فاروق البازل نجل الناشط السياسى بسام البازل، كما طالت أيضاً نجل الناشط السياسى محمود الدلل وثلاثة من أشقائه، وابن شقيق الناشط السياسى بدرعا أيمن الأسود.[٣٣]

وفى يوليو جرى اعتقال معارضين بارزين، بينهم د.عدنان وهبه والمهندس نزار الصمادى عضوى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطى فى سوريا، وجورج صبرا

٢٩- إحالة ٣٢ ناشطة وناشطا سوريا الى القضاء»، بيان صادر عن المرصد السورى لحقوق الإنسان، ١٧ مارس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=26953

٣٠- « الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات بحق الناشطة السورية طل الملوحي» ، بيان صادر عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، ١٦ فبراير ٢٠١١.

http://www.syriahr.com/14-2-2011-syrian%20observatory14.htm

وأيضاً : " سوريا : الشبكة العربية تستنكر الحكم الصادر القاسي ضد المدونة طل الملوحي"، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، ١٧ فبراير ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=24238

-31http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11803&article=613821

٣٢- «الأجهزة الأمنية السورية تعتقل القيادي المعارض عاصم قبطان»، بيان صادر عن المرصد السورى لحقوق الإنسان، ٣٠ مارس ٢٠١١.

http://www.shril-sy.info/modules/news/article.php?com__mode=nest&com__order=0&storyid=6085

٣٣- «سوريا: يجب رفع الحصار عن درعا»، بيان صادر عن هيومن رايتس ووتش، ٦ مايو ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/06

عضو الحزب الوطنى الديمقراطى.[٣٤]

وبحسب مصادر حقوقية، فإن ما لا يقل عن ٥٠ شخصاً من المعارضين السياسيين قد لقوا مصرعهم على مدى سبعة أشهر من اندلاع الانتفاضة على أيدى قوات الشرطة أو الجيش أو عصابات "الشبيحة". كما أن عدداً منهم ربما كانوا أهدافاً للقتل العمدي أو القتل خارج نطاق القانون. من بين هؤلاء المعارض السورى البارز زياد العبيدى الذى لقى مصرعه أثناء محاولته الفرار من قوات الأمن التى اقتحمت منزله فى بلده دير الزور[٣٥]، والمعارض السياسى والناشط الحقوقى المهندس معن العودات، والقيادى الكردى مشعل التمو.

هجوم واسع النطاق على الإعلاميين والمبدعين:

اقترن القمع الوحشى للانتفاضة الشعبية بهجوم واسع النطاق على الوسائط المختلفة للتعبير والإعلام، وقد فرضت السلطات حالة من التعتيم التام على المناطق الخاضعة لحصار عسكري محكم، مثل درعا وحمص وبانياس والمعضمية في ريف دمشق، وذلك بعد قطع خدمة الإنترنت، بالإضافة إلى تعطيل الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" و"تويتر" و"يوتيوب". كما استمر منع الصحفيين والمراسلين الأجانب من دخول البلاد، وأيضا منع مراسلي وسائل الإعلام الخارجي من الوصول إلى موقع الأحداث[٣٦]. وفرضت الرقابة على القنوات الفضائية الناقدة.[٣٧] يذكر أن السلطات كانت قد أجبرت فى مارس سبعة مراسلين لوكالتى «رويترز»، و«أسوشيتد بوس»على مغادرة البلاد.[٣٨] كما تعرض مصورون من وكالة "الصحافة الفرنسية" ووكالة "أسوشيتد برس" للاعتقال لفترة في ٢٢ مارس، بينما كانوا يقومون بتغطية الأحداث في محافظة درعا.[٣٩]

٣٤- «اعتقال المعارضين البارزين عدنان وهبة ونزار الصمادي»، بيان صادر عن المرصد السورى لحقوق الإنسان، ٢٨ يوليو ٢٠١١.

http://www.syriahr.com/28-7-2011-syrian%20observatory1.htm

-35http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/10/111015__syria__activist__killing.shtml

-36http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11852&article=621159

٣٧- «سوريا تشن حملة قمع على التغطية الصحفية؛ والاعتداءات على الصحافة تتواصل في ليبيا وأماكن أخرى"، بيان صادر عن لجنة حماية الصحفيين، ٣٠ مارس ٢٠١١.

http://www.cpj.org/ar/2011/03/017028.php

٣٨- «استمرار التعتيم الإعلامي، السلطات السورية تستهدف رويترز «، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، ٢٨ مارس ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31992

٣٩- «توقيف مازن درويش، مدير المركز السوري للإعلام»، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، ٢٤ مارس ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31989

واضطرت قناه الجزيرة القطرية للتوقف عن تغطية الاحداث فى سوريا منذ ٢٧ أبريل، وتعليق كل أنشطتها فى سوريا إلى أجل غير مسمى، بسبب عدة حملات تهديد وترهيب وجهت الى فرق عملها.[٤٠]، حيث مارست السلطات السورية ضغوطا متواصلة على موظفي قناة «الجزيرة» السوريين، لدفعهم إلى الاستقالة منها، كما منعت السلطات مراسلي القناة، ومراسلين غيرهم، من دخول مدينة درعا التي انطلقت منها الانتفاضة.[٤١]

كذلك فقدت قناة الجزيرة الاتصال بمراسلتها الكندية الإيرانية دورثى بافاز، وأحاط الغموض مصيرها منذ وصولها لدمشق فى ٢٩ أبريل الماضى. وبحسب السفارة السورية فى الولايات المتحدة، فقد قامت السلطات السورية بترحيل الصحفية فى أول مايو إلى إيران، إلا أن وزير الخارجية الايرانى أبلغ وكالة الأنباء الرسمية الايرانية فى ٢٤ مايو بأن إيران لا تملك اى معلومات عن الصحفية.[٤٢]

كما تعرض للاعتقال عدد كبير من الكتاب والصحفيين والنشطاء السياسيين، بسبب مشاركتهم فى أعمال الاحتجاج والتظاهر السلمى، أو بحكم تصنيفهم كنشطاء سياسيين معارضين أو منخرطين فى الكفاح من أجل الديمقراطية. ويرد بين هؤلاء الكاتب والصحفى السورى فايز سارة أحد الأعضاء القياديين بالمجلس الوطنى لإعلان دمشق من أجل التغيير الديمقراطى[٤٣]، ود. نزار المدنى عضو المجلس المركزى لهيئة التنسيق الوطنى فى سوريا والكاتب المعروف احسان طالب [٤٤].

وقامت دورية تابعة للمخابرات الجوية باعتقال المعارض السورى المعروف محمد صالح، وذلك خلال كمين نصب له بعدما تلقى مكالمة من مجهول يدعى أنه صحفى بقناة الجزيرة، وحدد له موعداً ومكاناً لمقابلته. وقد اقتيد محمد صالح إلى جهة مجهولة قبل أن يتم إطلاق

٤٠- «مراسلون بلا حدود تستنكر القمع ضد الإعلام فى سوريا»، ٣ مايو ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32022

٤١- « قناة 'الجزيرة' تعلق عملياتها في سوريا؛ والاعتداءات على الصحافة تتواصل في أماكن أخرى في المنطقة»، بيان صادر عن لجنة حماية الصحفيين، ٢٧ أبريل ٢٠١١.

http://www.cpj.org/ar/2011/04/017226.php

٤٢- «أين الصحفية الأمريكية الكندية الإيرانية المرحلة من سوريا إلى إيران؟»، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، ١٦ مايو ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32028

-43http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=674467

٤٤- «اعتقال الدكتور نزار المدني والكاتب إحسان طالب»، بيان صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى سوريا، ١٧ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.aohrs.org/modules.php?name=News&file=article&sid=2588

سراحه فى اليوم التالى.[٤٥]

كما ألقت السلطات القبض على الكاتب الصحفى عمر كوش أثر وصوله إلى مطار دمشق فى مطلع مايو فى أعقاب مشاركته فى مؤتمر بتركيا.[٤٦]

واحالت السلطات فى الثالث من أكتوبر مجموعة من الناشطين والصحفيين للمثول للتحقيق أمام النيابة العامة، بعد أكثر من خمسين يوماً من تعرضهم للاعتقال والاختطاف من قبل أجهزة الأمن السياسى. وبين هؤلاء الصحفيين: رودى عثمان، عمر الأسعد، والكاتبة الصحفية هنادى زحلوط، والمنتج السينمائى شادى ابو الفخر، والنشطاء عاصم حمشو وجيفارا سعيد. وقد وجهت اليهم اتهامات بالتحريض على التظاهر والعصيان والتحريض على إثارة النعرات الطائفية وإنشاء تنظيمات غير شرعية باسم "لجان أحياء دمشق"، والاتصال بقنوات فضائية لبث مواد تسئ إلى سمعة البلاد.[٤٧] ويذكر أن الغموض قد أحاط مصير المعتقلين والمختطفين من هذه المجموعة منذ اختطاف معظمهم من أحد المقاهى، ورجحت التقارير خضوع بعضهم للتعذيب.[٤٨]

كما أحاط الغموض أيضا بمصير عدد آخر من الصحفيين والمدونين الذين كانوا عرضة للاختطاف والاعتقال التعسفى، ومن بين هؤلاء الصحفيات إباء منذر، ميريام حداد، والمدون جهاد جمال، وعمر الأسد المراسل لقناه الجزيرة ولصحيفتى السفير والحياة.[٤٩]

كما أحاط الغموض أيضاً مصير الصحفي الجزائري خالد سي محند المقيم في دمشق، ويعمل بإذاعة فرنسا الدولية، والذى اختفي منذ يوم ٩ أبريل ٢٠١١ في ظروف غامضة، في

٤٥- «المخابرات السورية تنتحل صفة فضائية الجزيرة لاعتقال المعارض البارز محمد صالح»، بيان صادر عن المرصد السورى لحقوق الإنسان، ٢٤ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.syriahr.com/22-9-2011-syrian%20observatory7.htm

٤٦- «مراسلون بلا حدود تستنكر القمع ضد الإعلام فى سوريا»، ٣ مايو ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32022

٤٧- «سوريا: الشبكة العربية تندد باحالة نشطاء للنيابة العامة واغتيال آخرين»، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، ٤ اكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=40761

٤٨- «مناخ الخوف يخيِّم على المشافي في سوريا بسبب استهداف المرضى والعاملين الصحيين»، بيان صادر عن منظمة العفو الدولية، ٢٥ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/report/climate-fear-syrias-hospitals-patients-and-medics-targeted-2011-10-25

وأيضاً: "اختطاف صحفيين»، بيان صادر عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ٦ أغسطس ٢٠١١.

http://www.shrc.org/data/aspx/d12/4542.aspx

٤٩- المرجع السابق.

ظل صمت تام من السلطات السورية[٥٠].

كذلك اعتقلت السلطات المدون السوري وناشط الإنترنت أنس المعراوي، ولم تفصح عن مصيره أو أسباب ومكان احتجازه، وكان أنس قد تم اعتقاله بشكل تعسفي في مطلع يوليو ٢٠١١,[٥١]

وقد امتدت أعمال القمع الوحشى بحق الانتفاضة لتطال عددا من الفنانين والمبدعين الذين انخرطوا فيها أو سجلوا بأعمالهم الفنية تضامنا معها. ففقد إبراهيم خشوش الملقب بـ»مطرب الثورة» وصاحب أغنية «يلا ارحل يابشار» حياته فى الخامس من يوليو، وذلك بعد وقت قليل من اختطافه، حيث وجدت جثته ملقاة بنهر العاصى، وقد قطعت نصف رقبته وانتزعت حنجرته، ورجحت التقارير مسئولية أجهزة الأمن عن تلك الجريمة.[٥٢]

كما هاجمت عناصر أمنية ملثمة رسام الكاريكاتير العالمى على فرزات، حيث تعرض للإهانات والضرب المبرح الذي استهدف أصابع يديه، وذلك بالقرب من ساحة الأمويين بالعاصمة، مما أدى إلى إصابته بكدمات متفرقة وخاصة فى الوجه واليدين. المعروف أن على فرزات من أبرز منتقدى نظام الأسد عبر رسومه الساخرة.[٥٣]

كما تعرض والدا عازف البيانو الشهير مالك الجندلى للاعتداء من مجموعات «الشبيحة»،

٥٠- «سوريا : أثناء القمع الشديد للاحتجاجات السلمية،إختفاء صحفية بقناة الجزيرة بعد أسابيع من اختفاء صحفي جزائري – الشبكة العربية تحمل السلطات السورية مسئولية سلامتهم، وتطالب بالكشف عن مصيرهم"، ٣ مايو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=30499

٥١- تواصل عمليات القمع في سوريا وتزايد سقوط الضحايا، بيان صادر عن المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا، ١٢ يوليو ٢٠١١.

http://www.nohr-s.org/new/2011/07/12/%D8%AA%D9%88%D8%A7%
D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%
AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9-%D9%81%D9%8A-
%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9
%8A%D8%AF-%D8%B3%D9%82%D9%88

٥٢- «سوريا : قطع رقبة مغنى سوري غنى " يلا إرحل يا بشار" ، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٠ يوليو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=35518

وأيضاً : مقتل مغني الثورة السورية في حماة وقطع حنجرته.

http://www.factjo.com/pages/fullNews.aspx?id=28625
-53http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/25/164024.html
http://www.anhri.net/?p=38322
http://www.anhri.net/?p=38328
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0774B6A-39EB-4A5F-9CED-65D89C7BB827.htm

التى اقتحمت منزلهما بمدينة حمص فى منتصف سبتمبر، بسبب موقف مالك المؤيد للثورة الشعبية السورية.[٥٤]

تواصل القمع بحق الأقلية الكردية:

ظل النشطاء السياسيون والحقوقيون فى المحافظات الكردية هدفا خاصا لأعمال القمع التى تعانى منها الأقلية الكردية فى إطار سياسات التمييز المنهجى ضدها.

وتمثلت أخطر هذه الاعتداءات فى ٧ أكتوبر، باغتيال القيادي البارز مشعل التمو الناطق باسم تيار المستقبل الكردى، بعد اقتحام ملثمين مسلحين منزله واغتالوه بداخله وأصابوا ابنه.[٥٥] يذكر أن مشعل التمو كان من بين بضعة مئات من السجناء والمعتقلين الذين استفادوا من قرارات العفو الرئاسى وأطلق سراحه فى يونيو ٢٠١١![٥٦].

كما تواصلت على مدار العام إجراءات الاعتقال التعسفى بحق نشطاء سياسيين وحقوقيين وكتاب وفنانين أكراد. فقد تلقى ثلاثة من المواطنين الأكرد فى فبراير ٢٠١١ أحكاماً بالسجن لمدة أربعة أشهر، من قبل القاضى الفرد العسكرى بالقامشلى، بعد إدانتهم بتهمة إثارة النعرات العنصرية! على خلفية تنظيمهم مهرجاناً للشعر الكردى.[٥٧]

وفي ٢٤ يناير اعتقل الفنان الكردى عبد الرحمن محمد عمر، واقتيد إلى جهة مجهولة.[٥٨] وكان الكاتب والباحث الكردى حواس محمود قد تعرض فى ١٢ يناير للاعتقال، أثناء عودته إلى مدينة القامشلى بمحافظة الحسكة عبر البوابة التركية. كما جرى اعتقال الشاعر إبراهيم بركات الأحمد بالحسكة أيضا، والأديب خضر العكارى من سكان مدينة السلمية ويرجح أنه

٥٤- « اعتداء وحشي على والدي عازف البيانو مالك الجندلي»، بيان صادرعن اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ٢١ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=39782

٥٥- اغتيال القيادي الكردي السوري «تصعيد خطير»، بيان صادر عن منظمة العفو الدولية، ١٢ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/assassination-syrian-kurdish-leader-%E2%80%98dangerous-escalation%E2%80%99-2011-10-11

٥٦- المرصد السوري: السلطات السورية تفرج عن مشعل التمو ومهند الحسني، ٣ يونيو ٢٠١١.

http://www.sooryoon.net/?p=25555

-57http://www.syriahr.com/18-2-2011-syrian%20observatory6.htm

٥٨- الراصد: اعتقال الفنان الكردي بافي صلاح من قبل دورية أمنية مجهولة»، بيان صادر عن المكتب الإعلامي للجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد)، ٢٥ يناير ٢٠١٢.

http://www.shril-sy.info/modules/news/article.php?storyid=5880

اقتيد إلى أحد مراكز الاعتقال بدمشق.[٥٩]

وامتدت الاعتقالات التعسفية إلى نشطين أكراد فى المنظمات الحقوقية، من بينهم المحامى رضوان عثمان سيدو عضو مجلس إدارة اللجنة الكردية لحقوق الإنسان فى سوريا «راصد»، والذى اعتقل فى ٢٤ أغسطس بعد عودته من تركيا.[٦٠] كما ألقى القبض على المحامى محمد إبراهيم درويش عضو «راصد» فى ١٦ سبتمبر.[٦١]

ويشار فى هذا السياق إلى اختفاء الناشط الحقوقى السيد أبو جوان عضو لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا، بعد مداهمة منزله فى الحسكة من الأمن السياسى، ولم تتوصل أسرته إلى أى معلومات عن أسباب ومكان احتجازه.[٦٢]

أوهام الإصلاح تتهاوى:

أخفقت السلطات السورية إخفاقاً ذريعاً فى البرهنة على جديتها فى تبنى أجندة للإصلاح الديمقراطى. وقد كان من المأمول أن يشكل الإعلان عن إنهاء حالة الطوارئ السارية فى البلاد منذ عام ١٩٦٣ خطوة مهمة فى هذا السياق. غير أنه على أرض الواقع فإن القمع الدموى للانتفاضة الشعبية وإطلاق يد أجهزة الأمن والجيش وفرق «الشبيحة» فى ارتكاب المجازر والجرائم ضد الإنسانية دون أدنى محاسبة، جعل من هذه الخطوة حبراً على ورق. بل بدا إنهاء الطوارئ الاستثنائية، وبالتبعية محاكم أمن الدولة الاستثنائية، مجرد غطاء شكلى للتجمل، لا يستطيع أن يصمد أمام واقع، اختفت منه بصورة مطلقة ما تبقى من أي مقومات للدولة القانونية، وباتت فيه أعمال القمع والتنكيل لا يحدها أى سقف قانونى.

ويلفت النظر فى هذا السياق أن السلطات السورية قد حاولت ملء الفراغ الناجم عن الإنهاء الصورى لحالة الطوارئ الاستثنائية بمنح مزيد من الصلاحيات الاستثنائية – عبر المرسوم

٥٩- « استمرار الاعتقال التعسفي بحق مواطنين سوريين»، بيان صادر عن لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا، ١٤ فبراير ٢٠١١.

http://www.free-syria.com/loadarticle.php?articleid=37918

-60http://www.aohrs.org/modules.php?name=News&file=article&sid=2508

http://www.dchrs.org/news.php?id=383&idC=2.

٦١- «المطالبة بالإفراج الفورى عن الناشط السورى المحامى محمد إبراهيم درويش، بيان صادر عن لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ١٧ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=39416

٦٢- «سورية: شاب نشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان يختفي على يد جهاز الأمن السياسي في الحسكة»، بيان صادر عن مؤسسة الكرامة، ٢٨ سبتمبر ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4266:2011-10-02-19-00-12&catid=155:-&Itemid=100

التشريعى رقم ٥٥- لأجهزة الأمن، بما يسمح لها بمباشرة التحقيق والاحتجاز التحفظى للأشخاص لمدة اسبوع دون الحاجة إلى استصدار مذكرة قضائية. ووفقاً لهذا المرسوم يمكن تجديد فترات الاحتجاز التحفظى بموافقة النائب العام لمدد تصل إلى ٦٠ يوماً. بل ترتب على هذا المرسوم منح سلطات استثنائية لأجهزة الأمن سلباً من الصلاحيات التى كان يكفلها التشريع للنائب العام والنيابة العامة فى استقصاء الجرائم وتعقب مرتكبيها. وقد منح المرسوم المذكور هذه الصلاحيات لأجهزة الأمن فى عدد واسع من الجرائم، التى يكشف تصنيفها عن أن السلطات قد أبقت على نفس الصلاحيات المطلقة لأجهزة الأمن بموجب قانون الطوارئ فى التنكيل بالخصوم السياسيين، وبطائفة واسعة من الاشخاص إذا ما مارسوا حقوقهم فى التعبير عن آرائهم، أو فى الاحتجاج والتجمع السلمى وممارسة حقوقهم فى التنظيم بمختلف صوره. تضمنت هذه الجرائم ما يلى: الجرائم الواقعة على أمن الدولة، والنيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومى والجنايات الواقعة على الدستور، والجرائم التى تنال من الوحدة الوطنية أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة، والجمعيات غير المشروعة والتظاهرات وتجمعات الشغب.[٦٣]

ومع أن النظام السورى لم يتقدم خطوة نحو إنهاء هيمنة حزب البعث الحاكم على الحياة السياسية واحتكاره للسلطة، باعتباره الحزب القائد حسبما ذهب الدستور السورى، فقد حاول النظام الإيحاء بتوجهه نحو الإقرار بالتعددية الحزبية عبر سن قانون جديد للأحزاب. غير أن نصوص القانون تفرغ عملياً حرية تكوين الأحزاب من مضمونها، وتكفل لحزب البعث الحاكم -مثله فى ذلك مثل الحزب الوطنى الحاكم فى مصر قبل الإطاحة بالرئيس مبارك- الحق فى إجازة أو رفض الأحزاب السياسية من خلال لجنة لشئون الأحزاب يرأسها وزير الداخلية، وتضم ثلاثة من الشخصيات العامة يسميهم رئيس الجمهورية، إلى جانب نائب رئيس محكمة النقض. كما اعتمد القانون أيضاً النهج التسلطى فى الترخيص للأحزاب الجديدة بدلا من الإخطار.

على النسق ذاته من الإصلاحات الشكلية، جاءت تعديلات القانون الانتخابى، بإسناد مهمة إدارة الانتخابات إلى لجنة عليا قضائية غير ذات دلالة، طالما تهيمن السلطة التنفيذية على مقادير السلطة القضائية، وتسلب أدنى ضمانات استقلال القضاء والقضاة. فضلاً عن أن القانون يبقى على ٥٠٪ من مقاعد المجلس التشريعى للعمال والفلاحين، علما بأن قوائم

٦٣- لمزيد من التفاصيل انظر :

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=305403&IssueID=2210

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/08/110822__syria__parties.shtml

وأيضا راجع : "الخداع"، هيثم المالح، ٥ مايو ٢٠١١.

http://haithammalehfoundation.org/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=201:2011-05-06-06-57-53&catid=34:2010-07-18-14-33-32&Itemid=53

مرشحى العمال والفلاحين تمر عبر اتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين لاعتمادها أولا ، وكلاهما يخضع لسيطرة حزب البعث الحاكم!. [٦٤]

٦٤- د. حسن عباس ، ديناميكيات الانتفاضة فى سوريا ، مرجع سبق ذكره.

المملكة العربية السعودية

استمرت حالة حقوق الإنسان في المملكة في التدهور، وبدت السلطات متحصنة أمام رياح التغيير التي اجتاحت المنطقة العربية خلال عام ٢٠١١. وتبنت السلطات تدابير وإجراءات صارمة في قمع التظاهرات السلمية التي انطلقت للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية، وتأسيس ملكية دستورية، وتعرض مئات الأشخاص للملاحقة أو الاعتقال بسبب ممارستهم للتظاهر السلمي، وامتدت هذه الإجراءات حتى إلى أفراد من الجالية السورية التي تظاهر أبناؤها تنديداً بالمذابح الجارية في بلدهم. وواصلت السلطات قمع دعاة الإصلاح ومدافعي حقوق الإنسان، سواء عبر الاعتقال التعسفي أو التعذيب أو المحاكمات غير العادلة، كما أظهرت السلطات قدراً أكبر من عدم التسامح تجاه مخالفيها في الرأي، وتجاه الانتقادات التي تثار عبر وسائط الإعلام. وظل التمييز المنهجي ضد الشيعة مصدرًا لتوترات متزايدة في المنطقة الشرقية التي يقطنها أغلبية من الشيعة، وصلت قرب نهاية العام إلى حد وقوع اشتباكات عنيفة بين السكان وقوات الأمن، بسبب الاعتقال التعسفي للرموز الشيعية وللمنخرطين من الشيعة في الاحتجاجات السلمية، علاوة على استخدام الأقارب كرهائن للضغط على ذويهم لتسليم أنفسهم.

لم تشهد البيئة التشريعية المعادية لحقوق الإنسان تطوراً إيجابياً ذا دلالة، بل على العكس من ذلك فقد اتجهت التطورات التشريعية إلى فرض مزيد من القيود على حريات التعبير، وبدت النصوص التشريعية التي يجري إعدادها؛ بدعوى مكافحة الإرهاب، تشكل تهديداً أكبر على وضعية حقوق الإنسان في البلاد.

كما شهد عام ٢٠١١ توسيع الدور الإقليمي للمملكة في مساندة نظم الاستبداد في المنطقة، وذلك من خلال تأمين الطاغية التونسي زين العابدين بن علي، ومن خلال المشاركة الفعالة للقوات السعودية في قمع انتفاضة شعب البحرين.

ولا يخفف من قتامة السجل السعودي سعي المملكة للإقرار بحق النساء في الترشيح والانتخاب للمجالس البلدية في الانتخابات التي ستجري مستقبلاً، أو الإعلان عن النوايا الرسمية لأن تصبح النساء عضوات بمجلس الشورى، طالما استمرت الوصاية الذكورية، بما في ذلك عدم الحصول على جواز سفر بدون موافقة الأوصياء عليها من الذكور!!!

تطورات سلبية علي الصعيد التشريعي:

قامت السلطات بتبني المزيد من التشريعات القمعية؛ فتحت دعوى مكافحة الإرهاب دفعت السلطات بمشروع قانون «النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله»[١] ويكفل مشروع القانون -حال إقراره- للسلطات توقيف الأشخاص لفترات طويلة قد تصل إلى أكثر من عام دون تهمة أو دون أي ضمانات قانونية للمعتقلين، وتتيح النصوص مجالاً للتنكيل بالمعارضين والناقدين لرموز الحكم، حيث يقضي بعقوبة السجن عشر سنوات على من يشكك في نزاهة الملك أو ولي العهد. كما يتبنى مشروع هذا القانون تعريفاً فضفاضاً للجرائم الإرهابية، كتعريض الوحدة الوطنية للخطر أو الإساءة لسمعة الدولة ومكانتها، مما يسمح بتأويل هذه التعبيرات غير المنضبطة قانوناً في ملاحقة ومقاضاة ومعاقبة الأشخاص على أفعال، قد تندرج في صميم حرية التعبير عن الآراء سلمياً أو الاحتجاجات ذات الطابع السلمي.[٢]

١- للاطلاع على نص مشروع القانون وتقرير لجنة الشئون الأمنية المتعلق بنص مشروع القانون، راجع:
http://www.amnesty.org/sites/impact.amnesty.org/files/PUBLIC/Saudi%20anti-terror.pdf
http://www.amnesty.org/sites/impact.amnesty.org/files/PUBLIC/Draft%20Penal%20Law%20for%20Terrorism%20Crimes%20and%20Financing%20of%20Terrorism%20%28full%20copy%29.pdf

٢- قانون مكافحة الإرهاب السعودي المقترح أداة لخنق الاحتجاج السلمي، منظمة العفو الدولية، ٢٢ يوليو ٢٠١١:
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/proposed-saudi-arabian-anti-terror-law-would-strangle-peaceful-protest-2011-07-22

في مايو صدر مرسوم ملكي بتعديل قانون المطبوعات[٣] يضاعف من القيود المحددة سابقاً في هذا القانون. وبدت التعديلات تستهدف بالأساس حماية الرموز الدينية من النقد، ومحاصرة الآراء أو الأفكار التي تمس التفسيرات الفقهية الرسمية للشريعة، حيث تحظر التعديلات نشر أي مواد تخالف الشريعة، أو تؤدي إلى إثارة النعرات الطائفية، أو تشجع على الإجرام، أو تدعو إلى الإخلال بأمن البلاد أو نظامها العام، كما تمنع نشر أي وثائق أو مواد تضر بالسمعة، أو تسبب الإهانة للمفتي العام للمملكة، أو أعضاء هيئة كبار العلماء ورجال الدولة وموظفيها. كما تحظر التعديلات أيضاً نشر وقائع التحقيقات أو المحاكمات من دون الحصول على إذن، وتمنح وزارة الثقافة والإعلام حق سحب ووقف أي مطبوعة من دون تعويض، إذا تضمنت أياً من الأمور المحظور نشرها.

كما تجيز التعديلات فرض عقوبات على المخالفين، تشمل الغرامات المالية، والمنع من الكتابة في الصحف والمطبوعات، أو المنع من الظهور في برامج البث الفضائي. وتجوز معاقبة الصحف المخالفة بالإغلاق بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بينما تتيح التعديلات لوزير الإعلام صلاحية إغلاق أو حجب المواقع والصحف الإلكترونية المخالفة[٤].

كما فرضت السلطات السعودية مزيداً من القيود على وسائل الإعلام الإلكترونية، عبر ما يسمى اللائحة التنفيذية لتنظيم أنشطة النشر الإلكتروني، والتي اعتمدت في مطلع العام الحالي. وذلك باشتراط ضرورة التسجيل على جميع المدونات والمواقع الإلكترونية لدى وزارة الإعلام والثقافة. وبموجب هذه اللائحة الجديدة يتعين على كل من ينشر عبر الإنترنت، بما في ذلك المشاركة بالتعليقات في المنتديات، بل وحتى كتابة الرسائل القصيرة، الحصول على ترخيص يكون صالحاً لمدة ثلاث سنوات.

وتشترط اللائحة في مقدم طلب الترخيص للنشر الإلكتروني، أن يكون سعودي الجنسية، وألا يقل عمره عن عشرين سنة، وأن يكون حاصلاً على مؤهل لا يقل عن الثانوية العامة أو ما يعادلها. ويجب أن يتمتع أيضا بحسن السير والسلوك، إلى جانب وجود عنوان بريدي محدد لطالب الترخيص. وتلزم اللائحة الصحف الإلكترونية، بتحديد رئيس تحرير، توافق

٣- للاطلاع على نصوص تعديلات قانون المطبوعات، انظر: أمر ملكي -تعديل بعض مواد نظام المطبوعات والنشر، الموقع الملكي السعودي، ٢٥/٥/١٤٣٢هـ (مصدر رسمي سعودي)

http://www.ksaking.com/news.php?action=show&id=273

4- Royal decree issued to amend Saudi media law، Arab reform initiative، 1 may 2011.

http://www.arab-reform.net/spip.php?article4750

-العاهل السعودي يعدل قانون المطبوعات، بي بي سي، ٣٠ أبريل ٢٠١١:

http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2011/04/110430__saudi__press.shtml

اللائحة التنفيذية للنشر الإلكتروني، وزارة الثقافة والإعلام السعودية

http://www.info.gov.sa/E-ServicesForm/electronicPublishing.aspx

عليه الوزارة، وتفرض اللائحة أيضاً غرامة مالية على كل مدون غير حاصل على ترخيص قيمتها ١٠٠ ألف ريال سعودي (أي نحو ٢٦ ألف دولار)، وتجيز أيضا حظر مدونته بشكل نهائي.[٥]

ضغوط متواصلة على مدافعي حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح:

في ٢١ مارس ٢٠١١ جرى القبض على محمد صالح البجادي عضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية، وذلك أثناء مشاركته في مظاهرة، تطالب بالإفراج عن المعتقلين أمام وزارة الداخلية السعودية، وجدير بالذكر أن البجادي قد تم سجنه سابقاً مرتين، كما كان ممنوعا من السفر خلال الثلاث السنوات السابقة.[٦]

وقد أحيل محمد صالح البجادي للمحاكمة في أغسطس بعد ٤ أشهر من احتجازه بصورة انفرادية، بعد اتهامه بـ»دعم الثورة في البحرين وتشكيل منظمة غير شرعية، وقد حُرِمَ من الاتصال بمحاميه أو ذويه، وتم رفض طلبات مجموعة من المحامين للدفاع عنه، بزعم أنه لا يرغب بتوكيل محامٍ للدفاع عنه، وأنه يرغب في الدفاع عن نفسه! على الرغم من تأكيده أنه لم يطلب الدفاع عن نفسه، ولم يتم إبلاغه حتى بوجود المحامين.[٧].

وأحاط الغموض مصير الناشر السوري والعضو الناشط باللجنة العربية لحقوق الإنسان علاء الدين الرشي بعد اختفائه في ٢٣ مارس ٢٠١١، حيث تم اختطافه من أمام مقر إقامته بالرياض. وذلك رغم دعوته للمشاركة في معرض الكتاب الدولي بالرياض من قبل وزارة الثقافة والإعلام السعودية بصفته ناشراً. وقد نشرت دار النشر التي يملكها الرشي العديد من مؤلفات الكاتب الإصلاحي البارز/ عبد الله الحامد، والتي تدعو لإقامة ملكية دستورية في السعودية.[٨]

---

٥ – السعودية تفرض قيودا على النشر الإلكتروني والمدونات– بي بي سي –٢٠١١/١/١١

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110110__saudi__blogging__regulations.shtml

– اللائحة التنفيذية لنشاط النشر الإلكتروني في السعودية مثيرة للقلق، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٤ يناير ٢٠١١

www.anhri.net/?p=22643

6– HRFS calls for the immediate release of Mr mohamed albjadi ، Human rights first society، 23 march 2011.

https://acrobat.com/app.html#d=5W3PgrxWKvLEGOk4zlCxHw

٧– السعودية: المحاكمة السرية للسيد محمد صالح البجادي، مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، ٦ سبتمبر ٢٠١١،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4244:2011-09-08-15-25-41&catid=146:-&Itemid=50

8– Immediate freedom for the Syrian publisher DR. A laaeddin al rashi، ، Human rights first society، 23 march 2011.

https://acrobat.com/app.html#d=7JOTmFiIHNvSaZBLi96brg

وفي تاريخ ٢٠ مارس ألقي القبض على الناشط مبارك بن زغير، عقب لقاء جمعه مع الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشئون الأمنية، لمناقشة الإفراج عن بعض المعتقلين، حيث قامت الشرطة السرية بإيقافه واعتقاله في اليوم التالي للقاء قبيل لقائه مع المتظاهرين لإبلاغهم بنتائج اللقاء.[٩]

وفي مطلع مايو ألقي القبض علي الناشط الحقوقي فاضل مكي المناسف في العوامية بالمنطقة الشرقية، ورجحت التقارير أن القبض عليه وثيق الصلة بكتاباته التي تتناول انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، والانتهاكات التي تستهدف الشيعة، والاعتقالات التي تطال المتظاهرين سلميًا.[١٠]

ومع أن المناسف قد أُطلق سراحه في أغسطس ٢٠١١، إلا أنه ألقي القبض عليه مجددا في الثاني من أكتوبر، واقتيد إلى سجن المباحث العامة بالدمام. وتتزايد المخاوف من تعرضه للتعذيب، وخاصة أنه لم يسمح له بالاتصال بمحاميه أو تلقي زيارات من ذويه.[١١]

كما قامت السلطات السعودية في ٨ يوليو باعتقال د. يوسف الأحمد عالم الدين والأكاديمي في جامعة الإمام محمد بن سعود، وذلك عقب انتقاده سياسة الحكومة الخاصة بالتوقيف التعسفي، في مقطع فيديو نشره على موقع يوتيوب، حيث انتقد الاحتجاز طويل الأجل للمشتبهين الأمنيين دون نسب اتهامات إليهم أو محاكمتهم، وانتقد أيضا اعتقال المحتجات سلمياً على احتجاز أقاربهن الرجال منذ مدة طويلة.[١٢]

وفي ١١ سبتمبر، بدأت إجراءات محاكمة الناشط الحقوقي وليد أبو الخير بتهم "إهانة القضاء"، و"التواصل مع جهات أجنبية"، و"المطالبة بملكية دستورية"، و"المشاركة في برامج إعلامية لتشويه سمعة البلاد"، و"تحريض الرأي العام ضد النظام العام". يذكر أيضا أن أبو الخير من النشطاء البارزين الداعين إلى الإصلاح، وقد قام في فبراير ٢٠١١ بجمع

9- hrfs strongly condemns the illegal arrest of Dr. mubbarak bin Zuhair on march 202011. human rights first society، 30 march 2011.

https://acrobat.com/app.html#d=xZ3IGQ0LHnlpi3jxbjkkyQ

10-Saudi Arabia: Rights Activist، Bloggers Arrested: king launches new speech restrictions as crackdown on critics escalates، human rights watch، 3 may 2011

the direct link for the press release: http://www.hrw.org/en/news/2011/05/03/saudi-arabia-rights-activist-bloggers-arrested

١١ -السلطات السعودية تعيد اعتقال أحد نشطاء حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، ١٧ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/saudi-arabia-detains-human-rights-activist-again-2011-10-14

١٢ - السعودية: يجب الإفراج عن عالم الدين الذي انتقد وزارة الداخلية «اعتقال د. يوسف الأحمد لدفاعه عن حقوق المحتجزين»، هيومان رايتس ووتش، ١٤ يوليو ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/07/14-0

آلاف التوقيعات على عريضة، تدعو إلى التغيير والإصلاح الديمقراطي.[١٣]

كما اعتقلت السلطات السعودية في ٢٦ سبتمبر، الناشط الاجتماعي علي حسين الدبيسي، بعد توقيفه في نقطة تفتيش المدخل الشمالي لبلدة العوامية شرق المملكة السعودية، وقامت بتفتيش سيارته بشكل دقيق قبل اقتياده إلى جهة غير معلومة[١٤].

التعذيب:

تعرض المعتقل مراد المخلف بسجن الدمام لتعذيب بدني شديد وضرب عنيف بمقابض خشبية على ظهره وربطه لفترات طويلة بأوضاع مؤلمة مما أدى إلى إصابته بالشلل في ساقيه. كما جرى تهديد أسرته بالاعتقال، عقب مطالبتهم السلطات بالتحقيق في وقائع التعذيب، وتقديمهم شكوى إلى ديوان المظالم في محكمة القضاء الإداري.[١٥]

كما تعرض الناشط الحقوقي مخلف الشمري في السجن للتعذيب، عقاباً له على شكوى تقدم بها حول ظروف سجنه، فقد جرى إبلاغه بنقله إلى مستشفى السجن لإجراء فحص طبي، إلا أنه نقل إلى إحدى الغرف في السجن، حيث تم تقييده وضربه إلى أن فقد وعيه، وتلا ذلك قيام أحد الضباط بسكب مادة كيميائية مطهرة في حلقة؛ مما أدى إلى تدهور وضعه الصحي؛ واستدعى نقله لمستشفى السجن حيث تم تسجيل حالته باعتبارها محاولة انتحار، ليتم إيداعه

---

١٣ – محكمة سعودية تتهم المحامي «أبو الخير» بالمطالبة بملكية دستورية، لجنه الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، ١٢ سبتمبر ٢٠١١.

http://cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlUak5RVkRBOQ==&r= 000C2B2EC292020161491BFCDF2955A1E9A/000079954E9EEB33ACA23/0000000A7746F5 &Sectyp=147&act=show&id=4858

– ناشط سعودي يتحدى التخويف الذي تمارسه الدولة، منظمة العفو الدولية، ١٤ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/saudi-activist-defiant-face-state-intimidation-2011-09-14

١٤ – السلطات السعودية تعتقل الناشط الدبيسي والحاج آل ياسين،، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، ٢٧ سبتمبر ٢٠١١،

http://cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlUak5RVkRBOQ==&r= 00022BE552E97AC/000092004E9EEC09C600B/0000000CBE9/000092004E9EEC09C600B/00000003216D606EA4AF29E62EFE3 &Sectyp=147&act=show&id=4881

١٥ – المملكة العربية السعودية: السيد مراد المخلف يصاب بالشلل في ساقية، نتيجة التعذيب، مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، ٥ أغسطس ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4247:2011-09-09-09-00-34&catid=146:-&Itemid=50

رهن الحبس الانفرادي تحت ظروف سجن أكثر تشدداً.[١٦]

كما تعرض ٣ معتقلين هم: فاضل علي السليمان، ورائد عبد المحسن العبد الكريم ومحمد نبيل المحمد صالح لإساءات طائفية بالغة وللتعذيب، كما أجبروا على الاعتراف باعتدائهم على شرطة مكافحة الشغب أثناء المظاهرات التي شهدتها البلاد في مارس ٢٠١١. وكان المعتقلون الثلاثة ضمن ٥٣ متظاهراً؛ ألقي القبض عليهم في ذلك الوقت. وظلوا رهن الاحتجاز في سبتمبر ٢٠١١. وذكرت التقارير أن فاضل علي السليمان قد تهشمت عظام يديه؛ نتيجة تعرضه للضرب.[١٧]

الحق في التجمع السلمي:

على الرغم من استمرار القيود الصارمة على الحق في التجمع والتظاهر السلمي، فقد تزايدت أعمال الاحتجاج الجماعي والتظاهرات في السعودية تزامناً مع تصاعد الانتفاضات الديمقراطية والاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسي والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية.

وقد كانت بداية المظاهرات في جدة، وذلك احتجاجا على سوء إدارة الحكومة لأزمة السيول مع بداية هذا العام، إلا أن الحكومة السعودية قامت بمحاصرة المتظاهرين، واحتجزت قرابة ٥٠ شخصا.[١٨] ثم فرضت وزارة الداخلية حظراً على التظاهر، وذلك بزعم «تعارضه مع الشريعة الإسلامية»، وذكرت أن قوى الأمن مخولة باتخاذ «كافة الإجراءات» لمنع «محاولات الإخلال بالنظام». وأكد بيان للمتحدث باسم الوزارة أن «الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع منعاً باتاً جميع أنواع المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والدعوة لها،

١٦ – المملكة العربية السعودية: خطر الموت يتهدد السيد الشمري المدافع عن حقوق الإنسان، مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، ٢٣ أغسطس ٢٠١١،

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4242:2011-09-05-10-37-02&catid=146:-&Itemid=50

١٧ – استمرار احتجاز ثلاثة مواطنين منذ مسيرات مارس في الأحساء، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، ١٣ سبتمبر ٢٠١١

http://www.cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlUak5RVkRBOQ==&r= 0009AEFC2/0000107654E6F4CC728141/000000090CAC4C2A2DC2DE9379DB0CB9F3AFF96D &id=4860&act=show&Sectyp=147

١٨ – جدة: اعتقال العشرات بعد احتجاجات غير مسبوقة بسبب السيول، ٢٦ يناير ٢٠١١،

http://www.arabianbusiness.com/arabic/603420

وذلك بحجة تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم وأعراف المجتمع السعودي».[١٩] كما أعلنت السلطات طبع ١,٥ مليون نسخة من بيان أصدرته هيئة كبار العلماء، يحرم التظاهر في المملكة، وذلك كوسيلة لدفع السعوديين على رفض فكرة التظاهر والابتعاد عنها.[٢٠]

وخلال المظاهرات في ٢ مارس. اعتقلت السلطات نحو ٢٢٠ شخصا لا يزال منهم رهن الاعتقال ما يقارب ٣٠ شخصا، وذلك على الرغم من مرور ما يزيد على ٦ أشهر على اعتقالهم.[٢١] وكان من ضمن هؤلاء المعتقلين عدد من القصر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ عاما، ومنهم من بقي في الاحتجاز لمده تقارب الشهرين[٢٢].

وسجلت التقارير استخدام قنابل الغاز والرصاص الحي في مواجهة المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة العديد من المتظاهرين ونقلهم إلى المستشفيات[٢٣].

وقد امتدت تلك التظاهرات –التي تم قمعها بعد نحو شهرين من اندلاعها– إلى عدد من

---

١٩ – السعودية: الاحتجاجات ممنوعة لأنها «تعارض الشريعة»، بي بي سي، ٥ مارس ٢٠١١.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110305__saudi__protest__ban.shtml

٢٠ – السعودية تطبع ١,٥ مليون نسخة من فتوى تحريم التظاهر، ٣٠ مارس ٢٠١١،

http://www.alittihad.ae/details.php?id=30117&y=2011

– هيئة كبار العلماء في السعودية تحرم المظاهرات في البلاد، وتحذر من الارتباطات الفكرية والحزبية المنحرفة، الشرق الأوسط، ٧ مارس ٢٠١١،

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11787&article=611299

٢١ –إطلاق ثمانية من المعتقلين على خلفيه المسيرات السلمية في القطيف، لجنه الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، ٢٥ سبتمبر ٢٠١١،

http://www.cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlU ak5RVkRBOQ==&r= 0005BA97F1430EB31F7BF29A61593A4652E31EBDBC2 &Sectyp=1 47&act=show&id=4878

– السعودية: توقيف ١٦ شخصا شاركوا بتظاهرة للمطالبة بالإفراج عن معتقلين، بي بي سي، ٤ مارس ٢٠١١،

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110304__saudi__protests.shtml

– تظاهرة في شرق المملكة غداة اعتقالات في صفوف الشيعة، france ٢٤، ٤ مارس ٢٠١١،

http://www.france24.com/ar/20110304-saudi-arabia-demonstration-hundreds-east-shiits-arrestations-anger

٢٢ – سلطات الكيان السعودي تطلق سراح الفتيان الموقوفين، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، ٢١ مايو ٢٠١١،

http://www.cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlU ak5RVkRBOQ==&r= 000CAA4DDC27BE12C2/000096864DDB73EA4CDF5/0000000EF7C 12314F730B0913F9BB9E &id=4675&act=show&Sectyp=147

23- Saudi police wound 3 Shiite protesters: witness، france 24، 10 MARCH 2011 ، http:// www.france24.com/en/20110310-saudi-police-wound-3-shiite-protesters-witness

المدن كالقطيف والإحساء والرياض[٢٤]، تنوعت أسبابها ما بين المطالبة بالإصلاح، والمطالبة بالإفراج عن معتقلين.

كما ألقى القبض في ٣ يوليو، على ١٥ امرأة وخمسة أطفال خارج مبنى وزارة الداخلية وذلك أثناء تجمعهم مجدداً للمطالبة بإجراء محاكمات عادلة لأقاربهم المعتقلين دون محاكمة لفترات طويلة، تصل لما يقرب من ١٠ سنوات بالنسبة لبعض الحالات، وقد أفرج عن الجميع، باستثناء امرأتين، بعد إجبارهم على توقيع تعهد بعدم الاحتجاج مرة أخرى، والمرأتان المتبقيتان هما ريما عبد الرحمن الجريش، وهي عضو في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية؛ وشريفة الصقعبي. وقد سبق لهما أن وقعتا على عريضة تطالب بالإصلاح في البلاد[٢٥].

وفي ٢٤ سبتمبر اعتقلت قوات الأمن السعودية سبعة، بينهم ثلاث نساء، بعد اعتصامهم أمام إمارة المنطقة الشرقية للمطالبة بالإفراج عن أقاربهم من السجناء المنسيين الذين تتحفظ عليهم وزارة الداخلية دون محاكمة أو تهم مثبتة بحقهم، منذ إلقاء القبض عليهم عام ١٩٩٦، في أعقاب تفجير ثكنة عسكرية أمريكية في الخبر في ذلك الوقت. وقد أطلق سراح المحتجزين الشيعة بعد يومين من اعتقالهم.[٢٦]

وفي ١٢ أغسطس اعتقلت قوات الأمن السعودية ١٦٤ مواطناً سورياً يقيم في السعودية، وذلك عقب تنظيمهم مظاهرة سلمية في الرياض للتنديد بالقمع الذي يتعرض له المتظاهرون في سوريا.[٢٧]

---

٢٤ – الإعلان عن وقف المسيرات الاحتجاجية في القطيف، ١٤ مايو ٢٠١١، شبكة راصد الإخبارية،
http://rasid108.homeip.net/artc.php?id=44352

٢٥ – السعودية تعتقل نساء محتجات، منظمة العفو الدولية، ٤ يوليو ٢٠١١،
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/saudi-arabia-detains-women-protesters-2011-07-04

٢٦ – سلطات الكيان السعودي تعتقل عددا من السيدات اعتصمن أمام إمارة الشرقية، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، ٢٥ سبتمبر ٢٠١١،
http://www.cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlUak5RVkRBOQ==&r= 00017F033A2DA0F67EF4B9C2912DC49F4CD9024745C &id=4879&act=show&Sectyp=147

٢٧- المرصد السوري يناشد العاهل السعودي الإفراج عن سوريين تظاهروا في الرياض، المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٢٥ أغسطس ٢٠١١.
http://www.syriahr.com/25-8-2011-syrian%20observatory.htm

– اعتقال متظاهرين سوريين في السعودية، الوطن أونلاين، ٢٥ أغسطس ٢٠١١.
http://www.alwatanonline.com/policy__news.php?kind=2&id=2314

حرية التعبير:

واصلت السلطات اتباع سياسة المراقبة والحجب للمواقع الإلكترونية التي تبث مواد لا تروق لها. وطال الحجب مدونة الناشطة السعودية أميمة النجار في ٢٢ مايو، وذلك عقب تضامنها مع الناشطة منال الشريف التي تم اعتقالها على خلفية قيادتها لسيارتها، وذلك في إطار حملة قامت بها لتمكين المرأة من قيادة السيارات في المملكة، حيث نشرت في المدونة قبل حجبها بياناً موقعا عليه من أكثر من ٢٠٠ ناشط وناشطة، يطالبون بالإفراج عن منال الشريف [٢٨]

كما تم حجب موقع منظمة العفو الدولية، وذلك بعد أقل من أسبوع من نشر الموقع انتقادات لمشروع قانون مكافحة الإرهاب القمعي في ٢٢ يوليو ٢٠١١ [٢٩].

وتواصلت الانتهاكات بحق العديد من العاملين في مجال الصحافة أو من أصحاب الرأي، ففي ٢٦ يناير ألقي القبض على السوري بشار محرز عبود المحرر في مجلة «موبايلي»، أثناء وجوده في مكتبه بالرياض، وذلك عقب مقال له يتحدث عن أحد النشطاء السوريين الداعين لإلغاء قانون الطوارئ في سوريا [٣٠]

وفي ١١ مارس ألقي القبض على خالد الجهني، وذلك بعد نشر مقابلة أجرتها معه قناة البي بي سي[٣١] عبر فيها الجهني عن مشاعره بعد نزوله للشارع، استجابة للدعوة للتظاهر، وتخلصه من حالة الخوف من التهديدات التي توجه للمتظاهرين. وتوقع خلال حديثه أن يتم اعتقاله، وقد تم إلقاء القبض عليه من بيته في وقت لاحق من اليوم نفسه.[٣٢]

وفي ١٦ مارس سحبت السلطات أوراق الاعتماد الصحفية من الصحفي أولف لاسينغ

---

٢٨ - السعودية: السلطات لم تتعلم بعد لغة الحوار ولا تجيد سوى المنع والحجب؛ الشبكة العربية تدين حجب مدونة أميمة النجار لتضامنها مع ناشطة، اعتقلت علي خلفية قيادة سيارتها، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٥ مايو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=32224

٢٩ - تصاعد الانتقادات لمشروع قانون الإرهاب في السعودية، بي بي سي، ٢٦ يوليو ٢٠١١.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/07/110726__saudi__terror__law.shtml

- Amnesty International website 'blocked in Saudi Arabia'، Amnesty international 25، july 2011، http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/amnesty-international-website-%E2%80%98blocked-saudi-arabia%E2%80%99-2011-07-25

30- Arrest for peaceful protest on the rise more than 160 protesters ، critics held without charge ، human rights watch ، 27 march 2011،

http://www.hrw.org/en/news/2011/03/27/saudi-arabia-arrests-peaceful-protest-rise

٣١ - مقابلة ال بي بي سي مع خالد الجهني، ١١ مارس ٢٠١١،

http://www.youtube.com/watch?v=UQEIH-0WMmw

٣٢ - السعودية: توقيف كاتب معارض، هيومان رايتس ووتش، ٢١ أبريل ٢٠١١:

http://www.anhri.net/?p=29582

مراسل وكالة «رويترز» للأنباء في الرياض، وهو ما استوجب مغادرته للأراضي السعودية، وزعمت الحكومة أن التغطية الصحفية التي أوردها لاسينغ للاحتجاجات السلمية في البلاد كانت غير دقيقة.[٣٣]

وفي السياق نفسه أصدرت السلطات السعودية حظراً على الكتابة إلى أجل غير مسمى ضد ثلاثة صحفيين ناقدين يعملون في صحيفة «الوطن»، ولم تقدم السلطات أي سبب لهذا الإجراء، إلا أن الصحفيين الثلاثة، وهم: أمل زاهد، وأميرة كشغري، وعدوان الأحمري، كانوا قد كتبوا عن الاضطرابات السياسية في المنطقة في الفترة السابقة لمنعهم.[٣٤]

كما اعتقل الشيخ حمد الماجد أستاذ الفقه بكلية الشريعة (جامعة الإمام) في ٢٣ مارس وذلك لسحب مقال له نشره بعنوان "ماذا لو قال السعوديون: الشعب يريد إسقاط النظام"؟[٣٥]

وألقت قوات الأمن السعودية القبض على الكاتب الليبرالي نذير الماجد في ١٧ أبريل من مكان عمله، ثم منزله، حيث قامت بمصادرة حاسبه الشخصي وبعض متعلقاته الشخصية، وذلك دون توجيه أي اتهامات له حتى إعداد هذا التقرير للنشر، وذلك بسبب كتابته مقالاً في ٢ أبريل بعنوان "أنا أحتجّ إذن أنا آدمي"، انتقد فيه سياسة الحكومة السعودية مع المتظاهرين فيها، وقد ظل نذير الماجد رهن الاعتقال الانفرادي لمدة خمسة أشهر كاملة.[٣٦]

كما منعت السلطات السعودية في أواخر يوليو الشيخ سلمان بن فهد العودة الأمين العام المساعد للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين من السفر ومغادرة المملكة؛ وذلك على خلفية آرائه

---

٣٣ – حشد من المهاجمين يهاجم مطبعة في البحرين؛ والحكومة السعودية تطرد مراسل صحفي دولي ، الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (أيفكس) – لجنه حماية الصحفيين، ١٦ مارس ٢٠١١:
http://www.ifex.org/bahrain/2011/03/16/al__wasat__stormed/ar/

٣٤ – حشد من المهاجمين يهاجم مطبعة في البحرين؛ والحكومة السعودية تطرد مراسل صحفي دولي ، الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (أيفكس)– لجنة حماية الصحفيين، ١٦ مارس ٢٠١١،
http://www.ifex.org/bahrain/2011/03/16/al__wasat__stormed/ar/

٣٥ – سلطات الكيان السعودي الأمنية تعتقل الشيخ حمد الماجد، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، ٢٨ مارس ٢٠١١،
http://www.cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlUak5RVkRBOQ==&r= 0004AE9EEAA43FC124BB07ED1C91D/000012204 4E9FEDAE7D2C1/00000009641B71F4F5D9 &Sectyp=147&act=show&id=4545

36– URGENT : Immediate freedom for the writer and intellectual Alsaeed Natheer Almagid ، Human rights first society، 19 April 2011،
https://acrobat.com/app.html#d=Xg0E1nx3FV6H5PzbUa4Icg
– Saudi Arabia arrests shi'ite writer after protests، Reuters، 19 April 2011،
http://in.reuters.com/article/2011/04/19/idINIndia-56432920110419
– السعودية: توقيف كاتب معارض، هيومان رايتس ووتش، ٢١ أبريل ٢٠١١،
http://www.anhri.net/?p=29582

المعلنة الداعمة للثورات العربية، وسبق ذلك منع برنامجه التلفزيوني الديني، حيث رفضت قناة الـMBC الاستمرار في تقديم البرنامج، ورفضت قناة اقرأ استضافة برنامجه تحت ضغط حكومي سعودي، وبعد اتفاقه على تقديم برنامجه مع قناة الحياة المصرية، فوجئ بصدور قرار بمنعه من السفر.[٣٧]

كما احتجزت السلطات في أكتوبر ٢٠١١ كلاً من فراس بقلة وحسام الناصر وخالد الرشيد، وهم فريق عمل «ملعوب علينا»، الذي يبث على موقع اليوتيوب المتخصص في تبادل الفيديوهات، وذلك على خلفية حلقة، تناولت الفقر في السعودية، وعرضت في العاشر من أكتوبر[٣٨]

وفي سياق آخر، في ١٦ فبراير تم القبض على خمسة رجال على الأقل، سعوا للحصول على اعتراف رسمي قانوني أول فبراير بتأسيس أول حزب سياسي سعودي، وذلك بعد أسبوع من تقديمهم لطلب الاعتراف بحزب الأمة الإسلامي، كحزب سياسي، وتقدموا بالطلب إلى البلاط الملكي ومجلس الشورى، ولكن السعودية لا تسمح بتأسيس الأحزاب السياسية.

وهؤلاء هم الدكتور أحمد بن سعد الغامدي، والشيخ عبد العزيز الوهيبي، والشيخ محمد بن حسين القحطاني والأستاذ الجامعي محمد بن ناصر الغامدي ووليد الماجد، كما تمت مطالبتهم بتوقيع تعهد بسحب أسمائهم من وثيقة تأسيس الحزب، وهو التعهد الذي رفضوا التوقيع عليه[٣٩]

تمييز منهجي ضد الشيعة:

ما زال الشيعة في المملكة الذين يشكلون قرابة ١٥٪ من السكان يتعرضون لصنوف شتى من التمييز المنهج ضدهم، وبخاصة في شغل الوظائف الحكومية والتعليم والمناصب الحكومية الرفيعة والمناصب الأمنية. فلا يوجد أي وزير شيعي في الحكومة، كما لا يوجد في مجلس الشورى السعودي سوى ٣ أعضاء من مجموع ١٥٠ عضواً. كما أن القيود لا تزال مستمرة على بناء المساجد والحسينيات، فلا تسمح الحكومة بإعادة فتح الأماكن المغلقة منهما، ويمنع الشيعة من إقامة احتفالاتهم الدينية، ومن التجمع خارج حسينياتهم، ومن استخدام مكبرات الصوت، وإلا تعرضوا للاعتداء من قبل السلطات الأمنية أو للاعتقال التعسفي. وباتت

---

٣٧ – السعودية تمنع الشيخ العودة من السفر لتأييده الثورات العربية، شبكة راصد الإخبارية، ٣١ يوليو ٢٠١١.
http://www.rasid.com/artc.php?id=45375

٣٨ – الشبكة العربية تستنكر استمرار خنق حرية التعبير في السعودية، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٨ أكتوبر ٢٠١١.

www.anhri.net/?p=41827

٣٩ – السعودية: يجب الإفراج عن النشطاء السياسيين ، هيومان رايتس ووتش ، ١٩ فبراير ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/19-1

الضغوط التعسفية المتزايدة على الشيعة تنذر نهاية العام بحدوث مواجهات عنيفة مع السلطات.

وخلال الاحتجاجات السلمية في المملكة خلال هذا العام خاصة في المنطقة الشرقية، كان أغلب من تم اعتقاله من الشيعة، حيث وصل عددهم من إجمالي المعتقلين من المتظاهرين إلى ما يقارب ١٥٠ شخصاً من بين نحو ٢٢٠ طالتهم هذه الاعتقالات.[٤٠]

وقد أصدرت المحكمة الجزئية بالقطيف حكماً بالسجن لمدة تسعين يوماً على المواطن الشيعي محسن علي العقيلي، على خلفية كتابته لشعارات مؤيدة للمقاومة الإسلامية في لبنان على زجاج سيارته، وقد تلقى المواطن المذكور حكماً بالسجن لثلاثة أشهر لكتابته "شعارات طائفية" وفقا لقاضي المحكمة[٤١]

كما ألقت سلطات الأمن السعودية القبض على الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر في ٢٧ فبراير، وهو في طريقه إلى بيته بعد أدائه الصلاة. وبحسب شقيقه فإن الشيخ المعتقل قد اقتيد إلى إدارة المباحث العامة. ويذكر أن الشيخ توفيق العامر هو أحد القيادات الدينية للشيعة بمنطقة الإحساء قد طالب قبيل أيام من اعتقاله في خطبة صلاة بالتحول إلى نظام الملكية الدستورية[٤٢].

وقد اضطرت السلطات لإطلاق سراح الشيخ توفيق العامر في ٦ مارس عقب موجة المظاهرات التي اجتاحت القطيف والأحساء بالمنطقة الشرقية، ولكنها أعادت اعتقاله[٤٣] في ٣ أغسطس، وذلك بتهمة «تحريض الرأي العام»، بسبب تصريحات أطلقها في خطبة الجمعة في مسجد مدينه الهفوف.[٤٤]

40- Annual report of the United States Commission on International Religious Freedom 2011 ،United States Commission on International Religious Freedom، may 2011 .

http://www.uscirf.gov/images/book%20with%20cover%20for%20web.pdf

٤١ – السجن ٩٠ يوما للمواطن الشيعي محسن علي العقيلي لكتابته شعارات تمجد المقاومة اللبنانية، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية-٩/١/٢٠١١

http://www.cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlU ak5RVkRBOQ==&r= 00092AFB9C6ECABBE12B0/000096564E9FEE50C4519/0000000E756 BC22B661EDCDD2514 &Sectyp=147&act=show&id=4250

٤٢- السلطات السعودية تطلق سراح داعية حقوق الإنسان الشيخ توفيق العامر، شبكه راصد الإخبارية، ٦ مارس ٢٠١١

http://www.rasid.com/artc.php?id=43227

٤٣ – السلطات السعودية تفرج عن رجل دين شيعي معارض، بي بي سي، ٧ مارس ٢٠١١،

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110306__saudi__demo.shtml

٤٤ – احتجاز رجل دين شيعي في السعودية بذريعة «تحريض الرأي العام«، منظمهة العفو الدولية، ١١ أغسطس ٢٠١١،

http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/shia-cleric-held-saudi-arabia-inciting-public-opinion-2011-08-11

كما قامت الحكومة باعتقال المواطن الشيعي عبد الله محمد المبيوق في تاريخ ٩ يونيو ٢٠١١، وذلك دون توجيه أي تهم إليه ودون محاكمة، ومنع الزيارات عنه، حيث بقي مصيره مجهولاً حتى الآن.[٤٥]

وقد مثلت الاشتباكات التي شهدتها المنطقة الشرقية في أكتوبر ٢٠١١، مؤشراً على احتمالات التحول للعنف، إزاء استمرار السلطات في نهج الاعتقال التعسفي تجاه المحتجين سلمياً من الشيعة، واللجوء إلى أنماط من العقاب الجماعي، عبر اعتقال أقارب الأشخاص المطلوبين. ويشار في ذلك السياق إلى الاشتباكات التي وقعت يومي ٣ و٤ أكتوبر ببلدة العوامية ذات الغالبية الشيعية، وأصيب خلالها ١١ من أفراد قوات الأمن وثلاثة من السكان بينهم امرأتان. وقد وقعت هذه الاشتباكات على إثر اعتقال اثنين من السكان الشيعة المسنين، وذلك للضغط على أبنائهم لتسليم أنفسهم للشرطة التي تتعقبهم على خلفية التظاهرات السلمية التي شهدتها المنطقة الشرقية خلال النصف الأول من العام [٤٦]

التمييز ضد المرأة:

مازالت المرأة تعاني من التمييز في القانون وفي الواقع العملي، حيث ما زالت النساء تخضع لوصاية الذكور فيما يتعلق بشئون حياتها الخاصة، وعلى سبيل المثال لا يسمح للنساء بالسفر خارج البلاد أو تلقي العلاج في المستشفى إلا بموافقة الوصي عليها.[٤٧]

كما تمنع النساء من المشاركة أو العمل في العديد من المجالات، أو من ممارسة عدد من الحقوق وبخاصة السياسية منها.[٤٨]

غير أن ما يبدو خارجاً عن السياق الذي تعيشه النساء السعوديات، جاء عبر إقرار العاهل السعودي برفضه تهميش المرأة، وإعلانه أنه سيتاح للمرأة السعودية الحصول على عضوية

---

٤٥ – سلطات الكيان السعودي الأمنية تعتقل المواطن الشيعي عبد الله محمد المبيوق، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، ٣٠ يوليو ٢٠١١،
http://cdhrap.net/defaa/index.php?sec=V1d4a1IySm5QVDA9&sub=V1cweFYwMHlUak5R VkRBOQ==&r= 000A0AEE49C90409B7CAB46755BB3FF1549/0000103354E9EF92397B3F/00000002B31CD/0000103354E9EF92397B3F/0000000 &Sectyp=147&act=show&id=4805

٤٦ – السعودية: ينبغي وقف الاعتقالات التعسفية في حق الشيعة، هيومان رايتس ووتش، ١١ أكتوبر ٢٠١١:
http://www.hrw.org/ar/news/2011/10/11

– 47 Annual report of the United States Commission on International Religious Freedom 2011 ،United States Commission on International Religious Freedom، may 2011 ،
http://www.uscirf.gov/images/book%20with%20cover%20for%20web.pdf

٤٨ – الإبقاء على إقصاء السعوديات عن المشاركة في الانتخابات البلدية، دويتشه فيله، ٢٨ مارس ٢٠١١.
http://www.dw-world.de/dw/article/9799/000،14950529،،.html
، human rights watch ، 31 march 2011Saudi Arabia: Let Women Vote، Run for Office-
http://www.hrw.org/en/news/2011/03/31/saudi-arabia-let-women-vote-run-office?print

مجلس الشورى اعتباراً من دورته المقبلة، والمشاركة بالتصويت، والترشيح في الانتخابات البلدية التي ستجري مستقبلاً؛[٤٩] وبالتالي لم تتمكن النساء من الترشح في الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٩ سبتمبر.

وفي سياق آخر تم الحكم على ٦ فتيات سعوديات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٨ عاما!!! بالجلد عشر جلدات وتنفيذه، وذلك عقب إدانتهن بتهمة ضرب مديرة دار الأيتام التي يقمن بها.[٥٠]

كما لا تستطيع النساء حتى الآن قيادة السيارات، وقد ألقى القبض في ٢٢ مايو على منال الشزيف الناشطة في حقوق النساء أثناء قيادتها لسيارتها، وذلك في سياق حملة قامت بها من أجل تمكين المرأة من قيادة السيارات في المملكة، دعت فيها النساء للقيادة ابتداء من ١٧ يونيو باستخدام رخص قيادة صادرة من دول أجنبية. ورغم أنه لا يوجد قانون يمنع النساء من قيادة السيارات، فإن القانون ينص على ضرورة وجود رخصة صادرة من جهة محلية، وهو ما يتم اتخاذه كحجة يتم بها رفض الترخيص.[٥١]

وبعد أيام من إعلان الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز السماح للنساء بالتصويت عام ٢٠١٥ حكمت محكمة سعودية على امرأة بالجلد عشر جلدات لمخالفتها الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات في البلاد.[٥٢] غير أن العاهل السعودي أصدر عفواً لصالحها بعد الانتقادات المتزايدة وخاصة فيما يتعلق بتوقيت صدور الحكم.[٥٣]

ولكن على الرغم مما سبق من انتهاكات في حق النساء؛ فالعجيب في الأمر هو وجود السعودية كعضو في الهيئة التي أنشأتها الأمم المتحدة لتعزيز حقوق المرأة على الرغم من السجل الحقوقي للمملكة، والذي يحفل بممارسات تمييزية ممنهجة فيما يتعلق بحقوق النساء بها !!![٥٤]

---

٤٩ – عاهل السعودية يقول إن النساء سيكون لهن دور سياسي، رويترز، ٢٥ سبتمبر ٢٠١١.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE78O0DB20110925

– العاهل السعودي : القيادة أقرت مشاركة المرأة في مجلس الشورى والانتخابات البلدية، بي بي سي، ٢٥ سبتمبر ٢٠١١.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110925__saudi__king.shtml

٥٠ – جلد ست فتيات سعوديات لمهاجمتهن مديرة دار اليتيمات التي يقمن بها، رويترز، ١٠ مايو ٢٠١١،
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7490PX20110510

٥١ – القبض على سعودية لقيادتها سيارة رغم الحظر المفروض، بي بي سي، ٢٢ مايو ٢٠١١،
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110522__saudi__driving.shtml

٥٢ – حكم بالجلد على امرأة سعودية لقيادتها السيارة، بي بي سي، ٢٧ سبتمبر ٢٠١١،
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110926__saudi__women__lashes.shtml

٥٣ – السعودية: العفو عن المرأة التي حكمت بالجلد بتهمة قيادة السيارة، بي بي سي، ٢٨ سبتمبر ٢٠١١
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110929__saudi__women__amnisty.shtml

٥٤ – الأمم المتحدة تستبعد إيران وتختار السعودية في مجلس حقوق المرأة، الشرق الأوسط، ١١ نوفمبر ٢٠١٠.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=594806&issueno=11671

البحـرين

شهدت وضعية حقوق الإنسان في البحرين خلال العام ٢٠١١ تدهورا غير مسبوق على جميع المستويات، واقترن هذا التدهور على وجه الخصوص بالمعالجات القمعية ذات الطابع الانتقامي، التي استهدفت وأد الانتفاضة الشعبية المطالبة بإصلاحات ديمقراطية عميقة، ومعاقبة المنخرطين أو الداعمين لفعاليات التظاهر والاعتصام السلمي. وقد استدعت مواجهة هذه الانتفاضة دعما من قوات سعودية وإماراتية، بدعوى حفظ الاستقرار، وتأمين المنشآت الحيوية.

تبدت أبرز مؤشرات التدهور في استخدام القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات السلمية، مما أفضى إلى سقوط ما يزيد على ٣٠ قتيلا، واستشراء ممارسات التعذيب داخل مقار الاحتجاز، وإنشاء محكمة عسكرية استثنائية أحيل للمحاكمة أمامها مئات من النشطاء السياسيين والحقوقيين البارزين، وتلقى بعضهم أحكاما مغلظة بالسجن المؤبد وصدرت عنها أحكام بالإعدام، كما تزايدت الضغوط الهائلة على حريات التعبير، حيث جرى إغلاق مواقع إلكترونية، وحظر مطبوعات، وتوقيف صحفيين، ولقي صحفيان مصرعهما في ملابسات تتسم بالغموض في غضون وقت قليل من احتجازهما.

تجدر الإشارة إلى أن فرض حالة الطوارئ قد جاء بموجب المرسوم الملكي بإعلان حالة السلامة الوطنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١١. وبموجب هذا المرسوم منحت صلاحيات واسعة للقائد العام لقوة دفاع البحرين؛ بدعاوى المحافظة على سلامة الوطن. شملت هذه الصلاحيات إصدار أوامر القبض والتفتيش للأشخاص، وإخلاء بعض المناطق أو عزلها، وتقييد حرية الاجتماع وحرية التنقل، ومنع التجمعات، وإبعاد الأجانب، ومراقبة وتقييد وسائط الإعلام المختلفة، وإيقاف أنشطة الجمعيات تحت دعوى إثارة الفتنة أو العصيان، وإسقاط الجنسية عن المواطنين، وإبعادهم عن البلاد[1].

اتسع نطاق التهديدات والانتهاكات بحق مدافعي حقوق الإنسان، ليشمل المحاكمات الجائرة والاعتداءات البدنية والتعذيب، ومداهمة المنازل على أيدي عناصر ملثمة، إلى جانب قوات مكافحة الشغب، وقصف منازل بعض الحقوقيين بقنابل الغاز.

امتدت الأعمال الانتقامية لتشمل الفصل أو الإيقاف عن العمل بصورة تعسفية لعدة آلاف من المواطنين الذين يرجح دعمهم للانتفاضة الشعبية، كما عوقب عدد كبير من الأكاديميين والطلاب بالحرمان من الدراسة، أو وقف البعثات الخارجية التي كانوا قد التحقوا بها. وباتت عودة العاملين لعملهم أو الأكاديميين والطلاب لمواقعهم مشروطة بالتوقيع على تعهدات تدين بالولاء للملك والحكومة، وبالامتناع عن المشاركة في أي أنشطة ذات طابع سياسي.

وخلال هذا العام تعرضت الطائفة الشيعية لقسط اكبر من الانتهاكات والأعمال الانتقامية التي اقترنت بقمع الانتفاضة الديمقراطية، باعتبارهم الأكثر انخراطا في دعمها.

ولا يخفف من قتامة المشهد الحقوقي صدور عفو ملكي في بداية العام عن ٢٣ من النشطاء السياسيين والحقوقيين، الذين استهدفتهم محاكمات جائرة قبل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، فلم تمض بضعة أسابيع إلا وكان هؤلاء أو معظمهم هدفا للاعتقال مجددا، أو للإحالة لمحاكمات عسكرية، أو لصنوف مختلفة من الممارسات العدوانية، التي استهدفت التنكيل بالمنخرطين في الانتفاضة البحرينية والداعمين لها.

وينطبق ذلك أيضا على تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق في يونيو ٢٠١١، فأنماط الانتهاكات التي يتعين التحقيق فيها قد تواصلت بعد تشكيل اللجنة وممارستها لمهامها. فضلا عن أن هذه الخطوة لم تقترن بمؤشرات تدل على أن السلطات تتبنى سياسة مختلفة، خاصة فيما يتعلق بالإفراج عن سجناء الرأي والمئات من المعتقلين دون محاكمة، أو العفو عمن أدينوا من قبل محكمة استثنائية خاصة، أو على الأقل إحالتهم إلى القضاء العادي، وإعادة

١- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ١٠ ديسمبر ٢٠١١.

http://files.bici.org.bh/BICIreportAR.pdf

ويمكن الرجوع إلى نص المرسوم الملكي رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ في:

http://www.fajrbh.com/vb/showthread.php?t=18107

محاكمتهم، أو وقف الحملات التي تستهدف إجبار قطاعات واسعة من السكان على توقيع تعهدات الولاء والامتناع عن ممارسة أي أنشطة ذات طابع سياسي.

لكن ذلك لا يقلل من أهمية التقرير النهائي الصادر عن اللجنة –التي يصعب على السلطات البحرينية أن تشكك في استنتاجاته– الذي أدان استخدام القوة بشكل مفرط ضد المدنيين، وتعرض الكثير من المحتجزين للتعذيب ولأشكال أخرى من الانتهاكات البدنية والنفسية بصورة متعمدة، سواء على سبيل معاقبة أو الانتقام من المحتجزين، أو بهدف انتزاع اعترافات محددة منهم. كما أدان التقرير غياب المحاسبة داخل الأجهزة الأمنية، وبالتالي انتشار ثقافة الإفلات من العقاب داخل تلك الأجهزة. وطالب التقرير السلطات البحرينية بالاستجابة بصورة علنية لتوصيات اللجنة، وعلى الأخص فيما يتعلق بتأسيس آلية مستقلة ومحايدة، تضمن المحاسبة على الجرائم والانتهاكات التي وقعت منذ اندلاع الانتفاضة البحرينية، وأن تكفل تعويضا عادلا لضحايا هذه الانتهاكات، وأن تسقط جميع الأحكام والاتهامات التي طالت المئات من الأشخاص، على خلفية ممارستهم لحرية التعبير السياسي، والتجمع، والاحتجاج السلمي.[٢]

قمع الاحتجاجات الشعبية السلمية:

لقى ٣٣ شخصا على الأقل مصرعهم، نتيجة للاستخدام المفرط للقوة تجاه المتظاهرين والمعتصمين بصورة سلمية منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق في ١٤ فبراير ٢٠١١، والتي كانت تدعو إلى تبني إصلاحات مترابطة، تقود إلى بناء ملكية دستورية ديمقراطية، تكرس الفصل بين السلطات، وتعزز قواعد المواطنة والمساواة وعدم التمييز.

وقد سجلت التقارير منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية، استخدام قوات الأمن البحرينية القوة المفرطة ضد المتظاهرين، بما في ذلك الرصاص المطاطي والخردق (الشوزن) بالإضافة إلي المياه الساخنة وبنادق الرش لتفريق الحشود[٣]، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص بين يومي ١٤ و٢١ فبراير، وإصابة عشرات غيرهم من المحتجين[٤]. وكان بين المصابين موظفون طبيون يحاولون مساعدة المحتجين الجرحى في «دوار اللؤلؤة» أو بالقرب منه. كما قامت

٢– تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ١٠ ديسمبر ٢٠١١، مرجع سابق.

٣– إصابة العشرات خلال قمع مظاهرات جديدة في العاصمة البحرينية، جريدة النصر، الأحد ١٣ مارس ٢٠١١.
http://www.annasronline.com/index.php?option=com__content&view=article&id=13338:2011-03-13-19-23-04&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27

٤– البحرين: يجب محاسبة الجناة المسئولين عن حملة القمع، تقرير صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/28

قوات الأمن والجيش بفتح النيران دون تحذير على حشد يتهيأ لأداء الصلاة بالقرب من دوار اللؤلؤة، وقد منعت قوات الأمن دخول بعض سيارات الإسعاف إلي الميدان، وتم تهديد بعض المسعفين بإطلاق النار عليهم[٥]. وتعرض المساعدون الطبيون الذين حاولوا مساعدة الجرحى، في صبيحة اليوم نفسه، للضرب والاعتداء من قبل شرطة مكافحة الشغب.

ومع تصاعد نطاق الاحتجاجات قامت المملكة العربية السعودية بإرسال ألف جندي، بالتزامن مع وصول قوات شرطة من الإمارات العربية المتحدة، بناء على طلب من حكومة البحرين.

وفي ١٣ مارس هاجمت قوات الأمن ومكافحة الشغب ومجموعة من البلطجية المسلحين بالسيوف وألواح الخشب والأسياخ الحديدية، المعتصمين «بدوار اللؤلؤة» وجامعة البحرين، مستخدمة القنابل الغازية والهراوات والرصاص المطاطي والخردق (الشوزن). وقد أصيب ما يزيد على ألف من المعتصمين، بعضها إصابات خطيرة، شملت تهشما في الرأس، وإصابات خطيرة في العين، بالإضافة إلى كسور وجروح في أماكن متفرقة[٦]. كما تعرضت سيارات الإسعاف للتحطيم، وجرى الاعتداء على طواقمها الطبية.

وفي ١٥ مارس أعلن ملك البحرين حالة الطوارئ العامة لمدة ثلاثة أشهر. وفي اليوم التالي، قامت قوات الأمن بفض الاعتصام، وإخلاء الدوار بالقوة، باستخدام الدبابات ومدافع المياه وطائرات هليكوبتر، وإطلاق النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص على الأقل، وإصابة المئات من المعتصمين. وخلال هذين اليومين، منع الجيش وشرطة مكافحة الشغب المصابين من الوصول إلى المراكز الصحية والمستشفيات. كما أعلنت قوة دفاع البحرين فرض حظر التجوال في عدد من مناطق المملكة من الرابعة عصرا حتى الرابعة فجرا[٧].

وقد سجلت التقارير استهدافا واسع النطاق للعاملين في المجال الطبي والمؤسسات الصحية والمرضى أو المصابين، الذين يشتبه في مشاركتهم في أعمال التظاهر، الاعتصام، من خلال عرقلة الطواقم الطبية، ومحاولة منعها من إسعاف المصابين، واتهام الأطباء والممرضين والمساعدين الطبيين بالمشاركة في أنشطة إجرامية، مثل المشاركة في مظاهرات مناهضة للحكومة. كما حوصرت العديد من المستشفيات بما في ذلك مجمع السليمانية الذي يعد أكبر

٥- البحرين: الجيش والشرطة يطلقان النار على المتظاهرين، تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش، بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/18-3

٦- تقرير مشترك بين الجمعية البحرينية للشفافية والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان حول أحداث ٣١ مارس (آذار) ٢٠١١، الجمعية البحرينية لحقوق الانسان، الأحد ١٣ مارس ٢٠١١.

http://www.bhrs.org/viewnews/15/89/statements.aspx

٧- «ضمان المساءلة عن استخدام القوة المفرطة وتوفير الحماية للمتظاهرين».

http://www.amnesty.org/es/node/22585

مستشفى عام بالبلاد، وانتشرت الدبابات في مدخله، ومنعت سيارات الإسعاف من الدخول أو الخروج، وأطلقت الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي وطلقات الشوزن على مداخل ونوافذ المجمع، وعدد آخر من المراكز الطبية. وتحول مجمع السليمانية الطبي من الناحية الفعلية، ومرافق صحية أخرى إلى مراكز للاعتقال، وقامت قوات الأمن بنقل مصابين داخل، وبين المستشفيات، دون الرجوع للأطباء، واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي. وامتد الأمر إلى تعذيب المصابين داخل المستشفيات، وترهيب الطواقم الطبية لمنعهم من الحديث علنا عن الانتهاكات التي شهدتها المؤسسات الصحية، وتعريض الأطباء والطواقم الطبية للاعتقال والملاحقة القضائية، وأحيل ٤٨ منهم -معظمهم من مجمع السليمانية الطبي- إلى المحاكمة العسكرية[٨]. وفي ٢٩ سبتمبر قضت المحكمة بإدانة ٢٠ من الكوادر الطبية، وأصدرت أحكاما بالسجن عليهم لفترات تتراوح بين ٥ و١٥ عاما[٩].

هجوم واسع على المدافعين عن حقوق الإنسان:

ألقى القبض على عبد الهادي الخواجة، المنسق السابق في العالم العربي للحماية في مؤسسة الخط الأمامي العالمية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان، والرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، في ٩ إبريل ٢٠١١، على أيدي ضباط شرطة ملثمين من منزل ابنته في المنامة.

ووفقا لشهادة ابنة الخواجة الكبرى، تعرض والدها للهجوم والضرب المبرح حتى فقد وعيه، واقتيد إلى مكان مجهول مع اثنين من أزواج بناته، وأما بالنسبة إلي ثالث أزواج بنات الخواجة محمد المسقطي -رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان- فقد تعرض للضرب المبرح هو وابنة الخواجة الكبرى التي حاولت التدخل لحماية والدها.[١٠]

وقد مَثُلَ عبد الهادي الخواجة أمام محكمة عسكرية استثنائية في ٨ مايو، مُتهمًا بمحاولة "قلب نظام الحكم بالقوة بالتعاون مع منظمة إرهابية، تعمل لصالح دولة أجنبية" والحصول على تمويل من منظمة إرهابية أجنبية، وإهانة الجيش، ونشر أخبار كاذبة وشائعات تهدد الأمن العام، والتحريض على الطائفية، والتنظيم والمشاركة في مسيرات دون الحصول على التراخيص اللازمة لذلك. جدير بالذكر أن الخواجة ظهرت عليه علامات واضحة على سوء

٨- هيومان رايتس ووتش، هجمات ممنهجة على مقدمي الخدمات الطبية، تقرير صادر في ١٨ يوليو ٢٠١١.
www.hrw.org/ar/news/2011/07/18

٩- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ١٠ ديسمبر ٢٠١١، مرجع سبق ذكره.

١٠- البحرين: استمرار حملة القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بيان صادر عن مركز القاهرة لحقوق الإنسان، بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١١.

http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/2834.aspx

المعاملة والتعذيب أثناء محاكمته[١١].

وفي ٢٢ يونيو أصدرت "محكمة السلامة الوطنية"، أحكاما بالسجن المؤبد على عبد الهادي الخواجة[١٢]. بالإضافة إلى ٢٠ آخرين من معارضين سياسيين ومدافعين عن حقوق الإنسان (السجن المؤبد لسبعة منهم، والسجن خمسة عشر عاما بحق عشرة متهمين، والسجن خمس سنوات ضد ٣ آخرين). بعد اتهامهم بالاشتراك مع تنظيم إرهابي يعمل على قلب نظام الحكم بالقوة في المملكة البحرينية، والتخابر مع منظمة إرهابية تعمل لصالح دول أجنبية[١٣].

في ٢٠ مارس، داهم نحو ٢٥ ملثما ومسلحاً مدنياً بالبنادق إضافة إلى العشرات من عناصر شرطة "مكافحة الشغب" منزل نبيل رجب –رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان– حيث قامت بتفتيشه، والعبث بمحتوياته، ومصادرة الحاسب الآلي الخاص به، وبعض الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان، ثم جرى، تقييد رجب ووضعه في مؤخرة سيارة تابعة لوزارة الداخلية، حيث تعرض للإهانة والركل والسب، قبل اقتياده إلى مبنى إدارة التحقيقات الجنائية، حيث تم التحقيق معه[١٤]، وبعد استجواب دام ساعتين تم الإفراج عن نبيل رجب دون أن تنسب إليه أي تهمة[١٥].

وبالتزامن، قامت مجموعة أخرى من المدنيين الملثمين بمصاحبة شرطة مكافحة الشغب، بمداهمة منزل المدون الالكتروني وعضو مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة، من خلال نافذة الطابق الثاني للمنزل، وفتشوه دون أن يبرزوا أي إذن بذلك. إلا انه لم يكن موجوداً في منزله آنذاك، وهددوا الأسرة بأنهم سيعودون لمداهمة وتفتيش المنزل كل ليلة إن لم يسلم المحافظة نفسه[١٦].

١١– البحرين: علامات سوء المعاملة تظهر على ناشط، تقرير صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/10-2

١٢– سلطات البحرين تواصل التنكيل بدعاة حقوق الإنسان والأطباء والمطالبين بالإصلاح، بيان صادر عن مركز القاهرة لحقوق الإنسان، بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١١.

http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/2904.aspx

١٣– المرجع السابق.

١٤– السلطات في البحرين تستهدف رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان وأعضاءه، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠١١.

http://www.bahrainrights.org/ar/node/3939

١٥– الإفراج عن نبيل رجب بعد ساعتين من اعتقاله، جريدة الوسط البحرينية، بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١١.

http://www.alwasatnews.com/3117/news/read/533235/1.html

١٦– السلطات في البحرين تستهدف رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان وأعضاءه، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

في ١٨ أبريل جرى الاعتداء علي منزل نبيل رجب مجددا من قبل مجهولين، قاموا بإلقاء قنبلتي غاز مسيل للدموع، سقطتا داخل المنزل المجاور لمنزله[١٧].

وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت بيانا في١٠ أبريل، باعتزامها إحالة رجب للمدعي العام العسكري على خلفية نشره صورة -تم التلاعب فيها- للمواطن المتوفي علي عيسى صقر على صفحته للتواصل الاجتماعي "تويتر"[١٨]. وكان رجب قد فند سبب الوفاة المعلن رسمياً، مرجحاً أن صقر توفى نتيجة تعرضه للتعذيب في السجن.

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار حملة القمع المستمرة منذ مارس الماضي، فإن أكثر من ٦٠٠ شخص، بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان ومعارضون سياسيون، محتجزون في السجون، ويعرضون لخطر التعذيب، والذي يشكل ممارسة شبه منهجية تستخدم ضد الناشطين على نحو متزايد منذ العام الماضي[١٩].

في ١٥ أبريل قام ٢٤ من ضباط الأمن أغلبهم ملثمون، بمداهمة بيت المحامي محمد التاجر -المعروف بالدفاع عن رموز المعارضة والنشطاء الحقوقيين الذين يتم القبض عليهم- وتفتيشه ومصادرة أغراض شخصية، منها حواسب وهواتف نقالة ووثائق، قبل القبض عليه، ولم يتم إبلاغه بسبب احتجازه[٢٠].

وقد تعرض محمد المسقطي رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان للتوقيف لمدة أسبوع قبل أن يطلق سراحه في السابع من أبريل. كما داهمت قوات الأمن في ٣ أبريل منزل المدافع عن حقوق الإنسان السيد سهيل الشهابي، عضو لجنة العاطلين، وأحد المدافعين الأحد عشر عن حقوق الإنسان الذين تمَّ توقيفهم منذ شهر سبتمبر ٢٠١٠ حتى فبراير ٢٠١١ بتهم متعلقة بالإرهاب. وقد اعتدت قوات الشرطة بالضرب المبرح على أخويه، وهددوا باغتصاب زوجتيهما، إذا لم يكشفا عن مكان وجود سهيل الشهابي.

١٧- البحرين: اعتداء على منزل أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، تقرير صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/18

١٨- إحالة نبيل رجب إلي النائب العام العسكري بشأن نشره صورة لمتوفى متلاعب فيها، بيان صادر عن وزارة الداخلية البحرينية، بتاريخ ١٠ ابريل ٢٠١١.

http://www.policemc.gov.bh/news__details.aspx?type=1&articleId=7631

١٩- البحرين: استمرار حملة القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بيان صادر عن مركز القاهرة دراسات حقوق الإنسان، مرجع سابق.

٢٠- البحرين: احتجاز محام بعد مداهمة ليلية، تقرير صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، بتاريخ١٦ أبريل ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/16

كما تلقت مريم الخواجة -التي ترأس مكتب العلاقات الخارجية بمركز البحرين لحقوق الإنسان- تهديدات بالقتل، الأمر الذي اضطرها للبقاء خارج البلاد خوفا على سلامتها[٢١]. وقبيل نهاية العام الحالي، تصاعدت حملات الترهيب للحقوقيين من قبل مسئولين سابقين في الأجهزة الأمنية ومقربين من السلطات. وشملت تهديدات القتل نبيل رجب، ويوسف المحافظة، ومحمد المسقطي[٢٢]

وامتدت الضغوط إلى المنظمات الدولية، ففي منتصف أبريل رفضت السلطات تجديد تأشيرة دخول أحد باحثي منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية، وأمرته بمغادرة البلاد في غضون ٢٤ ساعة. كما منعت السلطات الممثل القانوني للووتش من دخول البلاد في ٤ مايو، لمراقبة المحاكمات أمام المحكمة العسكرية الخاصة، وأجبرته على العودة من داخل المطار. وفي ١٢ مايو أبلغت حكومة البحرين هيومن رايتس ووتش أن نائب مدير قسم الشرق الأوسط بها، لم يعد موضع ترحيب في البلاد. كما أن الحكومة لم ترد على طلبات لباحثين آخرين في هيومن رايتس ووتش للحصول على تأشيرات لزيارة البحرين[٢٣].

ووصل الأمر بالسلطات البحرينية أن تزيف تصريحات لكبار مسئولين بالأمم المتحدة عن حقوق الإنسان. ففي أعقاب اجتماع في ٣ يونيو بين نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وفاطمة البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية البحرينية، ذكرت وكالة أنباء البحرين الرسمية أن بيلاي اعترفت بتلقي معلومات خاطئة عن حالة حقوق الإنسان في البحرين. وهو ما كذبته الناطقة الرسمية باسم المفوضة السامية في ٧ يونيو، حيث قال بيانها إن تقرير وكالة الأنباء «حرّف بشكل فاضح» الاجتماع، مُنبّهاً أن الوكالة لم تحضر الاجتماع. وقالت المتحدثة باسم بيلاي إنها «منزعجة من التشويه الصارخ لكلماتها» وإنها ستطلب رسميا من البلوشي إصدار تصحيح.[٢٤]

٢١- البحرين: آخر الأنباء عن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، تقرير صادر عن منظمة الخط الأمامي.

http://frontlinedefenders.org/ar/node/14922

٢٢- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حملة موجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بالمنطقة العربية: بذور القمع التي زرعت في عام الثورات.

http://www.cihrs.org/?p=491

٢٣- أزمة حقوق الإنسان في البحرين، تقرير صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/07/05-2

٢٤- المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة تبدي انزعاجها الشديد للتحريف الفاضح لتصريحها في وكالة الأنباء البحرينية، مركز البحرين لحقوق الإنسان، ٧ يونية ٢٠١١.

http://www.bchr.net/ar/node/4202

إهدار معايير العدالة على نطاق واسع:

أهدرت السلطات البحرينية معايير العدالة على نطاق واسع، من خلال حرمان المدنيين من حقهم في المثول أمام قاضيهم الطبيعي، وإحالتهم إلى ما يسمى بمحكمة السلامة الوطنية، وهى محكمة عسكرية خاصة. وحتى منتصف يونيو جرت محاكمة ٨٢ متهما أمام هذه المحكمة، أدين منهم ٧٧ متهما، تلقوا أحكاما بالسجن بين خمس سنوات والسجن المؤبد والإعدام، وذلك على خلفية تهم سياسية تتعلق بالمشاركة في التظاهر، أو بالتحريض على كراهية النظام[٢٥]، أو بالتآمر لقلب نظام الحكم أو تأسيس تنظيمات إرهابية. وفي القضية المتهم فيها عبد الهادي الخواجة الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، وصدرت أحكام بالسجن المؤبد على الخواجة وسبعة آخرين من الرموز البارزة للمعارضة السياسية والداعين للإصلاح الديمقراطي في المملكة. في مقدمتهم حسن مشيمع الأمين العام الجمعية حق، وعبد الجليل السنكيس العضو القيادي بالجمعية ذاتها. كما حكم بالسجن بين عامين وخمسة عشر عاما على ١٣ متهما آخرين.

يذكر أن سلطات التحقيق في هذه القضية لم تحرك ساكنا تجاه وقائع الاعتداء البدني الوحشي، الذي تعرض له عبد الهادي الخواجة عند القبض عليه، فضلا عن تعرضه للتعذيب في محبسه ومحاولة الاعتداء الجنسي عليه. وقد أفضت ممارسات تعذيبه إلى تهشم في الفك وإصابات أخرى جسيمة استدعت إخضاعه لتدخل جراحي بأحد المستشفيات العسكرية. كما رفض قضاة المحكمة العسكرية الاستماع إلى شكوى الخواجة بخصوص تعذيبه أو التحقيق فيها[٢٦].

وقد أحيل أيضا للمحكمة العسكرية الخاصة في ١٢ يونيو اثنان من المعارضين من أعضاء البرلمان السابقين، وهما مطر إبراهيم مطر وجواد فيروز، من دون إحاطة محاميهم أو ذويهم. وكان الاثنان قد اعتقلا في مايو ٢٠١١، بتهمة الإدلاء بأخبار كاذبة لوسائل الإعلام والمشاركة في تجمعات غير قانونية. جدير بالذكر أن مطر وفيروز من كتلة نواب جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، التي تضم ١٨ عضوا برلمانيا، استقالوا من البرلمان احتجاجا على الاستخدام المفرط للقوة في قمع المظاهرات السلمية.[٢٧].

كما حكمت المحكمة العسكرية أيضا على آيات القرمزي بالسجن لمدة عام، بعد مشاركتها في الاحتجاجات الشعبية «بدوار اللؤلؤة»، واتهامها بالتحريض على كراهية نظام الحكم من

٢٥- هيومان رايتس ووتش، البحرين يجب إلغاء المحكمة العسكرية ذات العدالة المزيفة، بيان صادر بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/14-1

٢٦- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلطات البحرين تواصل التنكيل بدعاة حقوق الإنسان والأطباء المطالبين بالإصلاح، بيان صحفي بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١١.

http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/articales/290

٢٧- هيومان رايتس ووتش، البحرين يجب إلغاء المحكمة العسكرية ذات العدالة المزيفة، مرجع سبق ذكره.

خلال إلقائها قصائد شعرية، تنتقد الملك ورئيس الوزراء[٢٨].

جدير بالذكر أن المدعي العام العسكري كان قد أصدر في ٢٨ مارس المرسوم رقم ٥ لعام ٢٠١١، الذي يقضي بحظر نشر أي معلومات عن التحقيقات التي يجريها لأسباب تتعلق بالأمن القومي[٢٩].

انتهاكات حرية الرأي والتعبير:

شدّدت السلطات على نحو متزايد القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، واستهدفت ضغوط متزايدة صحفيين محليين وفرق عمل تابعة لوسائل إعلام أجنبية، وصلت حد التعرض للقتل. وطالت إجراءات الاعتقال مدونين وصحفيين، وأُجْبِرَ صحفيين على تقديم استقالاتهم، كما قامت الحكومة بحظر عدد من المواقع الإلكترونية، بما فيها مركز البحرين لحقوق الإنسان، ومنتدى البحرين أونلاين، فضلا عن بعض المطبوعات، بما فيها تلك التي تصدر عن جمعيات المعارضة السياسية المعترف بها قانونياً.

وقد قتل الناشط الإلكتروني زكريا العشيري في التاسع من أبريل في ظروف غامضة أثناء وجوده رهن الاحتجاز من قبل السلطات، كما قتل كريم فخراوي العضو المؤسس لصحيفة «الوسط» يوم ١٢ أبريل، بعد يومين من اعتقاله، ورجحت التقارير ومعاينة أهله للجثة تعرضه لانتهاكات بدنية وتعذيب مروع[٣٠]، كما تم القبض على الصحفيين فيصل هيات، وجيدر محمد، وعلي جواد، وبعض المدونين والنشطاء في الشبكة الإلكترونية، وصدرت مذكرات توقيف بحق آخرين، مما اضطر بعضهم إلى مغادرة البحرين، حفاظا على سلامتهم الشخصية[٣١].

في ٣ أبريل أعلن وزير الإعلام إغلاق الصحيفة الوحيدة المستقلة في البلاد «الوسط»، وحجب موقعها الإلكتروني، ثم سمح لها باستئناف النشر في اليوم التالي، وإجبار ثلاثة من أبرز صحفييها على تقديم الاستقالة، وهم: رئيس التحرير منصور الجمري ومدير التحرير

٢٨- المرجع السابق.

29- Bahrain: risk of blackout on human rights violations، Statement issued by the International Federation for Human Rights، On April 1، 2011.

http://www.fidh.org/Bahrain-risk-of-blackout-on-human-rights

٣٠- أعضاء أيفكس يحثون قادة العالم على اتخاذ موقف ضد الانتهاكات الحقوقية، موقع أنقذوا البحرين، ١٢ مايو ٢٠١١.

http://savebahrain.net/?p=1481

٣١- الصحافيون في البحرين: قتل الكلمة وحصار الحرية، تقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ٣ مايو ٢٠١١.

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/3991

وليد نويهض، ورئيس قسم المحليات عقيل ميرزا. وقد اتهمت الحكومة صحيفة «الوسط» بالسعي إلى تقويض الاستقرار والأمن، من خلال نشر أنباء كاذبة ومضللة من شأنها أن تسيء إلى سمعة البلاد.[٣٢]

كما تعرضت الصحفية ريم خليفة لضغوط شديدة، وصلت حد تلقيها تهديدات بالقتل، في أعقاب مداخلتها في مؤتمر صحفي لوزير خارجية البحرين في ١٧ فبراير ٢٠١١. فقد أحيلت ريم للمحاكمة في نوفمبر بتهمة "القذف" ضد عناصر موالية للحكومة -قد تحرشوا بها-[٣٣] أثناء مغادرتها لمؤتمر صحفي لوفد أيرلندي في يوليو، ووجهوا لها الشتائم. ومع أن ريم تقدمت في حينها ببلاغ ضد هذه العناصر متهمة إياهم بالتشهير والاعتداء الجسدي عليها، فقد نحى هذا الاتهام جانبا، وتحولت ريم إلى متهمة قد تعاقب بالسجن لمدة عام على الأقل[٣٤].

وفي ٩ يونيو ألقي القبض على حسين علي مكي، مدير صفحات شبكة «رصد» للأنباء على فيسبوك وتويتر، التي تعدّ مصدراً مهما للمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وقد سيطرت أجهزة الأمن على هذه الصفحات، وتنشر معلومات تبرر القمع الذي تمارسه السلطات، مما اضطر «رصد» لإنشاء صفحة جديدة.

كما حجبت السلطات موقع جريدة "القدس العربي" في ٢٣ مايو، بعد نشر الموقع مقالا لرئيس تحرير الجريدة عبد الباري عطوان، انتقد فيه إرسال المملكة السعودية ألف جندي للمشاركة في قمع الاحتجاجات السلمية.[٣٥] وحجبت أيضا موقع "حركة البحرين للعدالة والتنمية"، بتهمة تجاوزه قوانين البحرين.[٣٦]

٣٢- سعي السلطات البحرينية والسورية إلى فرض التعتيم الإعلامي وتنفيذ عملية اختطاف في اليمن، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31996

٣٣- استمرارية مضايقة الصحفيين في البحرين، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١١.

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4406

٣٤- مركز البحرين لحقوق الإنسان، المدافعة عن حقوق الإنسان والصحفية ريم خليفة تواجه المحاكمة نتيجة لاتهامات ملفقة.

www.bahrainrights.org/ar/node/4835

٣٥- البحرين: الإنترنت أكبر ضحايا الحرب التي تشنها السلطات ضد الحريات العامة – الشبكة العربية تدين حجب الموقع الإلكتروني لجريدة القدس العربي بعد نشره مقالا لرئيس التحرير ينتقد التدخل السعودي في البحرين، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=32156

٣٦- بين الانتهاكات والمواقع المحجوبة والدعاوى القضائية...، مطاردة الإعلاميين مستمرة، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32087

وتعرّضت فضائية اللؤلؤة -التي أطلقتها من لندن المعارضة البحرينية- للتشويش المستمر منذ اليوم الأول، بالرغم من تغييرها ترددها دائماً. وكان يفترض بقناة اللؤلؤة أن تطلق برامجها من البحرين، ولكن السلطات رفضت منحها الترخيص[٣٧].

وقد مارست السلطات ضغوطا شديدة على قناة «الجزيرة» الإنجليزية، بعد بثها في ٤ أغسطس فيلماً وثائقياً«البحرين صراخ في الظلام»، مما اضطرها إلى الامتناع عن إعادة عرضه.[٣٨]

جدير بالذكر أن الحكومة منعت عددا من الصحفيين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة من دخول البلاد أو من بث التقارير دون قيود. وقد طالت اعتداءات جسدية أربعة صحفيين أجانب على الأقل، كما تعرض خمسة آخرون للاعتقال بواسطة السلطات، وتم طرد أربعة آخرين من البلاد، وتم منع ما لا يقل عن أربعة من الدخول لمطار البحرين[٣٩].

الفصل التعسفي والحرمان من الدراسة:

شكل الفصل التعسفي والإيقاف عن العمل آلية معتمدة في إطار حملة الانتقام من المشاركين في أعمال الاحتجاج، وقد قامت السلطات بفصل أكثر من ٢٦٠٠ عامل من الوزارات والهيئات الحكومية والشركات الخاصة التي تسيطر عليها الدولة. على الرغم من الوعود الحكومية المتكررة بإعادة العمال المفصولين بشكل غير قانوني إلى أعمالهم، فإن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين؛ يقول إن الذين أعيدوا إلى وظائفهم ١٣٤ عاملا فقط. وبعد أن تعهدوا بالامتناع عن الاشتراك في أي نشاط سياسي، والتنازل عن حقهم في مقاضاة الحكومة، وعدم العودة لنقابة العمال التابعين لها.

كما فصلت جامعة البحرين ٢٠ أستاذا[٤٠]، و٧ إداريين، وأنذرت أستاذين آخرين، وأوقفت

٣٧- من الرباط إلى المنامة ربيع العرب مستمر والقمع أيضا، تقرير صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32080

٣٨- السلطات في البحرين تسعى جاهدة لتكميم الأفواه، وترهيب القنوات المستقلة التي تنقل أخبار الانتهاكات في البحرين، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١١.

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4513

٣٩- الصحفيون الأجانب يواجهون المضايقات المستمرة والقيود المفروضة من قبل السلطات البحرينية، تقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١١.

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4375

٤٠- المنظمة العربية لحقوق الإنسان تحث ملك البحرين على إلغاء القرار الإداري غير الشرعى بفصل الأكاديميين من الجامعة، بيان صادر بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١١.

http://madanya.net/?p=10987

خمسة من المبتعثين للدكتوراة، وطلبت منهم الرجوع إلى الجامعة.[٤١]

وفي ١٩ أبريل فصلت الجامعة نحو ٢٠٠ طالب وإداري وأكاديمي وموظف وحارس أمن، على إثر المظاهرات بالجامعة في ١٣ مارس[٤٢]. وفي ٢٥ مايو أكدّ وزير التربية والتعليم أن بعض الطلبة في البحرين والخارج الذين شاركوا في الاحتجاجات المناهضة للحكومة قد حرموا من استكمال بعثاتهم الدراسية خارج المملكة، كما أن هنالك أعدادا أخرى مهددة بالحرمان على خلفية ممارستهم لأنشطة سياسية اعتبرها مسيئة للملكة. وأضاف أنه ممن استهدفتهم هذه الإجراءات سيطلب التوقيع على تعهد بعدم تكرار مثل هذه الجرائم، وبعدم الإساءة إلى مملكة البحرين في الداخل أو في الخارج. كما طَالَبَت جامعة البحرين جميع الطلاب، كلا على حدة، بالتوقيع على تعهد بالولاء، كشرط لإعادة التسجيل في الجامعة عندما أعيد افتتاحها في أوائل مايو. وقد اعتمد مجلس أمناء الجامعة «تعهدا بالولاء» إلزاميا لجميع الطلاب قبل أن يسمح لهم بالعودة للدراس، . بالإضافة إلى تعهد آخر يوقع عليه أولياء الأمور!![٤٣].

كما طلبت البحرين من جامعات بريطانية إيقاف ستة طلاب بحرينيين عن الدراسة بعد مشاركتهم في مسيرة تضامنية في لندن لدعم الاحتجاجات في البحرين. وطلبت من الطلاب العودة فورا، مهددة بقطع مخصصاتهم.[٤٤]

وبنهاية سبتمبر، كان عدد المفصولين من الأكاديميين والإداريين بجامعة البحرين قد تجاوز المائة، كما تعرض أكثر من ٥٠٠ طالب لعقوبات تعسفية بالإيقاف لمدة فصل دراسي أو الطرد[٤٥].

تصاعد وتيرة التعذيب:

ظل مئات ممن طالتهم إجراءات التوقيف والاحتجاز في إطار قمع الانتفاضة الشعبية البحرينية رهن الاعتقال حتى إعداد هذا التقرير. وتلقى بعضهم أحكاما جائرة بالسجن عبر

٤١- جامعة البحرين: فصل ٥ أساتذة أكاديميين و٧ إداريين وإنذار أكاديميتين وإيقاف ٥ مبتعثي دكتوراه، جريدة الوسط البحرينية، السبت ٢ أبريل ٢٠١١.
http://www.alwasatnews.com/3130/news/read/535469/1.html

٤٢- جامعة البحرين تعلن عن فصل ٢٠٠ طالب وأكاديمي وموظف، وكالة أنباء البحرين، ١٩ أبريل ٢٠١١.
http://www.bna.bh/portal/news/453445?date=2011-04-20

٤٣- أزمة حقوق الإنسان في البحرين، تقرير صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، مرجع سابق.

٤٤- البحرين: انتهاكات متزايدة لحق طلاب الجامعة في التعليم وحرية التعبير.
http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4217

٤٥- هيومان رايتس ووتش، يجب إعادة الطلاب وأعضاء الهيئة الأكاديمية المبعدين، بيان صحفي في ٢٤ سبتمبر ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/24

محاكم «السلامة الوطنية» الاستثنائية ذات الطابع العسكري[46]. وبحسب التقرير النهائي «للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق»، فقد قدر عدد الموقوفين بموجب مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية ٢٩٢٩، أطلق سراح ٢١٧٨ منهم، دون توجيه اتهامات لهم[47].

وقد مارست السلطات البحرينية حملة قمع وتعذيب مُمنهج ضد المعتقلين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز، مما أدى لوفاة ٤ منهم خلال ٩ أيام متأثرين بالتعذيب وسوء المعاملة والإهمال الطبي[48]، بينهم كريم فخراوي مؤسس صحيفة «الوسط»، وزكريا راشد حسن الناشط على شبكة الإنترنت.[49] وتشترط السلطات لتسليم جثث المتوفين إلى ذويهم لدفنها، توقيعهم على شهادات وفاة لا تتضمن إشارة إلى آثار التعذيب والضرب، وذلك بهدف التهرب من المحاسبة في المستقبل.

تعرض أيضا للتعذيب الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، الذي أصيب بكسور في الوجه وإصابات في الرأس، تطلبت جراحة تصحيحية استغرقت أربع ساعات، نتيجة الضرب المبرح الذي تعرض له منذ أن احتجزته السلطات في ٩ أبريل[50]، كما حاول أربعة رجال الاعتداء عليه جنسياً[51]. وخلال محاكمة الخواجة في ٨ مايو، طالب المتهمان حسن مشيمع، الأمين العام لحركة «حق» المعارضة، وعبد الوهاب حسين عضو جمعية «الوفاق الوطني الإسلامية»، التحدث حول سوء المعاملة التي تعرضا لها خلال الاحتجاز، إلا أن قوات الأمن أخرجتهما قسراً من قاعة المحكمة.

كما تعرض عشرات من الأطباء والمرضين ممن يخضعون للمحاكمة العسكرية للتعذيب أثناء احتجازهم حيث تم إجبارهم على الوقوف لفترات طويلة، وحرمانهم من النوم،

٤٦- البحرين: يجب إطلاق سراح المسجونين بسبب التعبير عن الرأي.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/12/06-0

٤٧- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، مرجع سبق ذكره.

٤٨- الكادر الطبي البحريني يتعرض للقصاص، تقرير صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، بتاريخ ٥ مايو ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/05-0

٤٩- البحرين: التعذيب والاختفاء القسري للمعتقلين على خلفية الاحتجاجات المطالبة بالحرية والديمقراطية، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ٥ مايو ٢٠١١.

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4011

٥٠- البحرين: علامات سوء المعاملة تظهر على ناشط، بيان صادر عن منظمة الهيومان رايتس ووتش، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/10-2

٥١- البحرين: مؤسسة الخط الأمامي قلقة على حياة عبد الهادي الخواجة بعد ادعاءات ذات مصداقية بشأن تعرُّضه إلى التعذيب والاعتداء الجنسي، بيان صادر عن منظمة الخط الأمامي، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١١.

http://www.frontlinedefenders.org/ar/node/15138

وضربهم بالخراطيم المطاطية وألواح خشبية بها مسامير، وأجبروا على الإدلاء باعترافات باطلة.[٥٢] بينهم طبيبة شيعية جرى جلدها بخرطوم سميك ونعتها بالعاهرة والشيعية القذرة، كما أجبروها علي التصوير، وهي ترقص وتغني تحت التهديد أغنية تقول "كل الشعب يريد خليفة بن سلمان" (أي الملك)[٥٣]. وتعرضت نزيهة سعيد، مراسلة فرانس ٢٤ وراديو مونت كارلو الدولية في البحرين، للتعذيب والإهانة من قبل السلطات، واتهامها بـ "الكذب" في تقاريرها والتعامل مع جهات أجنبية، وأثناء التحقيق معها انقضّت ٤ شرطيات عليها ركلاً وضرباً ولكماً، ووضع حذاء الصحفية في فمها وضربها بأنبوب بلاستيكي[٥٤].

كما أكد عدد من المعتقلين، أنهم تعرضوا للصعق الكهربائي في أماكن حساسة، وحرمانهم من النوم لعدة أيام، والتعليق كالشاة، مع الضرب على بطن القدمين والساقين[٥٥].

التمييز ضد الشيعة:

ظلت ممارسات التمييز المنهج ضد الطائفة الشيعية قائمة، وبالتوازي مع إجراءات قمع الانتفاضة الشيعية الديمقراطية، تواصلت الاعتداءات على مناطق شيعية، وعلى دور عبادتهم، بل وعلى مقابرهم أيضا.

سجلت التقارير قيام رجال أمن في عدة مناطق شيعية بتكسير سيارات المواطنين، وسرقة بعض المنازل التي يتم الإغارة عليها لاعتقال المطلوبين، والتحرش بالنساء فيها، والاعتداء على الرجال[٥٦]. كما تعرض بعض القرى الشيعية للعقاب الجماعي، من خلال قصفها بشكل

٥٢- البحرين تواجه ادعاءات جديدة بالتعذيب تتعلق بمحاكمة عاملين في المجال الصحي، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١١ يونيه ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=33271

٥٣- عن صحيفة الإندبندنت البريطانية: «لقد قاموا بضربي وصفعي ومناداتي بالعاهرة والشيعية القذرة، مركز البحرين لحقوق الإنسان، ١٠ مايو ٢٠١١.

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4068

٥٤-تعذيب نزيهة سعيد لتغطيتها التظاهرات الداعية إلى الديمقراطية، بيان صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، بتاريخ ٣ مايو ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32038

٥٥- تقرير خاص عن التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان للمعتقلين في قضية تحالف الجمهورية، تقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ٥ يونيه ٢٠١١.

http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4360

٥٦- مركز البحرين لحقوق الإنسان بجدد إدانته للعنف الرسمي والعنف المضاد، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١١.

http://www.bchr.net/ar/node/4122

كثيف بمسيلات الدموع، وإذلال المواطنين والاعتداء عليهم في نقاط التفتيش[٥٧]. وقامت السلطات البحرينية مدعومة بقوات سعودية، بهدم عدد من المنشآت الدينية الخاصة بالطائفة الشيعية، وتسويتها بالأرض دون إنذار مسبق، بدعوي أنها غير مرخصة. وبحسب إحصائية رسمية صدرت عن إدارة الأوقاف الجعفرية فإن ما لا يقل عن ٣٥ مسجداً تعرض للهدم أو التخريب[٥٨]. ومن أبرز المساجد التي تعرضت للاعتداءات «الكويكبات»، و«السيدة زينب»، و«كريم أهل البيت»، و«أبو طالب». وهي منشآت تتبع المآتم والحسينيات.[٥٩]

وقد قامت وزارة الإعلام بحجب موقع الأوقاف الجعفرية على الإنترنت، بعد أن نشر وثائق تثبت أن عددا من المساجد التي تم هدمها مرخصة وموثقة في الموقع الرسمي الحكومي.

ولم تسلم المقابر الشيعية من الاعتداءات، فكان من بينها مقبرة "المحرق"، و"بني جمرة"، و"النويدرات"، و"السيد محمد أبو خليص".

وطال التمييز الطائفي الطلاب الشيعة، فقد ازداد التحريض الطائفي في المدارس، كما تعرضت ما لا يقل عن ١٢ مدرسة من مدارس البنات إلى المداهمات المتكررة من قبل رجال الأمن، واعتقال الطالبات الشيعيات، وضربهن وتعذيبهن وإهانتهن واحتجازهن لأيام قبل الإفراج عنهن، دون أن يحظين بفرصة وجود مرافق قانوني خلال التحقيق.[٦٠] هذا بالإضافة إلي فصل مئات الطلبة الشيعة من الجامعات، وسحب البعثات الدراسية للخارج منهم.[٦١]

٥٧– مواطنون يشكون الاعتداء عليهم أثناء مرورهم من خلال نقاط التفتيش، جريدة الوسط البحرينية، الأربعاء ٢٣ مارس ٢٠١١.

http://www.alwasatnews.com/3120/news/read/533679/1.html

٥٨– الأوقاف الجعفرية: ٤٥ دار عبادة هدمت وخربت، جريدة الوسط البحرينية، الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠١١.

http://www.alwasatnews.com/3182/news/read/562698/1.html

٥٩– قوات الأمن والجيش البحريني في سابقة خطيرة من نوعها، تُسوي مساجد ومنشآت دينية خاصة بالطائفة الشيعية بالأرض، بعضها يعود تاريخه لأكثر من قرن، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ٨ يونية ٢٠١١.

http://www.bchr.net/ar/node/4194

٦٠– طلاب المدارس دفعوا ضريبة انتمائهم لطائفة تشكل غالبية نسيج البحرين، واستهدفوا مع معلميهم في حملة انتقام، روج لها إعلام السلطة، بيان صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان، بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١١.

http://www.bchr.net/ar/node/4441

٦١– تقرير بوميد حول لجنة الاستماع أمام الكونغرس: حقوق الإنسان في البحرين، تقرير صادر عن منظمة بوميد، مركز البحرين لحقوق الإنسان.

http://www.bchr.net/ar/node/4143

الفصل الثاني

دول تحت الاحتلال
أو في ظل نزاعات مسلحة

الأراضي الفلسطينية المحتلة

ظلت الأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بالغة التردي، تحت وطأة الانتهاكات المتواصلة من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وحكومتي حركتي فتح وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شهد عام ٢٠١١ انفراجاً جزئياً محدودا في ملف الأسرى والمعتقلين داخل مراكز الاعتقال الإسرائيلية عبر مبادلة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط بنحو ألف من الأسرى الفلسطينيين. فيما واصلت إسرائيل حصارها الجائر وعقابها الجماعي لسكان «آسرى» للعام الخامس، واستقطاع المزيد من الأراضي لصالح مشروعاتها الاستيطانية ولتوسيع نطاق المناطق العازلة.

ظل الحق في الحياة محلا لانتهاكات واسعة، تحت وطأة الحصار واستمرار القصف الاسرائيلي على المدنيين، وأعمال القتل خارج نطاق القانون، والتصفية الجسدية لمن تعتبرهم إسرائيل منخرطين في أعمال عسكرية ضدها أو ضد مستوطنيها. وقد اقترنت الانتهاكات الإسرائيلية باعتداءات متزايدة على الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين ونشطاء حقوق الإنسان، في الضفة الغربية والقدس.

واستمرت أجهزة الأمن التابعة لحكومة رام الله في الضفة الغربية، ونظيرتها التابعة لسلطة حماس في قطاع غزة، في ارتكاب الانتهاكات ذاتها بحق الخصوم كل في نطاقه؛ ومن ثم فقد ظل المحسوبون على حركة فتح، بما في ذلك المؤسسات الصحفية والإعلامية والأهلية والعاملون بها، هدفا للقمع من جانب سلطة حماس، مثلما ظل أنصار حماس والمؤسسات المحسوبة عليها هدفا لقمع مماثل في الضفة

الغربية. وهو ما انعكس بصورة فادحة على حريات التعبير والتجمع السلمي والعمل الجمعياتي، فضلا عن استمرار تردي وضعية المعتقلين لدى كل طرف. غير أنه يتعين الإشارة إلى أن وتائر الانتهاكات ظلت أكثر كثافة داخل قطاع غزة، مقارنة بمثيلتها في الضفة الغربية. ويلفت النظر هنا أن حالات الوفاة الناجمة عن التعذيب، انحصرت فقط خلال هذا العام داخل قطاع غزة وتُساءل عنها أجهزة أمن حماس، كما احتكر قضاء حماس إصدار أحكام تعسفية بالإعدام على عدد من الأشخاص.

ورغم أن اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس تعود إلى مايو ٢٠١١، فإنه لم يؤد إلى تغيير جوهري في وضعية حقوق الإنسان في الضفة وغزة، مثلما لم يؤد لإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإصلاح القطاع الأمني ومرفق العدالة.

أولا: انتهاكات حقوق الإنسان من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي

الاعتقال التعسفي والتعذيب:

ظل الآلاف من الفلسطينيين رهن الأسر أو الاعتقال التعسفي داخل السجون الإسرائيلية. وحتى أبريل ٢٠١١ كانت مراكز الاعتقال الإسرائيلية تضم قرابة ستة آلاف أسير، بينهم عشرات الأسرى العرب من جنسيات مختلفة، ولم يتعد من صدرت أحكاما بسجنهم أكثر من ٨٢٠ أسيرا.

وسجلت التقارير في ذلك الوقت أن قائمة الأسرى والمعتقلين تضم ٣٧ امرأة و٢٤٥ طفلا، من بينهم ١٨٠ معتقلا إداريا. كما تعرض عدد من المعتقلين والأسرى للتعذيب والإهمال الطبي والعزل الانفرادي، والحرمان من الزيارات والتعليم، وسوء الأوضاع المعيشية داخل مراكز الاعتقال.[١] تشمل وسائل التعذيب البدني والنفسي الإهانات والضرب والسحل والتهديد بالقتل والاغتصاب واعتقال ذوي المعتقلين، فضلا عن الحرق بواسطة أعقاب السجائر المشتعلة، والمنع من النوم، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والحرمان من العلاج وتأدية الشعائر الدينية.[٢]

١- يوم الأسير الفلسطيني ١٧ أبريل وزارة الأسرى والمحررين: (٦) آلاف أسير في سجون الاحتلال بينهم (٣٧) أسيرة و(٢٤٥) طفلا و(١٨٠) معتقلا إداريا و(١٢) نائباً، وزارة الأسرى والمحررين في السلطة الوطنية الفلسطينية، ١٦ أبريل ٢٠١١.

.http://www.palestinebehindbars.org/ferwana13ap2011.htm

- معلومات ميدانية.

٢- اسرائيل تستخدم أكثر من مئة وسيلة تعذيب بحق الأسرى، مركز الأسرى للدراسات، ٢٦ يونيو ٢٠١١، http://www.anhri.net/?p=34211&print=1

في ٧ يونيو اعتقلدت سلطات الاحتلال في محافظة نابلس بالضفة الغربية أحمد الحاج علي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ومصطفى النشار القيادي في حركة حماس.[٣] وفي مطلع ديسمبر، شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق ضد كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة حماس، بينهم أيمن دراغمة النائب بالمجلس التشريعي؛ أيمن دراغمة من كتلة التغيير والإصلاح (حماس)، ليرتفع عدد النواب الذين ظلوا رهن الاعتقال حتى نهاية العام إلى ٢٤ نائبا، أغلبهم من حماس.[٤]

وقد شهد ملف الأسرى خلال العام انفراجا جزئيا، نتيجة التوصل لاتفاق بمبادلة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الأسير لدى حماس بنحو ألف أسير فلسطيني.[٥]

قصف المدنيين والقتل خارج نطاق القانون:

واصلت قوات الاحتلال أعمال القصف الصاروخي والمدفعي على مناطق مختلفة من قطاع غزة، مما ألحق أضرارا فادحة بأرواح المدنيين وممتلكاتهم. واستمرت أعمال القتل خارج نطاق القانون عبر الاغتيال أو التصفية الجسدية لمن تصنفهم قوات الاحتلال باعتبارهم من الضالعين في أعمال عسكرية ضد إسرائيل. خلال الربع الأول من العام، أدت أعمال القصف إلى مصرع ١٠ أشخاص بينهم ٥ أطفال.[٦] وفي أبريل أدى القصف الإسرائيلي المتكرر للمناطق السكنية في قطاع غزة إلى مصرع ١٦ شخصا،

٣- اقتحام مكاتب نواب حماس في نابلس، اعتقال النائب «الحاج علي» والقيادي «الشنار»، فلسطين أونلاين، ٧ يونيو ٢٠١١.

http://www.felesteen.ps/details/20864/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82
%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8
%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%
D9%86%D8%A7%D8%B1.htm

٤- قوات الاحتلال تشن حملة اعتقالات ضد قادة وكوادر الجبهة الشعبية وحركة حماس في الضفة الغربية، اقتحام مكاتب نواب كتلة الإصلاح والتغيير في طولكرم، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٧ ديسمبر ٢٠١١.
http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com__content&view=article&
id=9225:2011-12-07-10-54-35&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

- المركز يدين اعتقال قوات الاحتلال النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني د. أيمن دراغمة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ١٥ ديسمبر ٢٠١١.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com__content&view=article&
id=9271:2011-12-15-09-49-34&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

٥- فروانة : (٤٥٣) أسيراً من المفرج عنهم في الدفعة الثانية هم من الشباب والأطفال، فلسطين خلف القضبان، ٢٠ ديسمبر ٢٠١١.

http://www.palestinebehindbars.org/ferwana20dec2011.htm

٦- تقرير ميداني ربع سنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية يغطي الفتره من ١ يناير ٢٠١١ إلى ٣١ مارس ٢٠١١، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

www.mezan.org/upload/12002.pdf

بينهم طفل وسيدتان.[7]

وفي ١٨ أغسطس أطلقت طائرات إسرائيلية صاروخين، استهدفا مجموعة من قادة لجان المقاومة الشعبية بمحافظة رفح، مما أدى إلى مصرع ٥ منهم وطفل. وفي ٢٤ أغسطس لقى إسماعيل زهدي الأسمر القيادي في سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي) مصرعه، بعد أن قصفت طائرة إسرائيلية سيارته بمدينة رفح. واستهدف قصف مماثل معتز باسم حمدان بسرايا القدس أيضا، مما أدى إلى مصرعه هو وشقيقه وأحد أطفاله.[8]

تواصل الحصار والعقاب الجماعي لسكان غزة:

ظلت السلطات الإسرائيلية للعام الخامس تواصل حصارها لقطاع غزة، الذي يشكل نوعا من العقاب الجماعي لسكان القطاع البالغ عددهم ١,٦ مليون نسمة. ورغم المزاعم التي أطلقتها إسرائيل منذ منتصف عام ٢٠١٠، فإن تغييرا جوهريا لم يطرأ على حركة المعابر التي تتحكم في إغلاقها إسرائيل. ورغم ارتفاع كمية الواردات المسموح بدخولها للقطاع عن ذي قبل، فإن معظمها ينحصر بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، فيما يحظر دخول معظم السلع الأساسية والمواد الخام ومواد البناء والمعدات الصناعية؛ ومن ثم فقد ظلت عملية إعادة إعمار غزة متوقفة. واستمر تدهور الأوضاع الإنسانية وحقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية جراء الحصار المتواصل.

ومع أن سلطات الاحتلال كانت قد سمحت بصورة جزئية بتشغيل معبر المنطار، الذي يعد أكبر معابر القطاع التجارية، إلا أنها عادت لإغلاقه في مارس ٢٠١١، ليصبح معبر كرم بن سالم –غير الملائم للأغراض التجارية– هو المعبر الرئيسي الوحيد الذي يسمح فيه بعبور البضائع.

تواصل إسرائيل في الوقت ذاته حصارها البحري على قطاع غزة، وحرمان الصيادين من الوصول إلى مورد رزقهم، حيث يكونون عرضة لمخاطر جسيمة، تشمل إطلاق النار عليهم أو القتل في عرض البحر، أو المطاردة والاعتقال. وخلال العام لقى صياد مصرعه وأصيب ١١ آخرون، كما اعتقل ٢٤ صيادا، فضلا عن مصادرة وإتلاف قوارب ومعدات الصيد. وتواصل إسرائيل توسيع نطاق المناطق العازلة داخل القطاع على حساب الأراضي الزراعية وآبار المياه، وتفرض قيودا على دخول هذه المناطق. وقد لقى ٧٧ فلسطينيا مصرعهم، وأصيب أكثر من ٣٠٠ آخرين خلال الفترة من يونيو ٢٠١٠

٧– انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهر أبريل ٢٠١١، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

www.mezan.org/upload/12101.pdf

٨– انتهاكات قوات الاحتلال الاسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهرأغسطس ٢٠١١، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

www.mezan.org/upload/12785.pdf

حتى نوفمبر ٢٠١١، نتيجة عمليات التوغل في المناطق العازلة، واستهداف سكانها.[٩]

وقد استمر سقوط القتلى داخل الأنفاق بين غزة ومصر، التي شيدها سكان القطاع تحت الأرض لتهريب السلع ونقل الوقود للقطاع المحاصر. وبلغ عدد القتلى نحو ١٧ قتيلا خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١١.[١٠] وقتل ثلاثة آخرون خلال شهر أكتوبر.[١١]

انتهاكات حرية الرأي والتعبير:

تواصلت اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين والطواقم الإعلامية أثناء أداء واجبهم المهني، وتعرض بعضهم للاحتجاز أو الاعتقال الإداري.

في ٤ فبراير ٢٠١١، ألقت قوات الاحتلال القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع بصورة مباشرة على ستة من الصحفيين والمراسلين أثناء تغطيتهم لقمع قوات الاحتلال لمجموعات من الشباب الفلسطيني في منطقة باب العمود بمدينة القدس، مما أدى إلى إصابة مصور بوكالة الأنباء اليابانية بحروق.[١٢]

٩- «قطاع غزة: حصار لم يتوقف وإعمار لم يبدأ»، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢١ ديسمبر ٢٠١١.
http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com__
content&view=article&id=9290:-q-q-&catid=96:2009-12-29-09-16-15&Itemid=173

١٠- ١٧ قتيلاً خلال العام الجاري وعدد القتلى يرتفع إلى (١٩٧) قتيلاً منذ العام ٢٠٠٦، مركز الميزان يطالب المجتمع الدولي بالتحرك لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٥ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.mezan.org/ar/details.php?id=12602&ddname=tunnel&id2=9&id__
dept=9&p=center

١١- التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أكتوبر ٢٠١١.

http://home.ichr.ps/ar/1/5/595/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8
%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%AD%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%
AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%
86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-
%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%AD%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-
%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%
A7%D9%86.htm

١٢- انتهاكات الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر كانون الثاني ٢٠١١ مدى: بداية عام غير مبشرة بانفراج في الحريات الإعلامية في فلسطين، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية(مدى)، ٧ فبراير ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=23617

وفي ٢٥ فبراير، استهدفت قوات الاحتلال صحفيين آخرين بالخليل، مما أفضى إلى إصابة مصورين لوكالة الأنباء الفرنسية والتليفزيون الألماني، أحدهما برصاصة مطاطية.[١٣] كما اعتقلت سلطات الاحتلال في الوقت ذاته مراسل «الجزيرة توك» محمود الجعبري، أثناء تغطيته لمسيرة تضامنية مع أسر الشهداء بمدينة الخليل. وتعرض الجعبري لاعتداءات بالضرب والشتم، وظل رهن الاحتجاز حتى ٣ مارس.[١٤]

وفي ٢١ أبريل اعتقل الباحث والكاتب أحمد قطامش.[١٥] وفي الشهر التالي اعتقل الصحفي وليد خالد، رئس تحرير جريدة «فلسطين» الغزاوية.[١٦]

وفي ١٥ مايو أصيب المصور الصحفي محمد عثمان بإصابات خطيرة، بعد مسيرة فلسطينية في ذكرى النكبة.[١٧]

وفي يوليو تلقى نواف العامر مدير البرامج في فضائية «القدس» حكما يقضي بسجنه لمدة ٥ أشهر، بعد اعتقاله إداريا في ٢٨ يونيو.[١٨]

١٣- انتهاكات الحريات الإعلامية خلال شهر فبراير ٢٠١١، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ٨ مارس ٢٠١١.

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=comcontent&view=article&id=553:-2011&catid=81:-2011&Itemid=84

١٤- انتهاكات الحريات الإعلامية خلال شهر فبراير ٢٠١١، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ٨ مارس ٢٠١١.

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com__content&view=article&id=553:-2011&catid=81:-2011&Itemid=84

15 - Palestinian facing indefinite detention، amnesty international ، 6 may 2011.

http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/024/2011/en/86c03f49-18ac-4845-a6a0-56518d294e16/mde150242011en.html

١٦- انتهاكات الحريات الإعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال شهر مايو ٢٠١١، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ٧ يونيو ٢٠١١.

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com__content&view=article&id=695:----------2011-&catid=81:-2011&Itemid=84

- وانظر أيضاً: اعتقالات جديدة بحق صحفيين فلسطينيين في إسرائيل، مراسلون بلا حدود، ٢٣ نوفمبر ٢٠١١.

87634=p?/ten.irhna.www//:ptth

١٧- انتهاكات الحريات الاعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال شهر مايو ٢٠١١، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ٧ يونيو ٢٠١١.

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com__content&view=article&id=695:----------2011-&catid=81:-2011&Itemid=84

١٨- السلطات الاسرائيلية تحكم على الإعلامي نواف العامر بالسجن الإداري خمسة أشهر، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز)، ٨ يوليو ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/07/08/6546546546546546546/

وفي ٢١ أغسطس اعتقل عامر أبو عرفة مراسل وكالة «شهاب» الإخبارية بالخليل لمدة ستة أشهر، وأسيد عمارنة مصور فضائية الأقصى لمدة أسبوع.[١٩]

وفي نوفمبر اعتقلت سلطات الاحتلال برام الله رائد شريف المذيع براديو «مرح». كما تم إيقاف المذيعة إسراء سلهب مقدمة برنامج حول السجناء الفلسطينيين، تبثه قناة «القدس» الفضائية، بعد استجوابها، دون حضور محامٍ معها، أو الإفصاح عن أسباب احتجازها.[٢٠]

الضغوط على مدافعي حقوق الإنسان:

في ٢٨ يونيو اعتقلت سلطات الاحتلال فؤاد الخفش، مدير مركز «أحرار» لدراسات الأسرى بمدينة نابلس، بعد اقتحام منزله، ثم اقتيد إلى مكان مجهول. جدير بالذكر أن الخفش عضو أيضا في منظمة «الكرامة» للحق في السفر والتنقل، وهو ممن تشملهم قوائم الممنوعين من السفر بموجب أوامر سلطات الاحتلال.[٢١]

وقد حكمت محكمة الصلح في كفار سابا بالقدس بتمديد اعتقال ٨ نشطاء في مؤسسة «حريات»، ومنظمات أخرى، وبالإفراج عن ٧ نشطاء آخرين مع التحفظ عليهم في منازلهم، وذلك بتهمة ترديد هتافات في مظاهرة ٢٠ نوفمبر، تدعو إلى اختطاف جنود إسرائيليين لتبديلهم بأسرى فلسطينيين. وقد صدر الحكم، رغم أن الشرطة لم تتمكن من تقديم تسجيلات الفيديو التي تثبت هذه الاتهامات.[٢٢]

وما زال شعوان جبارين مدير مؤسسة «الحق» الفلسطينية برام الله، ممنوعا من السفر منذ عام ٢٠٠٦. وقد حرم من مغادرة الضفة الغربية لحضور حفل تكريمه بعد حصوله على جائزة دولية من مؤسسة دانماركية، لدوره في الدفاع عن حقوق الإنسان. كما تعذر عليه المشاركة أيضا في فعاليات منتدى للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، وحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية لمنظمة هيومان رايتس ووتش بنيويورك.[٢٣]

١٩- مدى: انتكاسة جديدة لحرية الإعلام خلال الشهر الماضي، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ٨ سبتمبر ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=39072

٢٠- اعتقالات جديدة بحق صحفيين فلسطينيين في إسرائيل، مراسلون بلا حدود، ٢٣ نوفمبر ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=43678

٢١- القوات الاسرائيلية تعتقل مدير مركز «أحرار» لدراسات الأسرى، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والصحفية في الشرق الأوسط (سكايز)، ١ يوليو ٢٠١١.
http://skeyes.wordpress.com/2011/07/01/6546546546545/

٢٢- محكمة الصلح الإسرائيلية تمدد اعتقال ثمانية ناشطين حقوقيين، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والصحفية في الشرق الأوسط (سكايز)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١١.
http://skeyes.wordpress.com/2011/10/28/649879879879879879879879879879987465465/

٢٣- إسرائيل: يجب رفع حظر السفر المطبق على ناشط حقوقي، هيومان رايس ووتش، نوفمبر ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/11/29

ثانيا: الانتهاكات الواقعة من أطراف السلطة الوطنية الفلسطينية

الاعتقال التعسفي والتعذيب:

تواصلت الاعتقالات التعسفية، وممارسات التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين والموقوفين بواسطة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وغزة، بالرغم من اتفاق المصالحة، الذي أبرم في مايو ٢٠١١، الذي التزمت بمقتضاه حكومتا المنطقتين بإطلاق سراح جميع المعتقلين سياسيا لديهم.[٢٤]

وتشمل أساليب التعذيب الجسدي والنفسي في مراكز التوقيف والاعتقال في الضفة الغربية وقطاع غزة، الضرب المبرح على جميع أنحاء الجسم، وتعصيب العينين والشبح، وإطفاء السجائر في جسد المعتقل، وحلق الشعر والحبس الانفرادي، والتهديد بالاعتداء الجنسي أو القتل، والإجبار على الوقوف لساعات طويلة في البرد أو تحت حرارة الشمس. كما رصدت التقارير، وشهد قطاع غزة حالات وفاة يرجح وقوعها نتيجة للتعذيب.[٢٥] وهي:

- عادل صالح رزق، الذي توفي بعد اعتقاله بأيام قليلة في أبريل ٢٠١١ على أيدي أفراد من جهاز الأمن الداخلي.
- حسن محمد الحميدي، الذي توفي بمستشفى الشفاء بغزة في غضون أسبوع واحد من اعتقاله بواسطة أفراد من شرطة المباحث الجنائية، بتهمة الاتجار في المخدرات.
- إبراهيم أكرم الأعرج، الذي توفي بعد يومين فقط من القبض عليه من قبل شرطة مكافحة المخدرات في ٢٣ يونيو.[٢٦]

جدير بالذكر أن عددا ممن ألقى القبض عليهم بسبب مشاركتهم في أعمال احتجاج سلمية تطالب بإنهاء الانقسام الفلسطيني بين الضفة وغزة، قد تعرضوا عند القبض عليهم لاعتداءات بالضرب والشتم والإهانة، وأجبروا على التوقيع على تعهدات بالالتزام بالقانون، وإشعار وزارة الداخلية في حكومة غزة قبل المشاركة في تجمعات سلمية.[٢٧] من اللفت للنظر أن الضغوط على النشطين في الحراك الشعبي ضد الانقسام في غزة لم تتوقف، بعد إعلان المصالحة، حيث تكرر استدعاؤهم واستجوابهم تحت الضرب والتهديد، واتهامهم بتلقي تمويل من حركة فتح، لتقويض حكومة غزة، وقد عرف من بين من طالتهم إجراءات الملاحقة المتكررة الناشطان أسعد الصفطاوي وسامر أبو رحمة والصحفي ماجد أبو

٢٤- المصالحة الفلسطينية: تحرك، لكن مراوحة في المكان، تقرير الشرق الأوسط رقم ١١٠، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠ يوليو ٢٠١١.

http://www.crisisgroup.org/ar

٢٥- تقرير حول ممارسات التعذيب في سجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٤ اكتوبر ٢٠١١.

http://www.pchrgaza.org/files/2011/pchr-report-5-10-2011.pdf

٢٦- لمزيد من التفاصيل حول الحالات الثلاثة، انظر المرجع السابق.

٢٧- المرجع السابق.

سلامة، وعدد من كوادر حركة فتح، بينهم د. فايز أبو عيطة.[٢٨]

انتهاكات حرية التعبير:

استمر تدهور وضعية حرية التعبير، ولم تنعكس أجواء المصالحة بين فتح وحماس في تحسن ملموس عليها؛ إذ ظلت الحكومة في الضفة الغربية تمنع توزيع صحيفتي «فلسطين» و«الرسالة»، اللتين تصدران من قطاع غزة، فيما تمنع حكومة حماس في غزة دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاثة التي تصدر في الضفة الغربية وهى: «القدس» و«الحياة الجديدة» و«الأيام».[٢٩]

وتواصلت خلال العام في قطاع غزة انتهاكات شتى لحرية التعبير، شملت مصادرة أعمال أدبية واعتداءات واسعة النطاق، ضد الصحفيين أثناء تأدية عملهم المهني. بينما تعرض آخرون للاعتداء على حقهم في التعبير، بسبب آرائهم أو انتماءاتهم السياسية.

ففي يناير ٢٠١١ صادر جهاز المباحث العامة في غزة نسخا من روايتي «وليمة لأعشاب البحر» للكاتب السوري حيدر حيدر، و«شيكاغو» للكاتب المصري علاء الأسواني، بدعوى مخالفة هذه الأعمال للشريعة الإسلامية.[٣٠] وفي ١٧ فبراير مُثل سامح ديب رمضان المراسل الصحفي ومقدم أحد البرامج في إذاعة «صوت الشعب» للتحقيق أمام جهاز الأمن الداخلي بمدينة خان يونس، بسبب آرائه على شبكة التواصل الاجتماعي، وعبر برنامجه الإذاعي. كما تعرض عدد من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء للملاحقة والاعتداء بالضرب، ومصادرة معداتهم على أيدي أفراد الأمن، وعناصر ترتدي زيا مدنيا ومزودة بالعصي والهراوات، وذلك خلال تغطيتهم فعاليات ١٥ مارس للحراك الشعبي السلمي، لإنهاء الانقسام الفلسطيني. وبعد أربعة أيام، داهمت سلطات الأمن مكاتب التليفزيون الفرنسي، والياباني، وإذاعة «المنابر» المحلية، ومكاتب لشركات متخصصة في الإنتاج الإعلامي بحثا عن مصورين صحفيين أو آلات تصوير أو شرائط تسجيل. وعند مداهمة مكتب وكالة «رويترز»

٢٨- الأجهزه الأمنية في غزة تستدعي صحفيين وناشطين من شباب ١٥ مارس، وتحتجزهم وتضربهم، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز)، ٢٧ يونيو ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/06/27/654654654654564/

- «حماس» تحتجز المتحدث باسم "فتح" في غزة فايز أبو عيطة، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية سكايز، ١٦ يونيو ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/06/16/454545454545454/

٢٩- الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ١١ ديسمبر ٢٠١١.

http://www.pchrgaza.org/files/2011/freedom-2011.pdf

٣٠- التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، يناير ٢٠١١.

http://ichr.ps/pdfs/HRV12011.pdf

العالمية للأنباء، جرى تحطيم عدد من الأجهزة التلفزيونية وأجهزة الحاسوب.[٣١] وفي ٣٠ مارس تعرض الصحفيون والمراسلون الأجانب لاعتداءات من الشرطة، أثناء تغطيتهم قمع مسيرة سلمية في ذكرى يوم الأرض. وكانت السلطات في غزة قد استبقت فعاليات يوم الأرض بتوجيه تحذيرات للمكاتب الصحفية ووسائل الإعلام من تغطية أي تجمعات أو مسيرات غير مصرح بها. وقد منعت حكومة حماس في سبتمبر الصحفي جون دونسيون مراسل هيئة الإذاعة البريطانية من الدخول إلى القطاع، بعد مطالبته بالتوقيع على تعهد بعدم الإساءة إلى حركة حماس، لكي يسمح له بالدخول.[٣٢]

وفي ٢٥ أبريل ألقت شرطة حكومة «حماس» القبض على الصحفي يوسف عبد الرحيم وزميله المتدرب عمر خيري البلعاوي، أثناء قيامهما بتصوير فيلم عن مدينة دير البلح، حيث خضعا للتحقيق أمام جهاز الأمن الداخلي قبل أن يتم إخلاء سبيلهما في ساعة متأخرة من اليوم نفسه. كما خضع للتحقيق في ١٩ مايو أمام الجهاز ذاته، الصحفي سلامة صلاح عطا الله مراسل قناة «فرانس ٢٤» الفرنسية، وذلك بسبب مواد صحفية بثتها القناة الفرنسية.[٣٣] كما تعرض للاستدعاء والاستجواب في أغسطس عدد من النشطاء المدونين والناشطين في الحراك الشعبي لإنهاء الانقسام، مثل إباء زرق البرعي، ومحمد كمال مطر، وأسعد علاء الصفطاوي، وذلك إثر مشاركتهم في ندوات أو مؤتمرات عالمية خاصة بالمدونين، وقد تعرض الصطفاوي للاحتجاز ٤٨ ساعة، في حين صودرت أجهزة الحاسوب والهاتف النقال من الآخرين.[٣٤] وتعرض الصحفي فتحي محمود طبيل بوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» للاحتجاز في ١٦ أغسطس أثناء تغطيته لوقفة احتجاجية ضد المجازر التي تشهدها سوريا، ثم أخلي سبيله في مساء اليوم التالي، بعد إجباره على التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في فعاليات غير مرخص بها.[٣٥]

٣١- الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

32- «حماس» تمنع مراسل الـ«بي بي سي» من الدخول إلى غزة، وتُجبر آخرين على توقيع تعهدات «بعدم الإساءة إليها»، الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز)، 30 سبتمبر 2011.

http://skeyes.wordpress.com/2011/09/30/65456456465-2/

٣٣ – المرجع السابق.

٣٤- المرجع السابق.

– وانظر أيضاً، غزة: يجب الكف عن مضايقة النشطاء «حماس تقوم باستجواب واعتقال النشطاء الشباب وبقمع الاحتجاجات»، هيومان رايتس ووتش، ٢٢ أغسطس ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/08/22-1

– وانظر ايضاً: تقرير سكايز عن انتهاك الحريات الإعلامية والثقافية في شهر أغسطس ٢٠١١، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية « سكايز»، ٨ سبتمبر ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/09/08/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%e2%80%9c%d8%b3%d9%83%d8%a7%d9%8a%d8%b2%e2%80%9d-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%aa%d9%87%d8%a7%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b3/

٣٥- الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

وفي ٢٣ نوفمبر اعتقلت أجهزة أمن «حماس» المدون والناشط محمود البربار، بعد دعوته إلى تشكيل حكومة ظل شبابية، تستجيب لطموحات الشارع. كما جرى استجواب مدونين آخرين، بينهم أسعد الصطفاوي وبشار بن علي ومحمد الشيخ يوسف.[٣٦]

وفي الأسبوع الأخير من نوفمبر، اعتقل الصحفي صلاح أبو صلاح والمراسل زياد عوض من وكالة «أسوار برس» الإخبارية، وهاني الأغا رئيس تحرير وكالة «النهار» الإخبارية، كما جرى استجواب منال خميس الصحفية في جريدتي «صوت النساء» و«الأيام الثقافية». وفسرت بعض التقارير هذه الإجراءات بأن حكومة حماس تصنفهم ضمن الموالين لحركة فتح، وتشك في أنهم على صلة باستخبارات حكومة رام الله.[٣٧]

أما في الضفة الغربية، فقد اعتقل جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية في ١٦ يناير ٢٠١١ الكاتب عصام شاور، وأخضع للتحقيق حول مقالات نشرها في صحيفة «فلسطين» الممنوعة من النشر والتوزيع في الضفة الغربية، ووجهت له النيابة العامة لاحقا اتهامات بالنيل من الوحدة الوطنية وتعكير صفاء الأمة. وقد ظل شاور رهن الاحتجاز التحفظي لنحو شهر، قبل أن يفرج عنه بكفالة مالية في ١٣ فبراير.[٣٨]

كما اعتقل جهاز الأمن الوقائي في ٧ فبراير ممدوح حمامرة مراسل قناة «القدس» الفضائية، التي تبث من قطاع غزة، وتعرض لاستجواب حول عمله، ونصح بالبحث عن عمل لدى جهة أخرى، وأجبر قبل إخلاء سبيله على التوقيع على تعهد بعدم الإخلال بالنظام العام، والتوقف عن العمل لصالح قناة غير قانونية في الضفة الغربية.[٣٩]

٣٦- أمن "حماس" يعتقل المدوّن والناشط محمود البربار في غزة، سكايز، ٢٨ نوفمبر ٢٠١١.
http://skeyes.wordpress.com/2011/11/28/87984984984987979/

٣٧- أمن «حماس» يعتقل صحافيين بتهمة «التعامل مع حركة فتح»، سكايز، ١ ديسمبر ٢٠١١.
http://www.skeyesmedia.org/ar/News/Palestine/246

٣٨- الحق في حريه التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.
وانظر أيضاً:
- تقرير «سكايز» حول انتهاك الحريات الإعلامية والثقافية في شهر فبراير ٢٠١١، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية، سكايز، ٩ فبراير ٢٠١١.
https://skeyes.wordpress.com/2011/03/09/256696/

٣٩- الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.
- وانظر أيضاً: انتهاكات الحريات الإعلامية خلال شهر فبراير ٢٠١١، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ٨ مارس ٢٠١١.
http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com__
content&view=article&id=553:-2011&catid=81:-2011&Itemid=84

وتعرض اثنان من أشقاء الصحفية مجدولين رضا حسونة للاعتقال لمدة ثلاثة أيام من جهاز الأمن الوقائي في أغسطس، بهدف الضغط على الصحفية التي تعمل مراسلة لصالح جريدة «صوت الشباب»، الفلسطيني، وشبكة «إخباريات» الإلكترونية، والتي كانت قد رفضت الاستجابة لطلب استدعائها من جهاز الأمن الوقائي بمحافظة نابلس. وبحسب مجدولين، فقد سبق أن تلقت عدة تهديدات عبر الهاتف من أشخاص ادعوا أنهم يعملون لصالح أجهزة أمنية، بعد نشر تقريرها عن اعتصام لأهالي المعتقلين السياسيين في نابلس، وقيامها بتحقيقات صحفية حول الأخطاء الطبية في المستشفيات الفلسطينية.[٤٠]

وقد منعت عناصر أمنية الصحفية ابتهال جمال منصور، التي تعمل لصالح مركز رصد الشرق الأوسط للإعلام، والمنسقة الإعلامية لمكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس في محافظة نابلس، من استكمال عملها في تغطية تجمع سلمي لأهالي المعتقلين السياسيين في ١٣ يونيو، وطلبت منها عناصر من الشرطة النسائية تسليم كاميراتها، وعندما رفضت جرى الاعتداء عليها بالضرب.[٤١]

قمع التجمعات والاحتجاجات السلمية:

تواصلت الضغوط على التجمعات العامة، من قبل حكومة رام الله في الضفة الغربية وحكومة غزة. وفرضت الحكومتان تدابير صارمة على عقد الاجتماعات تتجاوز حدود القانون، الذي يكتفي فقط بإخطار الجهات الرسمية، بينما تشترط الحكومتان الحصول على ترخيص رسمي قبل تنظيم اجتماعات أو فعاليات جماهيرية.

ولكي تحول الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، دون تنظيم حركة فتح احتفالاتها في مطلع يناير ٢٠١١ بالذكرى السادسة والأربعين لانطلاقها، قامت باستدعاء كوادر حركة فتح في أنحاء مختلفة من قطاع غزة، والتحقيق معهم واحتجازهم، مع تعريض بعضهم للضرب المبرح، والمعاملة المهينة.

وفي ١١ فبراير قمعت أجهزة أمن حماس حركة الاحتجاج المطالبة بإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، حيث احتجزت عشرات من كوادر فتح في رفح وخان يونس ودير البلح. وفي اليوم المحدد للتظاهر اصطدم أنصار حركة حماس بالمتظاهرين في مدينة خان يونس، وتدخلت الشرطة لفض المظاهرة، واعتقلت عددا من المتظاهرين، الذين خضعوا للتحقيق حول المبادرة وأفرج عنهم في اليوم التالي.[٤٢]

وعلى إثر الدعوة التي أطلقتها مجموعات شبابية للتظاهر في ١٥ مارس، ومطالبين الحكومتين في غزة والضفة الغربية بإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، شهد القطاع منذ منتصف فبراير تزايد

٤٠- الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

٤١- المرجع السابق.

٤٢- المرجع السابق.

إجراءات الاستدعاء والتحقيق والاحتجاز في أوساط النشطاء الشباب، وأجبر بعضهم على التوقيع على تعهدات بالالتزام بالقانون قبيل الإفراج عنهم.[٤٣] وفي ١٥ مارس انتشر في شوارع غزة عدد كبير من الأشخاص بزي مدني، يحملون العصي والهراوات، حيث قاموا بهدم الخيام التي أقامها المتظاهرون من أجل الاعتصام. وقامت الشرطة بالتعاون مع هؤلاء الأشخاص بملاحقة واعتقال المتظاهرين والاعتداء على المتظاهرات والصحفيين بالضرب. وتكررت هذه الممارسات في اليوم التالي في مواجهة اعتصام مئات من الطلاب والطالبات داخل حرم جامعة الأزهر، الذي تم اقتحامه والاعتداء على المعتصمين بساحته. وفي اليوم ذاته اقتحم عدد كبير من الأشخاص المسلحين بالعصي والهراوات بمعاونة أفراد الشرطة حرم جامعة القدس أيضا، واعتدوا بالضرب المبرح على الطلاب والطالبات. كما شهدت الأيام التالية مواجهات عنيفة مماثلة مع بعض التجمعات الداعية لإنهاء الانقسام.[٤٤] وقد تكررت ممارسات القمع المصحوبة بالاعتقال في أوساط المتظاهرين، خلال المسيرة التي تم تنظيمها، إحياء ليوم الأرض في ٣٠ مارس.[٤٥]

ولم يسلم تجمع سلمي عفوي في ٢٧ أبريل للاحتفاء بالمصالحة الفلسطينية من القمع أيضا، حيث اعتدت الشرطة على المشاركين في ساحة الجندي المجهول غرب غزة. واعتقلت ٥ أشخاص اقتيدوا إلى أحد مقار المباحث العامة، قبل أن يخلي سبيلهم.[٤٦]

تجدر الإشارة إلى أن اعتصاما تضامنيا مع فعاليات الثورة الشعبية في مصر، تم فضه من قبل شرطة حماس في ٣١ يناير ٢٠١١، وأحيل ثمانية من المشاركين فيه للتحقيق، قبل أن يطلق سراحهم في اليوم نفسه، بعد التوقيع جبرا على تعهدات بعدم المشاركة في أي مظاهرات غير مرخصة. وفي ١٦ أغسطس اعتقلت أجهزة أمن حماس عددا من الأشخاص، بسبب مشاركتهم في وقفة احتجاجية للتضامن مع الشعب السوري.

وفي ٣١ مايو، عقب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، ومنعت شرطة حماس عقد مؤتمر نظمه ائتلاف شباب ١٥ آذار الداعي إلى المصالحة، حيث حاصرت الشرطة الموقع المحدد للمؤتمر، وقامت بتفريق المتجمعين بالضرب بالعصي والهراوات، واعتقلت خمسة من الشباب أخلت سبيلهم لاحقا.[٤٧]

وقد شهدت الضفة الغربية انتهاكات مماثلة لحرية التجمع السلمي في مناسبات مختلفة. فقد منعت

٤٣- المرجع السابق.

وانظر أيضاً: بيان صحفي صادر عن مؤسسة «الحق» بشأن الاعتداء على التجمعات والمسيرات السلمية في قطاع غزة، موسسة الحق، ١٦ مارس ٢٠١١.

http://www.alhaq.org/atemplate.php?id=141

٤٤- الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

٤٥- المرجع السابق.

٤٦- المرجع السابق.

٤٧- المرجع السابق.

أجهزة الأمن تجمعا تضامنيا مع الثورة الشعبية في مصر برام الله في ٢ فبراير ٢٠١١، واحتجزت بعض منظميه، بدعوى عدم الحصول على ترخيص، كما اعتدت بالضرب على المشاركين في تجمع تضامني مماثل في ٥ فبراير. وفي ١٧ فبراير، تعرض طلاب المدارس لاعتداءات بالضرب لمشاركتهم في مسيرة سلمية في رام الله، تضامنا مع الثورة المصرية.

وفي ١٥ مايو -ذكرى النكبة الفلسطينية- تدخلت قوات الأمن لمنع مسيرة سلمية بمدينة الخليل، واعتدت بالضرب بالهراوات على المشاركين. كما فضت الشرطة في ١٣ يونيو اعتصاما لأهالي المعتقلين، شارك فيه عدد من أعضاء المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، واستخدمت أجهزة الأمن القوة لمنع مسيرات دعا إليها في مطلع يوليو حزب التحرير الإسلامي، إحياء للذكرى التسعين لانهيار الخلافة الإسلامية، وتعرض العشرات من أنصار الحزب للضرب والاعتقال في مدن الخليل وطولكرم ونابلس ورام الله.[٤٨]

الضغوط على منظمات المجتمع المدني ومدافعي حقوق الإنسان:

فرضت السلطات في غزة مزيدا من القيود التحكمية على عمل الجمعيات. ففي أغسطس كشف النقاب عن صدور قرار من مجلس الوزراء بغزة، يتضمن إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، من دون نشره في الجريدة الرسمية. وتلزم التعديلات جميع فروع الجمعيات والهيئات المحلية بموافاة الوزارة المختصة بأي مستندات، أو وثائق أو أوراق في حال طلبها، وتمنح الوزارة صلاحية متابعة أعمال ونشاطات فروع الجمعيات والهيئات، بدعوى التثبت من أن أموالها قد أنفقت في الأغراض المخصصة لها. كما أخضعت هذه التعديلات فروع الجمعيات والهيئات الأجنبية المسجلة في الأراضي الفلسطينية لكافة الأحكام، التي تخضع لها الهيئات والجمعيات المحلية بمقتضى القانون. وفي ٢ أغسطس أصدرت الحكومة بغزة قرارا يحظر على الجمعيات الخيرية والمؤسسات غير الربحية تنفيذ أي مشروع ممول من جهة مانحة، إلا بعد موافقة وزارة الداخلية والأمن الوطني والأجهزة المختصة، الأمر الذي يشكل مخالفة جوهرية لقانون الجمعيات ذاته. كما أعلنت الإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية والأمن الوطني بقطاع غزة، تعليمات خاصة بشأن سفر المشاركين في برامج وأنشطة الجمعيات الأهلية، إلى الضفة الغربية أو أي دول أخرى. تلزم هذه التعليمات بمراجعة الإدارة قبل أسبوعين من السفر، وإحاطتها بالهدف من السفر وبيانات المشاركين والجهة المضيفة، وهو ما يفتقر لأي سند من قانون الجمعيات.[٤٩]

٤٨- المركز يدين تفريق مسيرات حزب التحرير الإسلامي في الضفة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٣ يوليو ٢٠١١.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=8813:2011-07-03-12-04-09&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

٤٩- تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطه الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نوفمبر ٢٠١١.

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf__spi/ngo2.pdf

كما تعرض المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى حملة تحريض بمشاركة وزارة الأسرى والمحررين وكتائب عز الدين القسام، بعد توقيع المركز في ٢٤ يونيو على بيان مشترك يطالب بمعاملة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي تعتقله حركة حماس معاملة أسرى الحرب وفق القانون الدولي.[٥٠]

وخلال العام قامت حكومة حماس في غزة بإغلاق وحل عدد من الجمعيات؛ بينها جمعية الكشافة والمرشدات الفلسطينية، التي تلقت في فبراير ٢٠١١ قرارا من جهاز الأمن الداخلي بإغلاقها، بزعم عدم حصولها على ترخيص بالنشاط، برغم أن الجمعية تأسست، وحصلت على الترخيص قبل انقسام السلطة الفلسطينية بين الضفة وغزة، وبموجبه تأسست لها خمسة فروع داخل محافظات غزة.[٥١] كما أغلق جهاز الأمن الداخلي في غزة في ١ أبريل مقر جمعية «الباقيات الصالحات» شمال قطاع غزة، بعد يوم واحد من نشرها تقريرا تناول ظاهرة التشيع في غزة.[٥٢] وفي يوليو أصدر وزير الداخلية في حكومة غزة قرارا بحل جمعية «منتدى شارك الشبابي الخيري»، بدعوى عدم تحصل فرعها في غزة على ترخيص، رغم أن الجمعية مسجلة لدى وزارة الداخلية بالسلطة الوطنية منذ عام ٢٠٠٤، واختارت مقرها الرئيسي في القدس، ويحق لها بموجب الترخيص فتح فروع في الأراضي الفلسطينية، دون الحاجة للتسجيل من جديد.[٥٣]

وفي ٣٠ أبريل استدعت أجهزة الأمن في غزة المحامي كارم محمود نشوان مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، وعددا من موظفي المركز والنشطاء المدافعين عن حقوق العمال. عشية المسيرات المقررة للاحتفال بعيد العمال في اليوم التالي.[٥٤] كما منعت الشرطة في قطاع غزة مؤتمرا حول الإعلام التفاعلي، نظمته شبكة «أمين» الإعلامية. ومنعت أيضا مؤتمرا حول حقوق المرأة، نظمه المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة».[٥٥]

وفي الضفة الغربية تواصلت القيود التعسفية على عمل منظمات المجتمع المدني، استنادا للقيود التعسفية المعتمدة منذ اندلاع الصراع بين فتح وحماس عام ٢٠٠٧. حيث تقوم وزارة الداخلية بمراجعة جميع تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة. وعلى الرغم من أن العام الحالي شهد توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، فإن ذلك لم ينعكس على منظمات المجتمع المدني، حيث ظلت قرارات الحل

٥٠- تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطه الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

٥١- المرجع السابق.

٥٢- المرجع السابق.

٥٣- المرجع السابق.

٥٤- المركز يدين استمرار تقييد الحق في التجمع السلمي من قبل الحكومة الفلسطينية في غزة، منع تجمع سلمي للعمال في عيد العمال العالمي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢ مايو ٢٠١١.
http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=8656:2011-05-02-11-06-15&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

٥٥- تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

التي طالت ١٠٣ جمعية -معظمها محسوبة على حركة حماس- سارية المفعول. وما زالت القيود المشددة على تسجيل جمعيات محسوبة على حماس قائمة، سواء تذرعا باعتبارات أمنية، أو تحت دعاوى أن القانون لا يسمح بقيام مؤسسات أهلية على خلفية سياسية أو دينية. وما زالت حكومة رام الله ترفض تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا، المتصلة بإلغاء قرارات تعسفية من وزارة الداخلية بحق بعض الجمعيات.[٥٦]

حماس تحتكر الإعدام التعسفي:

ظلت حكومة حماس توظف قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية في إحالة مدنيين إلى المحكمة العسكرية الدائمة بغزة بتهم تصل عقوبتها إلى الإعدام، على الرغم من أن هذا القانون محاط بمطاعن دستورية بالنظر لعدم عرضه على السلطة التشريعية.

كما استمرت سلطة حماس في تنفيذ أحكام بالإعدام، رغم ما يشكله ذلك من خرق للقانون الأساسي الفلسطيني، الذي يرهن تنفيذ هذه العقوبة بالتصديق من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وخلال عام ٢٠١١ أصدرت المحاكم العسكرية أحكاما بالإعدام بحق ٦ أشخاص، بعد إدانتهم بتهم الخيانة أو التخابر أو الإرهاب. كما جرى تنفيذ عقوبة الإعدام بحق أربعة أشخاص كانوا قد أدينوا في وقت سابق بتهم مماثلة.[٥٧]

٥٦- الشرطة تعيق اجتماع شبكة أمين الإعلامية وتفض اجتماع مركز مساواة مركز الميزان يدعو لاحترام القانون محدداته، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٥ ديسمبر ٢٠١١.

http://www.mezan.org/ar/details.php?id=13057&ddname=peaceful assembly&id__dept=9&id2=9&p=center

٥٧- للمزيد من التفاصيل حول أحكام الإعدام الصادرة، والنافذة خلال العام ٢٠١١، انظر:

-التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعه على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مارس ٢٠١١.

http://www.ichr.ps/pdfs/HRV%20MARCH%202011.pdf

- التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنيهة الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مايو ٢٠١١.

http://www.ichr.ps/pdfs/maymr2001.pdf

-Monthly Report on Violations of Human Rights and Public Freedoms in the Palestinian controlled Territory The Independent Commission for Human Rights، April 2011، http://www.ichr.ps/pdfs/ICHR%20monthly%20report%20-%20april%202011%20-%20eng.pdf

- على الرغم من عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني على الحكم، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٤ مايو ٢٠١١.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=8664:2011-05-04-08-39-00&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

- التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، يوليو ٢٠١١.

http://home.ichr.ps/ar/1/5/595/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.htm

- على الرغم من عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني على الحكم، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٤ مايو ٢٠١١.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=8664:2011-05-04-08-39-00&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

- المحكمة العسكرية في غزة تصدر ثلاثة أحكام إعدام جديدة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ١٣ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=9059:2011-10-13-09-54-02&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

العراق

ظل العراق خلال عام ٢٠١١ مسرحا لانتهاكات مروعة، لا تختلف كثيرا في جسامتها عن أنماط الانتهاكات ذاتها التي سجلتها تقارير السنوات الأخيرة، لتلقى بذلك بشكوك عميقة حول طبيعة تطوير وإصلاح الأجهزة الأمنية العراقية، مثلما تكشف عن عجز العملية السياسية على دمج قطاعات واسعة من السكان. ربما كان المظهر الإيجابي النسبي هو أن العراق لم يعد على رأس قائمة الدول العربية، فيما يتعلق بأعمال القمع والعنف الدموي، ليس بسبب تراجع العراق في جسامة القمع والعنف الدموي، بل لأن ليبيا وسوريا انتقلتا إلى صدارة القائمة، بسبب القمع واسع النطاق والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها كلٌ من نظام القذافي ونظام بشار الأسد؛ بهدف سحق الثورة الشعبية في بلديهما.

وتوضح أكثر الإحصاءات حذرا، أن عدد الضحايا المدنيين في العراق من الفترة من ١ يناير حتى ٣٠ أكتوبر عام ٢٠١١ بلغ نحو ٣٤٣٠ شخصا، مقارنة بنحو ٤٠٤٥ لقوا حتفهم في عام

٢٠١٠ ونحو ٤٧٠٤ قتلوا في عام ٢٠٠٩.[١]

ولا تقتصر تحديات الوضع العراقي على استمرار تردي الأوضاع الأمنية، والإخفاقات في الوصول إلى توافق بشأن العملية السياسية، وحسم شروط اللعبة السياسية في الدستور وقوانين توزيع الثروة، وترسيم حدود المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة المركزية. فهنالك أيضا تحديات تجعل شرعية الحكومة محلا لمطاعن عدة، وبخاصة في ظل تصاعد موجات الاحتجاج والتظاهر السلمي في أنحاء شتى من العراق، إزاء تفشي الفساد، وتردي الأداء الحكومي الخدمي، وإحساس قطاعات متزايدة من العراق بالافتقار الفادح إلى دور وآليات الأجهزة الرقابية على الأداء الحكومي. ويفاقم الأمر أن مجلس النواب (البرلمان) يعد أقل المؤسسات الدستورية فعالية، في ظل آلياته التي تتسم بالطائفية المفرطة. وأخذا في الاعتبار أيضا أن المسار الانتخابي فرض حتمية تشكيل حكومات ائتلافية موسعة، تفتقر عمليا إلى معارضة برلمانية حقيقية. كما أن هيئات "النزاهة" و"ديوان الرقابة المالية"، تعاني بدورها أشكالا من التدخل والتلاعب والضغوط من قبل الحكومة في عملها، ويفاقم من ذلك الضعف المزمن للنظام القضائي، الذي لم يبرأ بعد من تبعيته للسلطة التنفيذية منذ الحقبة الصدامية[٢].

وإزاء العجز عن معالجة الاختلالات الهيكلية في نظام الحكم، فإن النزعة التسلطية يجري تكريسها. ويتمثل ذلك اللجوء على نحو متزايد إلى القمع المفرط للاحتجاجات السلمية،

١- أخذت هذه الأرقام من إحصاءات منظمة إراكي بودي كاونت iraqbodycount، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، أنشئت بعد الحرب على العراق. وعلى الرغم من المصداقية الكبيرة التي تتمتع بها تقارير المنظمة، فإن مراقبين مستقلين شككوا في مدى مطابقة أرقامها لأعداد الضحايا الفعليين، بسبب منهجيتها في توثيق الضحايا. فالمنظمة تعتمد في تقاريرها على توثيق أعداد الضحايا الذين قتلوا أو أصيبوا بالفعل، وليست تلك التي يتم أستنتاجها عن طريق أخذ عينة مسحية من العراقيين كما تفعل منظمات أخرى. وقد تبدوا هذه المنهجية دقيقة للوهلة الأولى، إلا أن ضعف أجهزة الدولة العراقية، وخاصة وزارات الدفاع والداخلية والصحة (الجهات المسئولة عن توثيق اعداد القتلى والمصابين)، وعدم تغطية وسائل الاعلام المحلية والدولية لكل شبر من أراضي العراق، بسبب صعوبات التحرك أو ضعف الموارد يجعل إحصاء الضحايا بشكل دقيق مهمة صعبة، فيما عدا تلك التي تقوم بها القوات الأمريكية لجنودها. يضاف إلى ذلك أن أسباب موت أو قتل الضحايا العراقيين أحيانا ما تكون غير معروفة، وخاصة عند العثور على الجثث الملقاة في الطرقات والشوارع، فلا يعرف على وجه التحديد ما إذا كانت مرتبطة بأسباب سياسية، أم أن لها دوافع جنائية. وحسب المنظمة، فقد جاءت أعداد القتلى المدنيين العراقيين منذ الغزو الامريكي على النحو التالي: ١٢٠٤٩ في ٢٠٠٣، و١٠٧٥١ في ٢٠٠٤، و١٤٨٣٢ في ٢٠٠٥، و٢٧٦٧٦ في ٢٠٠٦، و٢٤٥٣٤ في ٢٠٠٧ و٩٣٥٧ في ٢٠٠٨. للإطلاع على المزيد انظر موقع المنظمة (http://www.iraqbodycount.org/)

٢- تقرير مجموعة الأزمات الدولية «إخفاق الرقابة: حكومة العراق بلا ضوابط».

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Iraq/113%20-%20Failing%20Oversight%20-%20Iraqs%20Unchecked%20Government.pdf.

ومحاكاة نماذج عربية أخرى في استدعاء فرق البلطجة للمشاركة في الهجوم على المتظاهرين، واستخدام الذخيرة الحية في مواجهتهم، وتعريض بعضهم للاعتقال والتعذيب والاختطاف.

لا تبدو أي مؤشرات لتحسن الوضعية داخل مراكز الاحتجاز والسجون، في ظل استمرار الشكاوى من احتجاز الأشخاص دون تهمة أو محاكمة، وضعف أو غياب التفتيش القضائي على مراكز الاحتجاز، واكتشاف بعض السجون السرية، وغير القانونية.

استمر الصحفيون والإعلاميون هدفا لعمليات القتل -وإن تراجعت معدلاتها- فضلا عن الاعتداءات البدنية والتهديدات والملاحقات القضائية، كما ظلت الأقليات المسيحية واليزيدية هدفا لبعض الاعتداءات.

وتظل البنية التشريعية بحاجة إلى دفعة حقيقية لتعزيز وحماية الحريات، غير أن التطورات في هذا الإطار، تنطوي على قيود أكثر صرامة في مواجهة حرية التعبير وحرية التجمع والتظاهر السلمي على وجه الخصوص.

العنف والقتل العشوائي واستهداف المدنيين:

تكشف إحصاءات العنف والقتل في الفترة بين يناير وأكتوبر ٢٠١١ عدة مؤشرات كمية وكيفية مقلقة، على رأسها أن تحسن الأوضاع الأمنية يظل مرتبطا بتطورات داخلية وإقليمية لا تبدو واردة قريبا.

فعلى الرغم من أن أرقام الضحايا تبدو في طريقها للاستقرار بمعدل ١١,٤ قتلى في اليوم الواحد في عام ٢٠١١، مقارنة بـ ١٢,٢ قتيل في اليوم في عام ٢٠١٠[٣]، إلا أن تدقيقا أكبر يظهر نتائج أكثر تشاؤما. إن العراق لم ينتقل بعد إلى مرحلة "ما بعد الصراع" -التي تنبأت بها عدة دراسات- بعد فترة الحرب الأهلية المستترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، والتي سقط خلالها أكثر من ٦٠ ألف قتيل.

فخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت اعمال العنف ثابتة شهريا ما بين معدلها الأدنى في فبراير بنحو ٢٥٠ قتيلا إلى معدلها الأعلى في أغسطس حين بلغ عدد الضحايا ٣٩٨ قتيلا.[٤]

وهنالك عوامل داخلية وخارجية، ربما يرجع إليها التباطؤ في انخفاض أعداد المدنيين القتلى، مقارنة بالانخفاض الكبير الذي حدث في أعداد الضحايا بعد عام ٢٠٠٨، نتيجة أيضا لعوامل داخلية وخارجية.

٣- موقع منظمة إراكي بودي كاونت. مرجع سابق.

٤- المرجع السابق.

أول هذه العوامل، هو ارتباط نوع ومستوى عمليات العنف بمنعطفات العملية السياسية، وتواصل العنف كامتداد لطاولة المفاوضات بين فرقاء السياسة العراقيين، سواء من كان منهم في قلب الحكم أو على هامشه. الأمر الذي يبين أن القبول بسلمية العملية السياسية لا يزال أمرا بعيد المنال.[٥]

العامل الثاني، هو استمرار بقاء العراق ساحة لتصفية الخلافات الاقليمية بين جيران العراق من ناحية، وبينها وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى. الجديد في الأمر هو دخول عنصر ثورات الربيع العربي، التي ضربت أقواها سوريا، الجارة الغربية للعراق، فيما تفاوتت المظاهرات المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن والسعودية والكويت.

تأثيرات الربيع العربي، دفعت ساسة عراقيين إلى اتهام أطراف إقليمية بالوقوف وراء عمليات العنف في العراق، بهدف تحويل الانتباه عن الصراعات الداخلية في هذه الدول، أو إيصال رسائل إلى الإقليم والعالم، بأن ثمن التخلص من الأنظمة الحاكمة باهظ، وسينعكس على مستوى الاستقرار، والحفاظ على النسيج الاجتماعي للمشرق العربي المتعدد دينيا وإثنيا.[٦]

كما قدمت بعثة الأمم المتحدة في العراق تفسيرا جديدا لاستمرار ارتفاع معدلات العنف، يتمثل في ازدياد لجوء مجموعات عنيفة مدفوعة أيديولوجيا وسياسيا إلى الجريمة العادية؛ بهدف تمويل نشاطاتها الإرهابية[٧]. وقدر قيادي أمني بارز أن أصحاب الأعمال في مدينة الموصل وحدها، يدفعون نحو سبعة ملايين دولار شهريا كـ "جزية" إلى تنظيم دول العراق الإسلامية القريب من القاعدة.[٨]

٥- انظر على سبيل المثال: تقرير صحيفة واشنطون بوست الذي يربط ما بين تصاعد العنف ومفاوضات انسحاب القوات الأمريكية من العراق في شهر يونيو ٢٠١١.

http://www.washingtonpost.com/world/iraq-violence-intensifies-as-talks-continue-on-us-troop-presence/2011/06/21/AG3pX3eH_story.html(

٦- انظر على سبيل المثال اتهام زعيم مؤتمر صحوة العراق أحمد أبو ريشة للمخابرات السورية في سبتمبر بالضلوع والتخطيط لسلسلة تفجيرات ضد المدنيين العراقيين لصرف الانتباه بعيدا عن الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الأسد.

http://www.hathalyoum.net/news.php?action=view&id=2136

٧- بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق- تقرير حقوق الإنسان للفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
http://www.uniraq.org/documents/UNAMI_HR%20Report_Arabic_FINAL_1Aug11.pdf
أنظر أيضا موقع منظمة اراكي بودي كاونت التي تشير جداول إحصائيات القتلى اليومية إلى تنامي استهداف محلات بيع المجوهرات وشركات الصرافة والبنوك.

٨- انظر تصريحات مهدي صبيح العزاوي، قائد الفرقة الثالثة في الشرطة الاتحادية، لموقع راديو سوا في ٨ نوفمبر ٢٠١١. وتقول وزارة الداخلية العراقية إن العشرات من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمهنيين قد تعرضوا للخطف مقابل طلب الفدية من الجماعات المسلحة في السنوات الأخيرة.

وتشير الإحصائيات إلى أن الهجمات الانتحارية والتفجيرات بالعبوات والسيارات المفخخة، لا يزالان الأسلوب الأكثر فتكا بحياة العراقيين، مقارنة بأسلوب الاغتيالات أو إطلاق النار بواسطة الأسلحة.[٩] ففي يوم ٢٨ أغسطس ٢٠١١، قتل ٣٠ عراقيا، أغلبهم من السنة، حين استهدف انتحاري مسجد أم القرى في بغداد. وقتل في الهجوم نفسه، خالد الفهداوي النائب عن محافظة الأنبار والمتحالف مع قائمة «العراقية» السنية، والشيخ أحمد عبد الغفور السامرائي إمام مسجد أم القرى السني، المعروف بخطبه التي تهاجم التطرف الإسلامي[١٠].

وفي يوم ١٢ سبتمبر ٢٠١١، قتل مسلحون ٢٢ من الحجاج الشيعة من محافظة كربلاء، بعدما هاجموا حافلة كانوا يستقلونها في منطقة النخيب الصحراوية في محافظة الأنبار على الطريق الدولي بين العراق وسوريا. وقالت تقارير صحفية إن المسلحين أمروهم بالنزول من الحافلة، وأطلقوا سراح النساء، ثم اقتادوا الرجال، وأطلقوا النار عليهم من أسلحة رشاشة[١١].

وفي ٢٧ أكتوبر ٢٠١١، استهدف انفجاران بالعبوات المزروعة على جانبي الطريق، متجرين لبيع الأشرطة الموسيقية في حي تقطنه أغلبية شيعية في بغداد، مما أودى بحياة ٤٠ قتيلا وجرح ٧٨ آخرين، بينهم أفراد شرطة.[١٢]

وفي هذا السياق، تبرز الاتهامات التي تكيلها قوى سياسية متنوعة لمدى مهنية وحياد قوات الأمن العراقية، أو ولاءات عناصرها، وانقسام صفوفها على مختلف خطوط التماس السياسي والطائفي والعرقي، بالشكل الذي يؤثر في النهاية على قدرتها على ضبط القانون بطريقة عادلة[١٣].

٩- تظهر منظمة إراكي بودي كاونت إلى سقوط ما معدله ٦,٦ عراقي يوميا في الفترة ما بين يناير وأكتوبر ٢٠١١؛ نتيجة الهجمات الانتحارية والتفجير بالسيارات المفخخة، مقارنة ب ٤,٨ عراقي يوميا نتيجة الاغتيالات في الفترة نفسها.

١٠- انظر موقع شبكة الاذاعة البريطانية (بي. بي. سي)

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/08/110828__iraq__bomb.shtml

١١-أنظر موقع بي بي سي

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110918__iraq__arab__gunmen.shtml

١٢- انظر وكالة الأنباء الفرنسية

)http://www.alwasatnews.com/3339/news/read/604988/1.html

١٣- انظر على سبيل المثال تحليل يزيد صايغ في دورية صدى التي يصدرها مركز كارنيجي للسلام الدولي "الجيوش والمدنيون في الصحوة العربية: تسوية محتومة؟"

http://carnegieendowment.org/2011/10/27/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%85%D8%A9/6b9b

وقد ألمحت الولايات المتحدة، إلى مثل هذه المخاطر، حين اشتكى وزير الدفاع الأمريكي من عدم رغبة الجيش العراقي في ملاحقة جماعات مسلحة شيعية، تقول واشنطن إنها قتلت ١٤ جنديا أمريكيا في شهر يونيو ٢٠١١، وهو أعلى معدل لسقوط قتلى بين الجيش الأمريكي منذ ثلاث سنوات.[١٤]

وطالت اعمال العنف جميع محافظات العراق السنية والشيعية والكردية، إلا أن نصيب المدن ذات الأغلبية السنية، وخاصة الرمادي والموصل وبعقوبة، يبدو هو الأكبر، بالإضافة إلى العاصمة بغداد. كما استمر استهداف أفراد الشرطة والجيش العراقيين، بالإضافة إلى أعضاء مجالس الصحوة السنية، التي أسسها الجيش الأمريكي عام ٢٠٠٦ لمحاربة خلايا تنظيم القاعدة.

ففي ١١ يونيو، اغتال مسلحون مجهولون صابر محمود، وهو قيادي بارز في مجالس الصحوة، بالإضافة إلى ثلاثة من أقربائه، في مدينة سامراء ذات الاغلبية السنية في شمالي العراق.[١٥]

وفي ٢٤ أكتوبر، قتل خمسة مواطنين، بينهم شرطيان، وجُرح ٣٠ آخرون، في أربع هجمات متفرقة، نفذها انتحاريون ومسلحون، استهدفت قوات شرطة المرور العراقية في بغداد.[١٦]

ولم تنته عمليات قتل واستهداف المدنيين العراقيين من قبل القوات الأمريكية على الرغم من انخفاضها بشكل كبير في الفترة التي يغطيها التقرير. ففي ٧ مارس ٢٠١١، ووفقا لمصادر عراقية، قامت قوة عسكرية أمريكية بقتل إياد إبراهيم محمد، وهو أستاذ جامعي عراقي، في قرية تابعة لبلدة الحويجة بالقرب من مدينة كركوك بعد عملية إنزال جوي. وأخذت القوة الأمريكية جثة محمد، كما قامت باعتقال شقيقه، لكن إيضاحات رسمية من قبل القوات الأمريكية أشارت إلى أن دورها اقتصر فقط على تقديم الدعم للقوات العراقية ونقل هذه

١٤- انظر تصريحات وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا، صحيفة الشرق الأوسط في ١٢ يوليو ٢٠١١.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11914&article=630690&feature(=

١٥- موقع صوت العرب

http://alarabnow.com/2011/06/11/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%B9%D8%B6%D9%88-%D9%85%D9%86-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9(/

١٦- موقع بي بي سي

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/10/111023_iraq_gunmen_traffic_police.shtml

القوات جوا!.[١٧]

الأقليات واللاجئون:

أظهر عام ٢٠١١ انخفاضا في معدلات قتل أفراد من الأقليات الدينية والعرقية التي كانت أكثر الفئات تعرضا لاعمال العنف والقتل منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، يرجع استهداف هذه الأقليات إلى هيمنة خطابات وجماعات دينية متشددة على المسرح السياسي والثقافي في البلاد، بما فيها أجهزة الأمن المنوط بها حماية هذه الأقليات، بالإضافة إلى افتقار معظم هذه الأقليات للميشيات مسلحة للدفاع عن نفسها.[١٨] وعلى الرغم من تراجع العنف، فإن شكاوى الأقليتين المسيحية واليزيدية استمرت من استهداف أفرادهما في الشارع، أو تعرض منازلهم لهجمات مسلحة بغية دفعهم للنزوح من مناطق سكنهم، وخاصة في شمال البلاد.

ففي ٢ أغسطس، أصيب ١٦ عراقيا حين انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من كنيسة كاثوليكية في مدينة كركوك الشمالية، في هجوم قالت الشرطة إنه كان جزءا من خطة أوسع، شملت أيضا سيارتين مفخختين قامتا بابطال مفعولهما بالقرب من كنيستين أخريين في المدينة نفسها.[١٩]

وقتل المواطن المسيحي بسام بولص في ٢ أكتوبر، عندما قام مجهولون بإطلاق النار عليه في شرقي مدينة الموصل الشمالية.[٢٠]

وامتدت شكوى الأقلية المسيحية إلى عدم قيام أجهزة الأمن العراقية بالقاء القبض على المتورطين في عمليات العنف ضدهم، على الرغم من الإقرار بأن الحكومة قامت –على سبيل المثال– ببناء حوائط أسمنتية حول الكنائس، بلغ ارتفاع بعضها نحو ٣ أمتار لتحول الكنائس

١٧– المستشار الإعلامي للاحتلال: لم نساهم في قتل الدكتور إياد إبراهيم.. بل قدمنا الدعم والإسناد للقوات العراقية فقط.

http://www.aliraqnews.com/index.php?option=com__content&view=article&id=25242:2011-03-10-08-39-35&catid=13:politics&Itemid=26

١٨– يعتبر عام ٢٠١٠ الأكثر دموية بالنسبة للمسيحيين العراقيين حيث قتل ٩٢ مسيحيا، فيما أصيب ٢٨٠ آخرون في سلسلة هجمات استهدفت الكنائس ومنازل المسيحيين العراقيين. انظر تقرير منظمة حمورابي لحقوق الإنسان في العراق.

http://www.almowatennews.com/news.php?action=view&id=21133

١٩– وكالة رويترز

http://www.huffingtonpost.com/2011/08/02/iraq-catholic-minority__n__915970.html

وتظهر الإحصائيات أن حجم السكان المسيحيين في العراق انخفض من نحو ١,٥ مليون مسيحي في ٢٠٠٣ إلى نحو ٨٥٠ ألف مسيحي في منتصف ٢٠١١. وحسب منظمة حمورابي، فقد قتل ٨٨٢ مسيحيا منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣.

٢٠– منظمة اراكي بودي كاونت.

إلى ثكنات عسكرية.[٢١]

كما استمرت أيضا عمليات استهداف أبناء الطائفة اليزيدية في العراق، والذين يقيم معظمهم في محافظة نينوى شمالي العراقي. وفي ١٩ سبتمبر، لقى الزعيم اليزيدي الشيخ إلياس بدل مصرعه، فيما أصيب نجله بجروح خطيرة، عندما قامت قوات الجيش العراقي باقتحام منزله في قضاء سنجار التابع لمدينة الموصل.[٢٢]

ولاتزال الأماكن التي يتجمع فيها المواطنون العراقيون للتعبير عن عقيدتهم هدفاً موصوفاً للهجمات. ففي ١٢ فبراير ٢٠١١، على سبيل المثال، قتل ٣٣ شخصا على الأقل، وأصيب نحو عشرين آخرين بجروح إثر هجوم انتحاري بحزام ناسف، استهدف حافلة تقل زوارا شيعة، كانوا متوجهين إلى مدينة سامراء لإحياء ذكرى وفاة الإمام الحسن العسكري، الإمام الحادي عشر لدى الشيعة.[٢٣]

وظلت أوضاع اللاجئين والنازحين داخليا إحدى الإشكاليات السياسية والاجتماعية الرئيسية في العراق. ووفقا للمعلومات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، ظل عدد النازحين داخلياً في العراق حتى يناير ٢٠١١ مرتفعاً، إذ بلغ مليونا و٣٤٣ الفا و٥٦٨ نازحاً. وقالت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن مدينة بغداد وحدها تستضيف نحو ٣٥٨ ألفا و٤٥٧ نازحا، يعيش نسبة كبيرة منهم في أماكن، لا تتوافر فيها الخدمات الأساسية، بدرجة كافية في كثير من الأحيان، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء.[٢٤]

وتواجه هذه المجموعات عدة مشاكل بسبب العقبات الإدارية والعملية التي تواجه تمتعهم بالحقوق الأساسية، مثل إصدار وثائق الحالة المدنية في الوقت المناسب، وتوفر فرص الإسكان والعمل، أو إمكانية تعرضهم للطرد من أماكن إيوائهم.

ومازالت أوضاع نحو ٣٢٥٠ لاجئا إيرانيا من أعضاء وأنصار منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة لنظام الثورة الإسلامية في طهران، المقيمين في مخيم أشرف في ديالى، مثار قلق شديد، وسط تقارير عن استمرار منع دخول الأغذية والوقود إلى المخيم، الذي يخضع لحصار جزئي منذ استلام القوات العراقية مهمة السيطرة الأمنية عليه في يوليو ٢٠٠٩.

وحذرت تقارير دولية في نوفمبر، من تعرض سكان المخيم إلى "خطر جدي" إذا ما نفذت

٢١- تقرير منظمة حمورابي-مرجع سابق.

٢٢- شبكة لالش الإخبارية

http://www.lalishduhok.com/2010-10-12-15-22-02/2011-01-05-15-01-47/6578-2011-09-21-12-56-50.html

٢٣- وكالة الأنباء الفرنسية-١٢ فبراير.

٢٤- تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق. مرجع سابق.

الحكومة العراقية خطتها الرامية إلى إغلاق المعسكر بشكل نهائي بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١١.[٢٥] وبحسب هذه التقارير فإن نحو ٣٦ من سكان المخيم، من بينهم ٨ نساء قتلوا، فيما أصيب نحو ٣٠٠ آخرين بعد قيام قوات عراقية باقتحام المعسكر في ٨ أبريل ٢٠١١.

وفي ٤ نوفمبر، قالت منظمة مجاهدي خلق إن السلطات العراقية منعت دخول إمدادات الوقود، اللازمة لأعمال الطبخ والتدفئة إلى المخيم، مما يؤذن بكارثة عند حلول فصل الشتاء.[٢٦]

وتجدر الإشارة إلى أن استمرار التحرش من جانب السلطات العراقية بسكان المخيم وتواصل الحصار المضروب عليه، يشكل عائقا أمام مساعي الاتحاد الأوروبي لإيجاد حل نهائي لسكان المخيم. وكان الاتحاد الأوروبي قد طرح على السلطات العراقية إمكانية توطين واستضافة جميع سكان المخيم من جانب دول الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، من بينها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، غير أنه أكد أن نجاح هذه المساعي يقتضي انسحاب القوات العراقية من أطراف المخيم، ورفع الحصار عنه، وتيسير دخول الخدمات الطبية، وإجراء تحقيق مستقل من قبل وفد من الحقوقيين حول الهجوم على المخيم في أبريل الماضي، وإعادة ممتلكات سكان المخيم التي صودرت خلال هذا الهجوم[٢٧].

الحريات الإعلامية:

يظل العراق ضمن قائمة البلدان الأعلى على مستوى العالم في معدلات قتل وخطف الصحفيين والإعلاميين، ولا تسبقه سوى باكستان، فيما يحتل المرتبة الأولى عربيا.

شهدت الفترة من ١ يناير إلى ٣٠ أكتوبر ٢٠١١ مقتل سبعة صحفيين وإعلاميين عراقيين، وهو نفس عدد الضحايا في ٢٠١٠، إلا أنه أقل بكثير من مستوى عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٧ اللذين قتلا خلالهما ١٤ و٤٧ صحفيا على التوالي[٢٨].

٢٥- انظر منظمة العفو الدولية.

http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE14/043/2011/en/129408bd-ea14-4a55-89c5-b89aeee3fce3/mde140432011en.html

٢٦- انظر موقع صحيفة اليوم السابع

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=526861&SecID=88&IssueID=0

٢٧- عودة الاضطرابات الأمنية في العراق.

http://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?t=1737217

٢٨- بيانات مختلفة من موقع منظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين. وحسب منظمة مراسلون بلا حدود، فقد قتل ٨ صحفيين في باكستان في عام ٢٠١١، فيما سجلت اليمن المرتبة الثانية عربيا بمجموع ستة صحفيين قُتلوا في عام ٢٠١١.

في ٨ سبتمبر، قام مسلح باغتيال الصحفي في راديو تموز "هادي المهدي"، المعروف بنشاطاته المنددة بالفساد في أجهزة الدولة العراقية. وجاء اغتيال المهدي -الذي سبق أن قاد تظاهرات ضد الفساد- قبل يوم واحد من تظاهرة، دعا إليها منظمات مدنية وناشطون للمطالبة بإقالة حكومة المالكي تحت أسم "جمعة الحرية.« وقد سبق أن اعتقل المهدي في ٢٥ فبراير ٢٠١١ بعد أيام من قيامه بتنظيم مظاهرة مناوئة لحكومة المالكي، واشتكى حينها من تعرضه للتعذيب على يد أجهزة الأمن العراقية.[٢٩] وفي ٢١ يونيو، قتل مصور قناة آفاق العراقية سالم علوان الغرابي، بعد قيام انتحاري باستهداف مجلس مدينة الديوانية جنوبي العراق.[٣٠]

وفي ٢٩ مارس ٢٠١١، قتل الصحفيان العراقيان صباح البازي (رويترز) ومعمّر خضير عبد الواحد (وكالة العين الإعلامية) في هجوم انتحاري نُفّذ ضد مقر مجلس محافظة صلاح الدين في مدينة تكريت، وأسفر عما لا يقل عن ٦٥ قتيلاً وأكثر من ١٠٠ جريح.[٣١]

ولا يزال الصحفيون العراقيون يتعرضون إلى أنواع أخرى من المضايقات، تشمل الاعتداءات البدنية، والتهديد وملاحقتهم قضائيا بتهم يعتقد أن دوافعها سياسية. ففي ٢٩ أغسطس، تعرض مؤسس صحيفة «أوين» الكردية المستقلة آسوس هردي، إلى اعتداء بالضرب المبرح في مدينة السليمانية الكردية، من قبل رجل مجهول الهوية يرتدي ملابس سوداء، مما تطلب تدخلا جراحيا لمعالجة إصابة بالرأس. وأشارت منظمة مراسلون بلا حدود إلى ازدياد الهجمات على الصحفيين في إقليم كردستان منذ بداية الحركة الاحتجاجية في ١٧ فبراير ٢٠١١ والتي تطالب بالقضاء على الفساد.[٣٢]

وفي ١٩ أكتوبر، قام رجال مسلّحون مجهولو الهوية بمهاجمة عبد الحسن الركابي الذي يعمل مراسلا لقناة «العراقية»، بينما كان يتنقل بالسيارة بين مدينة الرفاعي والناصرية في جنوب البلاد. وقد أصيب بجروح طفيفة في رقبته في أثناء الهجوم، بعد أن ترك سيارته هرباً من إطلاق النار.

وفي ١ أكتوبر، استدعي مدير شبكة الأخبار الكردية هوشيار عبد الله، المنتسب إلى حركة التغيير الكردستانية المعارضة إلى المحكمة في السليمانية، وأفرج عنه بعد دفع كفالة قدرها ١٤٥٠٠٠ دينار عراقي (٩٠ يورو) وذلك على خلفية اتهامه بالتشهير بالوزير السابق للموارد

٢٩- صحيفة الحياة.

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/305469

٣٠- منظمة مراسلون بلا حدود.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/imprimer__ar.php3?id__article=32055

٣١ بيان مراسلون بلا حدود.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31993

٣٢- منظمة مراسلون بلا حدود.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32093

المائية عبد اللطيف محمد جمال المشتبه بفساده[٣٣].

كما ألقى القبض على الصحفي الأمريكي دانييل سميث في ٢١ أكتوبر خلال وجوده في مظاهرة ببغداد، وظل رهن الاحتجاز بأحد مراكز الاعتقال بالقرب من مطار المثنى، قبل أن يتم إطلاق سراحه وترحيله في ٢٦ أكتوبر[٣٤].

وقامت السلطات بمحافظة القادسية جنوب بغداد بإيقاف بث المحطة الإذاعية الوحيدة المستقلة بالمحافظة، بحجة بث برامج موسيقية مخالفة للآداب، في حين أنها تبث أغاني عراقية قديمة بحسب مديرها[٣٥]

ويمكن القول إن العام الحالي قد شهد تطورا إيجابيا محدودا على الصعيد التشريعي، بإقرار البرلمان في ٩ أغسطس قانون «حماية الصحفيين»، بعد أكثر من عامين من قيام الحكومة العراقية بالتصديق عليه. وربما كان الملمح الإيجابي الأساسي في القانون أنه قد وسع جزئيا من تعريف الصحفي، بحيث لم يعد مقصورا على من يتمتعون بعضوية نقابة الصحفيين، لكنه شمل أيضا كل من يعمل بالصحافة بشكل دائم، مستثنيا بذلك من مظلته من يعملون في الصحافة بشكل مؤقت أو المدونين الذي لا يتقاضون أجرا.

غير أن القانون بدا لدى المراقبين مجرد إعلان نوايا، لخلوه من أي نصوص تعاقب المؤسسات أو الأشخاص التي تنتهك الضمانات النظرية، التي يكفلها القانون للصحفي. مثلما لا يتضمن القانون أيضا نصوصا لإنشاء صندوق للتعويضات للصحفيين عن الأضرار التي تلحق بهم جراء هذه الانتهاكات، أو نصوصا إجرائية تضمن الملاحقة على المخالفات المرتكبة ضد الصحافة. والأهم أن الضمانات التي يكفلها القانون نظريا للصحفيين في إبداء آرائهم أو في الحصول على المعلومات ونشرها تبدو معدومة الأثر، أو على الأقل تخضع لأحكام تشريعية أخرى. حيث ربط القانون مجمل حقوق الصحفيين بتعبيرات متكررة من قبيل «في حدود القانون»، أو «في إطار احترام القوانين والأحكام القضائية»، أو «بما لا يخالف أحكام القانون والنظام العام»[٣٦].

٣٣- منظمة مراسلون بلا حدود.
http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32121

٣٤- منظمة مراسلون بلا حدود، موجة جديدة من الانتهاكات والترهيب ضد الصحفيين
http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32128

٣٥- المرجع السابق.

٣٦- منظمة مراسلون بلا حدود.
http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32096

قمع حرية التجمع والاحتجاج والتعبير السلمي:

قمعت السلطات بشدة عددا من المظاهرات السلمية، التي بدت متأثرة برياح الثورات العربية، ومتحررة لحد كبير من الخطابات الطائفية. وقد لقى عدد من الأشخاص مصرعهم نتيجة للقمع المفرط، فيما تتأهب الحكومة لاعتماد قيود قانونية تجرم بدرجة كبيرة حرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي.

ففي ١٧ فبراير ٢٠١١، خرج آلاف العراقيين في عدة مدن، منها السليمانية والكوت، للاحتجاج على تفشي الفساد في مؤسسات الدولة وتدهور الخدمات، وخاصة في مجالات الكهرباء والتعليم والصحة والنظافة، وتعاملت القوات العراقية بقسوة مع الاحتجاجات التي أدت إلى سقوط أربعة قتلى على الاقل.[٣٧]

واستعارة من قاموس الثورة المصرية، نظمت مجموعات مدنية وشبابية في ٢٥ فبراير «يوم الغضب» في عدة مدن بالعراق، واجهته قوات الأمن العراقية، مدعومة بجماعات من البلطجية[٣٨] -كنظيراتها في عدة بلدان عربية- بقسوة شديدة، مما أوقع ٨ قتلى على الأقل، وأصاب العشرات بجراح.[٣٩]

وفي ١٠ يونيو شنت فرق البلطجة الموالية للحكومة على مرأى من قوات الأمن، هجوما بالعصي والسكاكين والمواسير الحديدية على مظاهرة سلمية في بغداد، احتجاجا على الفساد وتردي الخدمات الحكومية. وقام البلطجية بضرب وطعن عدد من المتظاهرين، كما تحرشوا جنسيا بالمتظاهرات، وحاولوا نزع ملابس بعضهن، كما قاموا بسبهن بأنهن عاهرات، واستخدام ألفاظ جنسية جارحة[٤٠].

تجدر الإشارة إلى أن السلطات العراقية تعمد بين الحين والآخر إلى تعقب وملاحقة منظمي المظاهرات والتنكيل بهم. وقد داهمت قوات الأمن في هذا السياق اجتماعا لمنظمي الاحتجاجات ببغداد في ٢٨ يونيو، واقتادوا ١٣ من النشطاء مكبلين بالقيود ومعصوبي الأعين، كما صادرت بعض الأوراق والهواتف والحواسب التي بحوزتهم، وتعرض بعضهم للضرب والركل في أجزاء مختلفة من الجسم وهم معصوبو الأعين.

٣٧- انظر بيان منظمة هيومن رايتس ووتش.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/18

٣٨- بخصوص ظاهرة استخدام البلطجة في العراق، انظر تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/30-0

٣٩- هيومن رايتس ووتش.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/25-1

٤٠- هيومان رايس ووتش، العراق: هجمات العصابات المدعومة من الحكومة تروع المتظاهرين
http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/30-0

ولا تختلف كثيرا الانتهاكات التي طالت منظمي الاحتجاجات على يد السلطات المركزية عن أنماط الانتهاكات التي طالتهم في الإقليم الكردي، باستثناء أن حكومة كردستان الإقليمية أصدرت تقريرا حول نتائج التحقيقات، فيما وصفته بأحداث العنف التي وقعت على مدى ٦٠ يوما من المظاهرات. وإذا كان التقرير قد انتهى إلى تحميل المتظاهرين وقوات الأمن معا المسئولية عن العنف، إلا أنه اعترف بأن الشرطة وقوات الأمن افتقرت للتدريب الكافي في التعامل مع الاحتجاجات بالطريقة الملائمة[٤١].

وبديلا عن التعاطي مع الاحتجاجات السلمية المتزايدة بوسائل سياسية، تضع حدا للفساد، وترقى بالأداء الحكومي، وتعزز آليات الرقابة عليه، تزداد النزعة السلطوية وضوحا، بموافقة الحكومة في ١٦ مايو على «قانون حرية التعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر السلمي، الذي يقوض حق العراقيين في التظاهر والتعبير عن أنفسهم بحرية. ويمنح مشروع القانون للسلطات صلاحيات واسعة للتضييق على هذه الحريات وعلى حقوق العراقيين، بدعوى «المصلحة العامة» و«النظام العام» أو «الآداب العامة»، دون وضع حدود أو تعريفات لهذه المصطلحات.

وعلى الرغم من اعتراف مشروع القانون نظريا بحق العراقيين في «التظاهر السلمي للتعبير عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم»، فإنه يحتم في مادته السابعة على منظمي التظاهرات الحصول على تصريح بإقامة المظاهرة، قبل خمسة أيام من موعدها على الأقل. ولابد أن يرفق بالطلب بيان «موضوع وغرض» المظاهرة، وأسماء المشاركين في لجنتها التنظيمية، من دون أن يذكر المعايير التي تطبقها السلطات العراقية للموافقة على المظاهرة أو رفضها.

وينطوي بعض نصوص مشروع القانون على تجريم حرية التعبير بعقوبات يمكن أن تصل إلى عشر سنوات سجنا. ويفرض مشروع القانون عقوبة السجن لمدة عام على أي شخص، إذا هاجم معتقد أي طائفة دينية، أو أظهر الازدراء لشعائرها أو أهان رموزا دينية.[٤٢]

حرية تكوين الأحزاب:

لا يزال التشريع العراقي يفتقر لقانون ينظم عمل الأحزاب السياسية في العراق، على الرغم من وجود أكثر من ٥٠٠ حزب سياسي، أنشئت غالبيتها العظمى بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. إلا أن مجلس النواب العراقي قام بخطوة جادة في هذا المجال، عندما بدأت لجنته القانونية في أكتوبر بمناقشة مسودة قانون الأحزاب السياسية، التي يعتقد أن

٤١- هيومان رايتس ووتش، العراق، ضرب واعتقال منظمي الاحتجاجات، ٢ يونيو ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/02-2

٤٢- انظر بيان منظمة هيومان رايتس ووتش. .

http://www.hrw.org/ar/news/2011/07/13-1

مجلس الرئاسة العراقي قد أقرها في مايو ٢٠٠٨.

ويبدو من تسريبات الصحافة العراقية، أن اللجنة ركزت في قراءتها الأولى للمسودة حول آلية تاسيس الحزب والجهة الممولة له والجهة المانحة لرخصة التأسيس. ويبدو أن هناك اتفاقا بين النواب العراقيين على ضرورة أن يختص القضاء وحده بمنح رخص تأسيس الأحزاب السياسية.[٤٣]

وبحسب مسودة القانون، فإن إنشاء يي حزب يستلزم توفير ألفي عضو مؤسس من ٦ محافظات، على ألا يقل الأعضاء المؤسسون عن ١٠٠ عضو في كل محافظة، وهو ما اعتبره الكثيرون شرطا تعسفيا، ويتحيز لصالح الفئات المقتدرة ماليا والقادرة على التنظيم الواسع.[٤٤]

كما تضمنت مسودة القانون نصا مثيرا للجدل، وهو البند ١٩ الذي ينشيء دائرة شئون الأحزاب السياسية وتتبع وزارة العدل، وتختص بمراقبة التزام الأحزاب بالقانون فيما يتعلق بنظامها الأساسي ونشاطاتها السياسية. خطورة هذا النص تتمثل في أنه يجعل الوزارة «المتهمة بأنها مسيسة»، خصما ضد الأحزاب السياسية، وكان يمكن الاستعاضة عنها بتكليف القضاء بهذه المهمة.

ويجرم القانون حصول الأحزاب السياسية على تمويل خارجي، بالإضافة إلى إلزامها بكشف موازناتها السنوية، وهو ما قد يساعد جزئيا –في حالة حيادية وشفافية التطبيق– على حسم الجدل حول ارتباط الأحزاب السياسية بأجندات خارجية. كما سيساعد إقرار القانون في تلقي الأحزاب الناشئة لمساهمات مالية من الميزانية العامة.

استقلال القضاء والحق فى محاكمة منصفة:

ظلت إجراءات التحقيق والتقاضي أمام المحاكم العراقية، أحد أكثر المجالات التي تجابه بانتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان العراقية والدولية، نظرا لعدم وفائها بالمعايير الدولية الدنيا للمحاكمة العادلة.

وحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق، فإن قانون الإجراءات الجنائية يشوبه قصور خطير، لأنه غير معتمد على أساس نظام ادعاء مبني على الأدلة والبراهين، بل يستند إلى

٤٣– انظر موقع السومرية.

http://www.alsumaria.tv/ar/Iraq-News/1-69317-.html

٤٤– انظر مسودة قانون الأحزاب.

http://www.parliament.iq/Iraqi__Council__of__Representatives.php?name=articles__ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6dasda7das4da6sd8asdsawewqeqw465e4qweq4wq6e4qw8eqwe4qw6eqwe4sadkj&file=showdetails&sid=5369

نظام الاعتراف، الذي يتم الحصول عليه في أحيان كثيرة بالإكراه والتعذيب.[٤٥]

ويشير التقرير إلى عدم التزام السلطات العراقية بشكل جاد بمتطلبات الإجراءات القانونية العادلة، كالفشل المتكرر في إبلاغ الأشخاص عند إلقاء القبض عليهم بالتهم الموجهة اليهم، والاحتجاز السابق للمحاكمة في كثير من الأحيان لفترات طويلة، وغض الطرف عن حق المتهمين أو المحتجزين في الاستعانة بمحام، وندرة زيارات مكتب المدعي العام لمراكز الاحتجاز، والتأخير في مراجعة حالة المعتقلين القانونية من قبل قضاة التحقيق.

وسجل تقرير الأمم المتحدة ادعاءات من قبل عدد كبير من المعتقلين بأنهم لم يعرفوا أسباب اعتقالهم أو احتجازهم، والتهم الفعلية الموجهة إليهم، إما شفهيا أوخطيا. وقد زعم عدد من المعتقلين أنه تم احتجازهم لأسباب غير مرتبطة بأي انتهاك مزعوم للقانون الجنائي، ولكن لعدم تمكنهم من دفع رشاوى لمسئولين أمنيين، أو لأسباب طائفية، أو لأسباب أخرى.[٤٦]

كما نسب التقرير لعدد من السجناء والمحتجزين قولهم إنهم إما لم يمثلوا أمام قاضي التحقيق على الإطلاق، أو أن القاضي اكتفى بإجراءات شكلية للتأكيد على ما ورد في "الاعترافات" الخاصة بهم –والتي غالبا ما تقدم من قبل سلطة الاعتقال، بعد أن تم الحصول عليها قبل قدوم المتهم إلى المحكمة– ودون وجود محامين يمثلونهم في أغلب الأحيان.[٤٧]

ولم تقتصر شكاوي المنظمات الحقوقية على عدم تقديم مرتكبي تجاوزات حقوق الإنسان إلى المحاكم العراقية، بل أشارت أيضا إلى أن الأحكام التي قد تصدر من قبل محاكم أمريكية بحق عسكريين أمريكيين مسئولين عن تجاوزات لحقوق الإنسان غالبا ما تكون مخففة.

ويشار في هذا الإطار إلى أن ثمانية من مشاة البحرية الأمريكية المتهمين بقتل ٢٤ مدنيا عراقيا في مدينة "حديثة" عام ٢٠٠٥، قد أسقطت محكمة عسكرية التهم الموجهة ضد ستة منهم، وبرأت متهما سابعا. وقد رفض القاضي العسكري الأمريكي طلبا من الدفاع بإسقاط تهمة القتل العمد ضد قائد المجموعة المتهمة فرانك ووتريتش. ومن المقرر استئناف محاكمته في الرابع من يناير ٢٠١٢.[٤٨]

٤٥– تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق. مرجع السابق.

٤٦– تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق. مرجع السابق.

٤٧– تقرير بعثة الأمم المتحدة. مرجع السابق.

٤٨– انظر نورث كاونتي تايمز

http://www.nctimes.com/news/local/military/article_4d3b0f3a-7bf4-5f83-bbe7-a288abe09097.html

الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز:

على الرغم من مصادقة الحكومة العراقية على قانون الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، فإن أوضاع السجون ومقار الاحتجاز استمرت في التدهور في الفترة التي يغطيها التقرير.

ويقدّر عدد المعتقلين والمسجونين الذين تحتجزهم السلطات العراقية في يناير ٢٠١١ بنحو ٣٥ الف شخص، من بينهم أكثر من عشرين ألف معتقل محتجزين من دون محاكمة، رغم صدور قانون العفو العراقي لسنة ٢٠٠٨، الذي ينص على الإفراج عمن اعتقلوا دون توجيه الاتهام إليهم، رغم مرور ستة أشهر إلى ١٢ شهراً من القبض عليهم.[٤٩]

وفي ١٤ مارس ٢٠١١، كشفت لجنة برلمانية عراقية عن وجود ممارسات تعذيب منهجية في مركز احتجاز «كامب هونور» الذي يديره اللواء ٥٦ -المعروف أيضاً باسم «لواء بغداد»- وجهاز مكافحة الإرهاب التابع لمكتب رئيس الوزراء.

وقال أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية: إنهم رصدوا ١٧٥ سجيناً في حالة "مؤسفة" في السجن، بالمنطقة الخضراء الحصينة ببغداد، وإنهم شاهدوا "علامات أذى بدني، منها آثار صدمات كهربية" ندوب طولية بطول الظهر.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية نيتها إغلاق المعتقل، فإنه لم يتم تقديم أي مسئول للمحاسبة الجنائية.[٥٠]

واستمرت ظاهرة وجود السجون السرية، ومن أبرزها سجن مطار معسكر "العدل" الذي كشف عنه في فبراير ٢٠١١، ويعتقد أنه كان يضم ٣٠٠ معتقل في حينها.[٥١] تجدر الإشارة إلى أن وزير العدل العراقي اشتكى في ١٣ يناير ٢٠١١ إلى مكتب رئيس الوزراء من رفض الضابط المسئول عن السجن السري السماح لفريق من المفتشين بدخول المعتقل. وبحسب شهادات معتقلين سابقين، فإنهم احتجزوا في زنزانات انفراديّة، وفي ظروف غير إنسانيّة لعدّة شهور. ووصف المعتقلون بالتفصيل الانتهاكات التي تعرّضوا لها أثناء جلسات الاستجواب، بغرض حملهم على الإدلاء باعترافات مزوّرة. وقالوا إن المحققين كانوا ينهالون عليهم ضرباً، ويُعلّقونهم من أرجلهم في بعض الأحيان ساعات طوالا، ويُعرّضون

٤٩- تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق. مرجع السابق.

٥٠- انظر بيان هيومان رايتس ووتش.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/31

٥١- هيومان رايتس ووتش.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/01-1

لعدّة أجزاء من أبدانهم، بما فيها الأعضاء التناسليّة لصواعق كهربائيّة، ويهددون مراراً بخنقهم باستخدام أكياس بلاستيكيّة يُسقطونها على وجوهم إلى حين إصابتهم بالإغماء.

وبحسب مسئولين في وزارة الداخليّة، فإن "المواطنين يحضرون إلى مراكز الشرطة أو السجون بحثاً عن أفراد أسرهم الذين تعرّضوا للاعتقال. فإذا اكتشفنا أنّ القوات التابعة لرئيس الوزراء نور المالكي أوقفتهم، لا نحصل على معلوماتٍ بشأنهم، ولا نتمتّع بصلاحيّة التدخل في هذا الخصوص". ويشار في هذا الصدد إلى أن قوات اللواءين ٥٤، ٥٦ وإن كانا يخضعان تقنيا لسلطة وزارة الدفاع، فإن قيادتهما الحقيقية بيد المالكي، الذي يتحكم مباشرة أيضا في توجيه جهاز مكافحة الإرهاب، الذي عمل عن قرب مع القوات الأمريكية الخاصة.[٥٢]

٥٢- المرجع السابق.

السـودان

ظل السودان مسرحا لانتهاكات واسعة، نتيجة لاتساع نطاق النزاعات المسلحة من جهة، واستمرار الممارسات المنهجية من قبل نظام البشير في قمع معارضيه، حتى بعد استقلال جنوب السودان. من جهة أخرى فقد انحاز الجنوبيون بأغلبيتهم الساحقة خلال الاستفتاء على حق تقرير المصير في مطلع عام ٢٠١١ إلى الانفصال، وإقامة دولتهم المستقلة، ليتأكد إخفاق نظام البشير في جعل الوحدة جاذبة للجنوبيين.

ورغم التزام حكومة الخرطوم بنتائج الاستفتاء، فإن تعثر المفاوضات بين حكومة الخرطوم وحكومة جنوب السودان، وعلى الأخص بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها، قد أفضى إلى اندلاع صراعات مسلحة جديدة في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، في الوقت الذي تستمر فيه الهجمات المسلحة من جانب حكومة الخرطوم في إقليم دارفور.

وسجلت التقارير نزوح ما يزيد على ٣٥٠ ألفا من سكان المناطق المتضررة من هذه الصراعات، كما سجلت ارتكاب القوات المسلحة التابعة لحكومة الخرطوم والميليشيات الموالية لها انتهاكات، ترقى لأن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وبخاصة في جنوب كردفان، وقد شملت هذه الجرائم قصف المناطق المأهولة بالمدنيين وامتداد القصف

إلى معسكرات النازحين، فضلا عن جرائم قتل خارج نطاق القانون بحق الأشخاص المشتبه في انتمائهم للحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال. كما تم إحراق وتدمير ونهب عدد من الكنائس، وسجلت حالات لاغتصاب النساء، ومنعت سلطات الخرطوم دخول مواد الإغاثة والمؤسسات الدولية لجنوب كردفان.

وقد شهد العام الحالي تزايد استخدام القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات السلمية، وبخاصة تلك التي حاولت أن تستلهم الثورة الشعبية في تونس ومصر، واقترن قمع الاحتجاجات باتساع نطاق الاعتقال وممارسة التعذيب والاعتداءات البدنية، ووصل الأمر حد الاعتداء الجنسي على الناشطات السياسيات والحقوقيات.

اتسم أيضا عام ٢٠١١ بالهجوم واسع النطاق على حريات التعبير والصحافة، من خلال التوقيف والاعتقال، والاعتداء على الصحفيين، وحظر توزيع بعض الصحف، ومصادرة بعضها الآخر أو إغلاقها. كما تواصلت الملاحقات بحق عشرات من رموز أحزاب المعارضة، وازدادت حدة المصادمات مع أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال، التي ينظر إليها باعتبارها موالية أو امتدادا للحركة الشعبية لتحرير السودان، التي باتت الحزب الحاكم لدولة الجنوب المستقلة.

وعلاوة على ذلك ظل المدافعون عن حقوق الإنسان هدفا للاعتقال والملاحقات القضائية في مناسبات عدة.

قمع الاحتجاج السياسي والتجمعات السلمية:

استخدمت السلطات القوة على نحو متزايد لتقويض فعاليات الاحتجاج السياسي السلمي. كانت البداية في ٣٠ يناير ٢٠١١ –استلهاما لتجربتي الانتفاضة الشعبية في مصر وتونس– حيث تجمع آلاف الطلاب السودانيين ومناصريهم في العاصمة وعدد من المدن الأخرى الشمالية، مطالبين بإنهاء حكم حزب المؤتمر الوطني، وإلغاء زيادات في الأسعار فرضتها الحكومة حينذاك.

وقد جرى اعتقال أكثر من ١٠٠ شخص بينهم ٩ صحفيين، تعرض بعضهم للضرب وسوء المعاملة؛ وتوفي أحد الطلاب متأثرا بجراحه. وقد أطلق سراح ٨٠ معتقلا بعد ساعات من إلقاء القبض عليهم[١]. وفي ١٠ فبراير قمعت قوات الأمن مظاهرة لأمهات وأسر المعتقلين،

١– هيومان رايتس ووتش، السودان: استخدام قوة مفرطة ضد الاحتجاجات السلمية، ٣ فبراير ٢٠١١.
http//:www.hrw.org/ar/news2011/02/03-3/

واختطفت بعض النساء منها، ثم أخلت سبيلهن لاحقا في أماكن متفرقة[٢].

وفي مسيرات لاحقة في فبراير ومايو، تعرضت النساء المحتجات للضرب والسباب والتحرش الجنسي، ومصادرة اللافتات التي رفعنها[٣].

وقد طوقت أجهزة الأمن في ٢٨ فبراير ٢٠١١ مقر حزب المؤتمر الشعبي، حيث شهد اعتصاما لأسر المعتقلين، عرض خلاله تحالف قوى المعارضة لشهادة صفية إسحق -الناشطة بالحركة المعروفة باسم «قرفنا»- حول واقعة اختطافها، واغتصابها من قبل عناصر بجهاز الأمن السوداني[٤].

وكانت قوات الأمن قد فرقت بالقوة في ٢٠ يناير ٢٠١١ مظاهرة، تطالب بالإفراج عن الزعيم المعارض الشيخ حسن الترابي، الذي جرى توقيفه في اليوم السابق، ولمدة ٤ شهور بتهمة العمل على تقويض النظام. كما اعتقلت السلطات ١٠ من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي الذين يتزعمه الترابي، حتى أفرج عنهم في مايو.[٥]

كما طوقت قوات الأمن في ٢٧ فبراير ٢٠١١ مقر المفوضية القومية للانتخابات، ومنعت تنظيم وقفة احتجاجية لقوى المعارضة، التي قدمت إلى المفوضية مذكرة احتجاج تتهم حزب المؤتمر الوطني الحاكم بارتكاب خروقات تمهد لتزوير الانتخابات في ولاية جنوب كردفان[٦].

وفي ٩ مارس سحقت الشرطة بوحشية مظاهرة للشباب بالعاصمة، وألقت ببعضهم داخل شاحنات مكشوفة، وانهالوا عليهم ركلا وضربا بالعصي، واحتجزوا عددا من المتظاهرين والمتظاهرات داخل أحد أقسام الشرطة[٧].

2- http://www.sudantribune.net/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86،422

انظر مذكرات أسر المعتقلين في:

http//:sudan-forall.org/forum/viewtopic.php?t&5406=sid=b3463aaf367e6e73412dbfc4bc50a24a

٣- هيومان رايتس ووتش، السودان: محتجون يصفون التعذيب على أيدي عناصر ضباط جهاز الأمن.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/03/04-2/

٤- سودان تريبيون، حركة سودانية تدعو لاحتجاجات في ٢١ مارس.

http://www.sudantribune.net/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88،517

٥- المعارضة السودانية تتوعد بإسقاط الحكومة والشرطة تقمع مظاهرة، سودان تريبيون ٢٠ يناير ٢٠١١.

http//:www.sudantribune.net%/D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9،350

٦- جريدة الصحافة، الشرطة منعت موكبا لـ «المعارضة والشعبية»، عدد ٢٨ فبراير ٢٠١١.

http://www.alsahafa.sd/details.php?articleid=23087

٧- سودان تريبيون، «البوليس السوداني يقتل قيادات معارضة ويقمع مظاهرات ضد النظام»، ١٠ مارس ٢٠١١.

http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A،535

وفي ٢١ مارس اتخذت السلطات إجراءات وقائية لمنع خروج مسيرات دعت إليها حركة شباب من أجل التغيير «شرارة»، وقوبلت المجموعات التي نجحت في الخروج للشارع في ولايات الجزيرة وسنار وبعض أنحاء الخرطوم بالعنف واعتقل، العديد منهم[٨].

وخلال فبراير ٢٠١١ فرضت السلطات قيودا على تجمعات احتجاجية للصحفيين، إزاء احتجاز زملاء لهم ووقف وإغلاق بعض الصحف، ومنعتهم من رفع أي لافتات تتضمن مطالبهم، وصودرت كاميرات الصحفيين الذين كانوا يغطون وقفة الاحتجاج[٩].

وفي مايو أحيل خمسة أشخاص إلى المحاكمة بضاحية مايو جنوب الخرطوم، في أعقاب خروجهم في مظاهرة تطالب بإسقاط النظام، ضمت أنصارا لحركة تحرير السودان التي يتزعمها عبد الواحد نور، ووجهت إليهم اتهامات بالعمل على تقويض نظام الحكم، ومعارضة السلطات العامة، والإخلال بالسلامة العامة[١٠].

وخلال شهر ديسمبر لجأت السلطات للقوة المفرطة في تفريق احتجاجات سلمية لطلاب جامعة الخرطوم، وذلك باستخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع، تضامنا مع سكان بمنطقة ولاية نهر النيل، تم تهجيرهم لإقامة سد في الولاية. وألقت السلطات القبض على عشرات من الطلاب، كما اقتحمت قوات الأمن أحد المباني المخصصة لمبيت الطلاب في ٢٢ ديسمبر، وانهالت عليهم بالضرب، ثم اقتحمت حرم جامعة الخرطوم في ٢٥ ديسمبر، وأغلقت الجامعة في ٢٩ ديسمبر. ورجحت التقارير أن ما يزيد على ٢٥٠ شخصا ممن انخرطوا في تظاهرات أو وقفات احتجاجية قد طالتهم إجراءات الاعتقال خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر من العام ذاته، وطالت هذه الاعتقالات أيضا مدونين ونشطاء سياسيين، من بينهم المدون على زين العابدين الذي احتجز بصورة انفرادية لمدة ثمانية أيام، وجرى استجوابه حول صلاته بالحركة الشعبية لتحرير السودان الشمالية. كما طالت الاعتقالات عددا من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي المعارض، بينهم الأمين العام للحزب إبراهيم السنوسي[١١].

٨- إفادات ميدانية جمعها الباحث.

٩- راديو دبنقا: http://www.radiodabanga.org/ar/node/9534

١٠- سودان تريبيون، محاكمة مؤيدين لرئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد نور بالخرطوم، ١٨ مايو ٢٠١١.

http://www.sudantribune.net/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86،1070

١١- هيومان رايتس ووتش، السودان: يجب وقف العنف ضد المشاركين في الاحتجاجات السلمية.

http//:www.hrw.org/ar/news2012/01/03/

حصار متزايد للمعارضة السياسية والحريات ولحريات التعبير:

شهد عام ٢٠١١ تزايد الانتهاكات التي تستهدف تقييد حرية الرأي والتعبير، وتواصل القمع بحق منتقدي نظام البشير وسياساته.

فخلال شهري يناير وفبراير طوقت أجهزة الأمن مقر صحيفة «الميدان»، واعتقلت كل من يخرج منه، وصادرت أرشيفها، ونسخ الصحيفة المعدة للتوزيع، وأوقفت عددا من الصحفيين والموظفين، وقد جاءت هذه الإجراءات على خلفية تغطية الصحيفة للمظاهرات الشعبية في عدد من المدن السودانية في ٣٠ يناير[١٢].

كما ألقت السلطات القبض على عدد من المراسلين والصحفيين، بينهم حمزة بلول مراسل صحيفة «الشرق»القطرية، وسارة تاج من جريدة «الصحافة»، وعلي حاج الأمين من «أجراس الحرية»، وحسين خوجلي رئيس تحرير جريدة «ألوان»، كما تعرضت للحجب بعض المواقع الإلكترونية التي تدعو إلى التظاهر، وصودر كذلك عدد صحيفتي «الصحافة»، و«أجراس الحرية»[١٣].

وقد خضع نحو عشرة صحفيين لتحقيقات جنائية بناء على بلاغات من أجهزة الأمن، إثر إعلان تضامنهم مع الناشطة الحقوقية صفية إسحق، ومطالبتهم بالتحقيق فيما بثته الناشطة عبر شريط فيديو بشأن تعرضها للتعذيب والاغتصاب بعد اعتقالها من قبل عناصر استخباراتية. وكان من بين من خضعوا للاستجواب الصحفي المعروف فيصل صالح من صحيفة «الأخبار»، والكاتب بابكر القراي بـ «أجراس الحرية»، وعبد الله الشيخ رئيس تحرير «أجراس الحرية»، وسعد الدين إبراهيم رئيس تحرير صحيفة «الجريدة»، والصحفيتان أمل هباني وفاطمة غزالي بالصحيفة ذاتها[١٤].

وقد قضت محكمة جرائم النشر بحبس الصحفية فاطمة غزالي لمدة شهر، بعدما رفضت سداد الغرامة التي قررتها المحكمة كعقوبة بعد إدانتها بتهمة نشر أخبار كاذبة، على خلفية نشر مواد صحفية حول اعتداء رجال الأمن على الناشطة صفية إسحق، ومعاقبة سعد الدين إبراهيم

١٢- مراسلون بلا حدود، نظام الخرطوم يقمع أسبوعية تابعة للمعارضة، ويوقف عددا من موظفيها.
http://www.anhri.net/?p=23626

١٣-مراسلون بلا حدود، إجراءات رقابية واعتقالات لصحفيين في ظل الاحتجاجات الاجتماعية، ٣١ يناير ٢٠١١.
http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31953

١٤- مراسلون بلا حدود، التنكيل بعشرة صحفيين بسبب مقالات تفضح انتهاكات حقوق الإنسان، ١٨ يونيو ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32051

بغرامة مالية مقدارها ١٦٧٠ دولارا أمريكيا[١٥]، وبحبس أمل هباني لمدة شهر، بعد رفضها سداد الغرامة التي قررتها المحكمة بحقها[١٦].

وقد تواصلت إجراءات المصادرة بصورة روتينية لنحو شهرين بحق صحيفة «أجراس الحرية»، حيث منع جهاز الأمن والمخابرات الوطني -دون إبداء أي أسباب- توزيع خمسة أعداد من الصحيفة في الفترة من ٦ أبريل حتى ٢١ يونيو[١٧]. كما جرى منع توزيع عددين متتاليين في ٤و٦ سبتمبر من صحيفة «الميدان» الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوداني[١٨].

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الصحافة السوداني قد أصدر في التاسع من يوليو قرارا بوقف صدور ست صحف («أجراس الحرية»، «خرطوم مونيتير»، «جوبا بوست»، «سودان تريبيون»، «أفوكيت»، «ذا ديمقراط»)[١٩]، استنادا إلى أن بعض مالكيها وناشريها من أبناء الجنوب، الذي باتوا بمثابة أجانب بعد انفصال الجنوب عن الشمال، ومن ثم يحظر عليهم تملك أو نشر الصحف طبقا للمادة ٢٨ من قانون الصحافة، التي تشترط الجنسية السودانية في مالكي وناشري الصحف.

في ٢٧ سبتمبر أغلقت السلطات السودانية الصحيفة اليومية المستقلة «الجريدة»، وصادرت ممتلكاتها، دون إبداء أسباب. وكانت «الجريدة» قد منعت من الصدور في الفترة من ٢٠-٢٢ أغسطس، كما صودرت نسخها في ٤ سبتمبر. كما منعت السلطات صدور صحيفتي «الميدان» و»الصحافة» في الثامن من سبتمبر. وقد جاءت هذه الهجمة في سياق حملة إعلامية حكومية تتهم أحزاب المعارضة والصحف بإقامة علاقات مع ما يعرف باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال. كما اقترنت هذه الهجمة أيضا بمسعى السلطات السودانية لمنع وسائل الإعلام من نشر إي معلومات حول هذه الحركة، وفرض تعتيم إعلامي حول الانتهاكات

١٥- السودان: الشبكة العربية تستنكر حبس الصحفية السودانية فاطمة غزالي، بيان صحفي ١٧ يوليو ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=35409

١٦- السودان: الشبكة العربية تستنكر حبس الصحفية السودانية أمل هباني، بيان صحفي ٢٦ يوليو ٢٠١١.
http//:www.ifex.org/sudan/2011/07/26/habani__jailed/ar/

١٧- السودان: استمرار التضييق والملاحقات القضائية ضد حرية الصحافة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في ٢٥ يونيو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=34199

١٨- شبكة صحفيون لحقوق الإنسان/جهر، سجل مخزٍ في الاعتداء على حرية الصحافة، ٨ سبتمبر ٢٠١١.
http//:www.sudanyia.net/index.php?option=com__content&view=article&id1066:2011-=
&09-09-09-08-27catid&64:2009-01-09-15-49-55=Itemid135=

١٩- الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (أيفيكس)، «ما بعد الانفصال: الحكومات تسكت الأصوات المختلفة»، ١٣ يوليو ٢٠١١.

http://www.ifex.org/sudan/2011/07/13/post__split__media__problems/ar/

الواقعة في جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق. وقد طالت اعتداءات في هذا السياق مراسل قناة الجزيرة أسامة أحمد، والصحفية تقوى احمد خلال قيامهما بالتغطية الصحفية للتطورات التي تشهدها هذه المناطق[٢٠].

وفي ٢٣ أكتوبر صادرت أجهزة الأمن عدد صحيفة «ألوان» بعد الانتهاء من طباعتها[٢١].

وقد أحاط الغموض مصير الصحفي الإريتري جمال عثمان حمد رئيس تحرير موقع «الخرطوم»، الذي اعتقل بالخرطوم في ٢٤ أكتوبر، وأودع في مكان مجهول. ويخشى المراقبون احتمالات ترحيله إلى بلده، مما قد يعرضه لصنوف من الاضطهاد، بسبب انتقاداته المتكررة للأوضاع في اريتريا. ويلفت النظر أن اعتقاله جاء بعد أقل من أسبوع من زيارة الرئيس الإريتري للسودان، وترحيل ٣٠٠ إريتري من السودان إلى بلدهم، دون أن يتسنى للمفوضية العليا لشئون اللاجئين في الأمم المتحدة النظر في قضاياهم[٢٢].

من ناحية أخرى، أفرجت السلطات في أغسطس عن الصحفي بجريدة «الصحافة» جعفر السبكي، وذلك بعد نحو ١٠ أشهر من اعتقاله بتهمة التخابر والكراهية ضد الدولة، بسبب إرساله مواد صحفية إلى إذاعة راديو «دينقا»، التي تبث من هولندا.[٢٣].

كما أفرجت أيضا في أغسطس عن الصحفي المعروف أبو ذر علي الأمين نائب رئيس تحرير صحيفة «صوت الشعب»، الذي ظل معتقلا منذ مايو ٢٠١٠، وحكم عليه بالسجن ٥ سنوات بتهمة «التجسس»، و«التحريض ضد الحكومة»، و«تقويض النظام الدستوري»، و«إثارة الكراهية بين الطوائف». ومع أن المحكمة العليا قد خفضت في مايو ٢٠١١ عقوبته إلى عام واحد، إلا أنه لم يطلق سراحه بعد انقضاء فترة العقوبة، حيث استبقت أجهزة الأمن موعد الإفراج بتقديم بلاغات جديدة ضده، تزعم اعتداءه على أحد العناصر الأمنية أثناء اعتقاله، بينما لم يجر أي تحقيق في وقائع التعذيب التي تعرض لها أبو ذر عند اعتقاله، واكتفت

٢٠- مراسلون بلا حدود، إقفال جريدة وتعليق صحفي ومصادرتها والاعتداء على صحفيين: نحو إلغاء حرية الصحافة، بيان صادر في ٢٩ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.sahafi.jo/files/d26e7d334f2ec97e737e6f87d617cb98e7756bc7.html

٢١- اتهام السلطات السودانية بوقف صحيفة «ألوان» ومصادرة ممتلكاتها، ١٣ يناير ٢٠١٢.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120113__sudan__censorship__alwan.shtml

٢٢- مراسلون بلا حدود، خطورة الترحيل الجبري لصحفي بعد عشرة أيام على طرد ٣٠٠ من الرعايا الإريتريين.

http//:www.ifex.org/sudan/2011/10/27/hamad__incommunicado/ar/

٢٣- جريدة «الصحافة»، «إنفاذا لتوجهات البشير، السبكي حر»، ٢٩ أغسطس ٢٠١١.

http//:www.alsahafa.sd/details.php?articleid33318=

السلطات بنفي مزاعم التعذيب في حينها[٢٤].

وفي غضون ذلك استهدفت السلطات أيضا معارضيها من الحزبيين وغيرهم، إذ اعتقلت السلطات في الأسابيع الثلاثة الأولى من سبتمبر ما يزيد على ٥٠٠ شخص محسوبين على المعارضة، ومن يرجح مناصرتهم للحركة الشعبية لتحرير السودان الشمالية. واستمر احتجاز العديد منهم لبضعة أيام قبل إخلاء سبيلهم، ولكن بعد توقيعهم على وثائق تفيد تخليهم عن انتماءاتهم الحزبية. وجرى إغلاق عدد من مقار الحركة في مختلف مدن السودان، بما في ذلك دارفور. جدير بالذكر أن السلطات كان قد أعلنت في يوليو حظر ١٧ حزبا سياسيا، بينها الحركة الشعبية لتحرير السودان الشمالية، انطلاقا من ارتباط هذه الأحزاب –بحسب السلطات– بكيانات أجنبية، في إشارة إلى جنوب السودان، الذي بات دولة مستقلة[٢٥].

وفي ١٣ أكتوبر احتُجز فاروق أبو عيسى رئيس تحالف قوى المعارضة، في أحد مقار الأمن السياسي بالخرطوم قبل إطلاق سراحه[٢٦].

تواصل جرائم التعذيب وإساءة معاملة السجناء والمحتجزين:

ظلت التقارير تؤكد تواصل أشكال قاسية من التعذيب والاعتداء الجنسي بحق مَنْ جرى احتجازهم من قبل جهاز الأمن الوطني. حيث تعرض الطلاب والشباب ممن اعتقلوا خلال الاحتجاجات التي انطلقت في يناير وفبراير ٢٠١١ لأشكال قاسية من الضرب والصعق الكهربي والحرمان من النوم، وأشكال أخرى من الاعتداءات الجسدية والنفسية بلغت حد التهديد بالقتل والاغتصاب. وبحسب المعتقل يوسف المهدي، فقد تم تعصيب عينيه، وأجبر على الجلوس على ركبتيه في مواجهة جدار، وتعرض لضرب مبرح بالسيخ والهراوات والسياط، كما سمع صرخات ألم مبرح صادرة عن معتقلين آخرين في المبنى الذي احتجز فيه، وأشار إلى أن بعض المعتقلين معه كانوا يزحفون عاجزين عن المشي من جراء الاعتداءات التي تعرضوا لها. وبحسب الطالب محمد عثمان الذي اعتقل في ١٤ فبراير ٢٠١١، فقد تم تعصيب

٢٤– بعد تنكيل وتعذيب، إطلاق سراح الصحفي أبو ذر علي الأمين بالضمان الشخصي، ٢٣ أغسطس ٢٠١١.
http://www.hurriyatsudan.com/?p=33358
وانظر أيضا: مراسلون بلا حدود، أبو ذر علي الأمين قد يواجه عقوبة السجن المؤبد وحتى الإعدام قبل أسبوعين من الإفراج عنه، ٣٠ يونيو ٢٠١١.
http//:arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article32060=

٢٥– السودان: القمع السياسي يشتد، يجب الإفراج عن المحتجزين وحماية حرية التعبير، بيان صادر عن هيومان رايتس ووتش في ٢١ سبتمبر ٢٠١١.
http//:www.hrw.org/node101879/

٢٦– إطلاق سراح أبو عيسى، صحيفة سودانايل الإلكترونية ٢٠١١/١٠/١٣
www.sudanile.com

عينيه، وخضع للاستجواب والضرب على أجزاء مختلفة من جسده بالعصي وخراطيم المياه، وأجبر على الوقوف طيلة الليل[٢٧].

ويمارس العنف الجنسي بحق الناشطات ممن يجري احتجازهن، وقد تجسد ذلك بصورة صارخة في حالة الناشطة صفية إسحق، التي قامت عناصر أمنية باقتيادها في ١٣ فبراير ٢٠١١ إلى مقر لجهاز الأمن الوطني، حيث تم استجوابها حول انتمائها السياسي، ثم ضربها حتى أغمي عليها، ليتم بعد ذلك اغتصابها. كما ذكرت عضوات في حزب المؤتمر الشعبي أنهن تعرضن لمضايقات جنسية من جانب مسئولين في جهاز الأمن الوطني، وذلك خلال تجمع سلمي لهن في ١٦ فبراير ٢٠١١. وأفادت ناشطات أخريات جرى اعتقالهن بتعرضهن للضرب وإساءات شملت وصفهن بالعاهرات[٢٨].

مدافعو حقوق الإنسان رهن الحصار المتواصل:

تواصلت الاعتداءات على منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وتواصل استهداف مدافعي حقوق الإنسان بالملاحقات القضائية والتحقيقات على خلفية نشاطهم الحقوقي.

وقد ظل سبعة مدافعين عن حقوق الإنسان رهن الاعتقال لنحو عام، وذلك إثر اعتقالهم في شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٠، بعد بثهم مواد تتعلق بحقوق الإنسان من خلال راديو «دبنقا». ووجهت إليهم اتهامات في يونيو ٢٠١١ بالتآمر ضد الدولة والتجسس. وفي الرابع من ديسمبر أسقطت الاتهامات بشأن أربعة منهم، وهم زكريا يعقوب، عبد الرحمن القاسم، وخالد إسحق، وآدم النور، فيما خففت الاتهامات بشأن الآخرين؛ وهم عبد الرحمن آدم، وجعفر إبراهيم، وكوثر عبد الحق، الذين وجهت إليهم اتهامات بتكدير الأمن العام ونشر الأكاذيب، الأمر الذي قد يفضي إلى معاقبتهم بالسجن لمدد قد تصل لثلاث سنوات، إذا ما أدينوا قضائيا بهذه التهم[٢٩].

وقد اختطفت مجموعة مسلحة من جهاز الأمن الوطني في ٦ مايو الناشطة الاجتماعية حواء عبد الله من معسكر أبو شوك للنازحين لشمال دارفور، وقالت صحف حكومية إن الناشطة

٢٧- هيومان رايتس ووتش، السودان: محتجون يصفون التعذيب على أيدي عناصر ضباط جهاز الأمن، ٤ مارس ٢٠١١.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/03/04-2/

٢٨- المرجع السابق.

٢٩- الخط الأمامي، المؤسسة العالمية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان، «السودان: تبرئة أربعة مدافعين عن حقوق الإنسان وخفض الاتهامات الموجهة إلى ثلاثة آخرين»، ٢٠ ديسمبر ٢٠١١.

http//:www.frontlinedefenders.org/node16931/

العضو في البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، تنشر المسيحية وسط الأطفال بمعسكرات النازحين[٣٠].

وقد ظل الناشط الحقوقي بشري قمر رهن الاحتجاز حتى نهاية العام، منذ احتجازه بكادوقلي في ٢٥ يونيو وإيداعه سجن كوبر[٣١]. وقد سبق لبشرى العمل مع منظمة «سودو» في نيالا، قبل أن يؤسس منظمة حقوق الإنسان والتنمية في منطقة جبال النوبة.

وكانت السلطات قد قامت بتوقيف عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، ردا على الاعتصام السلمي الذي دعت إليه مبادرة «لا لقهر النساء»، التي انطلقت في اليوم العالمي للمرأة، احتجاجا على تقاعس السلطات في إجراء تحقيق في اغتصاب صفية إسحق الناشطة بحركة «قرفنا»، على يد الأجهزة الأمنية[٣٢]. يذكر أن عددا من الكتاب والصحفيين والنشطاء والحقوقيين تعرضوا للتحقيق والاحتجاز والملاحقات القضائية، على خلفية تضامنهم مع صفية إسحق. ومن بين النشطاء الحقوقيين الذين ترددت أنباء حول استدعائهم للتحقيق: الباقر العفيف، وعبد المنعم الجاك، وعمر القراي بمركز الخاتم عدلان[٣٣].

اتساع نطاق النزاعات المسلحة وتزايد انتهاكات القانون الدولي الإنساني:

برغم الإعلان رسميا عن استقلال جنوب السودان في ٩ يوليو، لكن وضع أساس متين لعلاقات بناءة بين الشمال والجنوب، يظل يتهدده مشكلات ترسيم الحدود بين البلدين، وإيجاد حل دائم لمسألة حدود منطقة أبيي المتنازع عليها، بالإضافة إلى الاتفاق على مجموعة من الترتيبات المستقبلية المتعلقة بشكل خاص بمسائل المواطنة والجنسية واقتسام العائدات النفطية[٣٤]. ونتيجة لتعثر المفاوضات بين الجانبين حول هذه القضايا، فإن حدة التوترات والصراعات المسلحة تزداد في المناطق الحدودية الحساسة.

وقد شنت قوات الخرطوم المسلحة هجوما جويا وأرضيا على منطقة أبيي في مايو، استمر لأكثر من ثلاثة أسابيع، وأدى إلى تشريد آلاف الأشخاص، وصاحبه أعمال نهب وحرق. جاءت هذه العمليات ردا على هجمات القوات الجنوبية، الأمر الذي يعكس مسعى كلا

٣٠- هيومان رايتس ووتش، السودان: أطلقوا سراح الناشطة الاجتماعية حواء عبد الله، ١١ مايو ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/11-4

٣١- السودان: يجب وقف العنف ضد المشاركين في الاحتجاجات السلمية، مرجع سبق ذكره.

٣٢- جريدة حريات، ٨ مارس ٢٠١١.

٣٣- جريدة حريات، حوار حريات مع البطلة صفية إسحق، ٢٨ مايو ٢٠١١.

http//:www.hurriyatsudan.com?/p24465=

-http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/op-eds/Real-Work-Begins-Now-Arabic-Zach.aspx

الطرفين لتأكيد سيطرتهما بالقوة على منطقة أبيي[٣٥].

في ٢٠ مايو وقعت الحكومة السودانية ممثلة في المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية –التي باتت الحزب الحاكم في جنوب السودان– اتفاقا انتقاليا لترتيبات أمنية وإدارية للمنطقة. ويقضي الاتفاق الذي تم توقيعه في أديس أبابا بانسحاب القوات السودانية من منطقة أبيي، ونشر قوات حفظ سلام إثيوبية. وقد صادق مجلس الأمن على نشر القوات الإثيوبية تحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ورغم إتمام نشر القوات الإثيوبية فإن القوات السودانية لم تنسحب من المنطقة حتى إعداد هذا التقرير[٣٦].

وبعد أسابيع قليلة من بسط السيطرة العسكرية لحكومة الخرطوم على أبيي، باتت المناطق الواقعة جنوب كردفان مسرحا لانتهاكات واسعة النطاق من قبل القوات المسلحة السودانية. وقد بدأ النزاع في هذه المنطقة بين قوات الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الخامس من يونيو. وسجلت التقارير قصف القوات السودانية لمناطق يقطنها مدنيون، كما نهبت منازل وكنائس، وسجلت التقارير أيضا عمليات قتل خارج نطاق القانون، استهدفت المدنيين لمجرد الاشتباه في ارتباطهم بالحركة الشعبية لتحرير السودان. وقعت هذه الأعمال خلال حملة تفتيش على المنازل في مدينة كادوقلي من قبل جنود وأفراد ميليشيات متعاونة مع حكومة الخرطوم. وأفاد رجال دين أن الجنود وعناصر الميلشيات قد نهبوا الممتلكات داخل أربع كنائس، فضلا عن المجلس السوداني للكنائس في كادوقلي، وأكد شهود عيان لمنظمات حقوقية ارتكاب جنود الحكومة السودانية لجرائم اغتصاب.

وقد أجبرت أعمال القصف شبه اليومي آلاف المدنيين على الفرار، ليرتفع عدد النازحين في غضون بضعة أسابيع لأكثر من ١٥٠ ألف نازح. ومع ذلك فإن معسكرات النازحين لم تسلم بدورها من القصف. وأدى القصف إلى مصرع عشرات من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال. وقد منعت الحكومة السودانية دخول المساعدات الإنسانية إلى مناطق عديدة جنوب كردفان، وأعلن الرئيس السوداني في ٢٣ أغسطس عدم السماح لأي هيئات أجنبية بالدخول إلى ولاية كردفان[٣٧].

٣٥– السودان وحسابات أبيي.

http//:www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/south-sudan/arabic-vertin-abyei-is-burning.aspx

٣٦– مركز أنباء الأمم المتحدة، مجلس الأمن يشكل قوة أمنية لحفظ السلام في منطقة أبيي في السودان، ٢٧ يونيو ٢٠١١.

http//:www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID15180=

٣٧– لمزيد من التفاصيل حول الانتهاكات الواقعة في جنوب كردفان، انظر:

– السودان: المدنيون في جنوب كردفان يتحدثون عن أهوال القصف الجوي، تقرير مشترك للعفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ٣٠ أغسطس ٢٠١١.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/08/30/

من ناحية أخرى شهد إقليم دارفور المزيد من الانتهاكات الخطيرة؛ فخلال الشهور الستة الأولى من العام، أفضى تزايد الهجمات التي تشنها الحكومة على المناطق المأهولة في دارفور -بما في ذلك القصف الجوي- إلى مقتل عشرات المدنيين، وتدمير المناطق التي استهدفها القصف، ونزوح نحو ٧٠ ألف شخص غالبيتهم من المناطق التي يقطنها الزغاوة والفور. وأوضحت التقارير أنه من الصعوبة الوقوف على أبعاد المعاناة الإنسانية لسكان الإقليم، في ظل القيود التي تفرضها الحكومة السودانية على الدخول إلى أغلب مناطق دارفور، بما في ذلك قوات حفظ السلام أو منظمات الإغاثة الإنسانية[٣٨].

-هيومان رايتس ووتش، «الأمم المتحدة/السودان: جنوب كردفان في حاجة إلى مراقبين دوليين»، ٢٧ يوليو ٢٠١١.

http//:www.hrw.org/ar/news2011/07/27/

٣٨- هيومان رايتس ووتش، السودان: ازدياد الانتهاكات في دارفور مع اقتراب انفصال الجنوب، ٦ يونيو ٢٠١١.

http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/06

اليمــن

شهد العام الحالي انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان في البلاد، في ظل تشبث نظام الحكم في اليمن بالسلطة، ورفضه الانصياع لإرادة شعبه في التغيير السلمي، والانتقال إلى مصاف الدول الديمقراطية. وهو ما عبرت عنه الانتفاضة الشعبية واسعة النطاق التي واجهت بشجاعة صنوفا من القمع الدموي، التي ترقى لأن تشكل جرائم ضد الإنسانية.

على الرغم من أن الانتفاضة الشعبية المتواصلة قد حافظت على طابعها السلمي في التعبير عن مطالبها برحيل نظام على عبد الله صالح، فإن النظام استخدم القوة المفرطة والمميتة في محاولة منه لتقويض الانتفاضة، وهو ما أفضى إلى مصرع ما يزيد على ٢٥٠ شخصاً حتى أوائل نوفمبر. فضلاً عن جرح ما يزيد على ١٥ ألفا، وذلك خلال مواجهات دامية شاركت فيها قوات الأمن والجيش والميليشيات المسلحة و»البلاطجة»، الذين استعان بهم النظام اليمني في مواجهة شعبه.

بديلاً عن تبني سياسات تستجيب بصورة أو بأخرى للتطلعات الديمقراطية، راهن النظام على تغليب المعالجات الأمنية في سحق الاحتجاجات السلمية، وأعلن حاله الطوارئ بعد اعتماد قانون جديد، يمنح السلطات مزيداً من الصلاحيات الاستثنائية في اعتقال واحتجاز الأشخاص

وفي فرض الرقابة على وسائط الإعلام.[1]

وفي إطار محاولاتها المستميتة لسحق الثورة، عمدت السلطات إلى فرض أنماط شتى من العقاب الجماعي على السكان. شملت قطع وسائل الاتصالات، والقصف العشوائي الذي طال مناطق سكنية ومستشفيات، فضلاً عن اللجوء لعقوبات اقتصادية من خلال إخضاع السكان لظروف معيشية بالغة السوء، أفضت إلى تفاقم مشكلات النزوح الداخلي. كما اتسع نطاق عمليات الاختطاف والاختفاء القسري الذي طال مئات من النشطاء السياسيين، وامتد أيضا إلى عدد من النشطاء الحقوقيين، وتعرض عدد كبير من المعتقلين للتعذيب في معسكرات احتجاز غير قانونية تابعة لقوات الأمن المركزي أو للحرس الجمهوري أو للقوات الجوية.

وصارت المنظمات الحقوقية والمشاركون في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، أو في دعم الاحتجاجات السلمية، هدفاً لضغوط واسعة النطاق، شملت التهديدات بالقتل أو محاولات الاغتيال أو التوقيف في المطارات. ووصل الأمر إلى حد القصف المدفعي لأحد مقار منظمات حقوق الإنسان والحرق العمدي لملفات القضايا والشكاوى.

وامتد القمع على نطاق واسع إلى وسائل الإعلام والتعبير، في محاوله للتعتيم على فعاليات الثورة أو على الجرائم المرتكبة لسحقها. وفي هذا السياق لقي عدد من الصحفيين مصرعهم، وتعرض آخرون لأشكال مختلفة من التحرش والاعتداءات البدنية أثناء أداء واجبهم المهني. وتعرض للتوقيف أو الترحيل عدد كبير من المراسلين والصحفيين الأجانب، وتدخلت السلطات مراراً بصورة تعسفية لمصادرة العديد من الصحف أو منع توزيعها في محافظات مختلفة، وطال الإغلاق مكتب قناة «الجزيرة»، كما شملت الاعتداءات عددا من طواقم قنوات فضائيات أخرى.

وعلى الرغم من الاستنكار الدولي والإدانة الشديدة للجرائم والانتهاكات الجسيمة المرتكبة والتي وثقها بشكل خاص كل من تقرير بعثة الأمم المتحدة، التي زارت اليمن وقرار مجلس الأمن بتاريخ ٢١ أكتوبر[2]. إلا أن نظام علي عبد الله صالح واصل اقتراف مزيد من المذابح والانتهاكات، بما في ذلك القصف الوحشي لبعض المدن والمناطق المأهولة بالسكان. جدير بالملاحظة أن المبادرة الخليجية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية وتدعمها الولايات المتحدة

١- اليمن: قانون الطوارئ لا يلغي الحقوق الأساسية، هيومان رايتس ووتش، ٢٣ مارس ٢٠١١،
http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/23-0

2- Report of the high commissioner on OHCHR's visit to Yemen ، OHCHR's، 13 September 2011
http://www.ohchr.org/Documents/Countries/YE/YemenAssessmentMissionReport.pdf
- United Nations Security Council Resolution 2014، 21 october 2011 ،
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/559/61/PDF/N1155961.pdf?OpenElement

وأوروبا قد منحت الرئيس اليمني ومعاونيه وأقرباءه حصانهة من الملاحقة القضائية في مقابل تخلي صالح عن السلطة.[٣]

من المشكوك فيه أن تقدم المبادرة الخليجية –التي دخلت حيز التنفيذ بعد توقيعها من نائب الرئيس اليمني وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة– طوق النجاة للشعب اليمني لإنهاء الصراع داخل اليمن، فهى تؤسس لمرحلة من الشراكة بين الحزب الحاكم الذي شكل مظله لجرائم نظام صالح وبين أحزاب المعارضة التقليدية. كما تقضي الآلية التنفيذية للمبادرة بتفويض نائب الرئيس اليمني في بعض الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، والذي يظل رئيساً من الناحية الرسمية لمده ٩٠ يوماً، يتم خلالها الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ويلفت النظر أنه حسب هذه الآلية فإن الانتخابات الرئاسية ستكون صورية، حيث تلزم هذه الآلية أطراف الاتفاق بعدم ترشيح أي شخص لخوض الانتخابات أو تزكية أي مرشح غير المرشح التوافقي نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي!

كما يقضي الاتفاق بتشكيل حكومة وفاق وطني يجري توزيع حقائبها مناصفة بين الحزب الحاكم وحلفائه من جهة أخرى، وأحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم من جهة أخرى. وخلال فترة سنتين، فإن الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني سيقع على عاتقهم إدارة مرحلة انتقالية، تنتهي خلالها من إدارة حوار وطني وتشكيل لجنة دستورية لصياغة دستور جديد للبلاد، يتم وفق أحكامه إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية لاحقة.[٤]

هذا السياق لا يستبعد وقوع مصادمات مجدداً مع بعض القوى الشبابية التي بادرت بالثورة. كما لا يستبعد أيضاً تصعيد مجابهات عسكرية على خلفية الصراع بين بعض مراكز القوى التي كانت تتنافس على ملء فراغ السلطة حال رحيله المتوقع. وتلوح مؤشرات متزايدة للصراع فيما بين ابن صالح الأكبر، وهو قائد قوات الحرس الجمهوري من جهة، واثنين من مراكز القوى المتنافسة داخل اتحاد قبائل حاشد، أحدهما هو اللواء علي محسن الأحمر الذي انشق بالفرقة المدرعة الأولى وأعلن مساندته للثورة الشعبية، والآخر صادق الأحمر نجل الرئيس الراحل لحزب الإصلاح، وثيق الصلة بمجموعة من القبائل ورجال الأعمال. وقد سجلت

٣– صفقة منح الحصانة لعلي عبد الله صالح تفسد اتفاق نقل السلطة في اليمن، منظمة العفو الدولية، ٢٦ نوفمبر ٢٠١١.

http://www.amnesty.org/ar/news/yemen-transition-tainted-%E2%80%98immunity%E2%80%99-deal-2011-11-24

٤– نص المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن، الشرق الأوسط، ٢٤ نوفمبر ٢٠١١.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=651308&issueno=12049

– المصدر أونلاين ينشر النص الكامل للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية الخاصة بنقل السلطة في اليمن، المصدر أونلاين، ٢٣ نوفمبر.

http://www.almasdaronline.com/index.php?page=news&news__id=25831

التقارير عددا من الاشتباكات في هذا السياق فيما بين قبيلة الأحمر والقوات الحكومية. كما أن القوات المنشقة والتابعة للواء علي محسن الأحمر اتجهت مؤخراً للانخراط مع مقاتلي قبيلة الأحمر في مواجهات مع القوات الحكومية، بعدما كان دورها مقتصراً في الشهور الأولى من الثورة على حماية المتظاهرين.[٥]

جرائم ضد الإنسانية فى قمع الاحتجاجات السلمية:

قتل مالا يقل عن ٢٢٥ شخصا خلال الهجمات التي شنتها قوات الأمن وميليشيات مسلحة أو فرق «بلاطجة» موالية للحكومة خلال الشهور التسعة الأولى من انطلاق أعمال الاحتجاج، التي اندلعت في يناير ٢٠١١، وامتدت إلى عدد كبير من المحافظات اليمنية، مطالبة بالتغيير الديمقراطي ورحيل نظام علي عبد الله صالح القابض على السلطة منذ ٣٣ عاما.[٦] كما سقط العشرات من القتلى أيضاً جراء القصف الوحشي لبعض المحافظات، والذي استمر بعد توقيع المبادرة الخليجية ما بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة.

في ضوء ما وثقته التقارير الحقوقية وبعثة الأمم المتحدة من انتهاكات فإن أعمال القمع وما اقترن بها من مذابح ترقى لأن تشكل جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكاً صارخا لأحكام القانون الدولي الإنساني. حيث جرى استخدام القوة المفرطة والمميتة في مواجهة تجمعات سلمية تضم آلاف المتظاهرين العزل، وملاحقة الجرحى والمصابين واقتحام المستشفيات، وإعاقة تقديم الرعاية الصحية الواجبة لإنقاذ حياة المصابين، وأعمال الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون عبر القنص من فوق أسطح الأبنية، أو عبر محاولات اغتيال لبعض النشطاء، فضلا عن أنماط من العقاب الجماعي للسكان، عبر قطع الاتصالات وقطع الكهرباء وإتلاف شبكاتها الرئيسية،[٧] وعقوبات اقتصادية شملت استقطاع نسب من رواتب الموظفين، أو تجميد رواتب بعض الفئات مثلما حدث مع المعلمين المعتصمين، بحجه مشاركتهم في احتجاجات مناوئه للنظام. ويندرج أيضا تحت إطار هذه العقوبات، صدور تعليمات بإيقاف صرف مرتبات عدد كبير من العسكريين المتقاعدين في الجنوب، الذين سبق

٥- حول المخاوف من حرب أهلية محتملة "ثورة اليمن المختطفة"، هيومان رايتس ووتش، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١
http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/26-2

٦- ثورة اليمن المختطفة: خصومات صنعاء القديمة تهمش الاحتجاجات الجديدة(مرجع سابق)

7- report of the high commissioner on OHCHR's visit to Yemen ، OHCHR's، 13 September 2011
http://www.ohchr.org/Documents/Countries/YE/YemenAssessmentMissionReport.pdf
- United Nations Security Council Resolution 2014، 21 october 2011 ،
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/559/61/PDF/N1155961.pdf?OpenElement
- انقطاع التيار الكهربائي في صنعاء نتيجة عمل تخريبي، بي بي سي، ١٤ أبريل ٢٠١١.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110414__yemen__sana__sabotage.shtml

تسريحهم من الخدمة، وإحالتهم للتقاعد القسري.[٨]

في يوليو ٢٠١١ كان عدد المصابين جراء قمع المظاهرات السلمية نحو ١٥ ألف مصاب،[٩] بينهم ما يزيد على ألف ومائة مصاب بالرصاص الحي.[١٠] كما بلغت حالات الاختفاء القسري ما يزيد على مائتي شخص.[١١]

كما منعت السلطات مواطنين من تشييع جنازات قتلاهم، للحد من فرص التظاهر، وقامت بملاحقة الجرحى واعتقالهم من داخل المستشفيات، والزج بهم في معسكرات الاعتقال. ويرد في هذا السياق اعتقال القيادي البارز في الحراك الجنوبي حسن أحمد باعوم أثناء تلقيه العلاج بأحد مستشفيات عدن، حيث اقتيد إلى أحد المستشفيات العسكرية، ثم إلى جهة غير معلومة. كما تم اعتقال الناشط السياسي ناصر على القاضي من المستشفى ذاته، بعد إطلاق الرصاص عليه أثناء تفريق مظاهرة احتجاجية في ١١ فبراير ٢٠١١.[١٢] كما جرى منع الأطقم الطبية وسيارات الإسعاف من الوصول لإنقاذ الجرحى،[١٣] أو قصف بعض سيارات الإسعاف التي كانت تحاول الوصول إلى المصابين. واحتلت قوات الأمن عدداً من المستشفيات، واستخدم بعضها في قنص المتظاهرين،[١٤] ووصل الأمر إلى حد اختطاف جثث الضحايا، ونقلها إلى أماكن مجهولة.[١٥]

٨- يجب على مجلس التعاون الخليجي أن يسحب وعد الحصانة عن صالح، هيومان رايتس ووتش، ١٢ مايو ٢٠١١، http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/12-2

٩ - اللجنة القانونية بساحة التغيير تسلم بعثة الأمم المتحدة تقريرا عن انتهاك حقوق الإنسان في اليمن، التغيير، ٣ يوليو ٢٠١١،

http://184.107.208.115//news31092.html

١٠- تقرير حول الانتهاكات الجسيمة بحق المعتصمين سلميا في الجمهورية اليمنية، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٣ يونيو ٢٠١١،

http://www.anhri.net/?p=34124

- اللجنة القانونية بساحة التغيير تسلم بعثة الأمم المتحدة تقريرا عن انتهاك حقوق الإنسان في اليمن، (مرجع سابق).

١١- اللجنة القانونية بساحة التغيير تسلم بعثة الأمم المتحدة تقريرا عن انتهاك حقوق الإنسان في اليمن، (مرجع سابق).

١٢- التقرير الدوري للمرصد الجنوبي لحقوق الإنسان لشهر فبراير ٢٠١١، المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، ١٨ مارس ٢٠١١،

http://sohr-aden.org/?p=1601#more-1601

١٣- عدن ٢٥فبراير ٢٠١١م الجمعة الدامي، المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، ٢٦ فبراير ٢٠١١،

http://www.anhri.net/?p=25115

١٤- اعمال قتل المتظاهرين تظهر خطورة اتفاق الحصانة، هيومان رايتس ووتش، ٢٠ سبتمبر ٢٠١١، http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/20-0

١٥- اليمن: القمع يأخذ منحى جديدا باختطاف جثث القتلى وتعذيب الجرحى، مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، ٢٩ ابريل ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4131:2011-04-29-10-07-49&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

وفي هذا السياق تعرض الأطفال لاعتداءات جسيمة، بينها الزج بعشرات منهم كجنود مسلحين في مواجهة المتظاهرين.[١٦] كما أفضى الاستخدام المفرط للقوة في قصف التجمعات إلى مصرع ٢٦ طفلا على الأقل خلال ثلاثة أشهر من بدء أعمال الاحتجاج، فضلا عن إصابة ما يزيد على ٨٠٠ طفل بجراح.[١٧]

كما جرى ارتكاب عدد من المذابح الوحشية، كانت ساحة «ميدان الحرية» في «تعز» شاهداً على أخطر هذه المذابح في ٣٠ مايو، حين اقتحمت قوات الحرس الجمهوري والبلاطجة الساحة، واستخدمت الذخيرة الحية وقنابل الغاز والقنابل اليدوية في مواجهة المتظاهرين، كما استخدمت الجرافات لإزالة الخيام المنصوبة في الساحة وإحراقها، دون أن تعير أدنى اهتمام لوجود عدد من المقعدين وكبار السن، الذين حوصروا داخل الخيام وتفحمت جثثهم. وقد أفضت هذه المجزرة إلى سقوط نحو ٥٧ قتيلا، فضلا عن إصابة نحو ١٠٠٠ شخص بجراح.[١٨]

وقبيل ذلك كانت ساحة «التغيير» في العاصمة صنعاء هدفاً لمجزرة لا تقل وحشية، عندما فتحت قوات الأمن والميليشيات المسلحة الموالية للرئيس اليمني النيران على المتظاهرين، في أعقاب صلاة الجمعة في ١٨ مارس، مما أدى إلى مصرع ٤١ شخصا، وارتفع عدد الضحايا لاحقا ليصل إلى ٥٣ شخصا؛ نتيجة لوفاة ١٢ من المصابين.[١٩]

١٦- اليمن: يجب الكف عن استخدام الأطفال في صفوف القوات المسلحة، هيومان رايتس ووتش، ١٤ ابريل ٢٠١١،
http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/14-0

١٧- دعوة لضبط النفس والحوار وخلافات في مجلس الأمن بشأن اليمن، بي بي سي، ٢٠ أبريل ٢٠١١.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110420__yemen__unsc__demos.shtml
-Statement by UNICEF Executive Director Anthony Lake on situation of children in the Middle East and North Africa ، UNICEF ، 20 April 2011.
http://www.unicef.org/media/media__58332.html

١٨- اليمن: فرار المدنيين من العنف في الجنوب، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، ١ يونيو ٢٠١١
http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=2660
- اليمن: مزيد من القتلى في مظاهرات تعز واشتباكات صنعاء، بي بي سي، ٣١ مايو ٢٠١١،
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110531__yemen__taiz__new.shtml
- اليمن دماء ونار بين تعز وزنجبار، الجزيرة. نت، ٣٠ مايو ٢٠١١،
http://aljazeera.net/NR/exeres/0C1193BF-AC6C-4F2F-9FB6-A1D5E5737209.htm

١٩- اليمن: الكرامة تناشد المجتمع الدولي تحمل مسئوليته في حماية المدنيين من نظام على صالح، مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، ١٩ مارس ٢٠١١،
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4099:2011-03-19-10-19-53&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140
- اللجنة القانونية بساحة التغيير تسلم بعثة الأمم المتحدة تقريرا عن انتهاك حقوق الإنسان في اليمن، التغيير، ٣ يوليو ٢٠١١، (مرجع سابق).

جدير بالذكر أن أعمال القمع الدموي قد خفت حدتها نسبيا بصورة مؤقتة، بعد قيام مجموعات لم تفصح عن هويتها بقصف القصر الرئاسي، في محاولة لاغتيال الرئيس اليمني. وكان من المتوقع أنه بعد انتقاله للعلاج بالمملكة العربية السعودية، أن تدخل اليمن في ترتيبات لنقل السلطة بصورة تستجيب لمطالب الشعب اليمني بالتغيير السلمي الديمقراطي. إلا أن عودته بعد شفائه أحبطت الآمال، واعتقد صالح أن المبادرة الخليجية التي رعتها المملكة السعودية، ودعمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تمنحه الضوء الأخضر لأن يواصل تحديه لشعبه وقمعه، استناداً لما توفره هذه المبادرة من ضمانات للرئيس اليمني ومعاونيه وأبنائه من المحاسبة عن تلك الجرائم.[٢٠]

مع عودة صالح عادت المجازر الدموية بحق معارضيه. وهو ما تبدى على وجه الخصوص في المجزرة التي شهدتها ساحة «التغيير» بصنعاء في ١٨ سبتمبر واستمرت لمده ٣ أيام، وقتل خلالها ما يزيد على ٨٥ شخصا برصاص قوات الأمن والقناصة، والأسلحة الثقيلة، كالمدفعية المضادة للطائرات وقذائف الهاون.[٢١]

وفي ١١ نوفمبر قامت قوات الأمن والجيش بالقصف العشوائي لإحياء مدينه «تعز»، مما أدى إلى مصرع ما لا يقل عن ١٠ أشخاص، بينهم ٣ نساء وطفل. واقترن القصف العشوائي لمدينة «تعز» بحملة اعتقالات عشوائية، طالت عددا كبيرا من المواطنين، وبخاصة من أبناء مديريتي «شرعب» و«سامع»، اقتيدوا إلى أماكن مجهولة.[٢٢]

وقد لاحظت التقارير تعرض المناطق المأهولة بالسكان في محافظة تعز للقصف المتكرر وسجلت وقوع مالا يقل عن ٣٥ قتيلا من جراء هذا القصف منذ أواخر أكتوبر حتى ٢٥ نوفمبر.[٢٣]

٢٠- اليمن: لا حصانة إزاء الانتهاكات الخطيرة لحكم الرئيس صالح، منظمة العفو الدولية، ١٩ أكتوبر ٢٠١١
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/yemen-no-immunity-serious-violations-under-president-saleh-2011-10-17

- أعمال قتل المتظاهرين تظهر خطورة اتفاق الحصانة، هيومان رايتس ووتش، ٢٠ سبتمبر ٢٠١١،
http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/20-0

٢١- الشقائق يدين مجازر صنعاء ويبدي خشيته من تصميم مسبق على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، منتدى الشقائق لحقوق الإنسان، ١٩ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=39662

- انهيار هدنة هشة في اليمن بفعل القذائف ورصاص القناصة، رويترز، ٢١ سبتمبر ٢٠١١،
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE78K12J20110921

٢٢- استهداف المدنيين في تعز تحدٍ للهيئات الدولية واستهانة بقراراتها ومواقفها، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ١٢ نوفمبر ٢٠١١

http://www.anhri.net/?p=43057

٢٣- اليمن: طوفان من عمليات القتل يتحدى أوامر الأمم المتحدة، هيومان رايتس ووتش، ٢٥ نوفمبر ٢٠١١،
http://www.hrw.org/ar/news/2011/11/25

ولم تتوقف أعمال القتل حتى بعد توقيع المبادرة الخليجية، وقد استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية في تفريق تظاهرة سلمية، تحتج على توقيع المبادرة انطلقت من ساحه التغيير بصنعاء وهو ما أدى في ٢٤ نوفمبر إلى مصرع ٦ من المتظاهرين. [٢٤]

أدت المجابهات الدامية المتواصلة على مدار العام، إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان، وبخاصة نتيجة النقص الفادح في إمدادات المياه والوقود، ونزوح السكان بصورة متزايدة من المواقع التي تشهد مصادمات واسعة، وانتشار بعض الأمراض مثل الكوليرا، والنقص الشديد في المواد الغذائية، وارتفاع أسعارها بصورة تفوق القدرات الشرائية لقطاعات واسعة من المواطنين. ويقدر عدد النازحين بأكثر من ٣٥٠ ألفا منذ اندلاع الانتفاضة. [٢٥]

وعلى الرغم من أن الانتفاضة الشعبية قد وحدت الشعب اليمني على هدف الخلاص من نظام على عبدالله صالح، وتراجعت في ظلها حدة الصراعات الجهوية ودعوات انفصال الجنوب، فإن نظام صالح لم يتوان عن استهداف خصومه من المعارضين السياسيين في جنوب البلاد. وقد تعرض القيادى بالحزب الاشتراكي المعارض أحمد شملان لمحاولة اغتيال في يونيو، في مديرية «السياني» بمحافظه «آب»، حيث قامت عناصر مسلحة بإطلاق النار عليه، مما أدى إلى إصابته ومقتل أحد مرافقيه. [٢٦]

كما تعرض عدد من النشطاء السياسيين في الجنوب لملاحقات قضائية؛ فقد قدم للمحاكمة رئيس المجلس الوطني للحراك الجنوبي في مديريه «الضالع»، بتهمة «إهانة رئيس الدولة»، و»تعكير السكينة العامة». ويواجه أحد عشر ناشطا جنوبيا، بينهم القيادي عبده المعطري،

٢٤- تقرير المرصد اليمني لحقوق الإنسان YOHR الخاص بالانتهاكات التي تعرض لها المدنيون والمشاركون في الفعاليات والاعتصامات السلمية خلال الفترة من ٢٢ أكتوبر حتى ٢٤نوفمبر ٢٠١١م، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٦ نوفمبر ٢٠١١ .

http://www.anhri.net/?p=43831

25 -yemen facing humanitarian crisis: unicef، 7 june 2011

(اليمن تواجه أزمة إنسانية، اليونيسيف، ٧ يونيو ٢٠١١)

http://www.trust.org/alertnet/news/interview-yemen-facing-humanitarian-catastrophe-unicef/

yemen humanitarian emergency situation report no.6 ،OCHA، 3 August 2011

(تقرير عن الحاله الانسانيه الطارئه في اليمن رقم ٦، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية بالأمم المتحدة، ٣أغسطس ٢٠١١)

http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fullreport__77.pdf

- معاناة نازحي أبين تتزايد في رمضان، ٦ أغسطس ٢٠١١،

http://www.alhadath-yemen.com/news14080.html

- ذعر بين سكان المدن اليمنية لإطلاق النار في الهواء ومخاوف من الكوليرا، بي بي سي، ٨ يونيو ٢٠١١

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110608__yemen__latest.shtml

٢٦- محاولة اغتيال أحد قيادات المعارضة في آب ومقتل أحد مرافقيه، ٩ يونيو ٢٠١١،

http://www.al-tagheer.com/news30347.html

اتهامات بالدعوة لمسيرات غير مرخصة، نتج عنها أعمال شغب وعنف.[٢٧]

كما اتهم على ناجي المقرع بالمشاركة في مسيرات وترديد شعارات مناهضة للنظام، والقيام بتفجيرات في محافظتي «الضالع» و«لحج».[٢٨] كما قدم للمحاكمة الاستثنائية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة شلال على شائع، بتهمة الاشتراك في عصابة مسلحة، والدعوة إلى الانفصال وبث ثقافة الكراهية.[٢٩]

قمع المدافعين عن حقوق الإنسان:

صارت منظمات حقوق الإنسان هدفاً لصنوف متعددة من التنكيل والتهديد، بسبب مشاركتها النشطة في مساندة أهداف الثورة اليمنية في التغيير الديمقراطي، ومواصلتها لدورها المهني في كشف جرائم حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام اليمني، وتعاونها مع الآليات الدولية الرامية إلى وقف تلك الانتهاكات، والمحاسبة عليها.

تعرضت للاختطاف الحقوقية البارزة توكل كرمان التي ترأس منظمة «صحفيات بلا قيود»، وحازت جائزة نوبل للسلام، حيث جرى اعتراضها واختطافها -من قبل مجموعة مسلحة ترتدي الزي العسكري، وبعضهم بزى مدني- بالطريق العام في ٢٢ يناير ٢٠١١، أثناء عودتها برفقة زوجها إلى منزلها، وصودر هاتفها وحاسبها المحمول.[٣٠] وظلت رهن الاحتجاز حتى ٢٤ يناير. وحسبما أعلن الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع اليمنية فإن اعتقال توكل كرمان استند إلى اتهامات، شملت «تنظيم تجمعات ومسيرات غير مرخص لها قانوناً»، و«التحريض على ارتكاب أعمال فوضى وشغب»، و«تقويض السلم الاجتماعي العام». وقد اعتصمت كرمان داخل مبنى النيابة العامة بعد صدور الأمر بالإفراج عنها، مطالبة بأن يقترن ذلك بالإفراج عن عشرات الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم خلال مظاهرات

---

٢٧ - التقرير الدوري للمرصد الجنوبي لحقوق الإنسان لشهر فبراير ٢٠١١، المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، ١٨ مارس ٢٠١١،

http://sohr-aden.org/?p=1601#more-1601

٢٨ -التقرير الدوري للمرصد الجنوبي لحقوق الإنسان لشهر أبريل ٢٠١١، المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، ١٤ مايو ٢٠١١.

http://sohr-aden.org/?p=1653

٢٩- التقرير الدوري للمرصد الجنوبي لحقوق الإنسان لشهر فبراير ٢٠١١، مرجع سابق.

http://sohr-aden.org/?p=1601#more-1601

٣٠- اختطاف الناشطة الحقوقية توكل كرمان بصنعاء، المصدر أونلاين، ٢٠١١/١/٢٢

http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news__id=15334

وأعمال تضامنية معها. وقد أفرج النائب العام لاحقاً عن هؤلاء الأشخاص،[٣١] وبينهم علي الديلمي المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، والناشط الحقوقي خالد الأنسي، الذين كانوا يرافقون مجموعة من طلاب جامعة صنعاء إلى مكتب النائب العام، لتقديم بلاغ بشأن اختطاف كرمان[٣٢]. وبحسب كرمان، فإنها تلقت بعد الإفراج عنها تهديدات بالقتل عبر اتصال هاتفي من رئيس الدولة إلى أخيها، يطلب منه ضبطها ووضعها رهن الإقامة الجبرية، مستدعيًا في تهديده الحديث النبوي «من شق عصا الطاعة فاقتلوه»![٣٣]

وفي ٢٨ فبراير ٢٠١١ تلقى الناشط الحقوقي البارز محمد صادق العديني، المؤسس والرئيس التنفيذي لـ«مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية»، سيلا من الشتائم والسباب والتهديدات بالقتل عبر مكالمة هاتفية، تضمنت إشارات صريحة بأن الخلاص من كتاباته ومواقفه المعادية للنظام والمناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان لن يحتاج أكثر من رصاصة في الرأس. وقد حمل مركز الحريات الصحفية المسئولية للرئيس اليمني وأجهزة الأمن القومي والسياسي عن أي أعمال تستهدف حياة العديني أو أي من أفراد أسرته.[٣٤]

كما تلقت الناشطة الحقوقية البارزة أمل الباشا رئيس منتدى الشقائق لحقوق الإنسان تهديدات من شخص مجهول عبر الهاتف، يحذرها من مغادرة منزلها؛ حتى لا تتعرض إلى «ما لا تُحمد عقباه»، وذلك بسبب سعيها إلى تدويل مشكلات اليمن، من خلال تقديم

٣١– الإفراج عن الناشطة اليمنية المعارضة توكل كرمان، الحياة، ٢٤ يناير ٢٠١١،

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/227075

٣٢– اعتقال على الديلمي المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية»، المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، ٢٠١١/١/٢٣

http://www.hurryat.org/?p=1221

– أثناء توجههم لمكتب النائب العام.. الأمن يعتقل محامين وصحفيين، ويحتجز كامرتي الجزيرة والعربية ويمنع التصوير، الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، ٢٧ يناير ٢٠١١،

http://www.hoodonline.org/news__details.php?lang=arabic&sid=2769

٣٣– بلاغ حول التهديد بقتل توكل كرمان والطلب منها البقاء رهن الإقامة الجبرية، منظمة صحفيات بلا قيود، ٢٦ يناير ٢٠١١

http://womenpress.org/news__details.php?lang=arabic&sid=1954

٣٤– مركز الحريات الصحفية CTPJF يدين جريمة تهديد مؤسسة ورئيسه التنفيذي، محملا "السلطات اليمنية مسئولية ما قد يستهدف حياته أو أيًا من أفراد أسرته، مركز الحريات الصحفيةCTPJF ، ٢ مارس ٢٠١١،

http://www.ctpjf.org/ara/news.php?recordID=164

٣٥–النشطاء اليمنيون معرضون للخطر مع ارتفاع أعداد القتلى، منظمة العفو الدولية، ٢٠ أبريل ٢٠١١،

http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/yemeni-activist-threatened-death-toll-mounts-2011-04-20

معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في اليمن إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[٣٥] وفي غضون أسبوعين من هذا التهديد، تعرضت أمل الباشا للتوقيف من قبل جهاز الأمن القومي بمطار صنعاء، واحتجز جواز سفرها لمدة ساعة، عند سفرها إلى الكويت للمشاركة في أحد المؤتمرات.[٣٦]

ولاحقا في ٢٦ نوفمبر تعرضت أمل الباشا للتوقيف في مطار صنعاء بعد عودتها من القاهرة، وخضعت لاستجواب لمدة ساعتين من قبل عناصر جهاز الامن القومي على خلفية اتهامها بتمزيق صورة الرئيس ونجله في المطار قبيل مغادرتها إلى القاهرة في ١٦ نوفمبر. وقد توعدتها عناصر الأمن القومي بمحاكمتها ومواجهة عقوبة الحبس لمده ٦ أشهر لتمزيقها صورة الرئيس.[٣٧]

جدير بالذكر أن أنيس أحمد أبو سعيد الأسدي أحد العاملين بمنتدى الشقائق لحقوق الإنسان، قد لقى مصرعه، عندما فتحت قوات الأمن النيران على آلاف المحتجين في إحدى المظاهرات بصنعاء في ٢٠ أبريل.[٣٨]

وفي ٧ يوليو أفلت الناشط الحقوقي أحمد هاشم عضو «المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية» من محاولة اغتيال، كادت تودي بحياته عند مغادرته لمكتب المنظمة، حيث اعترضه شخصان ملثمان على دراجة نارية، أطلق أحدهما الرصاص عليه، لكنه لم يصب. وقد وقع الحادث على بعد أمتار من نقطه تفتيش عن السلاح تابعة للأمن المركزي! واعتبرت المنظمة هذا الحادث بمثابة رسالة تهديد، تستهدف ترهيبها، وخاصة أنها جاءت بعد أيام قلائل من لقاء مسئولي المنظمة بأعضاء بعثة تقصي الحقائق التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قدمت خلاله المنظمة اليمنية ملفا كاملا، يوثق الانتهاكات التي تعرضت لها ساحات الاعتصام في عدة محافظات يمنية.[٣٩]

٣٦-الشقائق يدين احتجاز أمل الباشا ومصادرة جواز سفرها من قبل الأمن القومي في مطار صنعاء، منتدي الشقائق لحقوق الإنسان، ٤ مايو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=30453

٣٧-الشقائق يدين احتجاز الأمن القومي للباشا في مطار صنعاء، منتدى الشقائق لحقوق الإنسان، ٢٧ نوفمبر ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=43931

٣٨- النشطاء اليمنيون معرضون للخطر مع ارتفاع أعداد القتلى، منظمة العفو الدولية، مصدر سابق.
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/yemeni-activist-threatened-death-toll-mounts-2011-04-20

٣٩-المنظمة اليمنية تدين استمرار الحملة الشرسة ضدها واستهداف عضوها هاشم، المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، ٧ يوليو ٢٠١١.

http://www.hurryat.org/?p=1268

في ١٨ يوليو شب حريق كبير التهم أكبر أرشيف لملفات حقوق الإنسان باليمن، وهو يخص منظمه «هود» المعنية بالدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان. وقد وقع الحريق في مقر مؤسسة «علاو» للمحاماة الواقعة في نفس مبنى منظمة «هود»، والتي تقدم العون القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال «علاو». وقد التهمت النيران ما يزيد على ٥ آلاف ملف لقضايا حقوقية، ومكتبة قانونية تضم أكثر من ٦ آلاف مطبوعة. واستبعدت «علاو» و«هود» أن يكون الحريق ناجما عن ماس كهربائي، حيث إن الكهرباء كانت مفصولة تماما عن المقر أثناء نشوب الحريق. واعتبرت منظمات حقوقية أن المستفيد الوحيد من الحريق هو النظام اليمني، الذي يستهدف طمس المعلومات المتصلة بجرائم حقوق الإنسان التي يتعين محاسبته عليها. جدير بالذكر أن الحريق نشب في أعقاب مساهمة «هود» في إحاطة بعثة الأمم المتحدة بجرائم النظام اليمني في يونيو. وقد اضطرت «هود» في ١٩ سبتمبر إلى إخلاء مقرها، بعد تعرضه للقصف بقذائف المدفعية الثقيلة والرشاشات التي ألحقت دماراً كبيراً بالمبنى.[٤٠]

يذكر أيضا أن اثنين من طاقم العمل الميداني بالمنظمة، قد تعرضا لاعتداءات بالضرب من قوات حكومية خلال هذا العام، واختطف أحدهما لبضعة أيام قبل أن يطلق سراحه. كما سبق لقوات الدفاع الجوي أن اختطفت في يونيو الصحفي يحيى الثلايا رئيس أحد الفرق الميدانية لـ «هود»، وظل رهن الاختفاء القسري لمدة عشرة أيام قبل أن يطلق سراحه، وذلك بعد كشفه عن تحويل معسكر للقوات الجوية إلى مركز اعتقال بالمخالفة للقانون.[٤١]

كما تعرض مقر المرصد اليمني لحقوق الإنسان لنهب محتوياته، ومصادرتها ونقلها إلى جهة غير معلومة، من قبل قوات أمن ومسلحين يتبعون النظام الحاكم، بعد احتلالهم العمارة التي يوجد بها المقر في سبتمبر الماضي، وتحويلها إلى ثكنة عسكرية. يتعرض العاملون والناشطون في المرصد للتهديدات باستهدافهم من قبل القوة التي تحتل البناية.[٤٢]

٤٠- اليمن حريق غامض يلتهم اكبر ارشيف حقوقي يوثق جرائم النظام، مؤسسه الكرامة لحقوق الإنسان، ١٨ يوليو ٢٠١١
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4215:2011-07-21-08-55-05&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان يدين بشدة استهداف مقر منظمة هود بصنعاء، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٢ سبتمبر ٢٠١١.

http://hritc.net/index.php?action=showNews&id=234

٤١- هود تطالب بالإفراج عن الصحفي يحيى الثلايا، التغيير نت، ٢٢يونيو ٢٠١١.

http://www.al-tagheer.com/news.php?id=30726

٤٢- المرصد اليمني لحقوق الإنسان (YOHR) يخاطب المجتمع الدولي بشأن اقتحام مقره ومصادرة محتوياته، ويحمل النظام المسئولية، المرصد اليمني لحقوق الانسان، ١٤ نوفمبر ٢٠١١ .

http://www.anhri.net/?p=43141

٤٣- استنكار لاختطاف الناشط الحقوقي عمار عبدالله السقاف، المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، ٢٨ أكتوبر ٢٠١١ .

http://www.hurryat.org/?p=1274

وفي ٢٣ أكتوبر اختطف الناشط الحقوقي عمار عبدالله السقاف، وهو في طريقه إلى ساحة التغيير بصنعاء، بواسطة أجهزة أمنية، اقتادته إلى جهة مجهولة.[٤٣]

في ٢٦ أكتوبر جرى احتجاز الناشط الحقوقي مراد الغاراتي رئيس مؤسسة «تمكين» للتنمية من قبل الحرس الجمهوري داخل سيارته، بدعوى حيازته كتيبات عن ثورة التغيير في اليمن، تشكل تحريضاً ضد نظام الحكم، ثم نقل إلى أحد مقار الحرس الجمهوري، وتم التحفظ على حاسوبه الشخصي وهواتف خلوية وأوراق تخص مؤسسته، وخضع للتحقيق لمده أربع ساعات قبل أن يتم إخلاء سبيله.[٤٤]

انتهاكات هائلة لحرية الرأي والتعبير:

شهد هذا العام توسيع نطاق الحرب على حرية الصحافة وعلى جميع الوسائط الإعلامية، بغية التعتيم على الجرائم المرتكبة من قبل السلطات اليمنية في إطار قمع الانتفاضة. وقد لقي عدد من المصورين والصحفيين مصرعهم خلال أدائهم لواجبهم المهني، واتسعت دائرة الاعتداءات البدنية على الصحفيين والمراسلين وطواقم القنوات الفضائية، كما طالتهم أعمال الاختطاف والاعتقال التعسفي، واقتحمت مقار مؤسسات صحفية وقنوات فضائية، وصودرت صحف أو منع توزيعها في عدة محافظات أو جرى إحراقها، مثلما تواصلت أيضا المحاكمات للصحفيين بتهم ملفقة.

وقد لقي ٤ صحفيين ومراسلين مصرعهم، ففي ١٨ مارس قتل المصور الصحفي جمال الشرابي عندما فتحت قوات الأمن النار على مظاهرة أمام جامعة صنعاء. وفي ٢٤ سبتمبر توفي حسن الوظاف المصور في قناة «الحرة» في مستشفى بصنعاء، بعد خمسة أيام من إصابته برصاص قناصة، بينما كان يغطي الاحتجاجات.[٤٥] وفي ٤ أكتوبر توفي المصور الصحفي عبد الحكيم النور خلال هجوم عسكري في محافظة «تعز»، كما توفي في اليوم السابق الصحفي عبد المجيد السماوي من جراء إصابته عقب استهدافه برصاص قناص في ٢٥ سبتمبر.[٤٦]

---

٤٤ المنظمة اليمنية تستنكر احتجاز الناشط مراد الغاراتي رئيس مؤسسة تمكين، المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية ٣١ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.hurryat.org/?p=1272

٤٥ – رصاص القناصة يودي بحياة مصور صحفي يمني، لجنه حماية الصحفيين، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.cpj.org/ar/2011/09/017928.php

٤٦ – صحفيان ضحية عنف نظام صالح، مراسلون بلا حدود، ١١ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=41265

٤٧ – التقرير الدوري لشهر يناير ٢٠١١ الصادر عن المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، ٧ فبراير ٢٠١١.

http://sohr-aden.org/?p=1483#more-1483

وفي مديرية الضالع أطلقت قوات الشرطة النار على منزل الصحفي أحمد حرمل في ١٨ يناير ٢٠١١، كتهديد له؛ للكف عن انتقاد الحكومة.[٤٧]

وفي ١٦ أبريل تهجم عسكريون على مجموعة من الناشطات والصحفيات بالضرب والترويع بإطلاق الرصاص، أثناء مشاركتهم في مسيرة بصنعاء. ومن هؤلاء الصحفيات أروى عبده عثمان، وهدى العطاس، ووداد البدوي، وسارة جمال.. وأخريات.[٤٨]

وفي ١٦ أبريل استدعى الحرس الجمهوري الصحفي أحمد المحمدي المعارض للاستجواب، والذي ما زال مختفيا ولا يعلم عنه شئ. وقد سبق ذلك بيومين، قيام ضابطين من الحرس الجمهوري بالاتصال بالصحفي، وتهديده بالإقالة من منصبه في المحطة الإخبارية.[٤٩]

وفي ٢٥ مايو اختطف مصور قناة «سهيل» الفضائية المعارضة كمال محمد ناجي المحفدي، أثناء تغطيته للاشتباكات بين الحكومة وقوات الشيخ صادق الأحمر.[٥٠]

وفي ٨ يونيو تعرض الصحفي المعروف عبد الكريم الخيواني لمحاولة اختطاف.[٥١] وفي ١٢ أغسطس اعتقلت قوات عسكرية أحمد فراص الذي يعمل لحساب قناة "سُهيل"، وذلك عقب اختطافه بالقرب من مطار صنعاء الدولي. ثم اختطفت زوجته وأمه وأبناؤه، حيث اقتيدوا جميعاً إلى قاعدة الديلمي العسكرية الجوية. وقد أطلق سراح ذويه لاحقاً، وتمت إحالته إلى

---

٤٨ – الشقائق: يدين الاعتداء على الناشطات والصحفيات، ويبدي استغرابه من حملة التضليل التي أعقبتها، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، ١٩ أبريل ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=29478

٤٩ – فقدان صحفي بعد استدعائه من قِبل السلطات اليمنية، لجنه حماية الصحفيين، ١٨ أبريل ٢٠١١.

http://www.cpj.org/ar/2011/04/017161.php

٥٠ – استمرار الاعتداءات ضد الإعلاميين والصحف في العراق واليمن والإفراج عن مدوّنين في السعودية، مراسلون بلا حدود، ٢ يونيو ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32039

٥١ – اليمن:الشبكة العربية تدين استمرار مصادرة الصحف والاعتداء على الصحفيين – محاولة اختطاف عبدالكريم الخيواني والاعتداء على مراسلي قناة الحرة، الشبكه العربية لمعومات حقوق الإنسان، ١١ يونيو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=33260

– Abdul Karim Al-Khaiwani threatened، reporters without borders ، 8 june 2011

http://en.rsf.org/+abdul-karim-al-khaiwani-threatened+.html

٥٢ –القوات الحكومية اليمنية تعتقل مصوراً صحفياً، لجنة حماية الصحفيين، ٢٣ أغسطس ٢٠١١.

http://www.cpj.org/ar/2011/08/017751.php

– اليمن: الكرامة تشارك في مسيرة صامتة تطالب بإطلاق صحفيين معتقلين، مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، ٢٤ أغسطس ٢٠١١.

http://www.alkarama.org/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=4236:2011-08-23-15-34-15&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

جهاز البحث الجنائي التابع لوزارة الداخلية اليمنية[٥٢].

كما تعرض عدد من الصحفيين للاعتداءات الأمنية. ففي ١٣ فبراير ٢٠١١، احتجز الصحفي خليل البرح قسراً لمدة ٣٠ دقيقة في سيارة تابعة للأجهزة الأمنية في صنعاء، وصودرت آلة تصويره قبل أن تعاد إليه بعد إفراغ بطاقة ذاكرتها. وفي اليوم نفسه، تعرّض مصور وكالة أنباء رويترز خالد المهدي لاعتداء في أحد شوارع العاصمة، فكسرت آلة تصويره، فيما صودرت آلة تصوير تخص مصور وكالة أنباء "أسوشيتد برس" هاني الأنسي. وفي اليوم التالي هاجم مسلّحون بالعصي والسكاكين مراسل وكالة "مأرب" للأنباء ماجد الشعيبي، بينما كان يغطي التظاهرات الطلابية في صنعاء.[٥٣] كما تعرض مجموعة من الصحفيين اليمنيين للضرب من قبل قوات الأمن ومجموعات من مؤيدي الحكومة ورجال أمن في ثياب مدنية، وخلال هذه الاعتداءات صودرت مواد صحفية وإعلامية.[٥٤]

وطالت اعتداءات أخرى رئيس مكتب قناة «العربية»، في اليمن وأحد مصوريها.[٥٥] فضلا عن أحد مراسلي قناة "العالم" الفضائية الإيرانية، ومصور بالتلفزيون القطري.[٥٦] كما احتجزت السلطات في محافظة «تعز»، وضاح اليمن عبد القادر بصحيفة «حديث المدينة»، كما تعرض أحد مراسلي صحيفة "جارديان" البريطانية، لاعتداء في صنعاء على يد مجموعة من الرجال حاولوا مصادرة الكاميرا التي كانت بحوزته[٥٧].

واستهدفت اعتداءات مماثلة مراسلين لعدد من الصحف، منها مجلة "الشروق" الإماراتية، وصحيفة "الغد" الأهلية المستقلة. وقد جرى الاعتداء بالضرب المبرح على الكاتب الصحفي محيي الدين جرمة أثناء وجوده في الشارع لتغطية الأحداث، وكذلك داخل سيارة الإسعاف أثناء نقله للمستشفى. واعتدى بالضرب على وجدي السالمي المحرر بصحيفة "حديث المدينة" الأهلية، وضرب أيضا الصحفي بوكالة أنباء "سبأ" حمود هزاع، كما اقتحم ثلاثة عناصر

---

٥٣ – اعتداءات على صحفيين يغطون تظاهرات ضد الحكومة – مراسلون بلا حدود، ١٩ فبراير ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=24419

٥٤ – اليمن: قوات الأمن تعتدي على النشطاء، هيومن رايتس ووتش، ١٤ فبراير ٢٠١١،
http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/14-3

٥٥ – استهداف صحفيين باعتداءات في البحرين واليمن وليبيا، لجنه حماية الصحفيين، ٢٣ فبراير ٢٠١١.
http://www.cpj.org/ar/2011/02/016835.php

– استهداف صحفيين باعتداءات في البحرين واليمن وليبيا(مرجع سابق)

٥٦– استهداف صحفيين باعتداءات في البحرين واليمن وليبيا(مرجع سابق)

٥٧ – استهداف صحفيين باعتداءات في البحرين واليمن وليبيا(مرجع سابق)

٥٨ – مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفيةCTPJF يرصد أكثر من ٥٠ جريمة اعتداء واستهداف للصحفيين في اليمن خلال أقل من أسبوع محملا رئيس الجمهورية المسئولية، مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية CTPJF – ٢٠ فبراير ٢٠١١.

http://www.ctpjf.org/ara/news.php?recordID=163

من القوى الأمنية بلباس مدني، يستقلون سيارة تابعة للشرطة مقر نقابة الصحفيين في صنعاء صباح يوم ٢٦ فبراير ٢٠١١، متوجهين بالإهانة والتهديد إلى الصحفيين الحاضرين.[٥٨] وفي اليوم السابق، قامت قوات الأمن في محافظة عدن بالاعتداء الجسدي على مصور القناة المعارضة "الساحل"، كما اعتقل الصحفيون مرزوق ياسين وعبد الرحمن أنيس وباسم الشعبي وفارس جلال، بينما كانوا يغطون إحدى المظاهرات.[٥٩]

وتصاعدت الانتهاكات تجاه الوسائط الإعلامية التي تبث مواد تكشف عن وقائع قمع الانتفاضة، واختصت الجزيرة القطرية بقسط كبير من هذه الانتهاكات. ففي ٢١ يناير تعرض الصحفي فضل مبارك مراسل قناة الجزيرة في جنوب اليمن للتهديد بالاعتقال، وذلك على خلفية تغطيته لفعاليات الحراك الشعبي في عدن في ١٨- ٢٠ يناير ٢٠١١.[٦٠]

وفي ٢٣ يناير احتجزت قوات الأمن في صنعاء كاميرات قناة الجزيرة.[٦١] كما تم منع فريق عمل القناة من تصوير اعتصام يوم ٢٦ فبراير في ساحة التغيير في صنعاء، وطلبت السلطات اليمنية من مراسلي الجزيرة عبد الحق صداح وأحمد زيدان الموفدين لتغطية أحداث ثورة اليمن مغادرة البلاد على الفور.[٦٢] ولحق ذلك ترحيل كل منهما.[٦٣]

وفي ١٧ مارس، صادر أفراد تابعون للحزب الحاكم الكاميرا الخاصة بفريق عمل الجزيرة في محافظة "تعز"، بينما كان مراسل القناة حمدي البكاري يغطي الاعتداءات المرتكبة ضد المتظاهرين.[٦٤] وفي ٢٢ مارس اقتحم مكتب قناة الجزيرة نحو ٢٠ رجلا مسلحا بملابس مدنية

٥٩ – السلطات اليمنية تحدد تغطية الفعاليات الشعبية قسرا، مراسلون بلا حدود، ٥ مارس ٢٠١١.
http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31971

٦٠ – التقرير الدوري لشهر يناير ٢٠١١ الصادر عن المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، ٧ فبراير ٢٠١١.
http://sohr-aden.org/?p=1483#more-1483

٦١ – أثناء توجههم لمكتب النائب العام الأمن يعتقل محامين وصحفيين ويحتجز كاميراتي الجزيرة والعربية ويمنع التصوير، الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، ٢٧ يناير ٢٠١١.
http://www.hoodonline.org/news__details.php?lang=arabic&sid=2769

٦٢ – السلطات اليمنية تحدد تغطية الفعاليات الشعبية قسرا، مراسلون بلا حدود، ٥ مارس ٢٠١١.
http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31971

٦٣ – مركز الحريات الصحفية CTPJF يرصد أكثر من ١٦٨ جريمة اعتداء واستهداف للصحفيين في اليمن خلال أقل من شهرين، مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية CTPJF، ١٢ أبريل ٢٠١١.
http://ctpjf.org/ara/news.php?recordID=171

٦٤ – اعتداءات بالجملة ضد صحفيين يغطون المظاهرات المؤيدة للديمقراطية وواحد منهم قتيلا في اليمن، مراسلون بلا حدود، ٢١ مارس ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=27284

65-Algazeera office raided in sana›a: anti-press attack in libya، sirya، Bahrain ، committee to protect journalists ، march 22 2011.
http://www.cpj.org/2011/03/al-jazeera-raided-in-sanaa-attacks-in-libya-syria.php

وذلك تحت رعاية من ضباط الشرطة.[٦٥]

كما تعرض مراسل «بي بي سي» عبد الله غراب والمصور زين السقاف في ٢٧ أغسطس للاعتداء أثناء تغطيتهم للأوضاع في اليمن، حيث جرت محاولة تحطيم كاميراتهم ومصادرتها وتم طردهم من موقع التصوير من قبل مسلحين.[٦٦]

كما أقدمت السلطات الأمنية صباح يوم ١٥ مارس ٢٠١١ على ترحيل سبعة صحفيين يعملون لصالح عدد من الدوريات الصحفية الأجنبية، وهم أوليفر هولمز(صحفي بريطاني) يعمل لصالح «وول ستريت جورنال» و»مجلة التايمز الأمريكية»، وهيلي سوتيلاند إدوارد (صحفية أمريكية) مع صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، وجوشو مارتيش (مصور أمريكي) وبورتيا ووكر (صحفية بريطانية) تعمل لصالح «واشنطن بوست»، و»تلغراف»، وباتريك سيمز (صحفي أمريكي) يعمل لصالح «آوتسايد ماغازين»، وماركودي لاورو (مصور إيطالي)، كما قامت سلطات مطار صنعاء بتوقيف روبرت وورث الصحفي في «نيويورك تايمز» لأكثر من ١٢ ساعة قبل أن تمنعه من دخول اليمن.[٦٧]

كما ألقى القبض في ٢٥يونيو على الصحفي النيوزيلندي غلين جونسون الذي يعمل مع صحيفتي نيويورك تايمز الأمريكية وصحيفة ليموند الفرنسية [٦٨] وتم ترحيله بعد ذلك إلى الإمارات العربية المتحدة في ٦ يوليو.[٦٩] وفي ١٢ أبريل جرى اعتقال الصحفية البريطانية ليلي جونسون.[٧٠]

---

٦٦ – فريق بي بي سي في اليمن يتعرض لاعتداء، بي بي سي، ٢٧ أغسطس ٢٠١١.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/08/110827_bbc_yemen_attack.shtml

٦٧ – مركز الحريات الصحفية CTPJF يرصد أكثر من ١٦٨ جريمة اعتداء واستهداف للصحفيين في اليمن خلال أقل من شهرين، مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية CTPJF، ١٢ ابريل ٢٠١١.

http://ctpjf.org/ara/news.php?recordID=171

٦٨– مدير المعهد الدولي للصحافة يدعو لسرعة إطلاقه والسماح للمراسلين الأجانب بدخول اليمن، السلطات اليمنية تعتقل صحفيا نيوزلنديا يعمل مع نيويورك تايمز واللوموند الفرنسية، الصحوة نت، ٢٨ يونيو ٢٠١١.

http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/1/2011/6/28/10951.htm

٦٩– القوى الأمنية تستهدف الإعلاميين في سوريا والأردن واليمن، منظمة مراسلون بلا حدود، ١٧ يوليو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=35917

٧٠ – التقرير الدوري للمرصد الجنوبي لحقوق الانسان (ساهر) لشهرأبريل، المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، ١٤ مايو ٢٠١١.

http://sohr-aden.org/?p=1653

٧١ – مصادرة الصحف بالجملة وسط فوضى أعمال العنف وحملات التشهير ضد الصحفيين، (آيفكس – مراسلون بلا حدود)، ٢٨ أبريل ٢٠١١.

http://www.ifex.org/bahrain/2011/04/28/smear_campaigns/ar/

وفي ٢٥ أبريل حاصرت قوات الأمن منزل الصحفي محمد اللوزي بضع ساعات، وذلك عقب نشره مقالا عن الأحداث الجارية في اليمن. وفي اليوم نفسه اعتقلت قوات الحرس الجمهوري رئيس تحرير جريدة «الشاهد» عبد العزيز المجيدي، كما تم منعه من الوصول إلى محافظة «تعز»، بالإضافة إلى مصادرة العدد الصادر من الصحيفة. [٧١]

وفي ١٤ يونيو قامت مجموعه من المسلحين التابعين للحكومة اليمنية باقتحام مقر صحيفة "الأضواء" في العاصمة اليمنية، واعتدت على طاقم الصحيفة، وعبثت بمحتويات المقر وصادرت بعض الأجهزة، وتعرض موقع الصحيفة على الإنترنت إلى القرصنة في اليوم نفسه. [٧٢]

وفي ٢٩ أغسطس اعتقلت أجهزة الأمن في مطار صنعاء الداعية الإسلامي المصري وجدي غنيم وزوجته، كما قامت بمصادرة جميع أجهزة الاتصال معهم، وترحيلهم إلى قطر في اليوم التالي. [٧٣]

وفي اليوم ذاته جرى أيضا اعتقال الصحفي محمد صالح البخيتي عضو «اللجنة العامة للحوار الوطني» أثناء مغادرته البلاد من مطار صنعاء. [٧٤]

واصلت السلطات عرقلة توزيع بعض الصحف، ففي شهر مارس ٢٠١١ تم احتجاز نسخ من صحيفة «أخبار اليوم» في مطار صنعاء كانت مخصصة للتوزيع في محافظات «عدن» و«الضالع» و«لحج» و«أبين». كما منعت السلطات توزيع صحيفة «الأمناء» الصادرة من محافظة عدن. [٧٥]

٧٢- اليمن: الشبكة العربية تستنكر اقتحام صحيفة الأضواء واختراق موقعها الإلكتروني، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ١٦ يونيو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=33639

٧٣ – الشيخ غنيم: الأمن اليمني اعتقلني ليلة العيد وأهانني بشكل مخز، وتم احتجازي مع زوجتي في زنزانة غير آدمية، التغيير نت، ٣١ أغسطس ٢٠١١.

http://al-tagheer.com/news32680.html

– اعتقال الشيخ وجدي غنيم في اليمن، ٢٩ اغسطس ٢٠١١ .

http://alfath-news.com/story.aspx?id=237468 http://old.moheet.com/show__news.aspx?nid=493946&pg=2

٧٤- ضمن مسلسل اعتقال الصحفيين والإعلاميين.. الأمن القومي يعتقل الأستاذ | محمد صالح البخيتي، يمنات. نت، ٢٩ أغسطس ٢٠١١ .

http://www.yemenat.net/master33/story15169.htm

٧٥ – اعتداءات بالجملة ضد صحفيين يغطون المظاهرات المؤيدة للديمقراطية وواحد منهم قتيلا في اليمن، مراسلون بلا حدود، ٢١ مارس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=27284

٧٦ – مصادرة الصحف بالجملة وسط فوضى أعمال العنف وحملات التشهير ضد الصحفيين، (آيفكس- مراسلون بلا حدود)، ٢٨ أبريل ٢٠١١.

http://www.ifex.org/bahrain/2011/04/28/smear__campaigns/ar/

كما تعذر خلال أواخر شهر أبريل توزيع العديد من الصحف، وذلك عبر مصادرتها أو احتجاز موزعيها، في كل من «عدن» و«تعز» و«صنعاء». حيث تمت مصادرة أعداد صحف كل من «القضية» و«اليقين» و»الشارع» و«الأولى»، وجميعها من الصحف المعارضة، كما تمت مهاجمة موزع جريدة «أكتوبر» أثناء نقله نسخ الصحيفة إلى «تعز»، كما تم احتجاز موزع صحيفة «الأولى». [٧٦]

وفي ١٣ يوليو ٢٠١١ صودرت نسخ صحيفة «الأولى» المستقلة في «تعز»، وقبل ذلك صودرت ١١٠٠٠ نسخة من صحيفة «أخبار اليوم»، وذلك أثناء نقلها إلى كل من «تعز» و«آب». [٧٧]

وقد هاجمت القوات الحكومية في ٢٤ مايو ٢٠١١ مقر موقع «الصحوة» الإلكتروني ومقر وكالة «سبأ»، وفي اليوم التالي أطلقت قوات الأمن النار على مقر قناة «سهيل»؛ بسبب تغطيتها للأحداث في اليمن. [٧٨]

وللمرة الثانية قامت قوات الأمن بتاريخ ٧ أغسطس بمصادرة نسخ من صحيفة «أحداث المدينة» المستقلة، وذلك لمنع توزيعها في «تعز» و»آب» و»عدن» و»ذمار» و»الحديدة». [٧٩]

كما قامت قوات الأمن التابعة للسلطة اليمنية فى منتصف أغسطس بمصادرة نسخ من صحيفتي «الأمناء« و«الثوري" المستقلتين بواسطة نقاط أمنية تابعة للحكومة اليمنية، وأحرقت النسخ المصادرة والاعتداء على الموزعين. [٨٠]

---

٧٧ القوى الأمنية تستهدف الإعلاميين في سوريا والأردن واليمن، مراسلون بلا حدود، ١٧ يوليو ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=35917

٧٨ – استمرار الاعتداءات ضد الإعلاميين والصحف في العراق واليمن والإفراج عن مدوّنين في السعودية، مراسلون بلا حدود، ٢ يونيو ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=32039

٧٩ – اليمن: الشبكة العربية تدين مصادرة صحيفة أحداث المدينة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٩ أغسطس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=37277

٨٠– اليمن: أمن الديكتاتور اليمني «علي عبد الله صالح» يصادر صحيفتي «الثوري» و«الأمناء»، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٧ أغسطس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=38317

– مصادرة صحيفة «الأمناء» الجنوبية، ومنعها من دخول تعز، عدن أونلاين، ٢٥ أغسطس ٢٠١١.
http://aden-online.com/news/878.htm

–نقابة الصحفيين تدين مصادرة وإحراق صحيفة الثوري من قبل الحرس الجمهوري بصنعاء، المصدر أونلاين، ١٨ أغسطس ٢٠١١.

http://www.almasdaronline.com/index.php/uploads/videos/index.php?page=news&article-section=2&news__id=22701

٨١– السلطات اليمنية تحدد تغطية الفعاليات الشعبية قسرا، مراسلون بلا حدود، ٥ مارس ٢٠١١.
http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31971

ومن ناحية أخرى حجبت السلطات في ٢٦ فبراير الموقع الإخباري الإلكتروني المستقل «مصدر أونلاين»، وذلك بعد توفير هذا الموقع تغطية واسعة للاحتجاجات في «عدن» و«صنعاء» ومحافظات أخرى، مرفقاً تقاريره بتسجيلات.[٨١] كما تم حجب موقع عدن أونلاين الإخباري، الذي يديره الصحفي عبد الرقيب الهدياني في ١٢ يوليو[٨٢]. وفي سبتمبر حجبت السلطات موقع «يمن نيشن» الإخباري المستقل عن متصفحيه داخل اليمن،[٨٣] كما قامت وزارة الاتصالات بحجب موقع «التجديد نيوز» الإخباري.[٨٤]

على صعيد آخر فإن المحاكمات الاستثنائية -على خلفية الانتماء إلى شبكات إرهابية أو جماعات مسلحة- امتدت لتطال الصحفي عبد الإله حيدر الشائع، الباحث المتخصص في شئون تنظيم القاعدة والجماعات الإسلامية. وقد تلقى في ١٨ يناير ٢٠١١ حكما بالسجن لمدة ٥ سنوات، وفرضت الإقامة الجبرية عليه لمدة سنتين بعد انتهاء فترة العقوبة، كما تضمن الحكم الذي أصدرته المحكمة الجزائية اليمنية المتخصصة التي تصنف باعتبارها محكمة أمن دولة استثنائية! سجن المواطن عبد الكريم الشامي لمدة سنتين، بتهمة "الانتماء إلى جماعة مسلحة".

وتعود وقائع القضية إلى يوم ١٦ أغسطس ٢٠١٠ حين اعتقلت قوة أمنية عبد الإله شائع وعبد الكريم الشامي، وجرى احتجازهما بشكل غير قانوني لما يزيد على شهر تعرضا خلاله للتعذيب، مثل تقديمهم للمحاكمة بتهم تتعلق بالإرهاب.[٨٥]

---

٨٢ – القوى الأمنية تستهدف الإعلاميين في سوريا والأردن واليمن، مراسلون بلا حدود، ١٧ يوليو ٢٠١١.
http://www.anhri.net/?p=35917

٨٣– اليمن: حرية الرأي والتعبير مازالت تعاني من آلة القمع الأمنية، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=40081

– حجب موقع « يمن نيشن» الإخباري المستقل دون إبداء الأسباب، التغيير نت.

http://www.al-tagheer.com/news33389.html

٨٤– اليمن:السلطات تلاحق مواقع الإنترنت، وتكبت الحريات الصحفية، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٨ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=40255

– الاتصالات تحجب موقع التجديد نيوز، راي نيوز، ٢٦ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.raynews.net/index.php?action=showNews&id=5596

٨٥ – اليمن: ضربة موجعة جديدة لحرية الصحافة، الشبكة العربية تدين الحكم الصادر من محكمة استثنائية بسجن الصحفي عبد الإله شائع ٥ سنوات، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠١١/١/١٩
http://www.anhri.net/?p=22575

٨٦– اليمن: الكرامة تنشط مع منظمات محلية لكشف جرائم التعذيب والاختطاف، ١٩ أكتوبر ٢٠١١.
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4272:2011-10-19-06-31-52&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

التعذيب والاختطاف والاعتقال التعسفي:

تفاقمت ممارسات التعذيب وتصاعدت الانتهاكات بحق المحتجزين، وشاعت حالات الاختطاف والاختفاء القسري، وبخاصة في ظل اتساع نطاق الاعتقالات العشوائية والتعسفية وإيداع الأشخاص داخل مراكز اعتقال غير قانونية لا تخضع للرقابة القضائية.

وحتى أكتوبر تلقت منظمات حقوقية يمنية أكثر من ١٢٤٠ بلاغاً بشأن حالات الاختطاف، لم يطلق سراح سوى ٨٠ منهم. هناك عدد كبير من المختطفين رهن الاعتقال بسجن الاستخبارات العسكرية، بينما يتوزع الباقي بين سجن البحث الجنائي بصنعاء ومراكز احتجاز غير قانونية أو سرية، على رأسها معسكرات تابعة للحرس الجمهوري أو القوات الجوية أو قوات الأمن المركزي.[٨٦]

وكشفت الشهادات التي أدلى بها الضحايا ممن أطلق سراحهم عن انتهاكات جسيمة تعرض لها المتظاهرون، في أعقاب اختطافهم على أيدي قوات الأمن أو الميليشيات الموالية للرئيس اليمني. وقد شملت هذه الانتهاكات الحرمان من الطعام والماء والدواء لمدد تصل لأكثر من أسبوع، والحرمان من النوم أو الإبقاء عليهم معصوبي الأعين وتقييد أذرعهم للخلف، وضربهم وتهديدهم بالقتل، ووضعهم في غرف مغلقة ومظلمة مع إطلاق الثعابين عليهم، وإحراقهم بالشمع وصعقهم كهربياً، وحرمانهم من ممارسه الشعائر الدينية، ورشهم بالمخلفات الآدمية (البول). كما كان الجنود يتعمدون الوقوف على صدور الضحايا بالأحذية إمعاناً في إذلالهم، وحاولوا إجبار المختطفين على ترديد هتافات تتضمن سباً لقيادات عسكرية أو دينية أعلنت دعمها للاحتجاجات السلمية.[٨٧]

كما أن بعض أقسام الشرطة كانت تجبر المختطفين والجرحى والمصابين من المتظاهرين على ارتداء الزي الرسمي لقوات الفرقة المدرعة الأولى، التي انشقت وأعلنت تأييدها للثورة، والإدلاء باعترافات مزورة بمشاركتهم مع القوات المنشقة في قتل المتظاهرين، يجري بثها عبر قنوات التلفزة الرسمية.[٨٨]

وقد رجحت التقارير وقوع حالات للوفاة نتيجة للتعذيب داخل السجون ومراكز الاحتجاز، من بينها حمدي توفيق الجندي الذي لقي مصرعه في يناير ٢٠١١ في سجن «البحث السياسي»

٨٧- اليمن: الكرامة تنشط مع منظمات محلية لكشف جرائم التعذيب والاختطاف، (مرجع سابق).

٨٨- اليمن: الكرامة تنشط مع منظمات محلية لكشف جرائم التعذيب والاختطاف، (مرجع سابق).

٨٩ – التقرير الدوري لشهر يناير ٢٠١١ الصادر عن المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، ٧ فبراير ٢٠١١.

http://sohr-aden.org/?p=1483#more-1483

بـ«خور مكسر»[89]، والناشط السياسي مطيع ناجي النقيب الذي وافته المنية نتيجة للتعذيب، في أعقاب اعتقاله في فبراير ٢٠١١ في مدينه زنجبار.[90]

٩٠- التقرير الدوري للمرصد الجنوبي لحقوق الإنسان (ساهر) لشهر أبريل، المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان، ١٤ مايو ٢٠١١.

لبنــان

ظل التأزم السياسي المزمن الذي تعيشه لبنان منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، يلقي بظلاله على مؤسسات الحكم ومقومات دولة القانون. فقد استمر الاستقطاب السياسي الحاد بين كتلتي ١٤ آذار، التي يقودها تيار المستقبل السني، والثامن من آذار التي يقودها حزب الله وحركة أمل الشيعية، يدفع بحالة من الشلل السياسي، وخاصة بعدما نجح فريق الثامن من آذار في إسقاط حكومة سعد الحريري التي كانت تتمتع بثقة الأغلبية النيابية، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي في منتصف يوليو بغالبية ٦٨ نائبا من أصل ١٢٨ من أعضاء المجلس النيابي.

لم تتخذ الحكومة الجديدة أي خطوات للوفاء بتعهداتها بقبول التوصيات التي انتهت إليها عملية الاستعراض الدوري الشامل في الأمم المتحدة، أو لتفعيل الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أطلقت في أواخر ٢٠١٠. وبدت أهم التطورات التشريعية مقصورة على تعديلات محدودة لمجابهة العنف ضد النساء باسم جرائم الشرف في قانون العقوبات. وظلت تتعاظم إمكانات الإفلات من العقاب والمحاسبة على الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها البلاد عبر مسلسل الاغتيالات والتفجيرات التي عرفتها الساحة اللبنانية منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥، وذلك على الرغم من إعلان المحكمة الدولية

الخاصة بجريمة اغتيال الحريري قرار الاتهام، متضمنا مذكرات توقيف بحق ٤ متهمين ينتمون إلى حزب الله. فقد تحدى حزب الله قرار المحكمة الدولية، ورفض تسليم المتهمين.

ولم تتقدم البلاد أيضا بخطى جادة لكشف الحقيقة، وإجلاء مصير آلاف من المختفين والمفقودين منذ الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٧٥. كما أن عددا ممن اختطفوا في السنوات الأخيرة لم يجل مصيرهم أيضا.

تواصلت خلال العام الحالي ضغوط متزايدة على حريات التعبير والإبداع، بعضها وثيق الصلة بتناول قضية اغتيال الحريري، وبعضها الآخر يتصل بالوضع في سوريا وإيران، كالتضامن مع الشعب السوري، أو يلقي الضوء على الانتفاضة الشعبية الإيرانية.

خلال العام تزايدت الانتهاكات المنسوبة للجيش والاستخبارات العسكرية، حيث مَثُل العديد من الصحفيين والحقوقيين للتحقيق أمام هذه الهيئات، وتزايدت الشكوى من الاعتقال التعسفي والتعذيب داخل ثكنات عسكرية، فضلا عن اتساع نطاق مثول المدنيين أمام المحاكم العسكرية. كما تزايدت المخاوف من تسليم نازحين سوريين فارين من قمع النظام السوري، وأعادتهم إلى سوريا، ووقعت حالات اختطاف واختفاء قسري لبعض الأجانب، تبين نقلهم إلى سوريا قبل إطلاق سراحهم. لم يحدث تبدل حقيقي في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ولم تترجم تعديلات قانون العمل والضمان الاجتماعي إلى إجراءات فعلية، تحسن ظروف عمل الفلسطينيين، كما ظلت القيود قائمة على حرية تنقلهم، وتواترت اشتباكات مسلحة فيما بين بعض الفصائل الفلسطينية داخل مخيمات اللاجئين.

المسار السياسي والإفلات من العقاب:

لم تتمكن من الصمود كثيرا حكومة سعد الحريري التي نالت في ديسمبر ٢٠٠٩ ثقة البرلمان بأغلبية استثنائية غير مسبوقة، بلغت ١٢٢ صوتا من مجموع ١٢٨.[١] فعلى مدى عام كانت الأقلية التي يقودها حزب الله قادرة على بعثرة الأغلبية، عبر استعراضات للقوة العسكرية، أو من خلال تصعيد الحروب الإعلامية، التي تنذر بإشعال الحرب الأهلية، إذا ما ظلت الأغلبية تطرح إشكالية ازدواج السلطة، وسلاح حزب الله على أجندتها، وإذا ما تواصل دعمها للمحكمة الدولية الخاصة بقضية اغتيال الحريري.[٢]

١- الحكومة اللبنانية برئاسة الحريري تنال ثقة البرلمان، ديسمبر ٢٠٠٩
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/12/091210_ra_lebanon_tc2.shtml
http://arabic.rt.com/news_all_news_middle_east/news/38645

٢- حول هذه الحملات الترهيبية، انظر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، جذور الثورة، حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي ٢٠١٠، ص ص ١٢٦- ١٣٠.
http://www.cihrs.org/?p=1160

وقد توجت هذه الحملات في يناير ٢٠١١ بانهيار الحكومة بعد انسحاب وزراء كتلة ٨ آذار العشرة منها؛ بسبب المحكمة الدولية[٣].

وعلى الرغم من إعلان المدعي العام للمحكمة الدولية قرار الاتهام في هذه الجريمة وتسليمه رسميًا للحكومة مرفقا به مذكرات توقيف بحق أربعة أشخاص، ينتمون إلى حزب الله[٤]، فإن حزب الله اعتبر أنه غير معني بهذا القرار، وتحدى زعيم الحزب في خطاب متلفز المحكمة بالقول «لا بثلاثين أو ستين يوما، أو ستين عاما أو ٣٠٠ عام يستطيعون أن يجدوا أو يوقفوا هؤلاء الأشخاص[٥]. وقد شمل قرار الاتهام كلا من مصطفى بدر الدين وسليم عياش وحسن عنيسى وأسد صبرا[٦].

وعلى الرغم من أن قيادة حزب الله لا تزال مصممة على قطع الطريق على دور المحكمة الدولية، فإن تبدلا في المشهد السياسي ظهر قرب نهاية العام، بإعلان رئيس الحكومة في خطوة غير متوقعة تخصيص ٣٣ مليون دولار لتمويل المحكمة، من خلال صندوق الهيئة العليا للإغاثة الذي يخضع فقط لسلطة رئيس الحكومة. يعكس هذا التطور رغبة رئيس الحكومة في الحفاظ على مكانته كشخصية توافقية، ترغب في تجنب الصدام مع موقف الأغلبية السنية الداعمة للحريري وللمحكمة. كما قد يعكس أيضا حرص كتلة الثامن من آذار على تجنب تفكيك أو تعطيل الحكومة، والبحث عن شريك سني آخر يكون محلا للتوافق.[٧] ومن ثم فقد أسدل الستار على عام ٢٠١١ تاركا لبنان في مفترق طرق للأزمة السياسية واستقرار مؤسسات الحكم، مرهونا بمعالجة تحديات ازدواجية السلطة وسلاح حزب الله واستحقاقات العدالة، ومنع الإفلات من العقاب.

٣- سقوط حكومة سعد الحريري بعد استقالة الوزير الحادي عشر.

http://www.france24.com/ar/20110112-hezbollah-allies-resign-lebanon-unity-government-hariri-un-tribunal-assassination

4- http://www.almustaqbal.net/storiesv4.aspx?storyid=474173

5- http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=474456

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11905&article=629338

٦- بول سالم، هل يكون لبنان بعد القرار الاتهامي أزمة العالم العربي الجديدة؟ مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=45007#1

وأيضاً:

http://www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/152697/Default.aspx

٧- رودي ساسين، تغيير اتجاه الرياح في لبنان، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ١٥ ديسمبر ٢٠١١.

http://carnegieendowment.org/2011/12/15/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/89zd

ضغوط متزايدة على حرية التعبير:

تتزايد الضغوط على حريات التعبير بما في ذلك حرية الإبداع وحرية الإعلام، كاشفة عن نزوع متزايد لعدم التسامح تجاه هذه الحريات، حيث بات الصحفيون والإعلاميون هدفا لاعتداءات متزايدة، يغذيها استمرار الاستقطاب السياسي والطائفي، وعجز مؤسسات الدولة عن تأمين الحماية للصحفيين والإعلاميين، أو ملاحقة وإنزال العقاب بمرتكبي تلك الاعتداءات. وبدا بعض الانتهاكات التي استهدفت صحفيين وإعلاميين وأعمال إبداعية وثيق الصلة بالمساس بالجيش، أو تناول ملف قضية اغتيال الحريري.

وقد شهدت البلاد وبخاصة في بيروت وطرابلس وصيدا اعتداءات متعمدة على الإعلاميين، خلال تغطيتهم لاحتجاجات، اتخذت طابعا عنيفا في ٢٥ يناير ٢٠١١، على إثر الإعلان عن تعيين نجيب ميقاتي رئيسا جديدا للحكومة اللبنانية. طالت الاعتداءات طواقم قناة الجزيرة القطرية -التي يعتبرها المحتجون مؤيدة لحزب الله- وكذلك إعلاميون في تليفزيون الجديد في طرابلس. واتهمت التقارير أنصار الحريري بحرق سيارة البث المباشر لقناة الجزيرة، وإشعال النيران بمكتب النائب العام محمد الصفدي -الذي لجأ إليه الصحفيون- والاعتداء على مصور الوكالة الوطنية للإعلام محمد الساحلي، وقذف فريق عمل قناة NBN بالحجارة[٨].

وقد تعرض صحفيون وإعلاميون لاعتداءات مماثلة في ٢٢ فبراير خلال تغطيتهم لحادث إطلاق نار على الحدود السورية/اللبنانية، اقترنت بوقوع جرحى في منطقة «طريق الجديدة»-بيروت. وقد منع مراسل إذاعة «الفجر» الإخبارية من تغطية الحدث، وسحب هاتفه الخلوي، كما تم الاعتداء على فريق قناة o.tv وفي الوقت ذاته منعت جميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع من تغطية مصادمات محدودة بين طلاب سوريين ولبنانيين على خلفية اعتصام للطلاب السوريين بالجامعة اللبنانية، يطالبون بإيقاف بعض الترتيبات الإدارية التي يرون أنها تشكل تمييزا ضدهم[٩].

وفيما اعتبر نوعا من الترهيب، ألقى مجهولون في ٢٢ مارس أصابع ديناميت على مقربة

---

٨ - مراسلون بلا حدود، يوم أسود للإعلام في لبنان، ٢٦ يناير ٢٠١١.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id__article=31947

- سكايز يستنكر الاعتداء على صحفيين خلال تغطيتهم تظاهرات احتجاج في طرابلس وبيروت ومدن لبنانية أخرى، بيان صادر عن مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والصحافية في الشرق الأوسط، ٢٥ يناير ٢٠١١.

http://www.ifex.org/lebanon/2011/01/27/aljazeera__attack/ar/

٩- سكايز يستنكر منع إذاعة الفجر من التغطية والاعتداء على فريق محطة «أو. تي في»، في مستشفى المقاصد ومنع الإعلام من تغطية أشكال الاحتجاج في الجامعة اللبنانية، بيان لمركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والصحفية في الشرق الأوسط، في ٢٣ فبراير ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/02/23/inth8j/

من مقر إذاعة «لبنان الحر»، كما ألقوا قنبلة صوتية قرب المقر.[١٠] كما تعرض المصور وائل اللادقي لاعتداءات بدنية من قبل مجموعة من الشباب خلال تظاهرة في ٢٧ مارس تدعو لإسقاط النظام الطائفي في لبنان. كما تم التعرض في المظاهرة ذاتها للصحفية ندين العلي بموقع «ناو ليبانون».[١١]

وبحسب الإعلامي نديم قطيش بقناة «أخبار المستقبل»، فقد تلقى تهديدات صريحة للنيل منه ومن طفله عبر رسائل وصلته من خلال شبكة التواصل الاجتماعي (فيس بوك). ورجح أن تهديده يأتي على خلفية بيانات وقعها تضامنا مع حق الشعب السوري في الحرية، إضافة إلى فيديو يضعه على موقعه يتضمن رصدا للاحتجاجات الشعبية السورية.[١٢]

كما تلقى على حمادة الإعلامي بقناة «أخبار المستقبل»، تهديدات بالقتل عبر رسالة وصلته على الفيس بوك في أكتوبر ٢٠١١. وهو ثاني تهديد تلقاه خلال أربعة أشهر على خلفية دعمه الثورة السورية[١٣].

في ٢٢ أبريل قام مجهولون بمحاولة إحراق سيارة قناة «الجديد»، بعد صب البنزين عليها، وذلك أثناء قيام الفريق بتغطية مظاهرة، انطلقت للتضامن مع انتفاضة الشعب السوري[١٤].

وخلال شهر أغسطس تزايدت أعمال قمع أشكال التعبير التضامنية مع الشعب السوري، كما تزايدت «زيارات» الأجهزة الأمنية إلى مكاتب مؤسسات إعلامية للتأثير على التناول الإعلامي لممارسات النظام السوري. فقد تعرض ناشطون حقوقيين ومدونون لبنانيون لاعتداءات من قبل «شبيحة» من الجنسيتين اللبنانية والسورية، أثناء مشاركتهم في اعتصام سلمي أمام السفارة السورية في ٢ أغسطس.

١٠- سكايز يستنكر محاولة ترهيب إذاعة «لبنان الحر»، ٢٢ مارس ٢٠١١.
https://skeyes.wordpress.com/2011/03/23/546532132134654/

١١- سكايز يستنكر ضرب المصور وائل اللادقي والتعرض للصحفية ندين العلي، ٢٨ مارس ٢٠١١.
http://www.ifex.org/lebanon/2011/03/30/photographer__journalist__targeted/ar

١٢- الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة، «الحق الإنساني» و»سكايز» يستنكران تهديدات للإعلامي نديم قطيش وطفله، ١٨ أبريل ٢٠١١.

http://www.centre-catholique.com/newsdetails.asp?newid=48635

وانظر أيضا، سكايز يدين تهديد الإعلامي نديم قطيش ويطالب السلطات المعنية بالتحرك الفوري، ١٨ أبريل ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=29415

١٣- سكايز يستنكر تهديد الإعلامي علي حمادة بالقتل وقرصنة موقعه الإلكتروني، ١٢ أكتوبر ٢٠١١.
http://skeyes.wordpress.com/2011/10/11/6546546546546545-4/

١٤- سكايز يستنكر صب البنزين على سيارة النقل المباشر لقناة «الجديد» في طرابلس، ٢٦ أبريل ٢٠١١.
http://skeyes.wordpress.com/2011/04/26/8765456456465/

وأوردت التقارير أن الوكالة الوطنية للإعلام -وهى وكالة الأنباء الرسمية- قامت بحذف جمل من تصريحات رموز سياسية لبنانية متعاطفة مع الشعب السوري، وتعرض الموقع الإلكتروني الخاص بحزب الوطنيين الأحرار لعملية قرصنة من مجموعة «الجيش السوري الإلكتروني»، الذي وضع صورة الرئيس السوري على صفحة الموقع بعد اختراقه[١٥].

وفي سبتمبر أحيل للتحقيق أمام النائب العام التمييزي مديرة مكتب مجلة «تايم» وأحد الصحفيين بالمجلة، بعد حوار صحفي أجرته المجلة مع أحد المتهمين المطلوبين في قضية اغتيال رفيق الحريري، كما أحيلت لتحقيق مماثل ماريا المعلوف مديرة تحرير مجلة «الرواد» اللبنانية بعد حوار صحفي، أجرته المجلة مع المتهم باغتيال الرئيس الأسبق بشير الجميل.[١٦]

كما ألغت السلطات الأمنية تراخيص عرض فيلم «الأيام الخضراء» للمخرجة الإيرانية حنا مخملباف، الذي يتناول المظاهرات الاحتجاجية في إيران[١٧]. ومنعت السلطات في أكتوبر المخرج الإيراني نادر داوودي من دخول البلاد، وسحبت فيلمه الوثائقي «الأحمر والأبيض والأخضر» من المسابقة الرسمية لمهرجان بيروت الدولي ومن العرض على الجمهور. يتناول الفيلم أيضا التطورات التي شهدتها إيران في الأسابيع الثلاثة التي سبقت الانتخابات الرئاسية التي فاز بها أحمدي نجاد[١٨].

وأفضت ضغوط رقابة الأمن العام في نوفمبر ٢٠١١ إلى حذف مشهد كامل من فيلم «شارع هوفلان» Rue Huvelin قبيل عرضه. ويتناول الفيلم الحركات الاحتجاجية الطلابية في بيروت ضد الوجود العسكري السوري قبيل انسحابه من لبنان في العام ٢٠٠٥. ويصور المشهد الذي تقرر حذفه هتافات طلابية ضد سوريا أثناء حرق العلم السوري ورفع العلم اللبناني.[١٩]

١٥- تقرير «سكايز»، الشهري عن الانتهاكات على الساحة الإعلامية والثقافية في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، ٨ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=38891

١٦- تقرير «سكايز»، الشهري عن الانتهاكات على الساحة الإعلامية والثقافية في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، ١١ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=41287

١٧- الشبكة العربية تستنكر منع عرض الفيلم الإيراني «أيام خضراء» في لبنان، ٢١ يونيو ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=34003

١٨- الشبكة العربية: على السلطات مراجعة الأنظمة الرقابية ووقف التدخل الأمني، ٩ أكتوبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=٤١٠٦٦

١٩- الأمن العام اللبناني يحذف مشهدا من فيلم «شارع هوفلان» قبل السماح بعرضه، بيان صادر عن مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والصحفية في الشرق الأوسط، ٢٩ نوفمبر ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/11/29/1121323232656565/

كما منعت السلطات فيلما للمخرجة دانيال عربيد بعنوان «بيروت بالليل»، بسبب إشارة تضمنها الفيلم حول اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأعلنت لجنة مراقبة الأفلام التابعة لجهاز الأمن العام أن الفيلم يشكل خطرا على أمن لبنان. لكن مكتب شئون الإعلام بالأمن العام نفى ذلك، وأوضح تحفظ الأمن على تناول اغتيال الحريري، بدعوى أن القضاء لم يحسم بعد هذه القضية[٢٠].

بناء على بلاغ من وزارة الدفاع، مثل للتحقيق في قسم المباحث الجنائية جورج العلم مؤلف كتاب «المعصرة»، الذي يتناول فيه تجربة سجنه وتعذيبه لنحو عامين ونصف العام داخل سجن وزارة الدفاع بعد اعتقاله في العام ١٩٩٦. وقد أخلى سبيل الكاتب بضمان محل إقامته في ٧ ديسمبر ٢٠١١,[٢١]

وفي ٢٧ يوليو ألقت السلطات القبض على الموسيقار زيد حمدان بتهمة القدح والذم بحق رئيس الجمهورية، على خلفية أغنية «الجنرال سليمان» التي تنتقد الرئيس اللبناني وتطالبه بالرحيل.

وقد أظهرت السلطات توجها يميل إلى محاصرة المواقع الإلكترونية، والحد من دور هذه المواقع. فقد قرر المجلس الوطني للإعلام إنشاء سجل خاص لديه بالمواقع الإلكترونية، وأوضح أنه سيحدد قائمة بالمستندات التي يتعين إرفاقها بطلبات إنشاء المواقع الإلكترونية، إلى حين صدور قانون خاص بالإعلام الإلكتروني؛ الأمر الذي يفتح الباب لفرض قيود على تجديد التراخيص.[٢٢]

وشهد الإعلام الإلكتروني عمليات قرصنة على مواقع الكترونية، بينها القرصنة التي

٢٠- مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والصحفية في الشرق الأوسط، الأمن العام اللبناني يمنع فيلما يتضمن «إشارة» إلى اغتيال الحريري، ١٣ ديسمبر ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/12/13/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%B9-%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%8A%D8%AA%D8%B6%D9%85%D9%86/

٢١ - مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والصحفية في الشرق الأوسط، إخلاء سبيل صاحب كتاب «المعصرة جورج العلم بسند الإقامة»، ٨ ديسمبر ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/12/08/798798465465465798132321132465132132465316 54/

- الشبكة العربية تدين التحقيق مع صاحب كتاب «المعصرة»، ٦ ديسمبر ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=44457

٢٢- «سكايز» يستغرب قرار المجلس الوطني للإعلام فتح سجل بالمواقع الإلكترونية وربط تجديد تراخيص المؤسسات بالمخالفات، ٢٣ أكتوبر.

http://skeyes.wordpress.com/2011/10/21/6854678978947654687987987 98/

تعرض لها موقع «جنوبية»، وهو موقع مستقل معني بأخبار الجنوب اللبناني. وبحسب رئيس تحرير الموقع، فإن القرصنة المتكررة على مدى تسعة أشهر من إطلاقه، بسبب تغطية الموقع التطورات على الساحة السورية، وعرض مواضيع نقدية عن بعض الأحزاب اللبنانية الموالية للنظام السوري[٢٣].

يشار إلى سابقة تعرض موقع منتدى المستقبل الإلكتروني والموقع الرسمي لسعد الحريري رئيس كتلة المستقبل، وكذلك موقع مؤسسة الحريري للقرصنة، التي أفضت إلى تدمير قاعدة البيانات في المواقع الثلاثة في ١٣ مارس. وقد تبنت مجموعة باسم «المقاومة الإلكترونية-حي السلم» عملية القرصنة على مواقع تيار المستقبل، وذلك عبر بيان بثته بعنوان «لبيك يا نصر الله»، وهو ما عزز الاعتقاد بأن هذه القرصنة استهدفت الرد على دعوة رموز تيار المستقبل لتفكيك سلاح حزب الله[٢٤].

الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري:

ظل مصير الآلاف من المختفين والمفقودين إبان الحرب الأهلية مجهولا، ولم تتقدم السلطات بخطى جادة لإجلاء الحقيقة في هذا الملف، فيما تواصلت ممارسات التعذيب والاعتقال التعسفي، وبخاصة داخل مراكز احتجاز تابعة لوزارة الدفاع، واقترن ذلك بإخضاع العديد من الأشخاص لمحاكمات عسكرية تفتقر إلى معايير العدالة. وتزايدت المخاوف من قيام السلطات اللبنانية بتسليم سوريين فارين من قمع النظام السوري، وإعادتهم قسريا إلى سوريا.

في ١٢ يوليو تعرض اللبناني طارق ربعة للتعذيب والمعاملة السيئة والمهينة على مدى ١٠٨ أيام من احتجازه بأحد مراكز التوقيف التابعة لوزارة الدفاع، إثر استدعائه للتحقيق في شكوك في تلقيه اتصالات هاتفية من جهاز الموساد الإسرائيلي.

وقد أجبر طارق ربعة بعد استجوابه على خلع ملابسه وتكبيل يديه، وأجبر على البقاء

٢٣- سكايز يستنكر قرصنة موقع «جنوبية» للمرة الرابعة خلال شهر، ٨ ديسمبر ٢٠١١.

https://skeyes.wordpress.com/2011/12/08/%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%B2-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%B5%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A9/

٢٤- سكايز يستنكر تدمير قاعدة بيانات «منتدى المستقبل» و«سعد الحريري» و«مؤسسة الحريري»، ١٤ مارس ٢٠١١.

http://skeyes.wordpress.com/2011/03/14/55669698/

واقفا لمدة ٢٠ يوما تعرض خلالها للصعق الكهربي والضرب بقوة على الأذنين. ولم يسمح له بمقابلة شقيقته ومحاميته في الوقت ذاته، إلا بعد ٣٢ يوما من اعتقاله. وقد بدأت محاكمته أمام القضاء العسكري في ٧ فبراير ٢٠١١، بتهمة التعامل مع إسرائيل. وبرغم عرضه على طبيب شرعي وصدور تقرير طبي يفيد بتعرضه للتعذيب، إلا أن المحكمة لم تأخذ التقرير بعين الاعتبار. وتُخشى إدانته استنادا إلى اعترافات منسوبة إليه خلال استجوابه ورفض التوقيع عليها.[٢٥]

وتثار مخاوف مماثلة بشأن ما قد تفضي إليه المحاكمة العسكرية لمحمد ديب أويظه، بتهمة الاتصال بالسلطات الإسرائيلية عبر الهاتف. وقد نفى المتهم خلال محاكمته الاعترافات التي انتزعت منه خلال التحقيقات الأولية، التي أجرتها معه وزارة الدفاع في أعقاب اعتقاله بواسطة المخابرات العسكرية في أبريل ٢٠١٠، واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ١٢ يوما، أحيل في أعقابها للمحاكمة العسكرية. وقد أفادت التقارير بتعرضه أثناء احتجازه لدى وزارة الدفاع –وقبل نقله إلى سجن رومية– للضرب المبرح والتعذيب والتعليق من المعصمين، والإجبار على الوقوف لساعات طويلة في أوضاع مؤلمة والحرمان من النوم[٢٦].

وتثور المخاوف أيضا من احتمال صدور أحكام بالإعدام بحق أربعة أشخاص إذا ما أدينوا بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية من قبل محكمة عسكرية بدأت جلساتها في يونيو ٢٠١١. وكان الأشخاص الأربعة قد تعرضوا للتعذيب في أعقاب القبض عليهم خلال شهري يونيو ويوليو ٢٠٠٩. واقتيدوا في ذلك الوقت إلى وزارة الدفاع، وظلوا رهن الاعتقال في مراكز متعددة للشرطة العسكرية، بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ٨ أشهر، تعرضوا خلالها لصنوف شتى من التعذيب، شملت الضرب بصورة وحشية، والتعليق لعدة أيام، والوقوف مقابل جدار لساعات طويلة، فضلا عن التهديدات والإهانات، وأجبروا على التوقيع على اعترافات تدينهم، وجرى تهديدهم من مغبة تغيير أقوالهم أمام القاضي[٢٧].

٢٥– لبنان: نطالب بفتح تحقيق فوري حول ادعاءات التعذيب والتوقيف الاعتباطي في قضية السيد طارق ربعة، بيان مشترك لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية واللبنانية، ١٢ نوفمبر ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4298:2011-11-09-14-14-31&catid=108:-&Itemid=120

٢٦– مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، لبنان: محاكمة نجل أسير محرر بناء على اعترافات تحت التعذيب، ٢٢ مارس ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4100:2011-03-19-10-25-22&catid=108:-&Itemid=120

٢٧– مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، لبنان: أربعة أشخاص يواجهون خطر عقوبة الإعدام بعد اعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب، ٦ يونيو ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4176:2011-06-06-08-19-33&catid=108:-&Itemid=120

كما توفي اثنان من السجناء وأصيب ٤٥ آخرون داخل سجن الرومية، إثر مداهمة قوات مشتركة من الأمن والجيش للسجن في أبريل ٢٠١١ لإنهاء أعمال شغب أحدثها المساجين للمطالبة بتحسين الأوضاع داخل السجن، وتخفيض فترات الاحتجاز رهن المحاكمة. وقد استخدمت قوات الأمن الرصاص المطاطي والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع. وبحسب وزارة الداخلية فإن سجن الرومية يضم ٣٧٠٠ نزيل، وهو ما يزيد على ضعف السعة الاستيعابية للسجن[٢٨].

وقد طالت الاعتقالات خلال هذا العام نحو ١٠١ من اللاجئين السوريين إلى لبنان، هروبا من العنف وأعمال القمع داخل سوريا، وثارت مخاوف من احتمالات إعادتهم بصورة قسرية إلى سوريا[٢٩].

كما أحاط الغموض مصير عدد من الناشطين السوريين؛ أشارت بعض التقارير إلى اختطافهم في العاصمة اللبنانية في مارس ٢٠١١، من بينهم جاسم مرعي جاسم وأشقاؤه[٣٠]. كما أشارت منظمات حقوقية سورية إلى اختطاف السياسي السوري المخضرم شبلي العيسمي (٨٧) عاما في ٢٤ مايو ٢٠١١ بمدينة عالية، وأضافت أن اختطافه قد وقع من جانب دورية تابعة للأمن اللبناني يقودها ضابط معروف بولائه لجهة متحالفة مع النظام السوري.[٣١]

كما اختطف سبعة من مواطني استونيا في سهل البقاع اللبناني في ٢٣ مارس ٢٠١١، وظل مصيرهم مجهولا حتى إطلاق سراحهم في ١٤ يوليو بوساطة فرنسية، وتبين أنهم قضوا معظم فترات احتجازها قسريا داخل سوريا. ولم تتضح دوافع وهوية الخاطفين[٣٢].

وقد ظل الجمود يحيط بملف آلاف المختفين والمفقودين الذين ظل مصيرهم مجهولا، منذ اندلاع الحرب الأهلية في لبنان في عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠. ولم تتخذ السلطات خطوات جادة لإنشاء لجنة مستقلة، تتولى الكشف عن الحقيقة، وإجلاء مصير الآلاف.[٣٣]

٢٨- هيومان رايتس ووتش، لبنان: الوفيات والإصابات في رومية تحتاج إلى تحقيق مستقل، ٨ أبريل ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/04/08

٢٩- هيومان رايتس ووتش، لبنان: يجب الكف عن احتجاز اللاجئين السوريين، ٢٣ مايو ٢٠١١.
http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/20-1

٣٠- «سكايز» و«مهارات» تناشدان وزير الداخلية والسلطات الأمنية التحرك السريع للكشف عن مصير الناشطين السوريين الذين خطفوا في بيروت، بيان صادر في ٩ مارس ٢٠١١.
http://skeyes.wordpress.com/2011/03/10/455696/

٣١- متابعة تفاصيل اختطاف شبلي العيسمي من لبنان، بيان صادر عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ٢٧ يوليو ٢٠١١.
http://www.shrc.org/data/aspx/d15/4525.aspx

32- http://kw.albaladonline.com/ar/NewsDetails.aspx?pageid=9701

٣٣- منظمة العفو الدولية تحث لبنان على التحقيق في حالات المفقودين إبان الحرب الأهلية، ١٨ أبريل ٢٠١١.
http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/report/lebanon-urged-investigate-civil-war-missing-2011-04-14

كما لم يطرأ تقدم في الكشف عن مصير المختطفين في السنوات الأخيرة، مثل جوزيف صادر، الذي اختطف على طريق مطار بيروت في ١٢ فبراير ٢٠٠٩، وما زال مصيره مجهولا منذ ذلك الحين.

وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان:

ظل مدافعو حقوق الإنسان هدفا لضغوط متزايدة. وقد استدعت المخابرات العسكرية في ٢٥ يوليو ٢٠١١، الناشط الحقوقي سعد الدين شاتلا عضو مؤسسة الكرامة الدولية لحقوق الإنسان، على خلفية دوره في توثيق بعض حالات التعذيب. وقد خضع للتحقيق لما يزيد على سبع ساعات قبيل إخلاء سبيله.

وقد جاء هذا التطور تتويجا لسلسلة من الملاحقات تعرض لها ناشطون حقوقيون. ففي ٢٢ مارس فتح النائب العام التمييزي تحقيقا جنائيا بحق المركز اللبناني لحقوق الإنسان، بعد تقدم حركة أمل ببلاغ ضد المركز بسبب نشره تقريرا حول تعرض بعض المحتجزين للتعذيب على يد أفراد ينتمون لحركة أمل. وخلال التحقيق طلب ممثلو المركز نسخة من البلاغ المقدم ضدهم، لكن طلبهم قوبل بالرفض.

وتواصلت الضغوط على المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان «حقوق» -والتي كانت قد بدأت في ٢٠١٠- بعد إصدارها تقريرا حول الأوضاع داخل مخيم نهر البارد، وخضع مديرها غسان عبد الله لتحقيقات من قبل السلطات العسكرية، كما احتجز منسق برنامج عمل المنظمة الفلسطينية في نهر البارد حاتم مقدادي لمدة خمسة أيام في نوفمبر ٢٠١٠، دون أن توجه إليه أي اتهامات.

وتركزت التحقيقات مع مقدادي في ذلك الوقت، حول برنامج عمل المنظمة واجتماعات مديرها غسان عبد الله مع ممثلي السفارات الأجنبية. وخلال احتجازه في إحدى الثكنات العسكرية، تعرض المقدادي لمعاملة مهينة، وأجبر على خلع ملابسه، وحرم من النوم. ونتيجة للضغوط التي تتعرض لها المنظمة والقيود على دخول ممثليها إلى مخيم نهر البارد، اضطرت المنظمة إلى إغلاق مقرها في المخيم.

وكان غسان عبد الله قد قام بزيارة للمخيم في ١١ مايو ٢٠١١، لكن المخابرات العسكرية، طلبت منه مغادرة المخيم. وتجدر الإشارة إلى أن المخابرات العسكرية، كانت قد ألزمت غسان عبد الله، كلما أراد تجديد تصريح دخوله للمخيم أن يقوم بزيارة المخابرات العسكرية[٣٤].

٣٤- مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، منظمات غير حكومية دولية ومحلية تدين ترهيب الناشطين الحقوقيين من طرف السلطات اللبنانية، ٧ أغسطس ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4229:2011-08-021=dimetI&-:801=ditac&14-91-51-40

محدودية التطورات على الصعيد التشريعي:

اتسم عام ٢٠١١ بقدر كبير من الجمود على الصعيد التشريعي، وخاصة في ظل الصعوبات التي واجهت تشكيل حكومة جديدة بعد نجاح حزب الله في مطلع العام إسقاط حكومة سعد الحريري.

وقد جاءت أهم التطورات على الصعيد التشريعي في سياق معالجة العنف على أساس النوع الاجتماعي، حيث أقر البرلمان اللبناني إلغاء المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات، التي كانت تخفف العقوبة على مرتكبي جرائم القتل أو العنف بحق النساء، فيما يعرف بجرائم الشرف داخل الأسرة. لكن الحكومة التي جاء تشكيلها خلوا من تمثيل النساء، لم تتقدم خطوة أبعد في إنهاء مظاهر التمييز ضد النساء في عدد آخر من مواد قانون العقوبات، حيث ما زال القانون تمييزيا لصالح الرجال فيما يتعلق بالمعاقبة على جرائم الزنى.

ومع أن الحكومة السابقة كانت قد أعدت مشروع قانون يجرم العنف الأسري في مايو ٢٠١٠، فإن مشروع هذا القانون الذي يجرم الإساءات البدنية والنفسية والجنسية بحق النساء، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، ما زال محلا للمراجعة من قبل لجنة برلمانية خاصة، وقوبل المشروع باعتراضات مؤسسات دينية سنية وشيعية. وقد أعلنت دار الفتوى في ٢٨ يونيو، رفضها مشروع القانون، مبررة ذلك بأن الشريعة الإسلامية يتعين أن تكون الإطار الملائم لمعالجة مشكلات العنف الأسري، ومحذرة من أن مشروع القانون سيؤدي إلى تفكيك الأسرة، ويقلص من سلطة الأب ومن قدرته على تنشئة الأبناء[٣٥].

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين:

لم تشهد أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تحسنا ملموسا. لم تؤت التعديلات التي أدخلت على قانون العمل والضمان الاجتماعي مفعولها فيما يتعلق بالسماح للفلسطينيين بالعمل جزئيا في لبنان. وخلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لأوضاع حقوق الإنسان في لبنان من خلال الأمم المتحدة، أعلن ممثلو الحكومة اللبنانية في مارس ٢٠١١ قبولهم لعدد من التوصيات ذات الصلة بتحسين فرص التوظيف وظروف عمل اللاجئين الفلسطينيين، وإصدار أوراق

٣٥- انظر في ذلك: هيومان رايتس ووتش، لبنان: إصلاحات قانونية تستهدف جرائم الشرف، ١١ أغسطس ٢٠١١.

11/80/1102/swen/ra/gro.wrh.www//:ptth

وانظر أيضا، هيومان رايتس ووتش، لبنان: يجب تفعيل مشروع قانون العنف الأسري لحماية النساء، ٧ يوليو ٢٠١١.

60/70/1102/swen/ra/gro.wrh.www//:ptth

ثبوتية لفاقدي الهوية منهم، لكنها رفضت توصيات جوهرية فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين في التملك وفي العمل بالمهن الحرة، فضلا عن إنهاء القيود على حرية التنقل، حيث أنكر ممثلو الحكومة بشكل قاطع وجود أي قيود على تنقل اللاجئين الفلسطينيين[٣٦].

وقد لقى ٦ أشخاص على الأقل مصرعهم، وأصيب ١٢٠ آخرون برصاص الجنود الإسرائيليين، الذين أطلقوا النيران على مسيرة، نظمتها هيئات أهلية وفصائل فلسطينية وأحزاب لبنانية في ذكرى نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية في منطقة مارون الراس في الجنوب اللبناني في ١٥ مايو، وأظهرت تقارير ميدانية تعمد الجنود الإسرائيليين إلحاق إصابات قاتلة بالمحتجين[٣٧].

ورصدت التقارير تعمد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا) تقليص خدماتها للاجئين في المخيمات اللبنانية، وأشارت التقارير إلى وفاة عدد من المرضى لعدم إعطائهم التصاريح اللازمة لاستقبالهم من قبل المستشفيات[٣٨].

وفي يونيو الماضي أدلى مفتي الجمهورية اللبنانية بتصريحات ذات طابع عنصري، عندما التقى وفدا فلسطينيا لمعالجة مشكلة البناء في أراضي الأوقاف، وقال: «أنتم معتدون مغتصبون لأرض الأوقاف.. نحن استضفناكم ولم نعد نريدكم ضيوفنا.. أنتم زبالة ولن تنتصر قضيتكم..»[٣٩]

وقد شهد مخيم عين الحلوة في أغسطس ٢٠١١ اشتباكا مسلحا بين حركة فتح ومسلحين ينتمون إلى تنظيم جند الشام، مما أدى إلى إصابة ١٠ أشخاص بجروح، وإلحاق أضرار فادحة بالمنازل والمحال التجارية. وكان الاشتباك قد وقع في أعقاب الكشف عن عبوة ناسفة، استهدفت اغتيال العقيد محمود عيسى النينو أحد قيادات الكفاح المسلح الفلسطيني في لبنان،

٣٦- انظر في ذلك: استمرار الفشل اللبناني في التعامل مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين من منظور حقوق الإنسان على الرغم من إحراز بعض التقدم، بيان لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٢ مارس ٢٠١١. وانظر أيضا، حول التعديلات على قانون العمل والضمان الاجتماعي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، «جذور الثورة، حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي ٢٠١٠، مرجع سابق.

٣٧- إسرائيل تواصل تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء بحق المتظاهرين والنشطاء السلميين، بيان صادر عن مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، ١ يوليو ٢٠١١.

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com__content&view=article&id=4214:2011-07-18-08-30-36&catid=104:-&Itemid=95

٣٨- راصد تدين سياسة الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ٣٠ مارس ٢٠١١.

http://www.pal-monitor.org/Portal/modules.php?name=News&file=article&sid=597

٣٩- الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان «راصد»، تصريحات المفتي بحق الفلسطينيين في لبنان عنصرية ومرفوضة وعليه الاعتذار فورا»، ١٦ يونيو ٢٠١١.

http://www.a-tarakji.com/pal/news.php?action=view&id=459

ولتسليم اثنين من المشتبه بهم -اعترفوا بمسئوليتهم عن زرع العبوة الناسفة- إلى جهاز المخابرات اللبنانية[40].

كما شهد مخيم عين الحلوة في ديسمبر اغتيال أشرف القادري (حركة فتح)، وحامت الشبهات حول مسئولية عناصر في مجموعات جند الشام وفتح الإسلام عن هذه الجريمة[41].

٤٠- راصد تدين الأحداث الأخيرة في عين الحلوة، وتحمل القيادة السياسية الفلسطينية في لبنان مسئولية ما جرى، ١٠ أغسطس ٢٠١١.

http://www.anhri.net/?p=37328

٤١- راصد تدين جريمة اغتيال أحد عناصر فتح في عين الحلوة، وتطالب بتقديم الجناة للعدالة، ١٧ ديسمبر ٢٠١١.

http://www.pal-monitor.org/Portal/modules.php?name=News&file=article&sid=662

هذا التقرير... لماذا؟

يسعد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن يقدم تقريره السنوي الرابع حول وضعية حقوق الإنسان في العالم العربي خلال العام ٢٠١١. وإذا كانت التقارير الثلاثة السابقة قد استهدفت الوقوف على أبرز مظاهر التقدم أو التراجع في احترام حقوق الإنسان في البلدان محل الدراسة، فإن التقرير الحالي كان يتعين عليه في الوقت ذاته أن يتناول بالدراسة والتحليل تداعيات رياح التغيير الثوري، التي هبت على تلك المنطقة من العالم، ونجحت في إزاحة رموز عاتية في الاستبداد والطغيان والفساد في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن.

ومن ثم فإن التقرير الحالي يولي اهتماما خاصا بحصاد ما يسمى بـ«الربيع العربي» في مضمار تعزيز حقوق الإنسان وآفاق التحول أو الانتقال الديمقراطي. وهو ينطلق في تقييمه من البوصلة ذاتها الموجهة لتقاريره السابقة، والتي تنطلق من إطار الحقوق المدنية والسياسية وعناوينها الرئيسية، التي تركزت في الغالب الأعم على:

- تحليل المسار السياسي الانتقالي في البلدان التي شهدت إزاحة رموز الحكم فيها، وإلى أي مدى يسهم في تعزيز التطلعات للتحول الديمقراطي، وفي تكريس آليات تسمح بالمحاسبة وكشف الحقيقة، والقصاص العادل عن الجرائم المرتكبة من قبل هذه النظم، وإلى أي مدى تسهم هذه المسارات في إحداث قطيعة حقيقية مع نمط الانتهاكات التي سادت لعقود من الحكم المطلق.

- تحليل أبرز التطورات التي شهدتها البلدان محل الدراسة على صعيد الإصلاحات الدستورية والتشريعية، وإلى أي مدى تشكل استجابة حقيقية لتطلعات الحراك الشعبي الثوري، أو تستهدف التحايل على هذه التطلعات، أو تقطع الطريق في بعض البلدان لكي لا تمتد إليها تداعيات موجات التغيير.
- كيفية التعامل مع أشكال الاحتجاج السياسي واسعة النطاق، في عدد كبير من البلدان محل الدراسة، والأدوات المنهجية في قمع أو تطويق مختلف أشكال التظاهر والوقفات الاحتجاجية والاعتصامات والإضرابات السلمية.
- حدود الانفراج أو التضييق على الحريات الإعلامية وحرية التعبير.
- الممارسات وثيقة الصلة بتعزيز أو قمع الحق في التنظيم عبر الأحزاب السياسية أو الجمعيات الأهلية أو الأطر النقابية.
- وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان، وطبيعة الضغوط والتهديدات التي تستهدف المنظمات الحقوقية والمنخرطين فيها.
- الضغوط الواقعة على الحريات الدينية وحقوق الأقليات الدينية أو المذهبية أو العرقية.
- مظاهر إهدار معايير المحاكمة المنصفة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمحاكمات التي استهدفت الأنشطة السلمية والخصوم السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى الأخص فيما يتعلق بممارسات التعذيب والتنكيل بالسجناء، وجرائم القتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري، وأنماط العقاب الجماعي للسكان.

وننوه إلى أن التقرير قد انحاز إلى الإبقاء على قائمة البلدان المختارة للدراسة، دونما تغيير عما ذهبت إليه التقارير السابقة، أخذا في الاعتبار أن تثبيت هذه القائمة يتيح لباحثي التقرير بناء قاعدة تراكمية للمعلومات حول هذه البلدان، ويتيح مجالا أرحب للمقارنة، واستخلاص استنتاجات موضوعية كاشفة لحدود التقدم، أو التراجع في وضعية حقوق الإنسان من عام لآخر، سواء داخل بلد بعينه أو في المؤشرات العامة لهذه الوضعية في مجمل البلدان محل الدراسة، وهى: مصر، تونس، الجزائر، المغرب، السودان، سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، المملكة السعودية، البحرين، واليمن.

كما تتعين الإشارة إلى أن التقرير يقدم أيضا –على غرار التقارير السابقة– معالجة نوعية خاصة لبعض البلدان التي تعيش في صراعات مسلحة، سواء تحت وطأة الاحتلال أو الاحتراب الأهلي، مثل الأراضي الفلسطينية والعراق والسودان. كما يندرج في إطار هذه البلدان اليمن، على الرغم من أن الانتفاضة الشعبية فيه طغت على طابع الصراعات

الجهوية المزمنة. كما أن لبنان رغم ما يشهده من تراجع خطر الاحتراب الأهلي في العامين الأخيرين، فإنه يظل يستوجب إدراجه ضمن البلدان التي تعيش حالة استثنائية، في ظل تداعيات التأزم السياسي المزمن المقترن بتجاذبات إقليمية واستقطابات طائفية، فرضت نوعا من ازدواج السلطة داخل هذا البلد، الذي يمارس تأثيراته على مؤسسات الحكم، ويعيق أداءها لمسئولياتها.

كما يخصص التقرير فصلا خاصا لرصد وتحليل أداء الحكومات العربية أمام الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان.

وقد استند التقرير الحالي إلى أوراق خلفية، أعدها باحثون من المركز، وخبراء حقوقيون من بعض الدول محل الدراسة، كما اعتمد أيضا على المعلومات الموثقة المتاحة من خلال المنظمات الحقوقية العربية والدولية، فضلا عن التقييمات والملاحظات والمعلومات التي قدمها أعضاء بالمجلس الاستشاري لبرنامج حماية حقوق الإنسان، وعدد من الخبراء العرب الذين استطلع المركز آراءهم في المسودات النهائية لهذا التقرير. غير أن البعض فضَّل عدم ذكر اسمه، نظرا للمخاطر الأمنية التي قد تترتب على ذلك.

عرفان وتقدير

يعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن تقديره وعرفانه للدور الدءوب الذي تلعبه عشرات من المنظمات الحقوقية والمراكز البحثية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، في رصد ودراسة وتحليل التطورات وثيقة الصلة بحقوق الإنسان في العالم العربي، والذي بدونه ما كان ممكنا إعداد هذا التقرير؛ إذ شكلت المعلومات التي تبثها هذه المنظمات عبر إصداراتها المختلفة، ومواقعها الإلكترونية مصدرا حيويا للتقرير، فضلا عن التدقيقات والمعلومات التي قدمتها بعض هذه المنظمات بشكل مباشر، عند مراجعتها مسودات مبكرة من التقرير. هذا إلى جانب جهد الباحثين في عدة دول عربية، الذين تعاونوا مع مركز القاهرة في إعداد هذا التقرير، ومساهمات ومشورة أعضاء المجلس الاستشاري لبرنامج المركز في هذا المجال -الذي يضم أعضاء من ١١ دولة عربية- وأعضاء في مجلس إدارة المركز.

ولا يعني ذلك أن الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هؤلاء الباحثين أو المستشارين أو هذه المنظمات مجتمعة أو منفردة، ولكنها شهادة عرفان وتقدير من مركز القاهرة؛ علما بأن ترتيب موقع هذه المنظمات في القائمة لا يشي بأي دلالة خاصة، كما أن تأمل قائمة هذه المنظمات يكشف عن دلالة مهمة أخرى -خاصة على الصعيد الوطني- تتصل بمدى الجهد المبذول في الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر ثقافتها في العالم العربي، وأيضا في انتقال هذه المهمة تدريجيا وبدرجات متفاوتة إلى عاتق المنظمات المحلية.

ونخص بالذكر في هذا السياق المؤسسات والهيئات التالية:

أولا: المنظمات الوطنية

البحرين:

1. مركز البحرين لحقوق الإنسان. http://www.bahrainrights.org
2. جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان. http://www.byshr.org
3. الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. http://bhrs.org
4. الجمعية البحرينية للشفافية. http://alshafafeyabh.org

العراق:

5. لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق. http://www.ncciraq.org
6. مركز الإحصاء بالعراق. www.iraqbodycount.org
6. منظمة حمورابي لحقوق الإنسان. http://www.hhro.org/hhro/index.php?lang=ar

مصر:

8. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. http://www.eohr.org/ar
9. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية. http://www.mosharka.org
10. مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف. http://alnadeem.org
11. مؤسسة دراسات المرأة الجديدة. http://www.nwrcegypt.org
12. دار الخدمات النقابية والعمالية. http://ctuws.blogspot.com
13. جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان. http://www.ahrla.org
14. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. http://www.eipr.org
15. مركز هشام مبارك للقانون. http://www.hmlc-egy.org /
16. مركز أندلس لدراسات التسامح ونبذ العنف. http://www.andalusitas.net
17. المركز المصري لحقوق المرأة. http://www.ecwronline.org
18. مركز قضايا المرأة المصرية. http://www.cewla.org/
19. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. http://ecesr.com /
20. المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان. http://madanya.net /
21. مؤسسة حرية الفكر والتعبير. http://www.afteegypt.org/
22. مصريون ضد التمييز الدينى. http://www.maredgroup.org/

لبنان:

23. مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني. http://fhhrl.org
24. مؤسسة مهارات. http://www.maharatfoundation.org/
25. الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان "راصد". http://www.pal-monitor.org
26. المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "حقوق". http://www.palhumanrights.org

المغرب:

27. المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. http://www.omdh.org
28. الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. http://www.amdh.org.ma
29. المرصد المغربي للحريات العامة. http://www.forumalternatives.org/observatoire/?lang=ar

30. الهيئة المغربية لحقوق الإنسان.
31. الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية www.asvdh.net
32. جمعية عدالة. www.justicemaroc.org
33. تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان. http://www.codesaso.com/
34. العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان. http://lmddh.tadwena.com/
35. جمعية المدونين المغاربة http://maghrebblog.maktoobblog.com/
36. رابطة حماية السجناء الصحراويين بالسجون المغربية. http://www.codapso.org/fr
37. الكونفدرالية النقابية للعمال الصحراويين. http://ardihura.blogspot.com
38. المجلس الوطني لحقوق الإنسان. http://ccdh.org.ma

المملكة العربية السعودية:

39. منظمة حقوق الإنسان أولاً في السعودية. www.hrfssaudiarabia.org
40. المركز السعودي لحقوق الإنسان. http://www.saudihr.org
41. لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية. http://www.cdhrap.net
42. جمعية الحقوق المدنية والسياسية فى المملكة العربية السعودية http://www.ksarights.org/

السودان:

43. هيئة محامي دارفور.
44. شبكة صحفيون لحقوق الإنسان (جهر). http://www.anhri.net?cat=343

سوريا:

45. المنظمة السورية لحقوق الإنسان "سواسية". http://www.shro-syria.com
46. المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا. http://dadkurd.co.cc
47. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان. http://www.shrl.org
48. المرصد السوري لحقوق الإنسان. http://www.syriahr.com
49. اللجنة السورية لحقوق الإنسان. http://www.shrc.org.
50. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا. http://www.cdf-sy.org
51. - المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا. http://www.aohrs.org
52. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. http://www.kurdistanabinxete.com
53. مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان. http://www.dchrs.org
54. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا. http://www.kurdchr.de
55. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا. http://www.nohr-s.org/new

تونس:

56. الرابطة التونسية لحقوق الإنسان. http://www.ltdh.org
57. الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين. http://tunisiawatch.rsfblog.org
58. اللجنة من أجل احترام الحريات وحقوق الإنسان. http://www.crldht.org
59. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. /www.tunisia/tadw http:/
60. المجلس الوطني للحريات بتونس. http://www.welcome.to/cnlt
61. المرصد الوطني لحرية الصحافة والنشر والإبداع. / http://www.anhri.net/tunisia/olpec
62. الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب. /www.tunisia/altthttp:/
63. المرصد التونسي للحقوق والحريات النقابية. http://nakabi.maktoobblog.com
64. منظمة حرية وإنصاف. http://www.facebook.com/pages

-9A%8D%58%9D%8B%8D%68%9D%58%9D%/segap
7A%8D%5B%8D%68%9D%7A%8D%88%9D%-9A%8D%A8%9D%1B%8D%DA%8D%
- %48%9D%7A%8D%-8A%8D%AA%8D%38%9D%58%9D%48%9D%7A%8D%-18%9D%
8D%3B%8D%88%9D%3B%8D%8A%8D%-A8%9D%88%9D%78%9D%CA%8
ofni=ks?fassniWayiroh/!#796174086173921/9A%

اليمن:

65. منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان. http://saf-yemen.org
66. المرصد اليمنى لحقوق الإنسان. /http://www.yohr.org
67. هود، الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات. http://www.hoodonline.org
68. المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية. /http://www.hurryat.org
69. المرصد الجنوبي لحقوق الانسان- /http://sohr-aden.org
70. مركز التاهيل وحمايه الحريات الصحفية (CTPJF). /http://ctpjf.org
71. منظمة سياج لحماية الطفولة. www.seyaj.org
72. المركز اليمني لحقوق الإنسان. http://ycfhr.org
73. منظمة صحفيات بلا قيود. http://womenpress.org
74. مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان. http://hinitc.net

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

75. مؤسسة الحق (رام الله). //:www.alhaq.orghttp
76. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة). http://www.pchrgaza.org
77. مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة). http://www.mezan.org
78. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم". http://www.ichr.ps
79. مركز الأسرى للدراسات. http://www.alasra.ps
80. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى). http://www.madacenter.org

الجزائر:

81. جمعية عائلات المفقودين بالجزائر.
82. الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان www.la-laddh.org

ثانيا: المؤسسات الإقليمية

83. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. http://anhri.net
84. المنظمة العربية لحقوق الإنسان. http://www.aohr.net
85. منظمة الكرامة لحقوق الإنسان. /http://www.alkarama.org
86. مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والصحفية في الشرق الأوسط(سكايز)http://www.skeyesmedia.org
87. مبادرة الاصلاح العربي. http://arab-reform.net
88. مجموعة العمل للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير في شمال أفريقيا. /http://www.anhri.net/mena/wgfena

ثالثا: المنظمات والهيئات الدولية

89. الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان. http://www.euromedrights.net
90. مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. http://www.fidh.org/-human-rights-defenders.180.org
91. هيومان رايتس ووتش. http://www.hrw.org
92. منظمة المادة ١٩ . http://www.article١٩.org
93. منظمة العفو الدولية. http://www.amnesty.org/ar
94. مجموعة الأزمات الدولية. http://www.crisisgroup.org
95. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. /http://www.fidh.org
96. الخط الأمامي، المؤسسة العالمية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسانhttp://www.frontlinedefenders.org/ar
97. مراسلون بلا حدود. http://www.rsf.org
98. اللجنة الدولية لحماية الصحفيين. /http://www.cpj.org
99. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. http://www.icrc.org/ara
100. مؤسسة كارنيجى للسلام الدولي. http://www.carnegieendowment.org
101. شبكة الأنباء الإنسانية «أيرين». http://arabic.irinnews.org.
102. لجنة الولايات المتحدة للحريات الدينية الدولية. www.uscirf.gov
103. مركز أنباء الأمم المتحدة. www.un.org/arabic/news
104. صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). www.unicef.org
105. مكتب تنسيق الشئون الإنسانية بالأمم المتحدة (أوتشا). www.unocha.org

التوقيع

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

www.cihrs.org



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قائمة مطبوعات

أولا: قضايا الإصلاح:

١ - **نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد**: اعداد وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٢ - **نحو دستور مصري جديد**:إشراف وتقديم صلاح عيسى، تحرير معتز الفجيري.
٣ - **الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر - تجديد الوسطاء وعودة الناخب**: د.سارة بن نفيسة، د.علاء الدين عرفات، تقديم السيد ياسين، نبيل عبد الفتاح.
٤ - **نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء**: تقديم المستشار يحيى الرفاعي، إعداد وتحرير سيد ضيف الله.
٥ - **الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين**: عمّار علي حسن، تقديم: عبد المنعم أبو الفتوح، وعبد المنعم سعيد.
٦ - **إعلان الخرطوم: أعمال المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية** (بالعربية والإنجليزية).
٧ - **نحو تطوير التشريع الإسلامي**: عبد الله أحمد النعيم، ترجمة وتقديم: حسين أحمد أمين.
٨ - **غزاليون ورشديون - مناظرات في تجديد الخطاب الديني**: إعداد وتقديم: حلمي سالم.
٩ - **معركة الإصلاح في سوريا**:برهان غليون، حازم نهار، رزان زيتونة، رضوان زيادة، عبد الرحمن الحاج، ميشيل كيلو، ياسين الحاج صالح. تحرير: رضوان زيادة.
١٠ - **لا حماية لأحد** -دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان: تقديم وتحرير: معتز الفجيري
١١ - **النيابة العامة** - وكيل عن المجتمع أم تابع للسلطة التنفيذية؟ عبد الله خليل.
١٢ - **حقوق الإنسان والخطابات الدينية** - كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي؟ إعداد وتحرير: سيد إسماعيل ضيف الله.
١٣ - **القضاة والإصلاح السياسي**: تقديم وتحرير: نبيل عبد الفتاح.
١٤ - **تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا**: تقديم أحمد حسو، مراجعة وتحرير الترجمة: أشرف راضي.
١٥ - **الإعلام في العالم العربي: بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة**: محمد قطيشات، عبد الكريم العبدلاوي،عصام الدين محمد حسن، تقديم: معتز الفجيري، تحرير: عصام الدين محمد حسن
١٦ - **وطن بلا مواطنين !: التعديلات الدستورية في الميزان**: بهي الدين حسن، صلاح عيسى، د.عمرو حمزاوي، د.محمد السيد سعيد، معتز الفجيري، د.هويدا عدلي.
١٧ - **ربيع دمشق: قضايا - اتجاهات - نهايات**: إعداد وتقديم: د. رضوان زيادة.
١٨ - **حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح - خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي**: إيهاب الزلاقي، دميترو بوتيخن، دوسان أندروسك، د. رضوان زيادة، سلام الكواكبي، سيف نصراوي، د.شريف يونس، د.عمرو حمزاوي، عمرو عبد الرحمن، مارينا أوتواي، د. محمد السيد سعيد، محمد القوماني، تقديم وتحرير: سامح فوزي.
١٩ - **أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ "تقرير ورشة العمل"** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
٢٠ - **من تصدير الإرهاب إلى تصدير القمع - حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٨** (بالعربية والإنجليزية).
٢١ - **نحو قانون ديمقراطي لتحرير العمل الأهلي.. دراسة قانونية وميدانية**: عصام الدين محمد حسن (وآخرون) (بالعربية والإنجليزية).
٢٢ - **مسارات السلطة والمعارضة في سوريا.. نقد الرؤى والممارسات**: د. حازم نهار.
٢٣ - **التحول الديمقراطي في سوريا والخبرة الإسبانية**: تحرير د. جورج عيراني، د. رضوان زيادة.
٢٤ - **واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب - حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٩**. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).

٢٥- **الجمهورية البرلمانية-ركيزة الإصلاح السياسي والدستوري**. صلاح عيسى، د عمرو الشوبكي.
٢٦- **آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي-اجتماع مواز لمنتدى المستقبل**: تقديم. سالي سامي (بالعربية والإنجليزية)
٢٧- **جذور الثورة- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٠** (بالعربية والإنجليزية).
٢٨- **نحو تأسيس رؤية لاستقلال ونزاهة القضاء المصري**. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
٢٩- **سقوط الحواجز- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١١**

ثانيا: مناظرات حقوق الإنسان:

١-**ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني**: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية)
٢-**الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان**: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات.
٣-**الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤**. علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤-**ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة**: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥-**التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس**. جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦-**حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي**: عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف
٧-**حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين**: الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي
٨-**الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية**: غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد
٩-**الإسلام والديمقراطية** تحرير: سيد إسماعيل ضيف الله، تقديم: حلمي سالم.
١٠-**الأديان وحرية التعبير-إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة** تحرير: رجب سعد طه، تقديم: د رضوان زيادة (بالعربية والإنجليزية). (طبعة ثانية)

ثالثاً: مبادرات فكرية:

١- **الطائفية وحقوق الإنسان**: فيوليت داغر (لبنان).
٢- **الضحية والجلاد**: هيثم مناع (سوريا)
٣- **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية**: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- **حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية**: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- **حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار**: د. أحمد عبد الله.
٦- **حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة**: منصف المرزوقي (تونس).
٧- **تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان**. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- **نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد**. أحمد عبد الحفيظ.
٩- **الأطفال والحرب- حالة اليمن**: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- **المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي**: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية)
١١- **اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد**: د محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- **التكفير بين الدين والسياسة**: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- **الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان**: د هيثم مناع.
١٤- **أزمة نقابة المحامين**. عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- **مزاعم دولة القانون في تونس!** د هيثم مناع.
١٦- **الإسلاميون التقدميون**. صلاح الدين الجورشي.
١٧- **حقوق المرأة في الإسلام** د. هيثم مناع.
١٨- **دستور في صندوق القمامة**. صلاح عيسى، تقديم. المستشار عوض المر.

١٩ - **فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عنصري**: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل
٢٠ - **انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول**. د. أحمد يوسف القرعي.
٢١ - **ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث** محمود الورداني.
٢٢ - **الأيديولوجيا والقضبان -نحو أنسنة الفكر القومي العربي** هاني نسيرة.
٢٣ - **ثقافة كاتم الصوت**: حلمي سالم.
٢٤ - **العسكر في جُبَّة الشيوخ- الأصولية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢**: طلعت رضوان
٢٥ - **مشروع للإصلاح الدستوري في مصر**: عبد الخالق فاروق. تقديم: د. محمد السيد سعيد.
٢٦ - **الثقافة ليست بخير**: أحمد عبد المعطي حجازي
٢٧ - **المثقف ضد السلطة**: رضوان زيادة
٢٨ - **الإسلام والديمقراطية والعولمة**: نبيل عبد الفتاح.
٢٩ - **الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية**: نبيل فرج.
٣٠ - **نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور** الصادق المهدي. تقديم: محمد فائق.

رابعاً: كراسات ابن رشد:

١ - **حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان**. تقديم. محمد السيد سعيد - تحرير. بهي الدين حسن
٢ - **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان - التيار الإسلامي والماركسي والقومي** تقديم. محمد سيد أحمد- تحرير. عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣ - **التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان**. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤ - **أزمة حقوق الإنسان في الجزائر**: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥ - **أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن**. تقديم وتحرير. عصام الدين محمد حسن.
٦ - **يوميات انتفاضة الأقصى. دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني**. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

خامساً: تعليم حقوق الإنسان:

١ - **كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز– في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان)
٢ - **أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان** (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣ - **مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان**: محمد السيد سعيد (طبعة ثانية).
٤ - **اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان**: محمد أمين الميداني.
٥ - **الإنسان هو الأصل- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان**: عبد الحسين شعبان.
٦ - **الرهان على المعرفة- حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان**. الباقر العفيف، وعصام الدين محمد حسن
٧ - **الأصيل والمكتسب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**: علاء قاعود.
٨ - **حقوقنا الآن وليس غداً- المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان**: تقديم بهي الدين حسن، ومحمد السيد سعيد (طبعة رابعة)
٩ - **حقوق النساء- من العمل المحلي إلى التغيير العالمي**. د. آمال عبد الهادي.
١٠ - **المواطنة**: سامح فوزي.
١١ - **استقلال القضاء**: د. شريف يونس.
١٢ - **الحركات الاجتماعية الجديدة**: فريد زهران.
١٣ - **استقلال الجامعة**: خلود صابر.
١٤ - **حرية الصحافة**. خالد صلاح.
١٥ - **الحق في سلامة الجسد**. د. ماجدة عدلي (طبعة ثانية)
١٦ - **الانتخابات في مصر** عمرو عبد الرحمن

١٧- **حقوق النساء**: أحمد زكي عثمان.
١٨- **المنظمات غير الحكومية**: د يسري مصطفى.
١٩- **التقارير الحكومية وتقارير الظل- مصر . والهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان**: إعداد: عصام الدين محمد حسن.
٢٠- **حقوق الإنسان للنساء: بين الاعتراف الدولي وتحفظات الدول العربية**: الحبيب الحمدوني، حفيظة شقير، تقديم: فريدة النقاش
٢١- **الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان**. إعداد: محمود قنديل
٢٢- **الاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان**: ترجمة وتقديم:د.محمد أمين الميداني، د نزيه كسيبي
٢٣- **مسيرة البحث عن المعرفة والتنوير**: نبيل فرج.
٢٤- **موجز تاريخ الحرية- قصة ميلاد حقوق الإنسان والمواطن**: محمد يونس.

سادساً: أطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- **رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر**: د.هشام محمد فوزي، تقديم د.محمد مرغني خيري. (طبعة ثانية).
٢- **التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر**: د هويدا عدلي
٣- **ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي**: د مصطفى عبد الغفار
٤- **الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات- طاقة ديمقراطية مهدرة**. فون كورف يورك، مراجعة وتحرير الترجمة مجدي النعيم، تقديم د. محمد السيد سعيد
٥- **الدولة العربية في مهب الريح- دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون**: عبد السلام طويل، تقديم د. نيفين مسعد.
٦- **التعليم والمواطنة- واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية**: مصطفى قاسم، تقديم. د. أحمد يوسف سعد.
٧- **طريق مصر لقبول الذات- الاحتقان الطائفي وخطايا التعليم العام والأزهري**: خالد عثمان، تقديم د. محمد سليم العوا، الأنبا د. يوحنا قلته.
٨- **فقه المحاكمات الأدبية والفكرية- دراسة في الخطاب والتأويل**: د. وفاء سلاوي.
٩- **المواطنة والعولمة- تساؤل الزمن الصعب**. د. قايد دياب

سابعا: مبادرات نسائية:

١- **موقف الأطباء من ختان الإناث**: آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية)
٢- **لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث**: آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- **جريمة شرف العائلة**: جنان عبده (فلسطين ٤٨).
٤- **حدائق النساء- في نقد الأصولية**: فريدة النقاش.

ثامنا: دراسات حقوق الإنسان:

١ **حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير**. أحمد المسلماني.
٢- **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية**: أحمد تهامي
٣- **النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط**: أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد
٤- **حكمة المصريين**: أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير محمد السيد سعيد.
٥- **أحوال الأمن في مصر المعاصرة**: عبد الوهاب بكر.
٦- **موسوعة تشريعات الصحافة العربية**: عبد الله خليل.
٧- **نحو إصلاح علوم الدين- التعليم الأزهري نموذجا**: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨- **رجال الأعمال- الديمقراطية وحقوق الإنسان**: د. محمد السيد سعيد.
٩- **عن الإمامة والسياسة- الخطاب التاريخي في علم العقائد**: د. علي مبروك
١٠- **الحداثة بين الباشا والجنرال**: د. علي مبروك.
١١- **محمود عزمي.. رائد حقوق الإنسان في مصر**. هاني نسيرة، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٢- **التشريع السوداني في ميزان حقوق الإنسان**: جمال التوم، تقديم: محجوب إبراهيم بابكر.

١٣- ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان: الباقر العفيف، ترجمة: محمد سليمان.

تاسعا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- **القمع في الخطاب الروائي العربي**: عبد الرحمن أبو عوف.
٢- **الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان**: حلمي سالم.
٣- **فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان)**: عز الدين نجيب
٤- **فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان**: نورا أمين.
٥- **السينما وحقوق الناس**: هاشم النحاس وآخرون.
٦- **الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان**: سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسي.
٧- **أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش**: سحر سامي.
٨- **المقدس والجميل-الاختلاف والتماثل بين الدين والفن**: د. حسن طلب.
٩- **أحزان حمورابي- قصائد من أجل حرية العراق**: إعداد حلمي سالم، تقديم: د. فريال جبوري غزول.
١٠- **دوائر لم تكتمل- كتابات حول الدراما السودانية**: السر السيد.
١١- **أدباء نوبيون ونقاد عنصريون**: حجاج أدول، تقديم: أحمد عبد المعطي حجازي.
١٢- **نيغاتيف- من ذاكرة المعتقلات السياسيات**: روزا ياسين حسن

عاشرا: مطبوعات غير دورية:

١- **" سواسية "**. نشرة شهرية [صدر منها ٩٣ عددا]
٢- **رواق عربي**. دورية بحثية. [صدر منها ٥٩ عددا]
٣- **رؤى مغايرة** مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١١ عددا]
٤- **قضايا الصحة الإنجابية**: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

حادي عشر: قضايا حركية:

١- **العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج**: تقديم وتحرير: بهي الدين حسن. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية)
٢- **تمكين المستضعف**: إعداد: مجدي النعيم.
٣- **إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان**: صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ – ٢٥ أبريل ١٩٩٩
٤- **إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان**: صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥- **إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين**: صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.
٦- **الكيل بمكيالين: مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني**: مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).
٧- **اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون**: إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
٨- **إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية**: (باللغتين العربية والإنجليزية).
٩- **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب- مع مقارنة بمصر والمغرب**: أحمد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٠- **الإرهاب وحقوق الإنسان بعد ١١ سبتمبر** (باللغة الإنجليزية).
١١- **جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية**: تقديم وتحرير عصام الدين محمد حسن.
١٢- **يد على يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة**: يسري مصطفى.
١٣- **عنصرية تحت الحصار- أعمال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية**: تقديم وتحرير صلاح أبو نار.
١٤- **إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي** (بالعربية والإنجليزية).
١٥- **إعلان كمبالا: مستقبل الترتيبات الدستورية في السودان** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٦- **إعلان باريس حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية)

١٧- **الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٨- **أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي** (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٩- **إعلان الرباط**: بيان مؤتمر المجتمع المدني الموازي إلى "المنتدى من أجل المستقبل". (بالعربية والإنجليزية).
٢٠- **الإعلام والانتخابات الرئاسية**: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (١٧ أغسطس- ٤ سبتمبر) (بالعربية والإنجليزية).
٢١- **الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر**: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر- ٣ ديسمبر) (بالعربية والإنجليزية)
٢٢- **السودان والمحكمة الجنائية الدولية: اختلاط المبدئي والعارض**. كمال الجزولي (طبعة ثانية)
٢٣- **الحقيقة في دارفور** - عرض موجز لتقرير لجنة التحقيق الدولية: عرض وتقديم كمال الجزولي.
٢٤- **حرية الإعلام ونزاهة الانتخابات**: مجموعة وثائق حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
٢٥- **أي دور للإعلام في تغطية الانتخابات العامة؟ دليل حول الممارسات المحلية والدولية**. إعداد: جيوفانا مايولا، صبحي عسيلة.
٢٦- **الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر**: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر- ١٥ ديسمبر ٢٠١٠) (بالعربية والإنجليزية)
٢٧- **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية** تحرير: عمرو عبد الرحمن

ثاني عشر: إصدارات مشتركة:

أ) **بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:**
١- **التشويه الجنسي للإناث (الختان)- أوهام وحقائق**. د. سهام عبد السلام.
٢- **ختان الإناث** آمال عبد الهادي

ب) **بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)**
- **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. تحرير: د. محمد السيد سعيد، د.عزمي بشارة(فلسطين).

ج) **بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان**
- **من أجل تحرير المجتمع المدني**: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة

د) **بالتعاون مع اليونسكو**
- **دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي** (نسخة تمهيدية)

هـ) **بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان**
- **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية** خميس شماري، وكارولين ستايني

و) **بالتعاون مع منظمة أفريقيا / العدالة**
- **عندما يحل السلام-موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان**: تحرير يوانس أجاوين، أليكس دوفال.

ي) **بالتعاون مع ١٥ منظمة حقوق إنسان مستقلة**
- **حقوق الإنسان في مصر: تاريخ من الظلم والمراوغة والنفاق(باللغة الإنجليزية) (UPR)**

* * *


Bibliotheca Alexandrina
1112084
CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES